فلسطين ١٠ مركبة

جسر العودة

حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية

ابراهيم صقنا — شوقي العيسة — محمد طاهري
احمد حجاجي — عبد الحليم محمد — ناجي صقنا
اسعد عبد الرحمن — عصام بونس — هاني الحوراني
البزا بيث هودجكن — عماد جاد — واكيم واكيم
ساري حنفي — غسان عبد الله — وليد مصطفى
سلمان ابو ستة — ماريو ديدوناتو

تقديم وتحرير
عصام الدين محمد حسن

مداولات المؤتمر الدولي الثالث لحركة
حقوق الإنسان في العالم العربي

جسر العودة

حقوق اللاجئين الفلسطينيين
في ظل مسارات التسوية

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

---

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧
مجلس الشعب- القاهرة
تليفون ٧٩٤٦٠٦٥ (٢٠٢)
فاكس ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢)
E. mail:
cihrs@soficom.com.eg

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثماني (تونس)
أسمى خضر (الأردن)
السيد ياسين (مصر)
آمال عبد الهادي (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبد الله النعيم (السودان)
عبد المنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميداني (سوريا)
هاني مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

منسق البرامج
يسري مصطفى

المستشار الاكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قضايا حركية
١٠

مداولات المؤتمر الدولي الثالث لحركة
حقوق الإنسان في العالم العربي

جسر العودة

حقوق اللاجئين الفلسطينيين
في ظل مسارات التسوية

تقديم وتحرير
عصام الدين محمد حسن

جسر العودة
تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
حقوق النشر محفوظة (٢٠٠٢)
٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
تليفون: ٧٩٤٦٠٦٥(٢٠٢) - ٧٩٥١١١٢(٢٠٢)
فاكس: ٧٩٢١٩١٣(٢٠٢)
E-mail: cihrs@soficom.com.eg
الصف الإلكتروني: مركز القاهرة: **هشام السيد**
غلاف وإخراج: مركز القاهرة: **أيمن حسين**
رقم الإيداع: ١٤٧٥٣/ ٢٠٠٢

تقديم

عصام الدين محمد حسن

يضم هذا الكتاب أوراق ونتائج مداولات المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي الذي عقد في العاصمة المغربية الرباط- في الفترة من ١٠-١٢ فبراير٢٠٠١. وهو المؤتمر الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقو ق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ، وذلك لتدارس مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل أي تسوية سياسية محتملة.

وقد شارك في أعمال المؤتمر ممثلون لمنظمات حقوق الإنسان في سبع دول عربية إلى جانب عدد من المنظمات العربية العاملة داخل فلسطين ١٩٤٨ ولفيف من الخبراء العرب، فضلا عن عدد من ممثلي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وأعضاء في السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي.

وناقش المؤتمر ثلاث عشرة ورقة بحثية موزعة على المحاور الأساسية الخمسة للمؤتمر، كما استمع إلى بيانات ممثلي أربع منظمات دولية كبرى لحقوق الإنسان حول موقفها من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهى الشبكة الأورمتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، والمنظمة الدولية لمراقبة حقوق الإنسان. واختتم المؤتمر أعماله بإصدار إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين الذي أظهر انحيازا صارما لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وكذلك الحق في الحصول على التعويضات عن الممتلكات المنهوبة وعن المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الهائلة التي تكبدها اللاجئون عبر أكثر من ٥٢ عاما من موجات النزوح والتشريد المتلاحقة، بفعل عمليات الطرد المنظم المباشر وغير المباشر الذي قامت به العصابات الصهيونية وجيش الاحتلال الإسرائيلي عبر عشرات المجازر وأعمال القتل والترويع والتهديد التي لم تتوقف، والتي اقترنت بتوسع النشاط الاستيطاني اليهودي وإقامة المستعمرات الاستيطانية التي صودرت من أجلها أراضي وأملاك الشعب الفلسطيني سواء داخل فلسطين ١٩٤٨ أو داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

لقد جاء انعقاد المؤتمر في مرحلة فارقة من نضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره، واستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في إنشاء دولته، وحقه في العودة. تلك المرحلة التي شهدت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية قبل نحو خمسة أشهر فقط من انعقاد المؤتمر- في مواجهة الاحتلال وفي مواجهة أوهام سبع سنوات من سلام "أوسلو" وما تبعه من اتفاقات لاحقة كرست عمليا الاحتلال الإسرائيلي وطابعه الاستيطاني التوسعي وسياساته العنصرية.

فبعد مرور سبع سنوات من الدخول في نفق أوسلو كانت قوات الاحتلال وما تزال- تسيطر على نحو ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وأكثر من ٤٠٪ من أراضي غزة، رغما عن التنازل التاريخي الذي ارتضى به المفاوض الفلسطيني ، وهو القبول بإقامة الدولة الفلسطينية على مساحة لا تتجاوز ٢٢٪ من أصل التراب الوطني الفلسطيني.

وقد نجحت سلطات الاحتلال في استثمار الطابع الانتقالي لاتفاقات أوسلو في المماطلة في تنفيذ استحقاقات أوسلو وفي الحصول على مزيد من المكاسب والتنازلات وفي اختبار مدى استعداد السلطة الوطنية الفلسطينية في الوفاء بمتطلبات حماية أمن إسرائيل . وعندما جاء أوان دفع استحقاقات أوسلو فإن إسرائيل لم تتقدم خطوة واحدة باتجاه معالجة القضايا الأساسية التي تشكل جوهر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وفي مقدمتها الحدود وحقوق السيادة للدولة الفلسطينية ، وإزالة المستوطنات ووضع القدس، فضلا عن حق اللاجئين في العودة. بل جاءت كامب ديفيد الثانية لتضع المفاوض الفلسطيني تحت ضغوط وتهديدات هائلة سواء من قبل إسرائيل أو "راعي السلام الأمريكي" من أجل القبول بمزيد من التنازلات التاريخية بعد أن تشبثت إسرائيل برفضها لتقسيم القدس أو تفكيك المستوطنات ، وتقدمت بأطروحات مبتذلة للالتفاف على حق اللا جئين في العودة، تقوم على إجبار اللاجئين على القبول بمشروعات التوطين سواء داخل الأراضي المحتلة لعام ١٩٦٧ أو داخل البلدان العربية التي نزح إليها اللاجئون، وتلقي بالمسئولية في التعويض على المجتمع الدولي والبلدان العربية بزعم أن العرب هم الذين شجعوا اللاجئين على الهجرة ويتوجب عليهم توطينهم وإدماجهم داخل المجتمعات التي انتقلوا إليها، تماما مثلما فعلت إسرائيل وأدمجت في مجتمعها اليهود الذين جلبتهم من شتى بقاع الأرض!! ومن ثم فإن إسرائيل بذلك تتنصل من مسئوليتها التاريخية عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر المجازر والحروب العدوانية التي أشعلتها وعبر رفضها المستمر بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الذي يلزم إسرائيل بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية وتعويضهم، وهو القرار الذي يشكل عدم تنفيذه حتى الآن إخلالا جسيما بأحد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩. وبموجب ذلك فإن واحدة من أبرز توصيات مؤتمر الرباط التي تمخض عنها الإعلان الصادر عن المؤتمر، طالبت جامعة الدول العربية الشروع في اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة للمطالبة بطرد إسرائيل من الأمم المتحدة باعتبارها دولة مارقة ينبغي تكثيف مختلف الضغوط عليها وعزلها إعلاميا ودبلوماسيا بشتى السبل.

وإذا كان صدور هذا الكتاب يأتي في الوقت الذي واصل فيه الشعب الفلسطيني الأعزل التصدي منفردا عبر أكثر من ثمانية عشر شهرا - لآلة الحرب العدوانية الشاملة التي تشنها إسرائيل عليه بهدف تصفية مقاومته البطولية وبخاصة مع تولي مجرم الحرب شارون مقاليد السلطة، فإن استمرار هذه المقاومة رغما عن إعادة اجتياح الضفة الغربية والمجازر الوحشية المرتكبة في جنين ونابلس، يظهر مجددا ما أكد عليه المؤتمر من أن أية تسوية سياسية تقوم على حصيلة علاقات القوى غير المتكافئة لا يمكن أن يكتب لها النجاح، وأن بناء السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم على منطق القوة والإذعان، بل ينبغي أن ينهض على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والشعوب، بما يضمن الوفاء بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أخيرا فإن هذا الكتاب يوثق لمحطة بارزة في جهود المنظمات العربية في بلورة رؤاها المشتركة تجاه الحقوق الجماعية للشعوب وتجاه التحديات الكبرى التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان في عالمنا العربي.

وقد كان المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان والذي عقد في الدار البيضاء بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أولى الخطوات العملية في انصهار عشرات المنظمات العربية في بوتقة واحدة تحمل رؤية فكرية واستراتيجية لمهام وأولويات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي، تعززت عبر المؤتمر الثاني الذي نظمه المركز أيضا بالقاهرة مركزا على قضايا وإشكاليات تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان .

ويمكن القول أن التئام شمل عدد واسع من المنظمات العربية عبر المؤتمرات الثلاثة ونجاحها في التنسيق فيما بينها عبر السنوات الأخيرة كان له أبلغ الأثر في جهودها التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان الذي شهد تتويج نجاحاتها في المؤتمر الدولي الرابع الذي نظمه المركز بالقاهرة خصيصا للتحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، وشهد أعلى مستويات التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات العالمية والآسيوية والأفريقية ليأتي مؤتمر دربان في شقه غير الحكومي متبنيا بصورة تكاد تكون مطلقة مجمل مطالب المنظمات العربية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وتجاه الأبارتهيد الإسرائيلي، والتي عبرت عنها المؤتمرات الثلاثة الأولى وأدمجها بصورة خلاقة إعلان القاهرة المنبثق عن المؤتمر الدولي الرابع التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية.

عصام الدين محمد حسن

كلمات افتتاحية

كلمة الأستاذ محمد أوجار

الوزير المكلف بحقوق الإنسان في المغرب

حضرات السيدات والسادة،

في البداية يسعدني أن أرحب بالمشاركات والمشاركين في هذا المؤتمر الدولي الهام، وأن أهنئ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على اختيار بلادنا لعقد هذا المؤتمر حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية السياسية الراهنة في هذا الظرف الدقيق من تاريخ الشرق الأوسط والعالم أجمع، والذي يستوجب الاهتمام وعمق المقاربة لموضوع اللاجئين في صلة بشرعية القضية الفلسطينية ، والطموح الحق في سيادة السلام المنصف والعادل عبر العالم.

لقد اهتم المجتمع الدولي على مدى النصف الأخير من القرن الذي ودعناه بقضايا حقوق الإنسان، بما فيها وضعية اللاجئين، والسبل الكفيلة بتأمين عودتهم إلى أوطانهم، كما تميزت أدبيات وبنود القانون الدولي بالتنصيص الصريح على حماية اللاجئين والعمل على ضمان كافة حقوقهم. كما أولت الآليات الأممية المختصة بالموضوع وفي طليعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمفوضية العليا للاجئين، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، عناية خاصة لذلك، ويزخر القانون الدولي الإنساني بكثير من القرارات التي تحتاج إلى تطبيق صريح لها.

ويطرح موضوع اللاجئين الفلسطينيين اليوم سؤالا أساسيا على صانعي القرار الأممي والسياسيين والنشطاء والحقوقيين في العالم باعتباره يلامس مأساة إنسانية خاصة تمس الإنسان في أقدس شروط وجوده، وتتعلق بحق الانتماء والعودة للوطن الأم والعيش فيه بسلام.

وإننا نؤكد بقناعة تامة أن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة في هذا الظرف بالذات تشكل اختبارا جادا لكونية حقوق الإنسان ومدى إيمان المجتمع الدولي بها وانتصاره لقيمها.

والمغرب الذي رعى ملوكه العظام على مر التاريخ المعاصر حقوق الشعب الفلسطيني وساندوا كفاحه، يواصل في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الدفاع من أجل تحقيق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني وحماية مقومات هويته، بما فيها ثبات موقفه من

موضوع اللاجئين باعتباره شرطا لتثبيت السلام المنصف والعادل الذي يجب أن يسود المنطقة، ويضمن حقوق شعوبها، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني الذي أبانت قيادته الوطنية المناضلة عن عقلانية كبيرة جدا يشهد عليها التقرير الأخير للسيدة ماري روبنسون الذي بعد أن أدان كل الخروقات، دعا إلى حماية الشعب الفلسطيني الذي يحتاج في ظل استمرار التوتر في المنطقة إلى تحمل المجموعة الدولية لكامل مسئولياتها، إلى جانب الالتزام العربي الرامي إلى الانتصار لقيم السلم العادل الذي لن يقبل التفريط في الثوابت.

حضرات السيدات والسادة،

لا تخفى عليكم الأهمية التي يطرحها موضوع هذه الندوة، والتي ننتظر منها أن تبلور مقاربة حقوقية إنسانية تكشف حجم معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وتؤكد على مركزية هذه المأساة ضمن كل التسويات السياسية المرتقبة. فكل معالجة ستظل هشة دون إيجاد حل قانوني عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرارات الشرعية الدولية. وإن الوعي بأهمية المقاربة الحقوقية لموضوع اللاجئين، والذي تعكسه هذه الندوة الدولية، سيساهم ولا شك في ا لدفع بجهود ومساعي السلام في منطقة الشرط الأوسط.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد إيمان المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس بنهج السلام العادل، واستمراره والدفاع عن هذا الاختيار على قاعدة الشرعية الدولية وحق الشعوب في العيش في أوطانها بأمان وسلام، وفي تعايش مع جيرانها، وفي هذا الصدد يقول جلالة الملك محمد السادس حفظه الله خلال الجلسة الافتتاحية للدو ر ة ١٨ للجنة القدس بأغادير يوم ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠: "إن الأجيال الحاضرة تتطلع بأمل كبير ليعم السلام في هذه المنطقة الحساسة من العام، ويبدأ عالم جدي قوامه التعايش والوئام مرتكزا على الثقة والعمل المشترك من أجل بناء واقع جدي يمكن الأجيال القادمة من العيش في استقرار وأمن ورخاء. وهذا الطموح يتطلب بعد نظر وشجاعة سياسية ويلقى على عاتق الجميع مسئولية جسيمة" (انتهى كلام جلالة الملك).

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة الأستاذ عبد الله الولادي

رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

السيدات والسادة الحضور

يسعدني ويشرفني باسم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن أتقدم لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالشكر والتقدير على مبادرة عقد المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، واختيار موضوع "مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية السياسية الراهنة"، ذلك أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين توجد في قلب القضية الفلسطينية، ولا نتصور إيجاد حل عادل بدون إقامة حل نهائي لها.

وبالفعل، فهذه الإشكالية وجدت منذ بداية الاعتداء الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، هى التي خلقت هذا المشكل بارتكابها للمجازر والتشريد والطرد، وبد ذلك في الوقوف في وجه العودة بأية صورة كانت.

كما أن العودة هى حق شخصي وجماعي للاجئين الفلسطينيين، وأنه لا يمكن أن يحجبها التعويض الضروري عن النهب الذي تعرضت له ممتلكاتهم طبقا لقرارات الأمم المتحدة، وأن هذا الحق يشمل أيضا المهجرين الفلسطينيين الموجودين داخل إسرائيل في العودة إلى مساكنهم ومدنهم وتعويضهم.

إن التصرفات اللاشرعية التي تمارسها الدولة الإسرائيلية في هذا المجال، تعتبر جرائم ضد الإنسانية، يتعين على المنتظم الدولي أن يتخذ الإجراءات الضرورية والعاجلة لعرضها على العدالة الدولية.

إن مسئولية الدول والشعوب العربية، وخاصة أصحاب القرارات والمثقفين، كبيرة في هذا المجال، لذلك وجب على نشطاء حقوق الإنسان أن يلعبوا دورا في التعبئة من أجل الضغط على الجهات المعينة للإسراع بهذا المسلسل.

كلمة الأستاذ عبد العزيز بناني

رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

سيداتي وسادتي

إن وضعية اللاجئين الفلسطينيين تشكل بالطبع إحدى العناصر الأساسية للنزاع القائم في الشرق الأوسط. وكثيرا ما وقع إغفالها رغم ما تكتسيه من أهمية من وجهة معايير حقوق الإنسان . ورغم تكريس حقهم في العودة بمقتضى القرار ١٩٤ الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإن دل هذا على شيئ، فإنما يدل على أن هذا المؤتمر المنظم من جانب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، يشكل في حد ذاته حدثا غير مسبوق، يأتي في ظرف عصيب متمثل في العراقيل التي تهدد مسلسل التسوية السلمية.

إن إعلان برشلونة المصادق عليه يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ يشكل عقد انطلاق وتأسيس الشراكة الأورومتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. لقد عبر المشاركون -ضمن هذا الإعلان- عن مساندتهم لتحقيق تسوية تقوم على سلام عادل وشامل ودائم بالشرق الأوسط، "يستند على مقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المشار إليها في رسالة الدعوة لندوة مدريد".

وعبرت حكومات بلدان الشراكة بما فيها السلطة الفلسطينية وإسرائيل عن اقتناعها بأن هدفها العام الذي يكمن في جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون تكفل السلم والاستقرار والازدهار، يستوجب تقوية أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

فمن أجل المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، تم تأسيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في يناير ١٩٩٧، وهى تضم حاليا أكثر من ستين منظمة عضوة ومشاركة من الشمال والجنوب.

إن مختلف مسلسلات تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني لم تؤد إلى إحلال السلم. ففي المستوى

الدولي، هل من الضروري التذكير مرة أخرى أن مقررات الأمم المتحدة حول ذلك النزاع بقيت حبرا على ورق وأن اتفاقات أوسلو والاتفاقات المتوالية الأخرى المبرمة بين الطرفين لم تعرف طريقها إلى التنفيذ إلا جزئيا على أرض الواقع.

وفي النطاق الجهوي، نعاين بكل أسف أن الاتحاد الأوروبي يرفض أن يقوم بأي دور سياسي طبقا لنص وروح إعلان برشلونة. ولقد تأكد ذلك في مؤتمر القمة الأخير بمرسيليا.

ولابد من التأكيد أن حركة حقوق الإنسان ، إذا ظلت وفية لمبادئها التأسيسية، لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام استفحال الوضعية في المنطقة، وهي وضعية ترهن السلم في البحر الأبيض المتوسط وتعرقل إلى حد كبير تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

فبعيدا عن أي اعتبار أيديولوجي و/أو سياسي، اتخذت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان موقفا تفرضه المشروعية الدولية والاتفاقات الإنسانية والعهدين والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

فعلى إثر الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأشهر الأخيرة بفلسطين، أوفدت الشبكة بتعاون مع منظمات دولية أخرى، أول بعثة تقصي وبحث. ولقد أولت وسائل الإعلام اهتماما خاصا لتقرير هذه البعثة خلال شهر أكتوبر. وأثناء الجمعية العامة المنعقدة يومي ٧و ٨ نوفمبر ٢٠٠٠، عبرت المنظمات العضوة في الشبكة عن عميق انشغالها إزاء تطور الوضعية في الشرق الأوسط، واعتبرت أن السبب في الانتفاضة الحالية يكمن في خروقات مستمرة لحقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى أساس التقرير المذكور، أدانت كل هذه الخروقات وانتهاك القانون الإنساني، خصوصا اتفاقية جنيف الرابعة، خلافا لإعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة.

وعبرت الشبكة عن اقتناعها بأن الوسيلة الوحيدة لوضع حد للأزمة الحالية تتمثل في اتخاذ مقاربة جديدة من أجل سلم عادل ودائم على أساس:

١- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لسنة ١٩٦٧، مع وضع حد للمستعمرات وذلك لإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٢- احترام كل الأطراف الغير المشروط- لأدوات حقوق الإنسان الدولية.

وفي يومي ١٩ و٢٠ يناير الأخير، نظمت الشبكة ببروكسل اجتماعا فيما بين منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية واللجنة الأوروبية، بهدف تحديد الأنشطة التي من شأنها أن تنهض بفعالية متزايدة بالسلم، على أساس المشروعية الدولية وحقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر الحالي، أوفدت الشبكة بعثة من ١٧ إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ في مخيمات اللاجئين بالأردن ولبنان. ويوجد تقرير هذه البعثة من بين وثائق المؤتمر. وسيكون موضوع مداخلة، من جانب أحد أعضاء البعثة الأستاذ محمد الطاهري.

إن حق العودة يطرح بحدة من وجهة المشروعية الدولية، وكذلك من وجهة حقوق الإنسان الفردية والجماعية. كما أن أوضاع اللاجئين تشكل من الناحية الإنسانية مأساة تسائل المجموعة الدولية بكاملها. فخلال الاجتماع الذي عقده المكتب التنفيذي للشبكة في نهاية الأسبوع المنقضي، أمكن

لأعضاء المكتب أثناء زيارتهم لمخيم شاتيلا، معاينة مختلف أوجه هذه المأساة مباشرة.

سيداتي وسادتي؛

إن الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان تشيد بتعاونها المثمر مع مركز دراسات حقوق الإنسان بالقاهرة، خلال المؤتمر الثاني لحركة حقوق الإنسان الذي انعقد في شهر أكتوبر الأخير، حول موضوع التربية على حقوق الإنسان. كما أنها تشيد بنفس التعاون من أجل تنظيم المؤتمر الحالي المتعلق بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين.

فباسم الشبكة، أتمنى لأشغال هذا المؤتمر كامل التوفيق.

كلمة الأستاذ بهي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

السيد الأستاذ محمد أوجار الوزير المكلف بحقوق الإنسان؛

الدكتور خالد الناصري رئيس الجلسة الافتتاحية ورئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية؛

الأصدقاء: عبد العزيز بناني رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان؛

عبد اللاه الولادي رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛

السادة أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي بالمغرب؛

الصديقات والأصدقاء المشاركون في أعمال المؤتمر؛

يشرفني بالنيابة عن أسرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن أفتتح أعمال مؤتمر "مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية السياسية الراهنة / المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي"، والذي يأتي إعمالا لإحدى توصيات المؤتمر الدولي الأول الذي عقده مركز القاهرة في الدار البيضاء في أبريل ١٩٩٩ بالتعاون أيضا مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وصدر عنه إعلان الدار البيضاء الذي أكد على إعمال حق العودة للاجئين الفلسطينيين مثلما طالب أيضا بتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه، وإزالة المستوطنات، ووقف سياسات وأشكال التمييز العنصري ضد الفلسطينيين في إسرائيل.

ينعقد مؤتمرنا الثالث في لحظة سياسية فريدة، حيث يأتي من ناحية في أعقاب عام من الانهيارات المتوالية في المفاوضات الموصوفة خطأ "عملية سلام"، والتي كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين إحدى أبرز الصخور التي تحطمت عليها تلك العملية، ومن ناحية أخرى يأتي المؤتمر بعد نحو ٧٢ ساعة من صعود سفاح غني عن التعريف إلى قمة القرار التنفيذي في إسرائيل.

لقد كان رهان عملية السلام منذ البداية، على أن إرادة المقاومة السياسية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية ستنهار مع الزمن، وبفعل عملية الترويض المتقنة، وبتأثير الفتات التي تلقى بها أوسلو

من وقت لآخر، بحيث تبدأ مفاوضات الحل النهائي عندما يكون الشعب الفلسطيني قد سلم بمعطياتها، وصارت إرادته السياسية جثة هامدة.

ولكن ما حدث هو أن أوسلو هى التي ماتت، بينما توهجت إرادة المقاومة السياسية للشعب الفلسطيني، لتبرهن على صلابة سياسية غير مسبوقة رغم كل المحن.

وإذا كان هنالك من درس، فهو أن أية عملية سلام لا تستحق هذا الوصف، ما لم تفِ بحقوق الإنسان والشعوب، تلك الحقوق التي غيبت تماما عن مائدة المفاوضات في أوسلو، لتخرج في النهاية اتفاقية لا تعبر إلا عن حصيلة علاقات القوى الظالمة وتكرسها . إن تهميش اعتبارات حقوق الإنسان والشعوب التي تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعدد من أهم القرارات الدولية، كان المدخل الذي أفضى إلى خسارة على طول الخط.

إن هذا الموقف من أوسلو ليس بجديد، فقد كان هو الموقف المعلن للمنظمات الفلسطينية والعربية المعنية بحقوق الإنسان منذ توقيع أوسلو. الجديد الآن فقط هو أن الحياة برهنت على صحته.

إن أحد أهداف عقد هذا المؤتمر، هو إعادة الاعتبار لمبادئ حقوق الإنسان والشعوب في التعامل مع القضية الفلسطينية، وفي أية مفاوضات مقبلة، وعلى رأس هذه الحقوق، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، وحق اللاجئين في العودة إلى قراهم ومدنهم الأصلية، وفي التعويض عن المعاناة النفسية والمادية الهائلة على مدار أكثر من ٥٢ عاما. وقبل كل شئ الحق في المقاومة بكل الوسائل ضد الاحتلال، وفق ما نص عليه ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أكد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بشكل قاطع لا يقبل اللبث في مادته الثانية عشرة، على عدم جواز حرمان أي شخص من العودة إلى بلده، وأكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بتفسير وشرح ومراقبة تطبيق مواد هذا العهد، في تعليقها الصادر في نوفمبر ١٩٩٩، على نفس المعاني بشكل أكثر تفصيلا وإحكاما.

وفي حقيقة الأمر، فإن كلا من اتفاقية دايتون عام ١٩٩٥ الخاصة بالبوسنة والهرسك، والاتفاقية الخاصة برواندا عام ١٩٩٣، لم يجدا مناصا من تطبيق هذه المادة، فوضعتا آلية لتنفيذها. والمطلوب الآن هو ألا يكون اللاجئون الفلسطينيون استثناء من غيرهم من اللاجئين، الذي نص قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ على عودتهم "في أقرب وقت ممكن"، ذلك الوقت الذي لم يقترب بعد أكثر من ٥٢ عاما بسبب الشلل الذي أصاب الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، وتواطؤ كبريات الدول على ذلك.

إن المدخل الحقوقي في التعامل مع القضية الفلسطينية يكتسب قيمته الكبرى من أنه يستند إلى مرجعية عالمية لا يختلف عليها أحد، أو يطعن فيها صراحة، فضلا عن أن يساعد في تحجيم التأثير السلبي الجامح لعلاقات القوى الظالمة على الأرض.

كما يكتسب أهميته من التطور الذي لحق بمواقف كبريات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من قضية حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بشكل عام، والحق في العودة بشكل خاص، الأمر الذي

ستوضحه إحدى جلسات هذا المؤتمر.

إن التطور الكبير الذي طرأ على موقف المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في هذا المجال خلال العقد الأخير، هو ثمرة عاملين مهمين:

١- نمو حركة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتفاعلها الخلاق مع الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

٢- وصول عدد من أبرز الفعاليات العربية الحقوقية إلى مواقع صنع القرار في المنظمات الدولية. وأشير سريعا في هذا الإطار إلى بعض الأسماء، من المغرب إدريس اليازمي وعبد العزيز البناني، من تونس كمال جندوبي وأحمد عثماني، من فلسطين ر اجي الصوراني وخضر شقيرات وخميس شماري، من مصر هاني مجلي وحافظ أبو سعدة ومدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ويصعب في هذا السياق تصور حدوث هذا التطور لولا الدور الخلاق الذي يقومون به إلى جانب المسئولين في المنظمات الدولية من كافة الجنسيات والأديان الذين برهنوا على التزام ضميري بمبادئ وعالمية حقوق الإنسان دون انتقائية أو ازدواجية ، في عواصم يتعرض إعلامها لضغوط هائلة تسهم في تشويه صورة العرب والإسلام وقضاياهم السياسية الكبرى.

الصديقات والأصدقاء؛

كان المؤتمر الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، قد تناول أجندة أولويات الحركة على أعتاب قرن جديد، بينما تناول الثاني في القاهرة قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وأولويات الحركة في هذا الميدان. و يجري التحضير لمؤتمر رابع هذا العام يتناول قضايا التمييز العنصري في العالم العربي، بما في ذلك التمييز العنصري ضد العرب في فلسطين وإسرائيل❖ ، كما يجري التخطيط لعقد مؤتمر خامس يعقد في وقت لاحق ويخصص لقضايا بقية اللاجئين في العالم العربي، وذلك بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

الصديقات والأصدقاء؛

لقد اضطررنا إلى تأجيل انعقاد هذا المؤتمر أكثر من مرة، لتمكين أكبر عدد ممكن من زملائنا في فلسطين من اختراق الحصار اليومي والحضور، ولكن هذا لم يحل دون غياب عدد منهم عن مؤتمرنا هذا. اسمحوا لي أن أتوجه بتحية خاصة باسمكم إلى زملائنا الذين لم يتمكنوا ويواجهون خطر الموت كل يوم، وكذلك تحية الذين تمكنوا من التغلب على ظروف الحصار ومشاركتنا مؤتمرنا اليوم.

أخيرا أتوجه بشكر خاص إلى المنظمات الصديقة التي ساهمت في عقد هذا المؤتمر، وأخص

❖ عقد هذا المؤتمر الرابع بالفعل بالقاهرة في يوليو ٢٠٠١ في إطار التحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية.

بالذكر الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والشقيقة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الذي يعتبر هذا المؤتمر، هو ثالث فعالية مشتركة ينظمها مركز القاهرة في المغرب بالتعاون معها.

كما أتوجه بالشكر إلى وزارة الخارجية المغربية للتسهيلات الاستثنائية التي قدمتها من أجل تمكين كافة المشاركين من الحضور، فضلا عن شكر وامتنان خاص يدين به مركز القاهرة لوزارة حقوق الإنسان في المغرب ووزيرها الصديق الأستاذ محمد أوجار، ليس فقط للتسهيلات اللا محدودة التي قدمتها وتقدمها للمركز، وإنما أولا وقبل كل شئ على النموذج الفريد الذي تقدمه في أدائها، وفي روح التعاون التي تبديها دائما مع المنظمات غير الحكومية، بحيث نتمنى ألا تبقى طويلا استثناء وحيدا في العالم العربي، وإنما مثلا يحتذى يتعلم منه الجميع.

اللاجئون الفلسطينيون
بين أسر الواقع وغموض المستقبل

أحمد حجاجي*

أعدت هذه الورقة في مايو ٢٠٠٠ بتكليف من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتكون بمثابة ورقة خلفية تقدم رؤية شاملة للجوانب المتعددة المتصلة بقضية اللاجئين ومسارات التسوية، وموقع حق العودة فيها، وتشكل عونا للمركز في التحضير للمؤتمر ووضع التصورات لمحاور انشغالاته. ولا يعني نشر الورقة مثلها في ذلك مثل كافة أوراق المؤتمر أن تكون تعبيرا عن وجهة نظر مركز القاهرة.

مقدمة

تنبع أهمية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من طبيعتها. فنحن نتعامل مع قضية تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية لبضعة ملايين من البشر، يشكلون الجسد الأساسي لشعب بأكمله، مما يكسب القضية أبعادا إنسانية وأخلاقية قد تفوق- في بعض الأحيان- أبعادها السياسية والقانونية، مع التسليم بتشابك كل هذه الأبعاد وتداخلها. إن اللجوء هو فعل يتضمن بالضرورة عنصري الإجبار، والقهر المادي والمعنوي مما يحول دون تمكن الإنسان من العودة إلى موطنه وممتلكاته. وإذا جاز هذا الأمر مع الفرد، أو مجموعة قليلة من الأفراد لأسباب معينة، ولفترة زمنية محدودة، فإنه لا يجوز في حق عدد كبير منهم. واستمراره في حق النسبة الغالبة في شعب بأكمله لفترة تربو على الخمسين عاما من شأنه أن يضع كل الأطراف المعنية بالقضية موضع الاتهام، ويلقي بظلال كثيفة من الشك حول مصداقية المجتمع الدولي في ترسيخ قيم حقوق الإنسان، وأهمها حق تقرير المصير، في حال اصطدامها مع إرادة الدول الغالبة على أمره.

إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي -كما يبدو- مشكلة اللاجئين الأقدم في العالم التي بقيت بلا حل، وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة والأعذار السياسية معروفة إلى حد ما[1]. لكن الأخطر من ذلك أن هذا البعد الإنساني للقضية تم استغلاله سياسيا من قبل كل الأطراف -بما فيها الطرف الفلسطيني نفسه- مما أثر سلبا على أوضاع اللاجئين في أماكنهم المختلفة. ومن المرجح أن يؤثر أيضا على مستقبلهم، فمن ناحية أولى، من شأن المعاناة التي يشعر بها اللاجئون أن تدفعهم إلى قبول حلول قد لا تتناسب مع الحد الأدنى من حقوقهم المشروعة. مما يعني تخليد المعاناة واستمرارها في المستقبل. ومن ناحية أخرى فإن البعد الإنساني للقضية يعمق من صعوبة حلها إذ أنها تتصل بتحريك أعداد ضخمة من البشر. والتعامل مع قضايا الوجود أصعب بكثير من التعامل مع القضايا الاستراتيجية، والأمنية كتلك المرتبطة بالأرض والأمن والاعتراف المتبادل.

ولهذا فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يمكن اعتبارها -جنبا إلى جنب مع مشكلة القدس- جوهر القضية الفلسطينية. ومن غير المتصور أن تتم أي تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

وتحظى بالرضاء الفلسطيني الداخلي والعربي الإقليمي دون أن توجد حلا عادلا لمشكلة اللاجئين مهما استندت إلى اتفاقات ملزمة أو غير ملزمة بين هذا الطرف أو ذاك، الأمر الذي لابد أن ينعكس في المدى الطويل على أوضاع المنطقة واستقرارها، ومن شأنه أن يخلق توترات مستقبلية قد يكون التنبؤ بها في الوقت الحالي نوعا من المصادرة على الشعوب وقدرتها على الحركة.

أ- قضية اللاجئين الفلسطينيين : إشكاليات أساسية

يثير البحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين مجموعة من الإشكاليات المهمة التي ينبغي التعرض لها منذ البداية .

الإشكالية الأولى: تشهد الساحة السياسية والفكرية حالة من الغموض المفاهيمي، تحيط بمفهوم "اللاجئ الفلسطيني"، فلكل طرف من الأطراف تعريفه الخاص والمتناقض مع التعريفات التي تتبناها الأطراف الأخرى. وبطبيعة الحال فإن أسبابا سياسية متناقضة و أخرى تاريخية تقف وراء كل هذه التعريفات. ومن الناحية التاريخية فإن تشتت الشعب الفلسطيني وتوزعه بين مسميات اللاجئ والنازح وتحت الاحتلال، يعود إلى مراحل مختلفة، شهدت كل مرحلة منها موجة من الخروج لأعداد كبيرة من الفلسطينيين، قسرا من أراضيهم .

وبالرغم من أن إسرائيل تنفي مسئوليتها عن خروج اللاجئين إلا أن عددا كبيرا من المؤرخين والباحثين ومنهم باحثون إسرائيليون يؤكدون أن طرد العرب من فلسطين جاء تنفيذاً لخطة وضعتها قيادة الهاجاناة سميت بخطة "داليت" تتضمن أوامر صريحة بالاستيلاء على المدن والقرى الفلسطينية وطرد سكانها وتدمير المعادية منها، وقد قام القادة العسكريون بتنفيذ الخطة عن طريق ترويع السكان وإرغامهم على الفرار من منازلهم إلى خارج البلاد وتلمس النجاة من نيران المدافع والمتفجرات. وقد كانت مذبحة دير ياسين فى أبريل ١٩٤٨ وغيرها حدثاً بالغ الأثر فى تفريغ فلسطين من سكانها العرب، وذكر ميناحم بيجين مفتخراً " لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل "[٢]

وقد كانت أولى موجات الخروج بسبب النكبة في عام ١٩٤٨، وهم الذين يطلق عليهم اللاجئون. وكانت موجة الخروج الثانية، في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، ويسمى من خرجوا في هذه الموجة بالنازحين. وقد شهدت هذه المرحلة تداخل مسميات اللاجئ والنازح. كما أعقب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ موجة ثالثة من النزوح الفلسطيني[٣]. وتنبع أهمية هذه المشكلة من ارتباطها بمواقف عملية تؤثر بشكل أساسي على الحلول المطروحة لتسوية القضية، خاصة بعد أن ميز اتفاق أوسلو بين اللاجئين والنازحين. وتم إرجاء مناقشة قضية اللاجئين إلى مفاوضات المرحلة النهائية بينما تناقش قضايا النازحين في المرحلة الانتقالية .

كما يرتبط بهذه الإشكالية إشكالية أخرى تتعلق بتحديد عدد اللاجئين، حيث تقدر المصادر العربية عدد اللاجئين الذين أخرجوا من فلسطين قبل حرب ١٩٤٨ وبسببها حوالي ٩٠٠ ألف لاجئ. وتقدرهم الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغا ثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) بحوالي ٧٢٥

ألفا[٤]. بينما تقدرهم المصادر الإسرائيلية بـ ٦٠٤ آلاف لاجئ[٥]. أما عدد النازحين عام ١٩٦٧ فتقدرهم المصادر العربية بحوالي نصف مليون[٦]، بينما يبلغ التقدير الإسرائيلي لهم نحو ٢٠٠ ألف شخص وذلك حسب المصادر الرسمية الإسرائيلية[٧]. وفي عام ١٩٩٩ كانت التقديرات الكلية لعدد اللاجئين الفلسطينيين كالتالي: التقديرات الفلسطينية تقدرهم بين ٥,١ إلى ٥,٢ مليون لاجئ، موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان وبعض الدول العربية الأخرى بالإضافة إلى أوروبا والأمريكتين[٨]. بينما تقدر الأونروا عدد اللاجئين المسجلين لديها بحوالي ٣,٦٢٥ مليون موزعين كالتالي:

الأردن: ١,٥١٣ مليون،لبنان: ٣٧٠ ألفا، سوريا: ٣٧٥ ألفا، الضفة الغربية: ٥٧٠ ألفا، قطاع غزة: ٧٩٨ ألفا[٩].

ويرجع السبب في انخفاض تقديرات الأونروا عن العدد الفعلي للاجئين إلى حقيقة أن اللاجئين من أفراد الطبقة الوسطى الفلسطينية لم يسجلوا أنفسهم في سجلات الأونروا، كما أن اللاجئين الفلسطينيين الذين ذهبوا إلى مصر والعراق ودول عربية أخرى خارج نطاق عمليات الأونروا، هم غير مسجلين لديها. أضف إلى ذلك الذين فقدوا بطاقات هويتهم أو امتدت فترة غيابهم عن الأراضي المحتلة.. الخ. ومنعتهم إسرائيل من العودة إلى وطنهم أو داخل إسرائيل نفسها[١٠]، وكذلك اللاجئون في الدول العربية والأمريكتين، وعلى سبيل المثال فإن التقرير الاستراتيجي العربي يقدر أعداد اللاجئين في مصر بـ ١٠٠ ألف لاجئ، وفي دول الخليج بـ ٤٥٠ ألفا وفي الأمريكتين بـ ٤٨٠ ألفا، وفي الدول الأوروبية بـ ١٥٠ ألفا بالإضافة إلى ١٥٠ ألفاً في أماكن أخرى[١١].

الإشكالية الثانية: يمثل ملف اللاجئين تعقيدا من نوع خاص نظرا لأنه يتقاطع مع مصالح سياسية وطموحات قومية وحساسيات سكانية لأكثر من طرف عربي[١٢] ودولي. وقد وضح البعد الدولي والإقليمي لهذه القضية بتشكيل لجنة اللاجئين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف[١٣]. التي حضرها ما يقرب من ٤٠ دولة عربية وأجنبية[١٤]. مع ملاحظة أن طريقة عمل المفاوضات المتعددة بشأن اللاجئين في جولاتها السابقة قبل توقفها تكشف عن وجود ثغرات كثيرة، وبما يجعل ما قد تتوصل إليه بشأن اللاجئين لا يخرج عن كونه توصيات أو ربما خططاً غير قابلة للتنفيذ، وغير مستندة إلى الرضاء الإقليمي نفسه، في الوقت الذي تعتبر فيه المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي المفاوضات المعنية بالقضية. ويثير ذلك إشكالية سياسية وعملية في وقت واحد تتعلق بمدى قبول النتائج التي يمكن أن تصل إليها المفاوضات الثنائية من قبل أطراف ذات مصلحة مباشرة ولكنها لم تشترك في المفاوضات بشكل مباشر[١٥]، خاصة وأن بعض هذه الأطراف تتبنى أسسا ومرجعيات للتعامل مع مشكلة اللاجئين، تختلف عن تلك الأسس والمرجعيات التي قد يتفق عليها الفلسطينيون والإسرائيليون، وهناك أسباب كثيرة مرجحة لمعارضة دول عربية للتسويات التي يمكن الوصول إليها وذلك إما لأسباب داخلية كلبنان والأردن أو لأسباب تتعلق بموقف هذه الدول من الصراع العربي-الإسرائيلي سواء كانت طرفا مباشرا فيه كسوريا أو طرفا غير مباشر مثل العراق

وليبيا.

الإشكالية الثالثة: فيما يختص بحل القضية فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ يعتبر من أهم القرارات في هذا الصدد. حيث ينص على: "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب وضع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب- وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف- أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة"[١٦].

وعلى الرغم مما يعتري هذا القرار من غموض وعدم تحديد إلا أنه لم ينفذ، ولم تكن لدى المجتمع الدولي في أي لحظة من اللحظات الإرادة الواجبة لتنفيذ -كما فعل مع العراق ح ي ن أجبره على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٩٩- على الرغم من أن القرار يتم تأكيده كل عام حتى بدء عملية التسوية، حيث توقف التأكيد على القرار بدءا من ١٩٩٢.

ب- أوضاع اللاجئين

من الناحية النظرية فإن اللاجئين الفلسطينيين لا تنقصهم ا لمظلة القانونية الضامنة لحقوقهم، سواء ما تعلق منها بترتيب أوضاعهم في وضع اللجوء، أو ما تعلق منها بتسوية القضية. وفيما يتعلق بحقوقهم كلاجئين فإن أهم عناصر هذه المظلة القانونية تتمثل بما اصطلح على تسميته بالقانون الدولي للجوء أو قانون اللاجئين. وطبقا لمصادر هذا القانون يستحق ملتمسو اللجوء كافة الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بحيث تطال معظم الحقوق التي للإنسان في ظل الوضعية العادية للمواطنة، كحق الحياة، والحماية من سوء المعاملة والتعذيب، والتنقل، والأمان، وعدم الإرغام على العودة إذا كان في ذلك ما يهدد السلامة الشخصية، وتوفير الرعاية الممنوحة للمواطنين الأصليين على صعيد ممارسة الشعائر الدينية، وتوفير التربية الدينية والتعليم، والإعفاء من شروط المعاملة بالمثل بعد انقضاء فترة معينة على أقامتهم (ثلاث سنوات في المعتاد)، ومراعاة قانون موطن اللاجئ في الأحوال الشخصية (كالزواج)، وتوفير حريات التعبير والرأي (دون إخلال بأمن وسلامة بلد اللجوء)، والقضاء العادل، والعمل المأجور، والإسكان المناسب، والحصول على وثيقة تمكن اللاجئين من التحرك من إقليم اللجوء وإليه، وعدم الطرد إلا تحت شروط وإجراءات قانونية وقضائية مشددة[١٧]. وغير ذلك من الحقوق التي تضمن للاجئ حياة كريمة من وضعه الأساسي كإنسان ووضعه الاستثنائي باعتباره يعيش في محنة.

إلا أن الواقع الفعلي أظهر دوما وجود هوة واسعة بين الحقوق القانونية المأمولة والواقع الفعلي الموجود، فلم ينفذ بحق اللاجئين الفلسطينيين إلا الحد الأدنى من هذه الحقوق، ذلك الحد الذي ضمن بقاء قضيتهم عبر الزمن، مع الاستخدام السياسي الدائم لهذه القضية، كلما دعت الضرورات السياسية لذلك، خاصة مع تقلب الأنظمة وتغير السياسات.

ومن المعروف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أنشأت في ديسمبر ١٩٤٩ وكالة "الأنروا" لتقديم الإغاثة والمساعدات للاجئين الفلسطينيين في محنتهم، ولقد كان واضحا كل الوضوح من منطوق القرار المنشئ للوكالة (رقم ٣٠٢ في الدورة الرابعة في (٩ ديسمبر ١٩٤٩) أن إنشاء الوكالة لا يمس ولا يؤثر في حق العودة الذي أقرته الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٤٨ . وظلت الأنروا مصدر الإعاشة منذ عام ١٩٤٩ لمن عرفوا بعد ذلك باسم قدامى اللاجئين، الذين ظلوا يعيشون في المخيمات(١٨).

وتتفاوت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين من مكان إلى آخر تبعا لاعتبارات كثيرة، وفيما يلي إطلالة سريعة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها :

١- اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة

طبقا لتقرير المفوض العام للأونروا، فإن اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية يبلغ عددهم ٥٦٩٧٤١ لاجئا يعيش منهم ١٥٣٣٨٠ في ١٩ مخيماً. أي بنسبة ٢٦,٢٪. أما اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في قطاع غزة فيبلغ عددهم ٧٩٨٤٤٤ لاجئا يعيش منهم ٤٣٧٦٥٠ في ٨ مخيمات أي بنسبة ٤٥,٨٪(١٩).

وتشير تقارير الأونروا إلى أن الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين تحت الاحتلال في الضفة الغربية وغزة قد بلغت درجة من التدهور والسوء ولم توقفها خدمات الوكالة التي تتدهور بدورها نتيجة العجز المستمر في ميزانيتها . هذا إلى جانب الإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي تعوق خدماتها(٢٠). وتشمل الإجراءات الإسرائيلية(٢١): إغلاق الضفة الغربية وغزة وفرض حظر التجول من حين إلى آخر،كما تشمل اعتقال موظفي الوكالة واحتجازهم دون توجيه اتهامات محددة إليهم ووضع قيود على حركة الأشخاص والسلع. وتنسحب هذه الإجراءات حتى على كبار موظفي الوكالة . كما تشمل هذه الإجراءات تفتيش المركبات وتعطيلها، خاصة عند معبر "اريتز "وجسر "اللنبي". كما تشمل اقتحام مقار الوكالة وإلقاء أجهزة متفجرة داخلها وفرض رسوم إضافية.

ومن الجدير بالذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية غدت هي الأخرى تشارك القوات الإسرائيلية في تعطيل عمل الوكالة،عبر مجموعة من الإجراءات الشبيهة بالإجراءات الإسرائيلية، ولكن كل في حدود اختصاصه وقدرته.

وبطبيعة الحال فان كل هذه الإجراءات تؤثر تأثيرا سلبيا على أعمال الوكالة وبالتالي على أحوال اللاجئين الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على خدمات الأونروا. وعلى سبيل المثال فقد ترتب على هذه الإجراءات في العام الأخير١٩٩٨/ ١٩٩٩ ما يلي: عجز الموظفين عن الوصول إلى أماكن عملهم في مدارس الوكالة، ومراكزها الصحية، وعجز اللاجئين المستحقين للخدمات عن الوصول إلى مرافق الوكالة، وعجز الطلاب عن الحضور إلى مدارسهم، ومراكز التدريب. بالإضافة للتأخيرات والتكاليف الإضافية في تنفيذ المشاريع، حتى أن إنشاء مدرسة واحدة يحتاج إلى مباحثات مطولة مع السلطات

الإسرائيلية .

وتعاني المجالات الصحية والاجتماعية وخدمات الإغاثة من مصاعب ومشاكل مزمنة بسبب عدم توافر الموارد المالية اللازمة،وتعرض الخدمات للانقطاع لفترات طويلة بسبب الإجراءات سابقة الذكر. بالإضافة إلى استمرار سياسية هدم المنازل والمساكن في المخيمات كإجراءات عقابية، والإغلاق القسري لبعض المراكز الصحية[٢٢].

ومن جانب آخر فإن إسرائيل تنفذ سياسة تعسفية تستهدف ربط المناطق المحتلة بها والحد من تطورها الاقتصادي، بحرمانها من الإعانات الضرورية، وعدم استخدام المدخرات الفلسطينية في مجال الاستثمار، وفرض ضريبة إنتاج عالية على الصناعات الرئيسية، وفرض قيود على تدفقات الأموال والتحويلات من الخارج وعلى المعاملات التجارية بين المناطق المحتلة والخارج[٢٣].

ونتيجة لكل ذلك -وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها الأونروا للتخفيف من حدة التدهور في الأحوال المعيشة لسكان الضفة وغزة- إلا أن أعدادا كبيرة من الأسر لا تستطيع سد احتياجاتها الأساسية من الدخل المتوفر، نتيجة للبطالة المتفشية في هذه المناطق والتي بلغت ٣٠٪عام ١٩٩٨. وفي نفس العام كان ٣٨٪ من سكان قطاع غزة يعيشون في فقر، وكان ٣٦٪ من هؤلاء يعيشون في فقر مدقع لا يكفي دخل الأسرة فيه لشراء الحاجات الأساسية، وكان المقيمون في المخيمات والذين يعيشون في المنطقة الجنوبية أفقر حتى من هؤلاء، حيث يعيش ٤٢٪ من المقيمين في مخيمات اللاجئين و٥١٪ من سكان جنوبي غزة تحت خط الفقر[٢٤] .

٢- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في لبنان ١ ٤٤ ٣٧٠ لاجئاً وذلك في يونيو١٩٩٩ أي ما يقرب من ١٠,٢٪ من المجموع الكلي للمسجلين لدى الأونروا في نفس الفترة . ويوجد في لبنان ١٢ مخيماً يعيش فيها ٩٩٩ ٢٠٤ أي بواقع ٥٥,٣٨٪ من العدد الكلي للاجئي لبنان المسجلين لدى الأونروا[٢٥].

وتعد أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن الأسوأ بالنسبة لأوضاعهم في دنيا الشتات فلسطينيا وعربيا ودوليا[٢٦].حيث تتخذ السياسة الرسمية اللبنانية تجاه الفلسطينيين ثلاثة أشكال رئيسية[٢٧]، أولها: إعادة تأسيس السيطرة، حيث تحركت الحكومة تدريجيا بدعم سوري، منذ اتفاق الطائف لإعادة فرض سلطتها على الفلسطينيين. وبالرغم من أن المخيمات مازالت تحظى بنوع من الاستقلال الذاتي، فما زال الجيش اللبناني خارج المخيمات، الا أن عودة الدولة إلى فرض سلطتها يلمس في مجالات متعددة كما أن لهذا الاستقلال الذاتي جانبه السلبي، خاصة مع وجود أحداث عنف بين الفصائل الفلسطينية المختلفة داخل المخيمات، ويبدو أن السياسة اللبنانية تعتبر مثل هذه الأعمال شأنا داخليا خاصا بالمخيمات، إذ أعلن وزير الداخلية اللبناني "فاروق المر" إثر اندلاع معركة بين الفصائل الفلسطينية في مخيم عين الحلوة، في عام ١٩٩٤:" أنه لن يجازف بحياة أي جندي لبناني من

أجل وقف القتال" .

وثانيها: رفض التوطين، حيث تعارض الحكومة ومعظم اللبنانيين بشدة توطين الفلسطينيين داخل لبنان بصفة نهائية، ويصدر الرفض عن جميع الاتجاهات في الساحة السياسية اللبنانية، مع الاختلاف في الحدة والدوافع. ويستند الرفض اللبناني للتوطين إلى أن الوجود الفلسطيني في لبنان من شانه أن يخل بالتركيبة الطائفية في لبنان، إذ أن معظم اللاجئين الفلسطينيين من مسلمي السنة.كما أن اتفاق الطائف قد نص على استبعاد التوطين، وتم إدماج هذا النص لاحقا بالدستور.

وثالثها: إجراءات لتخفيض عدد اللاجئين، تتم في الغالب من خلال سياسة ضمنية غير معلنة تهدف إلى التضييق على الفلسطينيين، بغية دفعهم إلى الهجرة خارج لبنان. حيث يفرض عليهم - وبحكم القانون- قيود على العمل، فلا يحق للاجئين أن يعملوا في أي قطاع اقتصادي صغر أم كبر،دون الحصول على تصاريح مسبقة (غالبا لا يتم الحصول عليها إلا بالفساد الإداري). وبذلك قبلوا العمل في قطاعات اقتصادية متدنية. وليس لهم حق التجمع النقابي أو التنظيم لمتابعة أوضاعهم أو حقوقهم.. كما تتبدى دونية وضع اللاجئين بالنظر إلى أن العاملين منهم يتحصلون على أجر غير متساو مع نظرائهم اللبنانيين عن العمل المتساو[٢٨].

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون، أيضا، من سوء الأوضاع المعيشية الذي يتبدى بشكل قوي في ازدحام المخيمات، التي تزداد سوءا مع سلسلة الموانع التي تفرضها الحكومة، حول إعادة إعمار المخيمات أو البناء بجوارها. الأمر الذي جعل فرصة الحصول على مسكن صغير، حتى داخل المخيمات، لا يدركها الكثيرون. ويترافق مع ذلك، سوء الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي، والمياه، والكهرباء[٢٩]. مما يجعل الحياة داخل المخيمات تبعد كثيرا عن الحياة الآدمية.

ولا تعد وضعية التعليم المتاح للاجئين في لبنان أحسن حالا من بقية أوضاعهم، بل هو الأدنى مقارنة بنظيره لدى كل التجمعات الفلسطينية[٣٠]. وتشير الدراسات الى ارتفاع نسب الأمية والتسرب من التعليم بين الطلاب، وكذلك انخفاض نسب النجاح في المراحل المختلفة وغياب الرقابة الإدارية على العملية التعليمية، أضف إلى ذلك تدهور حالة المباني التعليمية وارتفاع تكلفة الالتحاق بالمدارس الخاصة اللبنانية[٣١].أما أولئك الذين يتغلبون على العقبات المالية والإدارية ويتمكنون من حمل شهادة تعليمية فإنهم قد لا يستطيعون -على الأرجح- دخول سوق العمل، وذلك إما بسبب المنافسة مع اللبنانيين، الذين تكون لهم الأفضلية عادة، وإما لعدم وجود فرص العمل في سوق متخم من الأصل. وليس مدهشا والحال كذلك أن تبلغ البطالة حدها الأقصى بين شباب اللاجئين وخريجيهم، وأن يقع اللاجئون في حالة من عدم اليقين بالنسبة للمستقبل، حالة يبدو فيها التعليم تجارة خاسرة[٣٢].

ويبدو أن أوسلو وملحقاتها لم يكن لها مردود إيجابي على أحوال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بل على العكس كان تأثيرها سلبيا. وحيث يشير آخر تقارير الأونروا إلى عدم حدوث أي تحسن ملحوظ في أحوال مجتمعهم خلال العام الأخير (١٩٩٨-١٩٩٩). بل الأحرى أن ما حدث هو العكس، ذلك أن معظم اللاجئين المسجلين في لبنان مازالوا يواجهون أوضاعا معيشية تدعو للرثاء،وهم

يعتمدون اعتمادا يكاد يكون كليا على الأونروا، للحصول على الخدمات الأساسية. كما أن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد عموماً، مشفوعا بعجز اللاجئين عن الحصول على كامل إمكانيات دخول سوق العمل، أو الاستفادة من مرافق الصحة العامة، أدى إلى تفاقم اليأس والبؤس بينهم[٣٣].

لقد وقع هؤلاء ضحية الإهمال والتهميش من كل القوى السياسية المعنية بالقضية، فمن ناحية أولى لا تخفي السلطة الفلسطينية تخليها عن مسئوليتها تجاههم. وقد بدا ذلك أوضح ما يكون في الاجتماع الطارئ الذي عقدته الأونروا في عمان (مارس١٩٩٥)،حيث قال ممثل السلطة الفلسطينية "نبيل شعث" بحزم: "إن الفلسطينيين في لبنان ليسوا مسئولية السلطة الوطنية وإنما مسئولية الأونروا"[٣٤]. ومن ناحية ثانية فإن الواقع العملي يشير إلى أن السياسة اللبنانية تجاه اللاجئين تتلخص في أن تحسين وضع اللاجئين سوف يغري بالتوطين. كما أن التضييق عليهم سوف يدفع بأعداد منهم إلى الهجرة مما يخفف من الأثقال التي تنوء الدولة اللبنانية بحملها. ومن ناحية ثالثة فإن الأونروا -التي تلملم أوراقها منذ بدء عملية التسوية- عاجزة هي الأخرى عن القيام وحدها بما ينبغي أن يقوم به الآخرون..

٣- اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

يوجد بالأردن أكبر عدد من اللاجئين وكما يشير تقرير الأونروا فان عددهم بلغ في عام ١٩٩٩ ما يلي: ٧٤٢ ٥١٢ ١ أي بما يعادل ٤٢,٧ ٪ من العدد الكلي للاجئين المسجلين لدى الأونروا. ويوجد بالأردن عشرة مخيمات يعيش فيها ٨١٦ ٢٧٤ أي بنسبة ١٨,٢ ٪من العدد الكلي المسجل بالأردن[٣٥].

وخلال السنوات القليلة التي أعقبت النكبة أصدر الأردن مجموعة من القوانين تم على أساسها توحيد الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية ومنح الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون على ضفتي النهر كل الحقوق المقررة للمواطنين الأردنيين وأعيد إصدار قانون الجنسية الذي نظم المواطنة على أسس متكافئة من دون اعتبار للأصل[٣٦]. وبذلك تهيأ للاجئين الاندماج في كامل الحياة الأردني وما توفره من حقوق.

غير أن هذه الميزة جاءت غير منهجية وتحيط بها شبهة الإكراه، وتأتي الآلية الإكراهية في هذا المثل من أن الحصول على الجنسية كان تقريبا الطريق الوحيد المتاح أمام جموع اللاجئين -المجردة من كل مظهر للمقاومة- للحصول على الحقوق الأساسية للإنسان، السفر والتنقل والعمل والتعليم بل وتسجيل الولادات والأموات، كما أن هذا الاندماج بدا شكليا حين ظلت مراكز القوة الحقيقية في أيدي الأردنيين الأوائل، ولم يترتب على منح المواطنة للاجئين منع الاشتباه في أمرهم وفرض رقابة أمنية صارمة عليهم[٣٧].

إلا أن المعلم الأبرز في حياة اللاجئين الفلسطينيين تمثل فيما يعرف بقرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية والذي أعلنه الملك حسين في ٣١ يوليو ١٩٨٨، إذ تسارعت الإجراءات

الحكومية بعد هذا القرار بتجريد الفلسطينيين القاطنين بالضفة الغربية، من جنسيتهم الأردنية واعتبار مواطني الضفة الغربية "أجانب"، إذا حضروا للزيارة أو متابعة أعمالهم أو أملاكهم الموجودة في الضفة الشرقية. كما حرم الابن القاطن بالأردن، بغرض الدراسة في الجامعة الأردنية، من الدخول في مسابقات الالتحاق بوظيفة عامة أو البحث عن وظيفة في القطاع الخاص أو السكن في منزله الذي يملكه هو أو والده. أما في الزيجات المختلطة فقد كان الوضع مأساويا حيث تتشتت الأسرة بين جنسيات مختلفة، بما يعنيه ذلك من اختلاف في الوضع القانوني وطرق الكسب ومكان الإقامة والتعليم والصحة.. الخ. أما بالنسبة إلى الممارسات داخل الأردن، فإن الأردني من أصل فلسطيني بدأ يشهد معاناة لا تتفق ووضعه كمواطن، إذ أصبح التمييز بينه وباقي الأردنيين أكثر وضوحا، ولا يزال الكثيرون من أصحاب المهن لا يستطيعون ممارسة أعمالهم بسبب تلك الأوضاع القانونية الشاذة التي نجمت عن ممارسات الحكومة الأردنية[٣٨].

وعلى كل حال فإن أوضاع اللاجئين في الأردن تعد أحسن حالا من أوضاعهم في أماكن أخرى. وتشير تقارير الأونروا إلى أن النسبة المئوية لحالات العسر الشديد بين اللاجئين تعتبر في حدها الأدنى في الأردن، ويعزي ذلك في جانب منه إلى أحوال المعيشة الأفضل للاجئين الفلسطينيين هناك بسبب ما هو متاح لهم كمواطنين أردنيين من إمكانية الاستفادة من خدمات حكومية معينة[٣٩].

وترفض الحكومة الأردنية فكرة توطين اللاجئين، وتعلن أنها لن تتحمل سوى سكان المخيمات العشرة بالأردن، وتبرر هذا الموقف بأن التوطين من شأنه أن يخل بالتركيبة السكانية للأردنيين، إذ يجعل من الفلسطينيين أغلبية[٤٠]. وهو ما لا يرغب فيه أو يريده الحكم الأردني، خاصة مع استدعاء الذاكرة لأحداث أيلول الأسود سنة ١٩٧٠.

٤-اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

تشير إحصاءات الأونروا إلى أن اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا ومسجلين لدى الوكالة بلغ عددهم ٣٧٤٥٢١ وذلك في عام ١٩٩٩ أي بنسبة ١٠,٣٣٪ من المجموع الكلي للاجئين المسجين لديها. ويوجد في سوريا عشر ة مخيمات يعيش فيهم ١٠٩٣١٥ لاجئا أي بنسبة ٢٩,٢٪ من لاجئي سوريا[٤١].

وتنفرد السياسة السورية بين الدول العربية بتطبيق مقاييس النظام العربي لضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين بحذافيرها، ويعزى ذلك في إحدى الرؤى إلى ما يكمن في العقيدة السياسية الحاكمة من أن فلسطين وسكانها هم سوريا الجنوبية[٤٢]. حيث صدرت مجموعة من التشريعات السورية نصت على اعتبار الفلسطينيين المقيمين في أراضي الجمهورية العربية السورية كالسوريين أصلا في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظف والعمل والتجارة وخدمة العلم والتملك مع احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية[٤٣].

وبرغم أن أغلبية اللاجئين يتمتعون بأوضاع أفضل مما هي عليه في دول أخرى، إلا أن الأمر لا

يخلو من بعض المنغصات من قبيل عدم السماح بتملك أكثر من سكن واحد أو المشاركة في رسم السياسة العامة. كما أن الفلسطينيين في سوريا لديهم خصائص لصيقة الصلة باللجوء، فنمط حياة المخيمات يعكس إلى حد بعيد تجارب اللاجئين في فلسطين، وعدم قدرتهم على التنقل بحرية عبر الحدود، مما يحد من نشاط أصحاب المهن في صفوفهم، هذا فضلا عن أن ٨,٤٪ منهم يعانون من البطالة[٤٤].

وقد أجريت بعض الدراسات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعائلات الفلسطينية المقيمة في المخيمات في سوريا وتبين أنه في سنة ١٩٨٦ بلغ معدل الدخل الشهري للفرد ٥٣٢ ليرة سورية ويبقى مستوى معيشة الفلسطينيين أدنى من مستوى معيشة السوريين[٤٥].

٥- اللاجئون في دول الخليج

مثلت دول الخليج قبل الغزو العراقي للكويت أكثر الدول رفاهية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي انعكس على ذويهم في الأردن والضفة والقطاع بسبب تحويلاتهم المالية، ولكن منذ حرب الخليج الثانية، ساءت أحوالهم[٤٦].

ويقدر عدد الفلسطينيين الذين كانوا في الكويت عشية الحرب بحوالي ٤٥٠ ألفاً، رحل معظمهم إلى الأردن وجهات أخرى، وبقى في الكويت، ضمن من بقى بعد تحريرها، حوالي ٣٠ ألف فلسطيني من قطاع غزة من حملة وثائق السفر المصرية[٤٧]. ويعاني هؤلاء من مشاكل متعددة ليس أقلها تصاريح السفر والإقامة والمشاكل العائلية.

أما السعودية فيوجد بها حوالي ٢٧٤ ألفاً كلهم لاجئون ساءت أحوالهم أيضا بعد حرب الخليج وتأثروا بتراجع الاقتصاد السعودي. أما باقي دول الخليج (قطر، البحرين، عمان، الإمارات) فيوجد بها حوالي ١٠٥ آلاف فلسطيني، كلهم لاجئون، ويعانون من نفس المشاكل المتعلقة بتقليص حجم العمالة الأجنبية ومنها الفلسطينية في دول الخليج وإحلال العمالة الخليجية محلها[٤٨]، وبالرغم من أن دول الخليج تقدم مساعدات كبيرة للاجئين بشكل عام من خلال الأونروا، إلا أن الوجود الفلسطيني في هذه الدول غير مرحب به في أغلب الأحوال، خاصة بعد وقوف منظمة التحرير إلى جنب العراق في غزوه للكويت، مما تسبب في حالة من الارتياب والقلق تجاه الوجود الفلسطيني في الكويت بخاصة ودول الخليج عامة.

٦- تقييم دور الأونروا

تتفاوت التقديرات والآراء في تقييم دور الأنروا من الناحيتين الإنسانية والسياسية، فبينما يرى البعض فيها أداة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، يراها البعض الآخر ممثلة "للخيار الإنساني الأسوأ" من حيث انطلاق هذا الخيار من إقامة مخيمات دائمة لهؤلاء اللاجئين[٤٩]، تمهيدا لتوطينهم في أماكن اللجوء بما ينطوي عليه ذلك من ضياع حق العودة، الأمر الذي جعل أداء هذه الوكالة في

مجمله موضع اتهام لدى طائفة من اللاجئين وغيرهم من المتعاطفين بوجود نوايا سلبية تجاه الحقوق الأساسية للاجئين وقضيتهم الوطنية الأم[٥٠]، خاصة وأن الموارد المالية للوكالة تعتمد بالأساس على تبرعات الحكومات والدول، وتساهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية بالنصيب الأكبر في هذه التبرعات (حوالي ٨٠ مليون دولار للأولى و٥٠ مليون للأخيرة من مجموع ٢٥٨ مليون في ميزانية ١٩٩٨)[٥١].

كذلك مما يؤخذ على الأونروا اقتصار نشاطها على الإغاثة والتأهيل واتباع سياسة تستهدف تقليص حجم هذه الجوانب من ناحية، وتقليص شريحة المتمتعين به من ناحية أخرى. و يتجلى هذا في عدم مد معظم خدماتها لنازحي ما بعد عام ١٩٦٧، وكذلك في ضعف ومحدودية الخدمات المقدمة للذين رأت أنهم يستحقون خدماتها بمختلف أنواعها. وعلاوة على ذلك، فإن الوكالة لا تتصل بعشرات بل مئات الآلاف من هؤلاء المنتشرين في مصر ودول الخليج العربي وأوربا والولايات المتحدة[٥٢]. وبالرغم من ذلك فان الوكالة تتبع سياسة التقشف منذ بدء عملية التسوية السياسية، الأمر الذي انعكس سلبا على الخدمات المقدمة للاجئين، وتعزو الوكالة هذا التقشف إلى عدم قدرة المتبرعين على زيادة تبرعاتهم بحيث تواكب الزيادة السنوية في ميزانية الوكالة. وعلى سبيل المثال فإن الوكالة أنهت عام ١٩٩٨ بعجز قدره ٦١,٩ مليون دولار بالمقارنة مع الميزانية النقدية العادية البالغة ٣١٤ مليون دولار، كما واجهت الوكالة صعوبات شديدة في تدبير التمويل اللازم لموازنة عام ١٩٩٩ مما حدا بالمفوض العام للقيام بسلسلة من الزيارات لعواصم المانحين ومناشدتهم تقديم المساعدة[٥٣].

هذا في الوقت الذي يؤكد فيه البعض أن السبب الحقيقي في عجز ميزانية الوكالة يعود إلى هدر مواردها الناتج عن سوء صرف الميزانية وتوجيه نفقاتها، حيث تلتهم الرواتب السرية للموظفين الدوليين جزءا كبيرا من ميزانيتها النقدية. ويشير أحد التقديرات إلى أنه إذا كانت الرواتب تستنفد ٧٤٪ من الميزانية النقدية فانه يمكن التأكد من أن ٩٠٪ من هذه الميزانية تلتهمه رواتب الموظفين الأجانب. وليس أدل على ذلك من أن ميزانية الأونروا في لبنان عام ١٩٩٥، كانت أقل من ميزانية مكتب رئاسة الأونروا في فيينا بما قيمته ٨ , ٨٠٩ مليون دولار. هذا في الوقت الذي لا يتجاوز عدد موظفي المكتب الأخير ٢٥١ موظفا في حين أن الميزانية السنوية للأونروا في لبنان تغطي خدمات تقدم إلى ما يزيد عن ٣٤٦ ألف لاجئ. ويتحدث الموظفون الكبار في الأونروا عن أشكال وأنماط من الفساد لا يتم كشفها إلا بعد عدة عقود، وعلى نحو خجول لا يطال التحقيق فيها إلا حفنة ضعيفة من الموظفين. وفي الوقت الذي كانت تتراجع فيه الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين كانت الوظائف، وخصوصا الدولية منها، آخذة في الازدياد والارتفاع، كما أن النفقات الإدارية وسواها لم تتأثر بعمليات التراجع تلك[٥٤].

بالرغم من كل ما يوجه من نقد للأونروا إلا ان دورها ووجودها يمثل أهمية بالغة للاجئين وقضيتهم. وقد تردد الحديث خلال موجة التفاؤل التي أعقبت توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣ حول إنهاء خدمات الأنروا وتسليم مؤسساتها للسلطة

الفلسطينية، واتخذت بالفعل خطوات تمهيدية في هذا الطريق كان أهمها نقل مقر الوكالة من فيينا إلى غزة. الأمر الذي جعل موجة عامة من التخوف تجتاح أوساط اللاجئين أنفسهم، فما زالت الأونروا تمثل مصدر الإعاشة الأول لعدد كبير منهم، وتوقف خدماتها قبل أيجاد حل جذري لقضيتهم يجعل من الصعب الحفاظ على كم ونوعية الخدمات المقدمة إليهم. هذا بالإضافة للأبعاد السياسية الخطيرة التي سوف تترتب على هذا الإلغاء، ويجسد بقاء الأونروا مسئولية المجتمع الدولي تجاه اللاجئين وقضيتهم فهي أكثر الهيئات المؤتمنة فيما يتعلق بالشرعية والمكانة الدوليتين بشأن اللاجئين ويرتبط وجودها بالقرار ١٩٤ ، وأي محاولة لإنهائها سوف تضعف هذا القرار[٥٥].

ج- التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينيين

إذا كانت التغيرات الدولية المتمثلة في انهيار التوازن الدولي وفرض الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد، وكبح جماح القوى القارية والإقليمية، قد عكست نفسها سلباً، وبقوة على المنطقة العربية، فإن التغيرات الإقليمية، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، تركت أثارها المدمرة على القضية الفلسطينية، فأضعفت ركائز قوتها وإمكان صمودها الداخلي. وهكذا وجدت القيادة الفلسطينية نفسها بلا إمكانات كافية وبلا حلفاء قادرين على الساحة العربية، الأمر الذي جعل القيادة الفلسطينية غير قادرة على التدقيق ملياً فى حركتها الدبلوماسية[٥٦]. ومع انخراط الفلسطينيين في عملية التسوية التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١)، وبدء عملية التفاوض، عبر عدد من الجولات، بدا واضحاً عجز هذه المفاوضات عن الوصول إلى حلول حقيقية للمشاكل التي تصدت لها.

وآثرت إسرائيل أن تنفرد برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وأن تتفاوض معه بشكل مباشر . فكانت قناة أوسلو السرية،التى تمت دون علم الأطراف العربية بل وحتى دون علم الوفد الفلسطينى الذى كان ساعتها يواصل مفاوضاته الصعبة مع الوفد الإسرائيلي فى واشنطن[٥٧]. وفى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي بواشنطن لتدخل القضية الفلسطينية مرحلة تاريخية جديدة.

وقد كان لعملية التسوية السياسية والمنهج الذى انتهجته القيادة الفلسطينية مجموعة من النتائج والآثار التى لحقت بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

أول هذه النتائج تمثل في استبعاد الإطار القانوني الأساسي الحاكم لموضوع اللاجئين والذي يقع في صلبه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الخاص بالعودة والتعويض. فلم تنص مواثيق التسوية المعتمدة من كل الأطراف المباشرة والمعنية بالقضية الفلسطينية على هذا القرار، ولا على قرار مجلس الأمن رقم٢٣٧ الخاص بعودة النازحين. بينما جرت الإشارة إلى القرار ٢٤٢ المتعلق بتسوية نتائج حرب ١٩٦٧ والذي نص في أحد بنوده على تسوية عادلة لقضية اللاجئين، دون تحديد قاطع ولا تفسير بأنه يخص اللاجئين الفلسطينيين[٥٨]. وتأكدت هذه الرؤية بتطورات أخرى في مواقف الأطراف الدولية مع بدء عملية التسوية . كان أولها اعتراض الولايات المتحدة على

التصويت على القرار ١٩٤ منذ عام ١٩٩٣ وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ بحجة أن المشكلة تعالج في المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي[٥٩].

كما تمت تجزئة القضية وتقسيمها على أكثر من مسار، وتوزيعها على أكثر من مرحلة، وتحولت القضية إلى قضيتين: قضية اللاجئين وقضية النازحين. وبالنسبة للاجئين تم ترحيل مشكلتهم إلى التفاوض فيما يسمى با لمرحلة النهائية. إلى جانب هذا وبناء على طلب مصري تم تشكيل لجنة للتفاوض حول مشكلة اللاجئين في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف[٦٠].

ورغم أن هذه الآلية أقرب إلى عمليات تبادل الآراء إلا أنها تقدم مؤشرات مهمة عن المداخل التي تتصورها مختلف الأطراف المعنية حول مستقبل المشكلة[٦١]. وبذلك أسدل الستار عليها إلى حين. وبالنسبة للنازحين جرت إشارة إلى تعبير إدخالهم وليس عودتهم إلى منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني (الضفة الغربية وغزة) عبر شروط محددة من أهمها: اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام[٦٢] وتم تشكيل لجنة النازحين للبحث في وضع ترتيبات عودة نازحي عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية وتكونت اللجنة من كل من: السلطة الفلسطينية ومصر والأردن وإسرائيل. وعقدت عددا كبيرا من الاجتماعات لكنها لم تسفر عن شيء ملموس فمازال أطرافها مختلفين حول تعريف النازح ومسائل تفصيلية أخرى عقيمة[٦٣].

على هذا فقد تم الفصل بين اللاجئين والنازحين بما ينطوى عليه ذلك من تبنى مرجعيات مختلفة للتعامل مع كل قضية على حدة. وإذا كانت لجنة النازحين الرباعية لم تصل حتى الآن إلى شئ إيجابي فتبقى القضية إذن معلقة بالمسارات الثنائية للتفاوض، ورهينة للمواقف السياسية المختلفة للمتفاوضين التي غدت بعد أوسلو تمثل الإطار العام لأي حلول مطروحة بعيدا عن الحقوق القانونية.

وظل موقف إسرائيل ثابتاً على رفض عودة اللاجئين وتوطينهم في البلاد العربية، وهى تستند فى ذلك إلى الزعم بعدم مسئوليتها عن مشكلة اللاجئين، وإنما يجب توجيه اللوم إلى العرب الذين شنوا الحرب وحرضوا إخوانهم الفلسطينيين على مغادرة ديارهم أو قد ثبت عدم صحة هذا الزعم. أما بالنسبة للنازحين في عام ١٩٦٧ فإنها لم تقبل سوى عودة ١٤ ألف لاجئ فقط منهم في إطار ما سمى شمل العائلات (وإن كانت المصادر الإسرائيلية تذكر أنها قبلت عودة ٢٢١٧٩ لاجئاً، وظلت إسرائيل تؤكد على أن عودة هؤلاء راجع إلى إرادتها المنفردة وليس التزاماً سياسياً لبواعث إنسانية فقط كما تدعى إسرائيل أن كثيراً من المدن والقرى التي كان يقيم فيها اللاجئون قد أزيلت وأقيمت مكانها تجمعات سكنية يهودية، ولا يمكن إعادة اللاجئين الفلسطينيين دون اقتلاع آلاف الإسرائيليين من أماكن إقامتهم[٦٤].

وتمثل الحجة الأخيرة حجة تقليدية طالما رددتها إسرائيل لنفى إمكانية حق العودة نظرياً وعملياً. ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الدكتور سلمان أبو ستة أجرى دراسة موثقة بالأرقام والخرائط أثبت من خلاله أن ٨٠٪ من اليهود يعيشون في ١٢٪ من مساحة إسرائيل أما الـ ٢ ٠ ٪ الباقية فمعظمهم يعيش في المدن أيضا، ولكنها مدن ريفية غير متلاصقة.

ويعيش نحو ٥٨٦٠٠٠ يهودي في نحو عشر مدن ريفية، ويبقى ٢٩٨٦٠٠ يهودي يعيشون في الريف، وهؤلاء هم الذين ينتفعون بالأرض الفلسطينية، أي أن ٢٩٨٠٠٠ يهودي فقط يفلحون ١٧٤٤٥ دونم هى وطن اللاجئين الفلسطينيين وأرضهم وإرثهم التاريخي(٦٥).

وحقيقة الأمر أن إسرائيل ترفض مجرد الاعتراف بحق العودة لسببين أساسيين:

أولهما: أن اعتراف إسرائيل بحق العودة ينطوي على إقرار بمسئوليتها عن نشوء المشكلة، وربما حتى بتحمل تبعتها، ثانياً أن عودة اللاجئين يمثل من وجهة النظر الإسرائيلية تقويضاً لنسيج الشعب والمجتمع فى إسرائيل كلها، إذ أن عودة عدد كبير أو متوسط من اللاجئين داخل إسرائيل، حتى لو لم يقترن ذلك بعودة أملاكهم الأصلية، فإن الأمر سينطوي حتى فى تلك الحال على زيادة مهمة السكان العرب الفلسطينيين تهدد الصبغة اليهودية لإسرائيل(٦٦).

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الحكومة الإسرائيلية تولى اهتماماً كبيراً وتضع الخطط من أجل مواجهة الزيادات السكانية المحتملة للعرب فى إسرائيل وهو ما لا تريد حدوثه، فنجاح المشروع الصهيوني في العقيدة الصهيونية- لا يتوقف فقط على أن تكون إسرائيل ذات أغلبية يهودية، بل أيضاً أن تكون كل منطقة فيها ذات أغلبية يهودية(٦٧).

أما الموقف الأمريكي فيكاد يكون متسقاً فى كل تفاصيله مع الموقف الإسرائيلي، وقد صدر أهم تعبير عن النظرة الأمريكية إلى الموضوع قبل ما يزيد عن ثلاثين عاماً عندما قام الرئيس نيكسون سنة ١٩٧١ بتوجيه رسالة سرية إلى رئيسة الحكومة الإسرائيلية السابقة جولدا مائير أكد فيها "أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل كى تقبل بحل لمشكلة اللاجئين يغير الطابع اليهودى لدولة إسرائيل من الأساس ويهدد أمنها(٦٨).

وفى هذا الإطار وبالنظر إلى الموقف الإسرائيلي الذي أعلنه، عوديد عيران فى الجلسة الافتتاحية لمفاوضات الوضع النهائي (رام الله ١٩٩٩/١١/٨) والذى أعاد فيه تكرار الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين داخل إسرائيل(٦٩)، يبدو ومن الصعوبة بمكان الافتراض بأن إسرائيل ستوافق بسهولة على عودة اللاجئين داخلها.

وفى المقابل فإن الطرف الفلسطيني لا يبدي تمسكا قويا بالثوابت الحقوقية للاجئين، وذلك بالرغم من أن موقفه المعلن كان دائما التمسك بحق العودة وضرورة تطبيق القرار ١٩٤ لحل المشكلة ورفض أي حلول أو مقترحات بديلة، إلا أن الخبرة الفلسطينية فى التفاوض تشير إلى أن ما يرفضه المفاوض الفلسطيني في العلن قد يقبل بأقل منه سراً.

وقد كان انتهاج مبدأ السرية في التفاوض الذي ظهر في أوسلو- مؤشرا لا تخطئه العين على استعداد المفاوض الفلسطيني للتعاطي مع القضايا التاريخية للشعب الفلسطيني بمنطق منفرد، وبعيداً عن أى رقابة أو حساب من قبل الرأي العام العربى، أو الفلسطيني، الأمر الذى يطرح إمكانية إيجاد تسوية لقضية اللاجئين بنفس المنطق السرى، وعلى نفس النهج المنفرد. وإذا كانت الدبلوماسية السرية طريقة معتمدة منذ عهد بعيد فى حل الخلافات الصعبة حيث توفر مناخاً مواتياً أمام الأطراف

المتفاوضة للوصول إلى حلول وسط، وتقديم تنازلات، يصعب تقديمها أمام عدسات التصوير وتحت ضغوط الرأي العام، إلا أن التفاوض السري عندما يتم بين طرفين غير متكافئين من حيث القوة كما هو الحال بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فسوف يعنى بالضرورة تخلى الطرف الأضعف (الفلسطيني) عن القدر الأكبر من حقوقه فى مقابل حصول الطرف الأقوى (الإسرائيلي) على كل مطالبه. ولا تقدم مفاوضات أوسلو نموذجاً إيجابياً لصمود المفاوض الفلسطيني أمام المفاوض الإسرائيلي.

لقد تم الحديث مؤخراً حول وثيقة سرية بين محمود عباس (أبو مازن) ويوسى بيلين تتعلق بإطار التفاوض حول قضايا الوضع النهائي، بما فيها اللاجئين والقدس، الأمر الذي يطرح إمكانية ظهور وثائق أخرى حول مفاوضات سرية أخرى تتعلق بتسويات نهائية لقضية اللاجئين. ولكن هل يؤدى تشابك القضية مع أكثر من طرف دولي وإقليمي وضرورة موافقة هذه الأطراف على أي تسوية إلى استبعاد هذا الخيار؟

قد تبدو الإجابة المنطقية بالنفي، لكن ما الذي يستبعد أن تنفرد إسرائيل بالفلسطينيين وتصل معهم إلى تسوية يتم الضغط بعدها على الأطراف الأخرى أمريكيا وأوروبيا والترويج لقبولها على أرضية قبول الطرف الأساسي والأصيل بها.

لقد جاء اتفاق أوسلو وملحقاته ليؤشر إلى التغيرات الجذرية التي لحقت بالتفكير السياسي الفلسطيني، ونظرته للحقوق الوطنية السياسية للشعب العربي الفلسطيني، وفى معالجته للقضايا المتعلقة بهذه الحقوق. فالنظر إلى قضية اللاجئين والموقف من حق العودة يعتبر مثالاً صارخاً على ما أصاب التفكير السياسي الفلسطيني من تبدل وتغير وتشويش وارتباك، فقد راوح موقف السلطة تجاه مسألة اللاجئين خلال السنوات الماضية بين المرونة والسلبية والتغاضي والتنازل عما كانت قد تعهدت به سابقاً أمام الرأي العام[٧٠]. مع وجود بعض المؤشرات القوية على هذا التراجع أولها تمثل فى تشكيل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ عندما ارتضى الجانب الفلسطيني تحت الضغط الأمريكي بألا يكون فى الوفد أي فلسطيني من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة (أي لاجئ أو نازح)، وألا يكون فى الوفد أي فلسطيني قادم من مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة- أي لاجئ مرة أخرى[٧١]!

وثانيها أن تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بناء على اتفاق أوسلو وما انطوى عليه من إسقاط حق اللاجئين فى الكفاح المسلح من أجل العودة، قد حمل معه المخاطر السياسية على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ومن مقدمتها حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم.

وثالثها إن وثيقة محمود عباس (أبو مازن) ويوسى بيلين المشار إليها سابقا، وهى وثيقة تفاهم أكاديمية بمعرفة وإشراف عرفات وبيريس (نوفمبر ١٩٩٥) حول قضايا الحل الدائم وإنهاء الصراع، لم تعترف للفلسطينيين بحق العودة بحسب بيلين، لكنها لا تمنعهم من المطالبة به، كما لا تمنع إسرائيل من رفضه وتجاهل المطالبة الفلسطينية به.

ورابعها تمثل في تجاهل خطاب محمود عباس (أبو مازن) رئيس وفد السلطة في جلسة افتتاح مفاوضات المرحلة النهائية يوم ١٩٩٦/٥/٤ للقرار ١٩٤ بناء على اشتراط إسرائيلي. وخامسها أن اجتماع عمان للدول المانحة المضيفة للاجئين بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٣ لم يتطرق فيه ممثل السلطة الفلسطينية أسعد عبد الرحمن لحق العودة عند مناقشة قضية اللاجئين[٧٢]، ولا شك أن تجاهل الطرف الفلسطيني لحق العودة في مثل هذه المناسبات له دلالة واضحة.

أن هذا الحق قابل للتصرف على مائدة المفاوضات، ويمكن التفاضي عنه والبحث عن حلول بديلة قد تتمثل في التعويض أو التوطين، أحدهما أو كلاهما، خاصة مع التشدد الإسرائيلي في هذا الحق بالذات، ومع الرغبة الفلسطينية في التهدئة الدائمة مع الطرف الإسرا ئيلي بغية تحقيق مكاسب قد تكون حقيقية أو متوهمة في الأمد القريب.

ومع الأخذ في الاعتبار أن قضايا الوضع النهائي لا تمثل جميعها نفس الأولوية لدى صناع القرار الفلسطيني، ومن استقراء التصريحات وسير المفاوضات الجارية الآن يتبين أن تركيزه على مسألة استكمال شروط الدولة ومظاهرها وإعلانها في أقرب وقت ممكن يأتي في المرتبة الأولى من سلم الأولويات. فقضية الدولة وما يرتبط بها من مظاهر أخرى مثل الاستقبال الرسمي للمسئولين الأجانب في فلسطين واستقبال رئيس السلطة الفلسطينية في الخارج باعتباره رئيساً لدولة فلسطين والقدرة على فتح سفارات للدول الأجنبية لدى فلسطين كلها أمور تتعلق بالمستقبل المباشر لصناع القرار الفلسطيني، وتحقق لهم جزءاً من حلم طالما راودهم في سنوات الكفاح والشتات، وتأتى قضية اللاجئين في المرتبة الثانية أو الثالثة أو حتى بعد ذلك في سلم الأولويات.

وفى هذا الإطار المحاط بالسرية والغموض وتضارب الأولويات، فإن تسوية قضية اللاجئين في إطار سرى وبنفس النهج المنفرد قد يكون أحد الحلول المطروحة أمام المفاوض الفلسطيني.

وبالرغم من أن محاولة القراءة في مفاوضات سرية لا يعلم أحد كيف وأين ومتى تمت أو ستتم تفتح آفاقا لا نهائية للحلول ا لمطروحة، بحيث تبدو عملية البحث في نتائجها المحتملة أقرب إلى التخمين أو الخيال العلمي منها إلى البحث العلمي المنضبط إلا أننا سنفترض أولاً صحة المقولات السابقة حول الموقف الفلسطيني من حق العودة وأولوية مسألة الدولة لديه، ونفترض ثانيا أن وثيقة أبو مازن/يوسى بيلين يمكن أن تقدم مؤشرات أولية لما يمكن أن يصل إليه الطرفان فى المفاوضات النهائية. وتكمن أهمية هذه الوثيقة فى أنها تكاد تكون الوحيدة التي تمت بمعرفة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، كما أن الطرف الفلسطيني لم ينفها نفياً قاطعاً.

وأهم ما تضمنته الوثيقة بخصو ص قضية اللاجئين ما يلي[٧٣]: تعترف إسرائيل بالمعاناة المعنوية والمادية التي تسببت فيها حرب ٤٨-١٩٤٩ للشعب الفلسطيني، وبحق اللاجئين فى العودة إلى " الدولة الفلسطينية " وإسكانهم فيها والتعويض عن خسائرهم المادية والمعنوية، وتبحث اللجنة فى اتجاهات اللاجئين والدول العربية فيما يخص رغبات ومدى استعداد الحكومات العربية لاستيعاب اللاجئين، وتساهم حكومة إسرائيل فى حل مشكلة اللاجئين بمواصلة برامج "جمع شمل العائلات" بموافقة

اللجنة الدولية فى حالات خاصة. ويشجع الطرف الفلسطيني عمليات التوطين وإعادة التأهيل للفلسطينيين المقيمين فى الضفة وغزة داخل هذه المناطق، وبخصوص الدولة الفلسطينية المشار إليها فإن الوثيقة تقرر "اعتراف حكومة إسرائيل بدولة فلسطين المستقلة داخل حدود آمنة ومتفق عليها وعاصمتها القدس وهى تعني هنا مجموعة من القرى المجاورة للقدس الشرقية سوف يطلق عليها اسم القدس، كما تتضمن الوثيقة أيضا" نظرة الجانبين باستحسان لإمكانية إقامة اتحاد كونفيدرالي أردني/ فلسطيني باتفاق فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية.

وتثير هذه الوثيقة فى ربطها بين الدولة واللاجئين مجموعة من الملاحظات، أولها: تتضمن الوثيقة ما يمكن اعتباره مقايضة لقضية ا للاجئين بالدولة، بمعنى أنه إذا كان الفلسطينيون يصرون على إقامة دولتهم المستقلة، التي يعد الاعتراف بها تنازلا إسرائيليا، فعلى الفلسطينيين أن يتنازلوا بدورهم فى قضية اللاجئين، بحيث يتم اختصار هذا الحق فى سياسة جمع الشمل التي تصر إسرائيل على أن تخضع لإرادتها المنفردة وشروطها المسبقة ودون أي تدخل فلسطيني أو عربي أو دولي على أن تمارس هذه السياسة بحق نازحي ١٩٦٧ فقط دون غيرهم.

وثاني هذه الملاحظات، أن مستقبل اللاجئين يرتبط بشكل الدولة وصلاحياتها، فإذا كان من المرجح أن تستوعب هذه الدولة داخلها اللاجئين فى الضفة والقطاع وذلك فى إطار مشروع دولى قد تسهم فيه إسرائيل بإزالة المخيمات وتحسين الظروف المعيشية للاجئين. إلا أنه من المشكوك فيه أن تستطيع الدولة الجديدة استيعاب أعداد ذات شأن من اللاجئين فى الدول المجاورة، وذلك فى ظل اعتبارين مهمين، الأول أن المنطق الديموجرافى يؤكد استحالة عودة هذه الملايين إلى الضفة أو القطاع، فقطاع غزة لا تتجاوز مساحته ٣٦٠ كيلو متر مربع وهو مشبع إلى حد التخمة بحوالي مليون فلسطيني ما بين مقيم ولاجئ ونازح هذا بالإضافة للمستوطنات الإسرائيلية، وتعد غزة من أعلى الكثافات السكانية فى العالم، وإذا كانت الضفة الغربية أكبر بكثير من قطاع غزة (خمسة آلاف كيلو متر مربع) ويعيش فيها حوالي مليون فلسطيني إلا أن المستوطنات الإسرائيلية التي يقطنها حوالي ربع مليون مستعمر إسرائيلي يستولون على طرق المواصلات الاستراتيجية وأجود الأراضي الزراعية بالإضافة إلى رغبة إسرائيل فى ضم من ٣٠-٤٠٪ من الضفة إليها، كل ذلك من شأنه أن يجعل العودة الجماعية للاجئين مستحيلة سياسياً وديموجرافياً وغير مجدية اقتصادياً[٧٤]. أما الاعتبار الآخر فيتعلق بصلاحيات وسلطة وحدود وعلاقات الدولة المزمع إقامتها فى إعطاء حق العودة للاجئين، وكذلك علاقاتها الخارجية. فإذا كان من المستبعد أن يكون لإسرائيل حق الرقابة على ما تصدره الدولة الجديدة من تشريعات، قد يتعلق بعضها بالسماح للاجئين بالعودة من خارج فلسطين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أو منحهم جوازات سفر فلسطينية، إلا أن إصرار إسرائيل -أثناء البحث فى موضوعات الحل النهائي- تنم على الإبقاء على سيطرتها على المعابر الدولية، لا يمكن فهمه إلا من خلال رغبتها فى التح كم بحجم تدفق اللاجئين على الك يان الفلسطيني الذي سينشأ حتى لا يشكل هؤلاء عامل ضغط سياسي ومستقبلي باتجاهها وباتجاه وطنهم الأصلي، وهى ربما تقبل هنا

فقط عودة النازحين أى عودة لاجئي حرب ١٩٦٧، وبشكل تدريجي وفق ما سبق لها أن أعلنته من أنه سيكون على أساس خمسة آلاف نازح فى كل عام[٧٥].

كما تشكل علاقات الدولة الخارجية محدداً مهماً فى مستقبل اللاجئين، وقد أشارت الوثيقة إلى رغبة الطرفين فى إقامة علاقة كونفيدرالية بين فلسطين والأردن. وإذا كان موضوع الكونفيدرالية ينظر إليه بقلق من الأردن فى الوقت الحالي، خاصة قبل اكتمال شروط الدولة الفلسطينية[٧٦]، إلا أن الطرفين الأردني والفلسطيني يدركان بحكم التاريخ والجغرافيا والعوامل الديموجرافية والاقتصادية أهمية قيام علاقة وثيقة بينهما[٧٧] .

وإذا ما تحقق هذا الاحتمال فسوف يضمن لإسرائيل توطين النسبة الأكبر من اللاجئين فى الأردن (أكثر من مليون ونصف لاجئ يشكلون حوالي ٤٢٪ من المسجلين لدى الأونروا ويرفع البعض عددهم ليصل إلى ٢ مليون لاجئ فلسطيني فى الأردن، ولعل هذا هو السبب فى تخوف القيادة الأردنية من إقامة هذه العلاقة أو حتى الحديث فيها فى الوقت الحالي، وقبل استكمال عملية التسوية السلمية واتضاح موقف اللاجئين بشكل نهائي.

وإذا كان الفلسطينيون فى الأردن يشكلون النسبة الأكبر من حيث العدد، فإن الفلسطينيين فى لبنان يشكلون المشكلة الحقيقية فى عملية التسوية، مع الأخذ فى الاعتبار الرفض اللبناني المطلق للتوطين على أراضيها، ومع الأخذ فى الاعتبار أيضاً موقف اللاجئين أنفسهم، حيث أوضح أحد استطلاعات الرأي أن ٨٩٪ من الفلسطينيين فى لبنان يرفضون التوطين فى لبنان[٧٨].

وهنا يتم الحديث عن صفقة شاملة يتم من خلالها تسوية على الطريقة الأمريكية لأكثر من ملف من ملفات الشرق، وملخص هذه الصفقة قبول العراق لتوطين عدد كاف من اللاجئين الفلسطينيين (يصل العدد المقترح أحياناً لأكثر من مليون) فى صفقة يستفيد منها النظام العراقى من ناحيتين: الأولى تتمثل فى رفع الحصار المضروب على العراق والثانية تتمثل فى تعديل الخريطة السكانية بالعراق على نحو يضيف هذا العدد من الفلسطينيين إلى كفة أهل السنة على نحو يوازن الشيعة ويفقدهم أغلبيتهم فى البلاد[٧٩]. وبالرغم من نفى العراق لحدوث أى اتصالات معه بهذا الشأن[٨٠]. إلا أن الدلالات الحقيقية لهذا الأمر تكمن أولا في إصرار المجتمع الدولي على إيجاد أي تسوية لقضية اللاجئين بعيدا عن حق العودة الذي كفلته الأعراف المواتية الدولية وأكدته قرارات الأمم المتحدة، ويتأكد هذا الموقف مع توارد الأنباء حول تورط أطراف دولية وأوروبية (أهمها فرنسا) في الضغط على العراق لقبول هذا العرض.

أما الدلالة الثانية فتكمن في أن المنطقة يعاد تشكيلها وهندستها بناء على اعتبارات ومصالح لا تتفق بالضرورة مع الاعتبارات والمصالح الحقيقية لشعوبها، خاصة وأن التخطيط لتهجير الفلسطينيين إلى العراق قد بدأ منذ عام ١٩٤٣ على يد الياهو بن هورين (وهو صهيوني مقيم في أمريكا)[٨١] ، عندما كانت غالبية الدول العربية والإسلامية خاضعة للاستعمار الغربي بما يعنى استمرار نفس منطق التفكير الاستعماري في التعامل مع القضايا المصيرية للشعوب العربية والإسلامية.

وإذا كانت كل مشاريع التسوية تصب في خانة التوطين، وبعيداً عن العودة ، فإن السؤال الذي يثور: هل وصل الوضع العربي الحالي إلى الحد الذي يسمح بتمرير مثل هذه الحلول ؟

لقد صرح باراك في الفترة الأخيرة أن بالإمكان تسليم الفلسطينيين ما مجمله ٥٠-٦٠ ٪ من الضفة لإقامة دولتهم عليها مقابل التوقيع على اتفاق مرحلي جديد يدوم من ١٠ ٢٠ سنة ولا يشمل حلا لقضيتي اللاجئين والقدس(٨٢). بما يعنى إمكانية ترحيل القضية إلى المستقبل مرة أخرى وإرجاء البت فيها بشكل نهائي، إن هذا الترحيل قد يكون الخيار المفضل لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والاحتمال الأقرب للتحقق إذا ما وصلنا إلى مواقف متباينة يستحيل معها البحث عن حلول وسط، ولم تقدم إسرائيل تنازلات للطرف الفلسطيني تحفظ له ماء وجهة أمام الرأي العالم العربي والفلسطيني، وقد تفضل السلطة الفلسطينية في هذه الحالة تأجيل القضية وإرجاء البت فيها لعقد أو عقدين من الزمان عن أن تتحمل المسئولية التاريخية أمام الرأي العام العربي والفلسطيني عن ضياع ما يعتقد الجميع أنها حقوق ثابتة للجزء الأكبر من شعب فلسطين، ويزداد حرج السلطة في ظل تزايد وفتور الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وخاصة اللاجئين تجاه "عملية السلام"(٨٣).

ويطرح ذلك أمامهم إمكانية تبني خيارات أخرى قد لا تكون في صالح السلطة أو في صالح "عملية السلام". وقد بدت بالفعل بوادر عنف بين اللاجئين الفلسطينيين عندما قاد زعماء مخيم بلاطة تمردا ضد السلطة رافضين تسليم أسلحتهم، وأعربوا عن شعورهم بالقلق والخوف من أن تتوصل السلطة لتسوية على حساب حقهم في العودة(٨٤).

أما الطرف الإسرائيلي فإن التأجيل يفتح أمامه آفاقا جديدة لتسويق الحلول التي قد يكون من الصعب تسويقها في الوقت الحالي وذلك من عدة زوايا: .

١- التأجيل يعنى إعطاء فرصة أكبر للوساطة الدولية لإقناع العراق باستقبال حصته من اللاجئين وذلك في ظل احتمالين، أولهما: بقاء النظام العراقي الحالي واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي لديه بفعل الحصار الدولي المفروض منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، مما يجعل موافقته على أمر التوطين أكثر احتمالا في المستقبل للخروج من هذا الحصار. ثانيهما: نجاح المعارضة العراقية المدعومة أمريكياً في إزاحة النظام وتولي السلطة وعندئذ لن يكون هناك مشكلة في إقناع نظام جديد بمسألة التوطين.

٢- من شأن التأجيل، مع إعلان الدولة الفلسطينية، أن يعطي فرصة أكبر للحكم الأردني لإقامة كونفيد رالية فلسطينية أردنية مما يفتح المجال أمام التوطين في الأردن.

٣- من غير المتصور أن تتم تسوية لقضية اللاجئين دون موافقة كل من سوريا ولبنان على هذه التسوية. ومن غير المتصور أيضاً أن تدعم أي منهما أي تسوية لقضية اللاجئين دون التوصل إلى سلام معهم، وإذا كان هذا السلام غير متوقع على المدى القريب على الأقل فإن السياسية الإسرائيلية قد ترى من الأفضل لها إرجاء البحث في قضية اللاجئين حتى يتم إغلاق الملف السوري والملف اللبناني.

٤- من شأن التأجيل أن يدفع باللاجئين إلى حالة من اليأس، وإذا ما مارست السلطة الفلسطينية

دورها في ضبط النتائج العنيفة لهذا اليأس، فسوف يصب ذلك في النهاية في مصلحة إسرائيل حيث يدفع أعدادا من اللاجئين إلى قبول الأمر الواقع والتأقلم معه، وعندئذ سيكون للمدخل الاقتصادي - الذي يهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين وتسهيل إدماجهم في المجتمعات الموجودين فيها والذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية وتدفع به من خلال كندا في المفاوضات المتعددة الأطراف- أهميته وآثاره. ويبدو أن هذا هو الهدف من الإبقاء على الأونروا حتى الآن والتراجع عن القرار الذي اتخذ من قبل لتصفيتها وتسليم مؤسساتها للسلطة الفلسطينية.

وفي ظل هذه الظروف يبدو من غير المتوقع أن تتم هذه التصفية، فبالرغم مما يواجه الأونروا من نقد واتهامات تتعلق بالفساد إلا أن ثقة المانحين في ثقتها و كفاءتها وقدرتها على رعاية اللاجئين - باعتبارها وكالة من وكالات الأمم المتحدة- تفوق بكثير ثقتهم في السلطة الوطنية الفلسطينية التي توجه إليها اتهامات بالفساد قد تفوق بكثير ما يوجه للوكالة. كما أن بقاء الوكالة واستمرارها في توفير الحد الأدنى للرعاية للفلسطينيين بالرغم مما تعانيه من تقليص في ميزانيتها من شأنه أن يمتص حدة الغضب الفلسطيني تجاه تأجيل القضية أو عدم البت فيها.

الهوامش

١- باروخ كيمر لنغ، حق العودة، كم وإلى أين، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٦، خريف ١٩٩٨، ص.١٥٢

٢- السفير طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠) ص ص ١١٣,١٠٩

٣-التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩، ص٢٥٣

٤- د. رضا شحاتة، قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف في ... (القاهرة: مركز الدراسات السياسية)، ص ٥٠١

٥ - شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٢ ربيع ١٩٩٥، ص ٨٠

٦-د. رضا شحاتة، قضية اللاجئين في المفاوضات ...،مرجع سابق ص ٥٠١

٧-باروخ كيمر لنغ، حق العودة.. مرجع سابق، ص ١٥١

٨-د. أسعد عبد الرحمن: حديث الجريدة الاتحاد الظبيانية في ٩/ ٢/ ٢٠٠٠.

٩- تقرير المفوض العام للأونروا، ١٩٩٩، ص ٧٤

١٠-تعقيب إليا زريق على مراجعة باروخ كيمر لنغ لكتابه، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٦، خريف ١٩٩٨، ص.١٥٩

١١- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩، ص٢٥٣

١٢- حسن أبو طالب، اللاجئو ن الفلسطينيون والحق في التعويض، الأهرام ١٠/ ١٢/ ١٩٩٩.

١٣- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩، ص٢٥٤

١٤- د. رضا شحاتة، قضية اللاجئين في المفاوضات ...، مرجع سابق ص ٥٢٢

١٥- حسن أبو طالب، اللاجئون الفلسطينيون .. مرجع سابق.

١٦- ناجح جرار، اللاجئ الفلسطيني: مشاركته في الانتخابات وأثرها على حقوقه، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، ص ٨١

١٧- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)ص ص٩، ١٠

١٨- د. رضا شحاتة، قضية اللاجئين .. مرجع سابق.

١٩- تقرير المفوض العام للأونروا، يونيه ١٩٩٩، ص ٧٤

٢٠- مجلة القدس، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في دول الطوق، ص ٣٨

٢١- لمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الإسرائيلية وأثرها في تردي الأوضاع في كل من الضفة الغربية وغزة، انظر: تقرير المفوض العام للأونروا، ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ص ٤٠- ٤٧

٢٢- رضا شحاتة، قضية اللاجئين .. مرجع سابق، ص ٥١٥

٢٣- مجلة القدس، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين .. مرجع سابق، ص ٣٨

٢٤- تقرير المفوض العام للأونروا، ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٣٠ ولمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية وقطاع غزة أنظر:

- موجز تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة بشأن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ربيع سنة ١٩٩٨، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٣٥، صيف ١٩٩٨، ص ١٣٥-١٤١

- الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧، ص ١٣٩- ١٤٣

٢٥- تقرير المفوض العام للأونروا، ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٧٤

٢٦- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين.. مرجع سابق، ص ٢٢

٢٧-روز ماري صايغ، الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة، مجلة الدراسات الفل سطينية

عدد٢٣، صيف ١٩٩٥ ص ص ٧٢، ٧٩

٢٨- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين.. مرجع سابق، ص ٢٢

٢٩- روز ماري صايغ،،الفلسطينيون في لبنان.. ، مرجع سابق، ص ٧٤

٣٠-المرجع السابق، ص ٨٢

٣١- لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد السلام عقل، الفلسطينيون في لبنان: التربية والتعليم، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد٢٩ شتاء ١٩٩٧، ص١٦٠-١٧٥

٣٢- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين..، مرجع سابق، ص ٢٣

٣٣- تقرير المفوض العام للأنروا،١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٣٤

٣٤- روز ماري صايغ، الفلسطينيون في لبنان .. مرجع سابق، ص ٧١

٣٥- تقرير المفوض العام للأنرو ا، ١٩٩٩ ص.٧٤

٣٦- أنيس فوزي قاسم، "العلاقة الأردنية- الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٨، ربيع ١٩٩٩، ص.٢٢

٣٧- محمد خالد الأزعر، "ضمانات حقوق اللاجئين"، مرجع سابق، ص ٢٠

٣٨- أنيس فوزي قاسم، "العلاقة الأردنية- الفلسطينية"، مرجع سابق، ص٢٣، ٢٤

٣٩- تقرير المفوض العام للأنروا ١٩٩٩، ص ٥٠

٤٠- مجلة القدس، عدد ٤، أبريل ١٩٩٩، ص ٤٠

٤١- تقرير المفوض العام للأرنروا ١٩٩٩، ص ٧٤

٤٢- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين، مرجع سابقن ص ٢١

٤٣- ظافر بن خضراء، سوريا واللاجئون الفلسطينيون: العرب المقيمون، نق لا عن عرض للكتاب بجريدة الاتحاد الطيباتية ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٩

٤٤- مجلة القدس، عدد ٤ أبريل ١٩٩٩

٤٥- لمزيد من التفاصيل انظر: ساري حنفي، الفلسطينيون في سورية وعملية السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ص٨٥- ١٠٣

٤٦- المرجع السابق.

٤٧- اللاجئون الفلسطينيون في العراق، الحياة.

٤٨- القدس، مرجع سابق.

٤٩- د. رضا شحاته، قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف ة مرجع سابق، ص ٥١٢

٥٠- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين، مرجع سابق ص ١٧

٥١- تقرير المفوض العام للأنروا ١٩٩٩، ص ٨٥

٥٢- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق ا للاجئين الفلسطينيين .. مرجع سابق، ص ١٧

٥٣- تقرير المفوض العام للأنروا ١٩٩٩، ص ص١، ٢

٥٤- حسين شعبان، الأونروا وخطة المرحلة الانتقالية، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد٢٨ خريف ١٩٩٦، ص ص ١٥٨- ١٦٥ انظر أيضا: أحمد يونس، حقيقة العجز المالي في الأونروا، مجلة شئون الأوسط ص ٧٧- ٨٦

٥٥-إليا زريق، نقاط أساسية يجب أخذها في الاعتبار في مفاوضات الوضع النهائي الخاصة بقضية اللاجئين، في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٤١، شتاء ٢٠٠٠ ص ١٤٧

٥٦- علي فياض، حق العودة الفلسطيني بين الشعار والتطبيق، شؤون الأوسط، ص ٦٧

٥٧- السفير طاهر شاش، مفاوضات التسوية .. مرجع سابق.

٥٨- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين.. مرجع سابق، ص ٢٩

٥٩- السفير طاهر شلش، مفاوضات التسوية النهائية.. مرجع سابق، ص ١٢٨

٦٠- لمزيد من التفاصيل حول هذه اللجنة انظر: د. رضا شحاته، قضية اللاجئين.. مرجع سابق.

٦١- محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية، مرجع سابق، ص ٢٨- ٢٩

٦٢- المرجع السابق، ص.٢٨

٦٣-السفير طاهر شلش، مفاوضات التسوية النهائية.. مرجع سابق، ص ١٢٥

٦٤-المرجع السابق، ص١٢٠

٦٥-لمزيد من التفاصيل انظر: سلمان أبو ستة، حق العودة للفلسطينيين: حق مقدس وقانوني وممكن أيضا، مجلة المستقبل العربي، عدد،،،،،،،،، ص ص٤- ٣٨

٦٦-شلومو جازيت، ص٨٨ ولمزيد من التفاصيل حول تخوف إسرائيل من الزيادة السكانية للعرب المقيمين داخلها انظر: يوسف كرباج، إعادة خلق الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموجرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٨، ربيع ١٩٩٩، ص ص٥٦- ٧٩

٦٧- د. إيمان حمدى، عرب إسرائيل بين الدولة والصهيونية والمواقف العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد ٢٧، يوليو ١٩٩٧، ص ص ١٣٩، ١٤١ ولمزيد من التفاصيل حول أوضاع الفلسطينيين داخل إسرائيل انظر: نديم روحانا وأسعد غانم، المواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل: أزمة الأقلية القومية في دولة إثنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٥ صيف ١٩٩٨، ص ص ٤٩- ٧٥

٦٨- شلومو جازيت، ص ٩٣

٦٩- كلمة لرئيس الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الوضع النهائي الدائم، عوديد عيران في الجلسة الافتتاحية للمفاوضات برام الله ١٩٩٩/١١/٨، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٤١ شتاء ٢٠٠٠

٧٠- د. علي فياض، حق العودة الفلسطيني بين الشعار والتطبيق، مجلة شئون الأوسط، ص ص٦٧- ٦٩

٧١- سليمان الرياشي، مجلة المستقبل العربي، ص ٣٤

٧٢- د. علي فياض، حق العودة الفلسطيني بين الشعار والتطبيق، مجلة شئون الأوسط، ص ٧٠

٧٣- لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد خالد الأزعر، الترتيبات الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطين يين في المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩ ٣) ص ص٤٤٦، وكذلك انظر: السفير طاهر شلش، الدول ة الفلسطينية ومفاوضات.. مرجع سابق ص ص ٢٠٨- ٢١٢

٧٤- غسان الإمام، خريطة التوطين تنفى وهم العودة ، الشرق الأوسط ١٠/٨/ ١٩٩٩

٧٥- بلال الحسن، قضية اللاجئين الفلسطينيي ن الأزمة والحل ، جريد الحياة.

٧٦- جواد العنانى ، العلاقة الأردنية الفلسطينية فى ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧ ، ص ٣٤

٧٧- السفير طاهر شاش ، ص ٢١٣

٧٨- الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، انظر جريدة الحياة ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩

٧٩- فهمى هويدى ، حل موهوم لمشكلة اللاجئين، الشرق الأوسط ١٠/٤/ ١٩٩٩

٨٠- الشرق الأوسط ٦ /٤/ ٢٠٠٠

٨١- لمزيد من التفاصيل حول مشاريع التوطين انظر: د. عادل سمارة، اللاجئون واستدخال الهزيمة : قراءة في تخليع حق العودة (مشرق المشرق للدراسات الثقافية والتنموية: رام الله).

٨٢- جريدة الحياة ٥/٢/ ٢٠٠٠

٨٣- أوضح استطلاع الرأي الذي أجرته المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان أن ٩٣٪ من العينة التي تم استطلاع رأيها وضمت ٤٧٠ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يوافقون على سياسة ومواقف السلطة تجاه اللاجئين خلال المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

٨٤- الاتحاد الظبيانية ٢٩/٩/ ١٩٩٩

المحور الأول

اللاجئون الفلسطينيون
بين القانون الدولي لحقوق الإنسان
والقانون الدولي للاجئين

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية

شوقي العيسة*

مقدمة

نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين قبل وأثناء وبعد حرب النكبة التي أحدثتها جرائم الحركة الصهيونية في فلسطين، حيث أجبر ما يزيد على ثلاثة أرباع مليون فلسطيني على الرحيل من أماكن سكناهم، وذلك أثر عمليات القتل والإرهاب التي قامت بها العصابات الصهيونية ضمن مخطط تطهير عرقي كان معداً مسبقا لتفريغ فلسطين من الفلسطينيين، ولعل أسطع مثال على ذلك كان المجزرة التي ارتكبتها فرق الإرهاب الصهيونية في قرية دير ياسين القريبة من القدس، هذه المجزرة التي قال عنها مناحم بيغن بكل وقاحة أنها لم تكن ضرورية فقط بل لولاها لما قامت دولة إسرائيل.

أثارت هذه المجزرة ومثيلاتها الفزع والرعب في أوساط المواطنين الفلسطينيين، مما أضطر جزء منهم للجوء إلى الأماكن الأكثر أمانا على حياتهم وهذا حدا بهم للرحيل أكثر من مرة، وآخرون قامت العصابات الصهيونية بترحيلهم بشكل مباشر، ولم يبق من الشعب الفلسطيني في أماكن سكناه سوى جزء بسيط لم ينجُ من أعمال التنكيل والقتل والإرهاب والترحيل الذي استمر حتى بعد تأسيس دولة إسرائيل وانتهاء الحرب.

يذكر الدكتور سلمان أبو سته في دراساته القيمة حول نكبة فلسطين واللاجئين الفلسطينيين أن أكثر من نصف اللاجئين (وعددهم الكلي عام ١٩٤٨، بلغ ٧٦٦ , ٨٠٤) تم طردهم على أيدي القوات الصهيونية أثناء فترة الانتداب البريطاني وبموافقته، وإن ٩٠٪ من القرى الفلسطينية نزحت بسبب هجوم عسكري مباشر من القوات الصهيونية.

استقر اللاجئون الفلسطينيون بعد الحرب في الجزء الذي لم تحتله إسرائيل وأصبح يعرف بالضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة لفلسطين، وكذلك في بعض المدن والقرى القريبة من أماكن سكناهم الأصلية والتي بقيت داخل ما يعرف الآن بدولة إسرائيل.

قامت منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٨-١٢-١٩٤٩ بتشكيل منظمة خاصة لرعاية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين سميت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

---

* المدير التنفيذي لجمعية القانون، الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة- القدس

(الأونروا) وبدأت هذه الوكالة عملها بتاريخ ١-٥- ١٩٥٠. حيث قامت بتجميع الكثير من اللاجئين في منطقة أريحا وزودتهم بالخيام للسكن، ثم قامت باستئجار أراضي أنشأت عليها مخيمات قامت بتوزيع اللاجئين عليها وبدأت أعمالها في مساعدتهم.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قرارا في دورتها الثالثة بتاريخ ١١-١٢-١٩٤٨ حمل رقم ١٩٤ نص في بنده الحادي عشر على ما يلي:

تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات أولئك الذين يقررون عدم العودة، وكذلك عن كل ما فقد أو تضرر من ممتلكات، وتتحمل ا لمسؤولية عن القيام بذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي والعدالة، الحكومات أو السلطات المسئولة.

اللاجئون في الضفة الغربية

يوجد الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة الجغرافية الفلسطينية المعروفة الآن باسم الضفة الغربية لنهر الأردن، وهي جزء من فلسطين كان تحت حكم الانتداب البريطاني مع بقية أجزاء فلسطين حتى عام ١٩٤٨، بعد ذلك حكمت هذه المنطقة المملكة الأردنية وضمتها لأراضيها بقرار لم يعترف به سوى بريطانيا والباكستان. في عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل باحتلال هذه المنطقة خلال ما سمي بحرب الأيام الستة عندما قامت بالعدوان على الدول العربية المجاورة واحتلال أجزاء منها، حيث احتلت هضبة الجولان من سوريا وسيناء من مصر وكذلك قطاع غزة الفلسطيني الذي كان واقعا تحت الحكم المصري وقامت بعد ذلك بفصل القدس عن الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل، و في عام ١٩٨٨ أعلن ملك الأردن ما أسماه فك الارتباط بالضفة الغربية وكان معنى بذلك بشكل أو بأخر، عدم اعتباره لها جز ءاً من المملكة الأردنية بعد ذلك التاريخ. وبعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وما تلاه من اتفاقيات مرحلية بينهما تقرر تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام أ ، ب ، ج، تحكمها إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي شكلتها م.ت.ف.

حسب الإحصائيات التي يستخدمها د. أبو سته (مايو- آ يار ٢٠٠٠) يبلغ عدد سكان الضفة الغربية ١,٦٩٥,٢٤٩ منهم ٦٩٣,٢٨٦ لاجئاً يعيشون داخل وخارج المخيمات التابعة لـ الأونروا. أما الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الأونروا في ٣٠-٦-٢٠٠٠، فتفيد بأن اللاجئين المسجلين لديها في الضفة الغربية ٥٨٣,٠٠٩ لاجئ يعيش منهم داخل المخيمات والتي عددها ١٩ مخيما ١٥٧,٦٧٦ لاجئ ٤٢٥,٣٣٣ لاجئ يعيشون في الضفة الغربية خارج المخيمات، ولكن تفيد الاونروا في تقاريرها أن هناك لاجئين يعيش ون في الضفة الغربية ولكنهم غير مسجلين لديها، وهذا يفسر إلى حد كبير الفرق بين الإحصائيات المختلفة.

المخيمات الـ١٩ التي أنشأتها الاونروا في الضفة الغربية هي

١- مخيم جنين	٨- مخيم الجلزون	١٤- مخيم شعفاط
٢- مخيم الفارعة	٩- مخيم دير عمار	١٥- مخيم عائدة
٣- مخيم عسكر	٠١- مخيم الامعري	١٦- مخيم بيت جبرين (العزة)
٤- مخيم طولكرم	١١- مخيم قلنديا	١٧- مخيم الدهيشة
٥- مخيم نور شمس	١٢- مخيم عين السلطان	١٨- مخيم العروب
٦- مخيم رقم ١	١٣- مخيم عقبة جبر	١٩- مخيم الفوار
٧- مخيم بلاطة		

وهناك مخيم بالقرب من مدينة أريحا اسمه النويعمة لم يعد مأهولا بالسكان.

مساحة المخيمات الـ١٩ تقدر بحوالي ١٠٤٦ دونم (الدونم الواحد يساوي ألف متر مربع).

سكان المخيمات في الضفة الغربية ينحدرون في معظمهم من مدن وقرى منطقة الوسط في فلسطين بحدودها الانتدابية.

الخدمات التي تقدمها الاونروا لسكان المخيمات في الضفة

تقدم وكالة الاونروا خدمات في قطاعات التعليم والصحة وخدمات اجتماعية وغيرها لما يقارب ثلاثة أرباع اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون في مناطق خدماتها الخمس وهي الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، لبنان، سوريا وتدير ٥٩ مخيما للاجئين الفلسطينيين.

في الضفة الغربية تقدم الوكالة خدمات بقيمة ٥٨,١ مليون دولار (ميزانية ١٩٩٩) في كافة القطاعات، خصص منها للتعليم ٢٦,٣، الصحة ١٣,٤ مليون دولار ، الخدمات الاجتماعية ٧,١ مليون دولار ، الخدمات التشغيلية ٤,٢ مليون دولار ، خدمات أخرى ٥ ملايين. وقد لعبت هذه الخدمات وخاصة في قطاعي التعليم والصحة دورا هاما جدا في حياة اللاجئين في الضفة الغربية، كذلك كان لتوظيف اللاجئين للعمل في مختلف المجالات في الوكالة دورا في تخفيف حدة البطالة حيث يعمل على سبيل المثال في قطاع التعليم ١٨٧٧ والصحة ٦٦٧ أغلبيتهم من اللاجئين.

كما حاولت الوكالة في أوقات مختلفة تقديم مساعدات إضافية للاجئين مثل برنامج الطوارئ خلال الانتفاضة الأولى، وبرنامج قروض لإنشاء مشاريع صغيرة تدر الدخل.

ولكن كانت مشكلة العجز في ا لميزانية وتقاعس الدول عن تقديم المساعدات ، المرض الدائم الذي تعاني منه الوكالة كل الوقت . في هذا العام ٢٠٠١ من المقرر أن تحصل الوكالة حسب وعود الدول الممولة حتى الآن على ٣٨,٥ مليون دولار، علما أن الوكالة في عام ٢٠٠٠ كانت ميزا نيتها العامة ٣٠٠,٨٩١ مليون دولار.

ويلاحظ أنه منذ بدأت عملية التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، هناك

مخططات سياسية لحل الوكالة تمهيدا لوأد قضية اللاجئين ، وذلك من خلال تجفيف التمويل عنها مما قلص الكثير من خدماتها.

الأوضاع الاقتصادية في المخيمات

بشكل عام سكان المخيمات في الضفة الغربية ينحدرون من أصول فلاحية، مما يعني أنهم عندما اضطروا للجوء وترك أراضيهم الزراعية فقدوا أهليتهم لدر الدخل وعاشوا فترات فقر شديد، واضطروا للتحول لسوق العمل في أي مجال متاح مما حول الغالبية إلى عمال غير مهرة، وهذا أدى إلى تأثير واضح على النسيج الاجتماعي والعادات والتقاليد، إضافة إلى تأثيره على الوضع الاقتصادي لهم، وبعد عام ١٩٦٧ ، أي بعد احتلال إسرائيل للضفة ، لم يجد الكثير منهم مصدرا للدخل سوى من خلال العمل في داخل إسرائيل. لذلك نجد في هذه الفترة أن تأثير سياسة إسرائيل بإغلاق الضفة وعدم السماح للعمال بالتوجه للعمل في إسرائيل أكثر ما يؤثر على اللاجئين.

الحياة السياسية للاجئين في الضفة الغربية

نتيجة لظروفهم الخاصة وجد اللاجئون أنفسهم في قلب الحياة السياسية، وانخرط أبناؤهم فيها بنشاط ملحوظ، وأصبحت المخيمات م راكز فعالة للتنظيمات الفلسطينية العاملة ضد الاحتلال وكان لها دور ملحوظا في إفشال الكثير من مخططات الاحتلال مثل ما سمي بروابط القرى والإدارة المدنية وغيرها، وهذا ما عرض أبناءها لحملات الاعتقال وفرض القيود على حركتهم و سفرهم وتنقلهم وفرض نظام منع التجول على المخيمات بشكل متكرر وإغلاق المراكز الثقافية والسياسية العديدة التي أنشأتها.

وهذه الحياة السياسية النشطة جعلتهم يستغلون كل فرصة ويظفونها لعملهم هذا فحولوا مراكز الشباب التي أسستها الوكالة للنشاط الرياضي إلى مراكز للتأطير السياسي والتنسيق والتخطيط للعمل السياسي وقاموا بتأسيس مراكز أخرى للحفاظ على الفلكلور والفن الشعبي.

التركيبة الاجتماعية لسكان المخيمات

تشوهت التركيبة الاجتماعية للاجئين وذلك لتغير موقعهم الطبقي والاجتماعي وركزوا على التعليم الذي توافر لهم بشكل مجاني من خلال وكالة الاونروا وغيرها، وتغير نمط حياتهم وتفكيرهم، وأصبح الانتماء السياسي والثقافي والأيدلوجي أقوى من الانتماء العائلي والجغرافي بعد أن وجدوا أنفسهم من قرى ومدن وعائلات مختلفة يعيشون في نفس المكان والظروف ويتشابكون عن طريق الزواج والصدقات والتجاور والنشاط في نفس التنظيم السياسي ويواجهون نفس التحديات والأعداء، وبذلك تشكلت فئة سكانية جديدة ذات صفات اجتماعية واقتصادية وسياسية متميزة عن غيرها وهي فئة سكان المخيمات أي اللاجئين.

النشاط السياسي في المخيمات بعد اتفاق أوسلو

لم يميز اللاجئون خصوصية وضعهم من خلال نشاطاتهم السياسية إلا بعد اتفاقية أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية ا لفلسطينية، حيث كانوا قبل ذلك يعملون ضمن الإطار العام للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، من خلال الأحزاب والتنظيمات العاملة في الساحة الفلسطينية . وكانت اللجان الشعبية والوطنية المحلية في المخيمات باستمرار تابعة للجان أعم على مستوى المناطق ، ولم يكن مطروحا نشاطها كنشاط للاجئين بشكل خاص.

ولكن بعد تشكيل السلطة الفلسطينية بدأ اللاجئون ينتبهون إلى هذه الخصوصية ويفكرون في نشاطات متخصصة وبناء آليات لها، وبرز ذلك بشكل واضح عندما تداعى نشطاء يعملون من خلال اتحاد مراكز الشباب في مخيمات الضفة الغربية لعقد مؤتمر للاجئين في مخيم الفارعة في شمال الضفة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٩، أكد هذا المؤتمر على حق العودة والحق في تحسين شروط وظروف الحياة اليومية في المخيمات وكان من أهم توصياته دعوة اللاجئين إلى عقد مؤتمرات مناطقية لتشكيل أجسام تنظيمية للدفاع عن حقوق اللاجئين والعمل على تحسين ظروف حياتهم وتطوير أشكال نضالهم للوصول إلى حقوقهم.

بعد هذا المؤتمر بدأت بوادر تحركات في مختلف الاتجاهات كان أهمها ما حدث في منطقة بيت لحم، حيث قام اللاجئون بتشكيل لجنة تحضيرية لاجراء الترتيبات لعقد مؤتمر للاجئين الذين يسكنون في منطقة بيت لحم، وتميز عمل هذه اللجنة عن باقي المناطق حيث نظمت اجتماعات جماهيرية للاجئين في المخيمات ومواقع السكن خارج المخيمات لمناقشة أوضاعهم واختيار ممثلين عنهم لمؤتمر المنطقة، ثم قامت بتنظيم ورشات عمل أكاديمية بحثية حول الواقع الاقتصادي للاجئين والبعد القانوني لقضيتهم وتأثير الاتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عليهم، وكذلك أبحاث حول وكالة الاونروا، والخدمات الحياتية في المخيمات، وكان كذلك من أهم ورشات العمل هذه ورشة ناقشت حاجة اللاجئين للتنظيم الجماهيري. وعقد بعد ذلك مؤتمر في مخيم الدهيشه الواقع في منطقة بيت لحم بتاريخ ٩٦/٩/١٣، وحضره إضافة لممثلي اللاجئين في المنطقة، مندوبين من مناطق أخرى ومن الفلسطينيين المهجرين والموجودين في داخل إسرائيل ومندوبين من المجلس التشريعي ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية وصدر بيان ختامي دعا إلى أهمية قيام اللاجئين بتنظيم أنفسهم وانتخاب ممثلين لهم في الضفة وغزة وفي مناطق الشتات في الدول العربية وغيرها، للعمل على تمتع اللاجئين بحقوق فردية وجماعية، مؤكدين على تمسكهم بتطبيق قرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة.

ولكن في ختام المؤتمر وبعده فشلت محاولات تشكيل هذا الجسم التنظيمي، لأسباب عديدة منها تخوف السلطة والحزب الحاكم (فتح) من وجود إطار مثل ذلك يمثل اللاجئين، وكذلك انتماءات النشطاء إلى أحزاب وتنظيمات مختلفة وتعصب كل منهم لهذا الانتماء.

ولكن من أهم نتائج هذا المؤتمر أنه فعّل ونشط الحياة السياسية لتجمعات اللاجئين، حيث فعّلت

منظمة التحرير الفلسطينية عمل دائرة شؤون اللاجئين التي قامت بتشكيل لجان خدمات في المخيمات، وظهرت كذلك نشاطات ملحوظة لاطر قائمة مثل اتحاد مراكز الشباب واتحاد مراكز النشاطات النسوية ومؤسسة بديل ومركز يافا الثقافي ومؤسسة إبداع ولجان الدفاع عن حقوق اللاجئين، ونشطت كذلك لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي والمجلس الوطني.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة

عصام يونس*

منذ أن شرفني مشكورا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بإعداد ورقة حول اللاجئين في قطاع غزة، وأنا أحاول جاهدا أن أحدد موضوعا لمداخلتي في مؤتمر مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية السياسية الراهنة، خصوصا وأن المؤتمر ينعقد في ظل ظروف مفصلية في تاريخ قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأكاد أجزم أنه لم يسبق وأن أخذت هذه المباشرة في النقاش القانوني والسياسي حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، ولكنها تهدف إلى إلقاء الضوء على الظروف التي يحياها اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة. وقبل أن نصل إلى الخاتمة أستبقها بالتأكيد على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقا لنص وروح قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة هو وحده الكفيل بوضع حد نهائي لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، التي تشكل مع تلك التي يحياها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان الأسوأ في مناطق لجوء الفلسطينيين. ولكن السؤال الأساسي الواجب طرحه الآن وأمس وبعد حين هل تشكل الدعوة لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وتمتعهم بكامل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقويضا بحقوقهم المشروعة، أو هل قدر اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة أن يعيشوا ظروفا استثنائية لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية انتظارا لعودتهم المحتومة إلى فلسطين الأم؟

قد لا تكون هناك فرصة كافية، من خلال هذه الورقة، للبحث العميق قانونيا وسياسيا في ذلك، ولكن يبقى هذا التساؤل مشروعا، بل وأرى بضرورة النظر إلى اللاجئين ليس من الزاوية السياسية الصرفة، بل القانونية الحقوق إنسانية. في هذه الورقة سوف يتم التعرض للظروف التي يحياها اللاجئون الفلسطينيون.

---

* مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان- غزة.

أولا : الوضع الديمجرافي

تبلغ مساحة قطاع غزة ٣ ٦٠كم مربع ويسكنه ١ , ١مليون نسمة، غالبيتهم من اللاجئين الذين يبلغ عددهم حسب إحصائيات وكالة الغوث الدولية ٧١٧ , ٨١٨ أي ما نسبته ثلاثة أرباع من مجموع السكان يعيش ٨٩٥ , ٤٤٨ منهم في ثمانية مخيمات منتشرة على طول قطاع غزة، وتعتبر مخيمات اللاجئين في قطاع غزة من أكثر المناطق اكتظاظا في العالم، حيث يسكن في مخيم الشاطئ في مدينة غزة حوالي ٧٤ ألف لاجئ في مساحة تقل عن الكيلو متر المربع.

توزيع السكان في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة

المخيم	عدد السكان	المساحة
جباليا	٩٩,٥٣٩	١,٤كم
الشاطئ	٧٤,٤٦٤	٠,٧كم
النصيرات	٥٩,٩٦٩	٠,٦كم
دير البلح	١٩,٠٩٣	٠,٢كم
خانيونس	٥٨,٨٩١	٠,٥كم
رفح	٨٦,٩٣٤	٠,٨ كم
البريج	٢٨,٩٤٦	٠,٢كم
المغازي	٢١,٥٥٩	٠,٥كم

وتقدم وكالة الغوث الدولية العديد من الخدمات للاجئين الفلسطينيين، وإن كانت هذه الخدمات قد تقلصت منذ منتصف الثمانينيات نظرا للأزمة الاقتصادية التي تمر بها وكالة الغوث.

إلا أنه مازال عدد من اللاجئين يستفيد من بعض الخدمات المقدمة ، وعلى وجه الخصوص في مجال الخدمات الاجتماعية وفي مجالات السكن و الصحة و التعليم ، حتى منتصف الثمانين ي ات كانت وكالة الغوث تقدم الموارد التموينية لكل اللاجئين الفلسطينيين شهريا باستثناء موظفي الوكالة وأصحاب سيارات الأجرة، بعد ذلك بدأت الوكالة في تقليص خدماتها ل لاجئين الفلسطينيين إلى أن وصلت الآن إلى أدنى حد حيث يستفيد فقط من خدمات المواد التموينية الأسر الفقيرة والمحتاجة وبكميات ضئيلة، إذ يحصل كل فرد على كمية ضئيلة كل شهرين.

ثانيا: التعليم

أ- التعليم الابتدائي والإعدادي: في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠ استوعبت مدارس وكالة الغوث الدولية في قطاع غزة البالغ عددها ١٦٨ مدرسة، ١٧٩٤٢٤ تلميذا في المرحلتين الابتدائية ومدتها ست سنوات، والإعدادية ومدتها ثلاث سنوات. بلغت زيادة عدد التلاميذ ٩٥٣٢ تلميذا، أي بنسبة ٦٪

مقارنة بالسنة الدراسية السابقة عن النمو الطبيعي في عدد السكان اللاجئين، وقبول حوالي ١٠٥٠ طفلاً من أبناء الأسر اللاجئة الوافدة حديثا في مدارس الوكالة.

ب- البنية الأساسية للتعليم: بلغ عدد التلاميذ الذين يشغلون الصف الواحد في مدارس قطاع غزة ٥٠ تلميذا، وهذا العدد فاق بكثير المتوسط البالغ ٤٢ تلميذا للصف الواحد في مدارس السلطة الفلسطينية.

الوكالة بواسطة أموال المشاريع بتكملة بناء ثلاث مدارس لتحل محل مدارس متداعية، وكذلك تم بناء ٢٢ صفا في مدارس مختلفة، وفي عام ٢٠٠٠ كان العمل جاريا في بناء مدرستين وستة صفوف.

ج- التدريب المهني والتقني: استوعب مركز التدريب في غزة ٨١٩ متدربا من بينه م ١٨٠ امرأة، وفي ١٤ دورة حرفية وثمان دورات تقنية.

د- المنح الدراسية الجامعية: استمر في سنة ١٩٩٩-٢٠٠٠ توفير ١٤٧ منحة دراسية من السنوات السابقة للطلبة الملتحقين بجامعات في بلدان الشرق الأوسط، وذهب ٩٧ من هذه المنح إلى طالبات.

ثالثا: الصحة

أ- الرعاية الصحية الأولية: ظلت وكالة الغوث واحدة من الموفرين الرئيسيين لخدمات الرعاية الصحية الأولية لسكان قطاع غزة الذين يشكل اللاجئون الفلسطينيون أكثر من ثلثي عددهم. وقدمت هذه الخدمات عن طريق شبكة مؤلفة من ١٨ مرفقا للرعاية الصحية الأولية يقدم ١٤ منها مجموعة كاملة من الخدمات الطبية تشمل خدمات تنظيم الأسرة والرعاية المتخصصة لمعالجة داء السكري وارتفاع ضغط الدم، كما يوجد مختبرات لدى ١٣ مرفقا.

ويقدم ١١ مرفقا خدمات العناية بالأسنان مدعومة بثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان توفر الرعاية الصحية الفورية للمجتمع المحلي.

ويوجد لدى ستة مرافق عيادات للعلاج الطبيعي، وكانت أربعة مرافق مجهزة بوحدات للتصوير بالأشعة. وتم نحو خمس الولادات المسجلة في قطاع غزة في ست وحدات توليد ضمن المراكز الصحية في المخيمات، كما تقدم وفقا لجدول تناوب أسبوعي خدمات متخصصة في أمراض القلب والأمراض الصدرية والأمراض النسائية والولادة وأمراض العيون وطب الأطفال، وتقوم عيادات الوكالة بالعمل بنظام النوبتين في المراكز الصحية في أكبر خمسة مخيمات، كما تم بناء مركزين صحيين جهزا حديثا بدوام كامل.

ب- الرعاية الصحية الثانوية: تقدم خدمات العلاج بالمستشفيات عن طريق اتفاق تعاقدي مع مستشفى تابع لمنظمة غير حكومية هو المستشفى الأهلي الذي حجز فيه ٥٠ سريرا للمرضى من اللاجئين، وعن طريق رد جزء من النفقات الطبية التي تكبدها اللاجئون نظير العلاج في مستشفيات السلطة الفلسطينية.

ج- البيئة الأساسية للصحة البيئية: تشمل مشاريع الصحة الارتقاء بمحطة الضخ رقم ١ في بلدية

غزة وبناء شبكة صرف صحي ومجاري في القطاعين الشمال والجنوبي من مخيم الشاطئ، كما تم في منتصف عام ١٩٩٩ مشروعان لبناء أنبوب مياه مضغوطة والمرحلة الأولى من شبكة الصرف الصحي في مخيم دير البلح.

رابعا: الخدمات الاجتماعية

أ- تسجيل اللاجئين: زاد عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية في قطاع غزة من ٤٤٤,٧٩٨ في يونيو ١٩٩٩ إلى ٦٢٢,٨٢٤ في يونيو ٢٠٠٠، حيث يعيش أكثر من ٥٥٪ من هؤلاء اللاجئين في مخيمات اللاجئين الثمانية الموجودة في غزة.

ب- برنامج العسر الشديد (الفقر): خلال عام ٢٠٠٠ زاد عدد المستفيدين من المساعدة ال مقدمة لمن يعانون من العسر الشديد ٤٣٨٦ شخص، أي بنسبة ٦,٥٪، وكان مجموع المستفيدين ٧١٠٦٤ شخص في نهاية يونيو ٢٠٠٠م ومثل هذا العدد نحو ٨,٦٪ من مجموع السكان اللاجئين وهي نسبة ضئيلة.

وتحول محدودية الموارد المتاحة للوكالة والسلطة الفلسطينية دون تنفيذ مشاريع كبرى للتأهيل أو التطوير بغية الحد من اعتماد من يعيشون في فقر مدقع على الرعاية الاجتماعية، وأدى العجز عن تقديم مساعدة نقدية انتقائية وإصلاح المأوى لمعظم الأسر التي تعاني عسرا شديدا، والتي ما زالت بحاجة إلى هذه المساعدة (٥٥٤٣ أسرة) إلى زيادة المشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية، وتكبدت الأسرة والمجتمع من هذه المشاكل تكلفة باهظة.

ج- إصلاح المأوى: خلال عام ٢٠٠٠م تم إصلاح ١٦٣ مأوى من خلال التمويل المخصص للمشاريع، مما حسن في نوعية حياة الأسر المستفيدة، كما يقدر عدد المساكن المدرجة على قائمة الانتظار والتي هي في حاجة إلى تدخل سريع ٢٤٩ مسكنا.

إن هذا العد د من المساكن قليل جدا إذا ما قورن باحتياجات اللاجئين الذين يقطنون مخيمات قطاع غزة.

د- دور المرأة في التنمية: عقدت في تسعة من مراكز البرامج النسائية الدفعة الثانية من انتخابات المجالس الإدارية، ومولت الوكالة ثلاثة مشاريع لتوليد الدخل، أولها خان يونس لبناء ثلاثة محال تجارية للإيجار، والثاني في مركز جباليا لبناء دار حضانة وروضة أطفال، والثالث لبناء ثلاثة محال تجارية في بيت حانون للإيجار. ومولت ثلاثة مشاريع لتوليد الدخل باستخدام الحاسوب في ثلاثة من المراكز، كما يتم عقد دورات تدريبية وحلقات عمل لتعزيز دور المجالس الإدارية في هذه المراكز، وتعقد حلقات دراسية ومحاضرات وحلقات عمل في جميع مراكز البرامج النسائية لتوعية المجتمع المحلي بمختلف المواضيع مثل حقوق المرأة، الفقر ومسائل الزواج، التربية المدنية، تنظيم الأسرة، الاقتصاد المنزلي، القانون الدولي، والمسائل المتصلة باللاجئين. كما ازداد التواصل مع المنظمات الدولية غير الحكومية ووزارات السلطة الفلسطينية لتنظم وتنفيذ أنشطة ثقافية واجتماعية في مراكز البرامج

النسائية، ونفذت برامج جديدة في جميع هذه المراكز بغية الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لدى المرأة والطفل في المجتمع المحلي، وشملت هذه البرامج دورات اللياقة البدنية ومكتبة للطفل ودورات للتدريب على الحاسوب ونواد للأطفال ودورات للتدريب على التصوير الفوتوغرافي.

هـ- التأهيل المجتمعي: تقوم مراكز التأهيل المجتمعي السبعة بتوعية المجتمع المحلي باحتياجات المعوقين وحقوقهم، وقدمت خدمات تأهيل اساسية، وتحيل المعاقين إلى أخصائيين، كما تساعد المعاقين من الكبار في الحصول على التدريب التقني المناسب والعمالة المناسبة، ويستفيد ٣٤١٠ شخصا من هذه الخدمات في عام ١٩٩٩ والتنسيق مع مراكز البرامج النسائية حيث يسلط برنامج المع اقين الأضواء على برنامج الزيارات المنزلية وأنشطة الإدماج في المجتمع. ويستفيد ٢٦٠٦ مشتركا من الخدمات الشاملة المتعلقة بمشاكل السمع الموفرة للمجتمع المحلي والمدارس ومن المكتبة، الحواسيب لعب الأطفال، برنامج تعليم الأطفال ، برامج تعليم المجتمع المحلي وتوعيته، الرعاية التمويلية، ودعم الأسرة.

وظل برنامج المعاقين يوفر الأطراف الاصطناعية وكراسي المقعدين والمعينات السميعة أو يسهم في تغطية تكلفتها. ووضع ترتيبات تعاقدية مع مختلف المنظمات غير الحكومية لتقديم خدمات إلى ٣٢٦ معاقا، وتواصل مراكز البرامج النسائية تعاونها ا لوثيق مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز خدمات التأهيل في المجتمع المحلي وإحالة المعاقين إلى الخدمات التأهيلية والطبية المناسبة، وتوفير التدريب التقني المتخصص في لغة الإشارة.

و- أنشطة الشباب: تمول وكالة الغوث ثلاثة مشاريع لتوليد الدخل، أ ولها في مركز أنشطة الشباب في النصيرات لبناء مكتب للإيجار، والثاني لبناء ثلاثة محال تجارية في مركز رفح، والثالث لتغطية الملعب الرياضي في مركز جباليا، وتم تجهيز قاعة الجمباز بالمعدات في مركز المغازين وبناء قاعة للألعاب الرياضية في مركز النصيرات.

وغطت الاجتما عات العامة والمحاضرات المقدمة من مراكز أنشطة الشباب طائفة عريضة من المواضيع شملت العملية الديمقراطية وقضايا البيئة وتعاطي المخدرات والقضايا الصحية والحالة السياسية، وتنظيم خلال العطلة الصيفية مخيمات صيفية مدتها شهر في جميع المراكز الثمانية، كما يتم بذل جهود من أجل إدماج المعوقين من النساء والشباب في أنشطة المراكز، ومازالت هذه المراكز تعمل مع لجان اللاجئين على حل مشاكل المخيمات.

ز- مركز تأهيل المعوقين: تشمل الأنشطة التعليمية والتأهيلية في مركز تأهيل المعوقين في مدينة غزة التدريب المهني، وفرص توليد الدخل، ودورات لتعليم طريقة برايل للكتابة، وزيارات منزلية وخدمات إعلامية وأنشطة ترويحية، ويقدم المركز معينات تعليمية وبصرية لتيسير إدماج ١٠٥ من الأطفال المكفوفين في النظام المدرسي العادي ومساعدة أربعين مكفوفا من الكبار في العثور على وظائف.

ويقوم المركز بحملة في جميع مدراس قطاع غزة للتدخل المبكر ، فيما يتعلق بضعف البصر

واستقبلت وحدة البصر المنشأة حديثا مئات التلاميذ لفحص بصرهم.

مخيم كندا

استمرت الإعادة التدريجية للاجئين من مخيم كندا في شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة في إطار الاتفاقات المتبادلة بين السلطة المعنية، وتم تقد يم تمويل ٣٥١ أسرة معيشيا لتمكينها من بناء منازل في المشروع الإسكاني في تل السلطان بالقرب من رفح، وهناك حاجة إلى أموال إضافية للتمكن من تغطية كامل تكاليف البناء المتوقعة، وتستخدم وكالة الغوث مساهمات خاصة لتقديم المبالغ التعويضية والمساعدة إلى الأسر التي أكم لت انتقالها النهائي إلى رفح في غضون فترة استقرار مدتها ستة أشهر، ومازال ١٩٢٩ لاجئا فلسطينيا آخر من قطاع غزة متشردين داخل مخيم كندا وخارجة، وتواصل الوكالة تقديم الخدمات بما فيها المساعدة الغذائية إلى سكان المخيم حتى تكتمل عملية إعادتهم إلى قطاع غزة.

ملاحظات:

واصلت السلطة الفلسطينية دعم عمل الأونروا في الأراضي المحتلة ومن بينها قطاع غزة، وذلك بالتعاون الملموس في التخطيط ورسم السياسات وتوفير الخدمات في برامج كل من الأونروا والسلطة الفلسطينية.

وكان لمتابعة تطوير مؤسسات السلطة الفلسطينية خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ أثر فعال في توسيع نطاق هذا التعاون ومداه، ومن أمثلة ذلك مستشفى غزة الأوروبي الذي تم تشييده تحت إشراف الوكالة وبتمويل من الجماعة الأ وربية، حيث تم في منتصف عام ١٩٩٩ تعيين فريق إداري دولي ليشرف على العمل حتى يتسنى افتتاح المستشفى.

وظلت الأحوال الاجتماعية وا لاقتصادية صعبة في قطاع غزة، الذي استمر سكانه يعتمدون على فرص العمل داخل إسرائيل، وقامت إسرائيل بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في منطقة غوش قطيف وتعزيز المواقع الأمنية قرب المستوطنات.

توصيات:

إن وضع حد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين وتمتعهم الكامل بحقوقهم لا يمكن أن يتحقق إلا بعودتهم لديارهم التي هجروا منها، وإلى أن يتحقق ذلك، فإن هناك عددا من التوصيات الأساسية التي نرى بأنه لابد من الأخذ بها بما يحقق ذلك الهدف ويعزز من قدرتهم على مواجهة ظروف اللجوء الصعبة، ومن تمتعهم بالحقوق الأساسية ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية شأنهم في ذلك شأن أي بشر:

١- يجب أن لا يخضع حق اللاجئين في العودة لأي مقايضة سياسية تنطوي على الإجحاف به، لذا

يجب العمل دون كلل من قبل الدول العربية والصديقة والمنظمات غير الحكومية بما يحقق ذلك وعلى كل المستويات.

٢- إن أي ترتيبات أو إجراءات قد تنطوي على مساس بحقوق اللاجئين يجب أن تخضع لإرادتهم الحرة في القبول أو الرفض.

٣- على الرغم من الدور السياسي لوكالة الغوث الدولية، فإنها قد قامت، ولا تزال، بدور كبير في إغاثة وتشغيل اللا جئين الفلسطينيين، وأن استمرارها في تقديم الخدمات المختلفة لهم يتطلب تقديم يد العون والمساعدة والدعم لها للوفاء بذلك، خصوصا في ظل الحصار والتجويع التي تفرضه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وهذا يتطلب الوقوف في وجه كل المحاولات الرامية إلى تصفية الوكالة أو التلو يح بذلك.

٤- لم يعد ممكنا القبول بأن تمتع اللاجئين بحقوق الإنسان الأساسية هو مشروع مؤجل، بل يجب العمل فورا لضمان تمتع اللاجئين بحقوقهم الأساسية ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما التعليم والصحة والسكن ة الخ.

٥- إن وكالة الغوث الدولية، وعلى الرغم من أهمية الدور الإغاثي الذي تقوم به، يجب أن تقوم بدور تنموي يحقق صمود اللاجئين ومواجهتهم لظروف اللجوء الصعبة ، ويساهم في فك الاشتباك مع الاقتصاد الإسرائيلي وسوق العمل فيه ، حيث يعتمد غالبية اللاجئين في قطاع غزة على العمل في إسرائيل كمصدر لدخلهم.

٦- إن وكالة الغوث الدولية في علاقتها باللاجئين يجب أن تعامل كأحد أصحاب الواجب ، بما ينطوي عليه ذلك من مسئوليات قانونية تجاه نوعية الخدمات المقدمة وكميتها .

٧- إن السلطة الفلسطينية مطالبة بأن تخصص حصصا كافية من الموازنة العامة والتخطيط والبرامج والخدمات للاجئين ومخيماتهم، حيث يعاني اللاجئون حالة من التهميش وسوء الخدمات وتدهور الأوضاع المعيشية بشكل عام، فالأكثر حرمانا هو الأولى بالحماية والموازنات والتطوير.

٨- إن الدول المانحة يجب أن تكف -في ممارساتها وسياساتها- عن فرض أي شروط أو ممارسة أي ضغوط قد تلحق الضرر بحقوق اللاجئين أو قد تنطوي على زيادة معاناتهم أو الاستمرار فيها .

المهجرون . . اللاجئون في وطنهم

واكيم واكيم*

عند الحديث عن نكبة فلسطين والتهجير المخطط له والمنظم لاكثر من ٨٠٪ من فلسطينيي الارض المحتلة عام ١٩٤٨، فاننا بصدد الحديث عن اكبر مأساة وكارثة حصلت لاي شعب من شعوب العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. حيث ان الاحتلال والتهجير كانا ثمرة نشاط عدائي للايديولوجيا العنصرية. وفي هذه الدراسة نتطرق لجزء صغير من المهجرين اللاجئين الفلسطينين مهجري الداخل، أي اولئك الذين هجرتهم المنظمات العسكرية الصهيونية - وبعدها ايضا دولة اسرائيل- الى داخل الارض المحتلة وجنستهم بجنسيتها الا انها لم تمنحهم كافة حقوقهم وفقا لما تنص عليه الأعراف والمواثيق الدولية التي شملت مبدأ حق العودة ايضا.

أولاً: الجذور التاريخية لكارثة التهجير

يعتقد الكثيرون ان عملية تهجير الفلسطينين من وطنهم قد بدأت مع اندلاع النشاطات العسكرية الصهيونية عام ١٩٤٨، الا ان البحث والتنقيب في صفحات التاريخ الذي ضرب عليها الإعلام والفكر الصهيوني تعتيما لم يعرف التاريخ الحديث مثله، يؤكد بان التهجير كان قد بدأ فكريا على الاقل مع اصدار هرتسل لكتابة توراة الصهيونية دولة إسرائيل. فمبدأ اقامة دولة يهودية في وطننا فلسطين كان معنا ه تهجير شعبنا باكمله او على الاقل غالبيته كما فعلت المنظمات العسكرية الصهيونية وإسرائيل من بعدها كدولة.

إن اول عملية تهجير فعلية كانت عام ١٩٠٥، عندما تآمرالمستوطنون الصهاينة مع بعض الاقطاعيين من لبنان لشراء أراض من قرية المطلة في الجليل الاعلى وتهجير الفلاحين الذين جبلوا ترابها بعرقهم ودمائهم، وكان أحد المستوطنين الصهاينة قد كتب في حينه عن شدة تعلق الفلاحين باراضيهم: " لقد بكت حتى دوابهم"، عندما اجبروا على الرحيل.

كما وتشير الوثائق التاريخية ايضا إلى أن حوالي ٧٠ الف فلاح فلسطيني قد تم طردهم وهدمت

---

* السكرتير والناطق الرسمي باسم جمعية الدفاع عن حقو ق المهجرين داخل الخط الأخضر- فلسطين ٤٨ .

قراهم قبل اندلاع الحرب الكارثة عام ١٩٤٨ وحتى قبل اقرار الجريمة نهائيا من قبل هيئة الامم المتحدة باقرار مبدأ تقسيم فلسطين مناصفة مع المستوطنين الصهاينة.

ومنذ الاعلان عن قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، كان يسكن في المناطق التابعة للدولة اليهودية، حسب قرار التقسيم، ما يزيد عن ٢٤٣ الف عربي في ٢١٩ قرية واربع مدن هي حيفا، طبريا، صفد وبيسان. وقد هجر من هذه المناطق، في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وحتى شهر حزيران ١٩٤٨، ما يزيد عن ٢٣٩ الف عربي واخلت ودمرت ١٨٠ قرية عربية تماما، كما هجر سكان ثلاث مدن كبرى كليا هي صفد، طبريا وبيسان، بينما بقي في حيفا ١٩٥٠ فلسطيني. وبالمقابل قامت المنظمات العسكرية الصهيونية بتهجير ما يقارب ١٢٢ الف عربي من المناطق التابعة للدولة الفلسطينية، واخليت ودمرت ٧٠ قرية تماما وهجر سكان يافا وعكا بشكل كلي تقريبا كما تم تهجير جزء كبير جدا من سكان مدينتي اللد والرملة.

ان النشاط الذي يتبوأه مؤخرا بعض المؤرخين العسكريين الاسرائيليين الجدد وعلى رأسهم بيني موريس يؤكد صدق الرواية الفلسطينية من ان عملية التهجير القسري قد تمت بشكل مبرمج ومخطط بهدف " تطهير" فلسطين من سكانها العرب، حيث واكبت عملية التهجير القسري حملات مكثفة من العنف والارهاب والمجازر والتي شكلت أحد الاسباب الرئيسية لهجرة عرب فلسطين، حيث يقدر المؤرخ العسكري الإسرائيلي البروفسور يتسحاكي، المحاضر في جامعة بار ايلان، بان عدد المجازر المنظمة التي اقترفتها العصابات الاسرائيلية تجاوز التسعين مجزرة.

كما رافقت العمليات العسكرية سياسة الحرب النفسية من خلال تسريب أخبار المجازر على نطاق محلي كي تصل انباء القتل الجماعي والاغتصاب والهدم الى اذان السكان الفلسطينيين وخاصة الريف الفلسطيني المحافظ وذلك كي تزرع في نفوس السكان حالة من الهلع والذعر ليقوموا باخلاء قراهم حفاظا على ارواحهم ومتاعهم واعراضهم. كما وان هناك شهادات عديدة تؤكد ان معظم القرى الفلسطينية الحدودية كانت تحاصر من ثلاث جهات وتقصف لتفرض على السكان الهرب باتجاه الجهة الرابعة والتي غالبا ما كانت صوب لبنان، سوريا أو الاردن.

ان الادعاء الصهيوني بان الفلسطينيين قد غادروا اراضيهم عام ١٩٤٨ نزولا عند اوامر زعمائهم، يأتي ضمن الدعاية الصهيونية لتقويض التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني واللاجئين بشكل خاص.

يقول الكاتب تسفي شيلوح: "أن كل ولد يعرف اليوم أنه لولا الهرب الجماعي سنة ١٩٤ ٨ لما كان لدولة اسرائيل -ولو حتى داخل حدود التقسيم التي حددتها الامم المتحدة في سنة ١٩٤٧-، أن تقوم، فكيف اذن داخل حدود الهدنة الموسعة التي تحددت في نهاية حرب التحرير ".

أما الكونت برنادوت مبعوث الامم المتحدة للتقصي، فقد تحرى حال قريتين معينتين تعرضتا لهجوم المنظمات الصهيونية بدون أي تبرير واضطر السكان لاخلائهما ثم جرى تدميرهما وهذا ما جاء في تقريره المقدم للجمعية العامة.

وفي دراسة للبروفيسور يسرائيل شاحك حول القرى المهجرة، يقول :

"ان الحقيقة حول القرى العربية التي كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨ ضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة اسرائيل، تعد من اشد الاسرار صونا في الحياة الاسرائيلية، فلا توجد نشرة او كتاب او كراس يتحدث عن عددها أو عن مواقعها وهذا أمر مقصود وذلك من أجل ان تكون الأسطورة الرسمية المقبولة، المتحدثة عن بلاد فارغة قابلة للتعليم في المدارس الاسرائيلية ولروايتها للزوار والسياح ".

ولقد عرض البروفسور شاحك قائمة باسماء ٣٨٥ قرية قامت اسرائيل بهدمها وازالة جميع معالمها، من اصل ٤٧٥ قرية كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨.

وفي السنوات الاخيرة بدأت تتكشف الحقائق والوثائق العديدة من ارشيف الجيش الاسرائيلي لتثبت ان مئات المجازر قد ارتكبت وقتل فلسطينيون ابرياء بدم بارد. البرفيسور يتسحاكي، المحاضر في جامعة بار ايلان والخبير في التاريخ العسكري، نشر معلوماته وابحاثة عن اكثر من تسعين مجزرة نفذت في قرى فلسطينية، ومنها :

- قرية سعسع - هدم ٢٠ بيتا على سكانه وقتل ٦٠ شخصا.
- قرية حيسان - ذبح ١٢ رجلا بدون اي سبب وأي مقاومة.
- قرية دوايمة - قتل وذبح اكثر من ٨٠ شخص ا (جبل الخليل).
- قرية عيلبون - قتل بالرصاص ١٢ شابا امام حشد من اهالي القرية المستسلمين (في الجليل) و ١٧ شاب اخرين من البدو وسكان القرية وزعوا في اماكن مختلفة، لكي يظن انهم كانوا يقاومون.
- قرية مجد الكروم- قتل ٥ شباب بالرصاص (الجليل).
- قرية البعنة ودير الاسد- جمع السكان واختير من بينهم ٤ شباب قتلوا امام الجميع رميا بالرصاص.
- قرية الصفصاف- قتل ٥٦ رجلا بعد ربطهم والقائهم في بئر، واغتصبت ثلاث نساء وفتاة عمرها ١٤ عاما.
- قرية الصلحة - قتل ٩٤ شخصا جراء تدمير البيوت عليهم.
- قرية عين الزيتون - قتل ٢٣ شخصا واخذت ساعاتهم من ايديهم.
- قرية قيسارية- قتل كل من لم يتمكن من الهرب.
- قرية الكابري- احتلت وقتل ٧ شباب وفر باقي السكان.

ليس هناك ادنى شك في ان المذابح والمجازر التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية جاءت ضمن خطة مبرمجة للتهجير. لقد نشر قبل فترة وجيزة مستند صادر عن قسم الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي في شهر ٦ يحلل " اسباب خروج العرب من فلسطين " وهو يدحض بشكل قاطع الدعاية الصهيونية عندما تذكر الاسباب الستة لخروج العرب من فلسطين :

١- اعمال العداء اليهودية المباشرة على القرى والمدن العربية وسقوط القرى الكبرى والمدن المهمة كان له تأثير يساوي ٥٥٪ من مجمل الاسباب التي ادت الى الخروج.

٢- اعمال التنظيمات الارهابية، مثل الايتسل وليحي، والتي عملت في منطقة يافا والجليل ووسط البلاد ومنطقة القدس ونفذت مذبحة دير ياسين، وكان لها من التأثير ما يساوي ١٥٪ .

٣- الهمس والتأثير النفسي، وله من التأثير نسبة ٢٪ .

٤- أوامر الانذار والتحذير للسكان باخلاء القرى وتركها لكي تتمكن القوات العربية من اعادتها، ولها من التأثير نسبة ٥٪ .

٥- خوف عام وتشكك من مقدرة القوات العربية، وله من التأثير نسبة ١١٪.

وحول ضخامة مشروع التهجير والطرد والتدمير بحق القرى الفلسطينية اثناء وبعد النكبة يجب التنويه الى ان منطقة الجليل والشمال قد نالت حصة الاسد من هذا المشروع حيث يشير الكاتب شارلس كايمان في مقالته " بعد الكارثة -العرب في دولة اسرائيل- ١٩٤٨-١٩٥٠ " الى الحقائق التالية :

١- من بين ٧٣ قرية في قضاء صفد تم هدم ٦٨ قرية.

٢- من بين ٥١ قرية في قضاء عكا تم هدم ٢١ قرية.

٣- من بين ٢٣ قرية في قضاء طبريا تم هدم ٢٠ قرية.

٤- من بين ١٩ قرية في قضاء بيسان تم هدم ١٧ قرية.

٥- من بين ٤٠ قرية في قضاء حيفا تم هدم ٣٢ قرية.

٦- من بين ٢٣ قرية في قضاء الناصرة تم هدم ٤ قرى.

وعلى هذا فالمحصلة النهائية هي انه من بين ٢٢٩ قرية من الاقضية المذكورة اعلاه فقط، تم هدم ١٦٢ قرية عربية وثلاث مدن عربية.

ان عمليات التهجير القسري ضد الفلسطينين تمت حتى بعد توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ بين "اسرائيل" والدول العربية المجاورة فقد تم طرد سكان مجدل عسقلان عام ١٩٥٣ واهالي قريتي كراد البقارة والغنامة في منطقة سهل الحولة عدة مرات في الاعوام ١٩٤٨، ١٩٥١، ١٩٥٦ كما تم طرد وتجميع عرب النقب في منطقة السياج عام ١٩٥٧. و في عام ١٩٧٤ قامت اسرائيل بطرد " عرب المفجر" من قريتهم قرب الخضيرة واقاموا على اراضيهم محطة للطاقة الكهربائية. وفي عام ١٩٨١ وبعد عقد اتفاقيات "كامب ديفيد" بين "اسرائيل" والنظام المصري، تم طرد الالاف من العرب من منطقة " تل الملح " في النقب الى وسط البلاد، اللد، الرملة والمثلث، من اجل اقامة مطارات عسكرية بدل المطارات التي اخليت من سيناء.

وفي العام ١٩٨٧ شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة لفحص البناء " غير المرخص" في الوسط الغربي الفلسطيني، عرفت بلجنة ماركوفتش حيث اوصت عام ١٩٨٩ بضرورة هدم ١١ الف بيت للعرب بحجة البناء " غير المرخص" وتتوزع هذه البيوت على اكثر من ١٠٠ تجمع عربي "غير معترف به" من قبل السلطات الاسرائيلية والهدف هو تهجير الساكنين فيها. وفي العام ١٩٩٥ اصدر وزير البناء

والاسكان الاسرائيلي اوامره باخلاء - طرد سكان قرية "الهواشلة" في النقب وكذلك "عرب الجهالين" وغيرها الكثير من المجمعات العربية التي كان آخرها هدم بيوت في قرية " القبسي" قرب قرية نحف الجليلية في صيف عام ٢٠٠٠.

ثانيا: المهجرون اللاجئون في الوطن

أ- أعداد المهجرين

لا توجد اية احصائية رسمية بشأن العدد الكلي للمهجرين في الداخل. وتتضارب الاراء والتقديرات بين الباحثين والمعنيين بهذا الشأن.

الاحصاء الذي اجرتة "الكيرن كيميت" (الصندوق القومي) لصالح "لجنة تاهيل اللاجئين" الحكومية لسنة ١٩٤٩ وبالاستناد الى وثائق من ارشيف يوسف فايتس، احد مسؤولي هذا الصندوق ورئيس "لجنة الترانسفير" وكذلك استنادا الى دراسة شارلس كايمان المذكورة اعلاه بالامكان تسجيل المعطيات التالية مع التاكيد ان الاحصاء شمل نصف عدد المهجرين وإن الأعداد مناسبة لبداية سنوات الخمسينيات:

الرقم	اسم القرية	عدد المهجرين المتبقين في الوطن
١	المجيدل	١١٨٥ نسمة
٢	البروة	٩٩٤ نسمة
٣	صفورية	٧٥٤ نسمة
٤	الدامون	٧١٥ نسمة
٥	معلول	٦٧٣ نسمة
٦	عيلوط	٥٧٧ نسمة (اغلبيتهم رجعوا لقريتهم)
٧	شعب	٥٧٤ نسمة (اغلبيتهم رجعوا لقريتهم)
٨	ميعار	٥٥٠ نسمة
٩	كويكات	٥٤٠ نسمة
١٠	طبريا	٥٢٧ نسمة
١١	برعم	٤٨٤ نسمة
١٢	اقرث	٤٠٩ نسمة
١٣	عمقا	٣٠٣ نسمة
١٤	بيسان	٢١٧ نسمة
١٥	المنشية	٢١٠ نسمة
١٦	الغابسية	١٨٨ نسمة
١٧	طنطورة	١٧١ نسمة

١٨	قومية	١٥٨ نسمة
١٩	حواسا	١٤٣ نسمة
٢٠	مفتخرة	١٣٥ نسمة
٢١	المنصورة	١٢٥ نسمة
٢٢	ام قبي	١١٠ نسمة
٢٣	الحدثة	١١٤ نسمة
٢٤	بلد الشيخ	١١٤ نسمة
٢٥	جوارنة - عكا	١١١ نسمة
٢٦	ام الزينات	١٠١ نسمة
٢٧	سحماتا	٨٤ نسمة
٢٨	البصّة	٨١ نسمة
٢٩	حطين	٧٧ نسمة
٣٠	النهر	٦٦ نسمة
٣١	اندور	٦٢ نسمة
٣٢	عين حوض	٦٠ نسمة
٣٣	لوبية	٥٨ نسمة
٣٤	سيرين	٥٧ نسمة
٣٥	وعرة السريس	٥٦ نسمة
٣٦	هوشة	٥٥ نسمة
٣٧	طيرة الكرمل	٥٠ نسمة
٣٨	أم الفرج	٤٧ نسمة
٣٩	فراضية	٤٧ نسمة
٤٠	كفر عنان	٤٣ نسمة
٤١	سميرية	٤١ نسمة
٤٢	اجزم	٤١ نسمة
٤٣	كفر سبت	٤١ نسمة

كذلك هناك مئات العائلات المتفرقة والموزعة على ٢٢ قرية مهجرة اخرى من غير القرى التي وردت وهي:

الرقم	اسم القرية المهجرة	الرقم	اسم القرية المهجرة
١	صفد	١٢	كابري
٢	الناعورة	١٣	الزيب
٣	الحصاص	١٤	بساتين الرمال
٤	معذر	١٥	ياجور
٥	قاطية	١٦	الكساير
٦	حلاحلة	١٧	سعسع
٧	دلاثة	١٨	قديثا
٨	قباعة	١٩	المرصص
٩	عين الزيتون	٢٠	ليد عوادين
١٠	حميمة	٢١	نمرين
١١	ميرون	٢٢	فشة

واذا اضفنا للقائمة المذكورة، المهجرين من حيفا وعكا واللجون وكراد البقارة والغنامة والصرفند، والذين لم يذكروا في القوائم المذكورة اعلاه، فان عدد القرى والمدن التي بقي قسم من اهلها في البلاد يتجاوز ٧٠ قرية ومدينة.

تقديرات منظمة الاونروا لسنة ١٩٥٠ عن ٤٦٠٠٠ نسمة وبالمقارنة النسبية مع العدد الاجمالي للسكان العرب الذين بقوا في البلاد وهو ١٥٦٠٠٠ نسمة فان المهجرين يشكلون حوالي ٣٠٪ من الجماهير العربية. ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار ان تقديرات منظمة الاونروا شملت لوائح باسماء السكان الذين استلموا مخصصات "الاغاثة" من قبل الاونروا، وان من بين هؤلاء توجد نسبة وان كانت ضئيلة من غير المهجرين، فاننا نعتقد ان نسبة المهجرين هي ما بين ٢٥٪-٣٠٪ من الجماهير العربية، اي انه يتجاوز الـ ٢٥٠٠٠٠ مهجر... وبغياب ارقام رسمية حول عدد المهجرين في الداخل يعتبر المسح الميداني الشامل احد اهم اهداف جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل.

ب- اماكن لجوء المهجرين في الداخل

- من الملاحظ ان معظم المهجرين من قراهم لجأوا الى قرى عربية مجاورة، ولم يلجأ مهجرو كل قرية الى موقع واحد بل قد نجدهم موزعين في عدة قرى ومدن مختلطة. الا ان معظم المهجرين يتركزون في منطقة الشمال والجليل.

ومن بين ١٦٢ قرية هدمت كليا في منطقة الجليل والشمال بقي مهجرين من ٤٤ قرية فقط اي ان

اهالي ١١٨ قرية مهدمة لا يوجد منهم اي شخص في البلاد وفقا لما أورده الباحث كايمان في مقاله المذكور.

الرقم	اسم القضاء	القري التي بقيت	القرى المدمره	عدد القرى المدمرة التي بقي منها مهجرون
١	صفد	٥	٦٨	١٢
٢	عكا	٣٠	٢١	١٣
٣	طبريا	٣	٢٠	٥
٤	بيسان	٢	١٧	٣
٥	حيفا	٨	٣٢	٨
٦	الناصره	١٩	٤	٣
العدد الاجمالي		٦٧	١٦٢	٤٤

– من بين مهجري الـ ٤٤ قرية، الذين بقوا في وطنهم، حوالي ١١ قرية بقي معظم سكانها (كمهجرين) وهي: المجيدل، الدامون، البروة، اقرث، كفر برعم، الرويس، الحدثة، معلول، مفتخرة، المنصورة، وقوميا، بينما بقي من اهلها عدد ضئيل يتراوح من ١٪ الى ١٧٪ في احسن الاحوال.

ويضيف كايمان انه من بين ٦٩ قرية عربية بقيت قائمة بعد النكبة توجد ٤٧ قرية استوعبت مهجرين (بالاضافة للد، يافا وابو غوش). ويشمل القرى والمدن المستوعبة للمهجرين الناصرة، المغار، طمرة، الجديدة، دير الاسد، كابول، كفر سميع، شفاعمرو، الرامة، البعنة، الجش، ترشيحا، كفر كنا، دير حنا، عكبرة، الرينة، عيلوط، المشهد، الفريديس، عرابة، فسوطة، دالية الكرمل، معليا، المزرعة، دنون، ابو سنان، كفر ياسيف، المكر، الناعورة، صندلة، مجد الكروم، عيلبون، عكا وام الفحم وغيرها.

– ويشكل المهجرون في بعض القرى نسبة عالية من السكان. ففي مجد الكروم، الجش وطمرة، ثلث السكان مهجرين، وفي الناصرة وكفر ياسيف ربع السكان مهجرين، وفي يافة الناصرة والمكر والجديدة اكثر من ٥٠٪ مهجرين.

ج- مدى تمسك المهجرين بقراهم الاصلية

يؤكد البحث الذي اجراه الاستاذ محمود سعيد في عينة للمهجرين، ان المهجرين يبدون تمسكا بحقهم للعودة الى قراهم الاصلية، وان كانوا يعتقدون ان الامر ليس في غاية السهولة، بل لدى البعض اصبح الامر بمثابة حلم بعيد المنال. الاغلبية الساحقة لم تبع ولم تستبدل اراضيها في القرى المدمرة وتعتبر عملية البيع او التبديل خيانة بنظرهم، صحيح ان معظم المهجرين قد استقروا في قرى اللجوء ولكنهم ما زالوا يحافظون على عاداتهم ويزورون قراهم المهجرة في العديد من المناسبات. كذلك من

الملاحظ انه في معظم قرى اللجوء ما زال السكان الاصليون يتعاملون مع المهجرين كلاجئين ويعرفون باسماء قراهم الاصلية، كالبراونة، الاقارئة، الصفافرة وغيرها. وفي بعض القرى تسمى بعض الاحياء باسم المهجرين القاطنين بها كحارة الميعارية في عرابة أو حارة البراونة في الجديدة.

ومن المؤكد ان المهجرين لم يتمكنوا من الاندماج الكلي في الحياة الاجتماعية للقرى المستوعبة لهم. و ما زال المهجر ينظر بأسى والم لمنظر الفلاحين الذاهبين للعمل في أراضيهم، وهو لا يملك الارض كما كان سابقا، وكذلك نجد المهجر يميل الى تقديم المساعدة لغيره من المهجرين، ومن ثم المشاركة بشكل مكثف في المناسبات الاجتماعية لغيره من المهجرين... ويختلط شعور المهجر بالأسى والمرارة تجاه ما فقد من بيت وارض مع الشوق والحنين الدائمين للرجوع الى البيت والبيارة حتى بعد ان بنى بيته في القرية الجديدة... نجده واقعيا الى ابعد الحدود ويبدي الاستعداد للتنازل عن العديد من مبادئه، ولكن لا يمكن ان يفكر ولو للحظة واحدة ان يتنازل عن حق عودته الى بيته وارضه وينقل هذا الحنين والتمسك بحق العودة الى ابنائه واحفاده وفي الماضي كان يوم الاستقلال "لدولة اسرائيل" فرصة مناسبة لزيارة القرى المهجرة، لان السلطات الاسرائيلية كانت تتساهل مع المهجرين الذين كانوا يزورون قراهم على الرغم من ان كل مناطق القرى المهجرة اعتبرت وحتى اليوم مناطق عسكرية مغلقة بموجب قوانين الطوارئ الانتدابية، الا ان العديد من المهجرين وتحديدا الجيل الاول كان يرفض حتى لفترة قصيرة زيارة قراهم لانهم سمعوا عن الدمار الشامل الذي لحق بيوتهم حتى ان معالم البلدة الاصلية تكاد تكون معدومة. بعض البيوت القديمة بقيت هنا وهناك، بيد ان معظم القرى المهجرة قد هدمت ومسحت عن بكرة ابيها. في بعض القرى نجد بيوتا ما زال المستوطنون يسكنون بها، وفي معظم القرى والمدن نجد المقابر الاسلامية والمسيحية وهي في حالة اهمال متعمد من قبل الوزارات المختصة وعلى رأسها وزارة الاديان. بل ان معظم المساجد والكنائس استعملت من قبل المستوطنين كحظائر للابقار، وحتى مراكز لتوزيع الحشيش وللدعارة. الصبار -وفي بعض الاحيان النخيل- شهادة عينية على وجود قرية مهجرة على مقربة من هذا المكان...

إن زيارة القرية المهجرة في المناسبات، على خلفية ما ذكر، لا تعتبر حدثا مفرحا للمهجر الذي تتفتح جراحه مجددا بتأثير الدمار والخراب الذي لحق بقريته والاهمال المتعمد الذي طال المقابر والمساجد والكنائس...

ان الشكاوى التي قدمت للشرطة الاسرائيلية بشأن تدنيس الاماكن الدينية ومن ثم التوجه للوزارات المعنية لتقوم بواجبها، قد لاقت استهتارا بشكل عام، بل إن بعض المبادرات الذاتية من اجل صيانة بعض الاماكن الدينية قد جوبهت بمعارضة وملاحقة من قبل اجهزة الشرطة والمحاكم التي رضخت لمطالب "دائرة اراضي اسرائيل" التي تعتبر صاحبة الشأن في هذا الموضوع، وقامت بالعديد من المواقع باغلاق محيط بعض المساجد كما حصل في مسجد "الغابسية " في قضاء عكا لمنع المصلين من الصلاة في المسجد او اجراء اعمال الصيانة للمسجد الذي اخذت جدرانه في الانهيار. كما تقوم الشرطة بدور ارهابي من خلال اعتقال اشخاص يحاولون اجراء اعمال الصيانة في الكثير من المواقع.

ثالثا: الخطوات القانونية والميدانية الاسرائيلية تجاه المهجرين وقراهم ومدنهم

ما ان استقرت الاحوال العسكرية استمرت السلطات في اتخاذ كل الاجراءات القانونية- التشريعية والميدانية العملية لتثبيت واقع استيلاءها على الاراضي والقرى العربية المهجرة واقع التهجير. يدفعها الى ذلك هاجس الخوف من عودة المهجرين العرب الى قراهم. . ومن اجل ذلك قامت السلطات الاسرائيلية بسن قوانين وانظمة تتطرق بشكل غير مباشر للمهجرين وبشكل مباشر للاراضي والقرى المهجرة، كما قامت بتفعيل انظمة الطوارئ الانتدابية كاغلاق المناطق عسكريا. وعلى صعيد اخر قامت السلطات الاسرائيلية بتنف يذ خططها الميدانية باقامة مئات المستوطنات اليهودية على الاراضي العربية ومن ثم تسريع عملية هدم القرى العربية في محاو لة يائسة لشطبها من اذهان أبنائها.

أ - الخطوات القانونية

١- اصدار "انظمة الطوارئ (استعمال الاراضي البور) لسنة ١٩٤٨"، وذلك بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٤٨ و بموجبها خول وزير الزراعة بأن ينذركل صاحب ارض بور ان يزرع ارضه، وان لم يثبت صاحب الارض انه بدأ بزرعها واستعمالها لاهداف الزراعة يحق للوزير ان يضع هذه الارض تحت تصرفه لاستغلالها لاهداف الزراعة، حيث ان مصلحة "الدولة الفتية" تقتضي، كما يقول مشرعو هذه الانظمة، ان ينشط الانتاج الزراعي. وبموجب هذه الانظمة يحق للوزير وضع يده على الارض لفترة ٣٥ شهرا فقط ودون ان يمس هذا الاجراء حق الملكية للارض. ولذلك اخذ المشرع الاسرائيلي يبحث عن وسائل اخرى يثبت بموجبها سيطرته على الارض.

٢- اصدار "انظمة الطوارئ بشأن املاك الغائبين لسنة ١٩٤٨"، حيث تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من املاك تحت تصرف القيّم على املاك الغائبين، ولقد تم تعريف الغائب بموجب الانظمة المذكورة ليشمل المهجرين العرب من قراهم الاصلية. الا ان الانظمة المذكورة منحت القيّم على املاك الغائبين صلاحية مؤقتة بشأن التصرف باملاك "الغائبين"، حيث تحددت صلاحيته بالمحافظة على هذه الاملاك في الفترة الانتقالية، ولم يمنح صلاحية نقل أو بيع هذه الممتلكات لاخرين. لكن هذه الانظمة لم تمس ايضا حق الملكية لاصحاب الاراضي التي تشكل عائقا أمام إسرائيل لاستعمال الاراضي لأهداف الاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد، وهنا بدأت السلطات الاسرائيلية بوضع اللمسات الاخيرة لتثبيت سيطرتها الدائمة على اراضي "الغائبين" من خلال تشريع جديد ياخذ بعين الاعتبار أخطاء الماضي.

٣- "قانون املاك الغائبين لسنة ١٩٥٠": تم تشريع هذا القانون بتاريخ ٣/١٤ /١٩٥٠. وبحسب المحكمة العليا الاسرائيلية فإن القانون يستهدف -اساسا- تركيز ادارة الاراضي التي كانت بملكية من وصفوا كغائبين في نظر القانون، وذلك بوصفها تحت تصرف القيّم على املاك الغائبين ليقوم بحماية

هذة الممتلكات. كما حدد القانون العلاقات القانونية بين هذا القيّم وبين "الغائبين " واملاكهم. وبموجب هذا القانون، فإن القيّم يعتبر مالكا لهذه الممتلكات الى ان يثبت "الغائب" انه لم يكن غائبا أو انه لا يعتبر "غائبا" بنظر القانون (وهي قضية مستحيلة بموجب السوابق القانونية باستثناء بعض الحالات الشاذة والنادرة جدا). كذلك بموجب هذا القانون يحظر على القيّم ان ينقل حق الملكية على هذه الممتلكات لاخرين عدا "سلطة التطوير".

ويعتبر الكاتب اهرون ليسكوبسكي في مقالته "الغائبين الحاضرين في اسرائيل" إن عملية مصادرة املاك "الغائبين "وتحويلها لأهداف التطوير والاستيطان لها سوابق عدة في الماضي، حيث قامت بعض حكومات الدول بالاستيلاء على الاملاك التي خلفتها العمليات العسكرية والهروب الجماعي لقطاعات واسعة من السكان في تركيا، اليونان، بلغاريا وغيرها. أي انه يقر ان وظيفة القيّم تتعدى مهمة الحفاظ على هذه الممتلكات لصالح اصحابها الشرعيين بل تحددت وبشكل واضح تمرير وتكريس واقع الاستيلاء على الممتلكات وتثبيت ذلك من خلال وضعية قانونية مشوهة الملامح في شكلها ولكنها واضحة في جوهرها واهدافها. ..

وحقا فقد اخذت "سلطة التطوير" زمام المبادرة حيث اعلن عن قيام "سلطة تطوير البلاد" بشكل خاص بموجب قانون "سلطة التطوير (نقل املاك) لسنة ١٩٥٠"، بهدف تركيز ممتلكات "الغائبين" "لتطوير البلاد"، حيث تتمتع هذه السلطة بصلاحيات واسعة جدا تشمل شراء الاراضي واستئجارها واستبدالها أو التصرف بهذه الممتلكات تصرف المالك عدا الحظر المفروض بشان بيع الاراضي للدولة أو " الكيرن كييمت ليسرائيل" (الصندوق القومي الاسرائيلي)، أو لسلطة محلية.

وبعد الاعلان عن قيام "سلطة التطوير" بدأت عملية نقل الاراضي التي سجلت على اسم القيّم على املاك الغائبين، لصالح " سلطة التطوير" ومنها "الكيرن كييمت" ولكن تمت عملية نقل الاراضي بشكل بطيء جدا ولذلك أخذ القيّم بنقل الممتلكات مباشرة " للكيرن كييمت ليسرائيل" بموجب قرارات حكومية. وبتاريخ ٥٣/٩/٢٩ اتفق القيّم وسلطة التطوير على تحويل كل ما تبقى تحت سيطرته، لصالح سلطة التطوير التي قامت بدورها بتحويل مساحات كبيرة لصالح " الكيرن كييمت".

٤- قانون است ملاك الاراضي لسنة ١٩٥٣: بموجب هذا القانون قامت السلطات الاسرائيلية بعرض تعويضات مالية على "الغائبين" الذين نقلت املاكهم للقيّم على املاك "الغائبين" لانه بموجب هذا القانون أصبح بالامكان النظر لكل املاك الغائبين وكأنه تم الاستيلاء عليها.

وفي الواقع فإن "سلطة التطوير" ومن بعدها "ادارة اراضي اسرائيل" التي آلت إليها كل املاك سلطة التطوير وقامت في الماضي باجراء مفاوضات مع العديد من "المهجرين" "الغائبين" بنظر القوانين الإسرائيلية، وذلك بهدف حثهم لقبول التعويضات إلا أن كل المؤشرات تؤكد أن نسبة الذين استلموا هذه التعويضات قليلة جدا، ليس بسبب كون التعويضات المعروضه قليله جدا بل، وبالتاكيد، نتيجة تمسك المهجرين باراضيهم وعدم الاقرار بشرعية كل القوانين الاسرائيلية الجائرة.

ب - الخطوات العملية الميدانية

لقد تنوّعت الخطوات العملية الميدانية التي قامت بها الحكومة الاسرائيلية وأجهزتها المتفرعة والمتخصصة في هذا المجال، إلا انه بالامكان الوقوف عند بعض المحطات البارزة والتي تظهر مدى رغبة السلطات الإسرائيلية في طي صفحة القرى المدمرة والمهجرين.

ا- محاولات "التوطين"

لقد لاحظ الباحث اليهودي شارلس كايمن في مقالته " بعد الكارثة، العرب في دولة اسرائيل، وكذلك الاستاذ محمود سعيد في ملاحظاته، بشان انخراط مهجري الداخل العرب في القرى العربية في شمال البلاد" والتي قدمت ضمن دراسة لشهادة الماجستير في الجامعة العبرية القدس، ان حكومات اسرائيل المتعاقبة اظهرت اهتماما بشكل مباشر حينا وبشكل غير مباشر حينا آخر باعادة تنظيم عملية توطين المهجرين ويسوقون بعض الامثلة.

فقد جرى السماح للبعض -وهم قلائل جدا- بالعودة الى مكان سكناهم الاصلي مثلما تم مع مهجرين مدينة حيفا الذين لجأوا الى الناصرة. حيث بلغ عدد كل المهجرين بالناصرة حوالي ٤٤٧٨ نسمة وفي القرى المجاورة حوالي ٥٢٢٢ نسمة، مما أثار حفيظة وقلق السلطات الإسرائيلية من خطر تركز العرب في مكان واحد وعملوا على توزيع السكان فسمحوا لبعض لاجئي حيفا بالعودة شرط التعهد بعدم العودة الى نفس مساكنهم التي سيطر عليها القادمون الجدد. كذلك وجهوا قسم من لاجئي عيلوط للعودة الى قريتهم (٥٦٠ نسمة من اصل ١٤٣٠ نسمة).

كما اتخذت عملية التوطين أيضا نقل المهجرين لمواقع سكنية اخرى. فقد قامت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة باقامة عدة هيئات رسمية مثل "سلطة اسكان اللاجئين" ومثل "لجنة نقل السكان" وكانت تتسلم توصيات من السلطات العسكرية بهدف تحريك ونقل لاجئين لا بل وسكان في بعض القرى القائمة من مكان لاخر بهدف تسهيل الاستيطان اليهودي على اراضيهم. وفي سياق سياسة الحكومة الهادفة لتشجيع المهجرين على نسيان قراهم الاصلية والسكن في القرى التي احتموا فيها، قامت الدولة بارسال رسائل الى اهالي كفر برعم الذين سكنوا في بيوت مهجرين اخرين من قرية الجش -وقانونيا تعتبر من املاك القيّم على املاك الغائبين- وفي هذه الرسائل تقر الدولة بملكية هؤلاء المهجرين على المنازل التي دخلوها والتجأوا اليها بعد طردهم من كفر برعم.

٢ - اغلاق القرى المهجرة عسكريا

بموجب المادة ١٢٥ لانظمة الطوارئ التي ما زالت سارية المفعول حتى الآن قام الحكام العسكريون للمناطق بالاعلان عن مناطق معينة شملت القرى المهجرة، كمناطق عسكرية يحظر على المهجرين وغيرهم دخولها دون إذن مسبق. كما تم استعمال هذه الصلاحيات لتعطيل قرارات صدرت من محكمة العدل العليا الاسرائيلية التي اقرت حق مهجري اقرث وبرعم والغابسية بالعودة الى قراهم.

٣ - هدم القرى المهجرة

معظم القرى العربية المهجرة تم تدمير منازلها بعد قيام اسرائيل بسنوات عديدة ليحل محلهم

المهاجرين الجدد. وحتى بداية السبعينيات كانت بعض القرى او معظم إحيائها ما زالت قائمة. وفي بعض القرى والمدن ابقي على المساجد والكنائس والمقابر ولكن في حالة اهمال متعمد. ويستدل على الغالبية العظمى من القرى المهجرة من خلال بعض الاطلال هنا وهناك، أو من خلال ما تبقى من مقابر او من اشجار النخيل والصبر الذي كان يزرع عادة في اطراف القرى.

٤- توطين المهاجرين اليهود واقامة المستوطنات

قامت السلطات الاسرائيلية بحملة نشطة لزرع العديد من المستوطنات على اراضي القرى المهجرة، حيث قامت ببناء اكثر من ١٠٩ مستوطنة بين اكتوبر ١٩٤٨ اغسطس ١٩٤٩، ولكن الاكثرية الساحقة منها بني على اراض بجوار القرى المهجرة وليس على مسطحات البناء الاصلية للقرى. كما ذكرنا، اسكن المستوطنون في المنازل بعد طرد اصحابها، وأطلق على معظم هذه المستوطنات اسماء القرى المهجرة التي اقيمت بجوارها هذه المستوطنات. فعلى اسم بيت دجن تم تسمية مستوطنة بيت دجون، وكيبوتس ساسا، نسبة الى قرية سعسع وموشاب بيتست نسبة الى قرية البصة، وموشاب، تسيفوري نسبة الى قرية صفورية، وموشاب عمكا نسبة الى قرية عمقا. وهكذا تندرج هذه التسميات ضمن سياسة خبيثة تهدف اظهار عكس الحقيقة، وإعطاء الانطباع أن الأسماء العربية مستقاة من الأسماء العبرية وليس العكس .

رابعاً: موقف القانون والمجتمع الدولي حيال قضية اللاجئين والمهجرين.

لقد ظل المهجر في حالة ترقب للواقع العربي، وبانتظار جولة اخرى تنصفه هو واخوانه اللاجئين. إلا ان هزيمة عام ١٩٦٧ اظهرت عجز الانظمة العربية وتواطؤ بعضها، وبهذا انتقل اهتمامه الى منظمة التحرير الفلسطينية التي اصبح دورها ونشاطها محط امال المهجرين غير ان اتفاقية اوسلو بعد مؤتمر مدريد قد نقلت اهتمام المهجرين الى موقع اخر وهو الشرعية الدولية التي اصبح العديد يتغنى بها، ومن ثم عنصر " المواطنة الاسرائيلية " بعد أن اعتبرت اتفاقية أوسلو فلسطينيي الخط الاخضر -ومن بينهم المهجرين- شأنا اسرائيليا داخليا.

في غياب الخيارات العسكرية، ولذلك التنازلات الاساسية التي أدت لإخراج المهجرين من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، يستمد المهجرون قوة اساسية للتمسك بحقهم في العودة من خلال اعتماد مبدأ الحق الطبيعي لعودة المهجر واللاجئ الى ارضه بغض النظر عمن تكون السلطة السياسية الحاكمة. ذلك أن حق الملكية يجب ان لا يتأثر بطبيعة وهوية السلطة الحاكمة.

كما يعوّل المهجرون كثيرا على الشرعية الدولية التي تبنت حق العودة لكل المهجرين واللاجئين الذين يرغبون بذلك.

وبعد تفاقم الاوضاع التي نجمت عن غزو المنظمات الصهيونية لمعظم المناطق العربية وطرد مئات الالاف من السكان من بلادهم، قامت الامم المتحدة بانتداب الوسيط الدولي الكونت برنادوت حيث قدم تقريره في ١٩٤٨/٩/١٦ وحمّل اسرائيل مسؤولية العدوان وأوصى باعادة اللاجئين الى منازلهم

واعادة ممتلكاتهم الخاصة او التعويض.

وردا على هذه التوصيات قامت المنظمات الصهيونية بقتله في مدينة القدس بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٧، وفي تاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ صوتت الجمعية العامة على قرارها التاريخي رقم ١٩٤، وجاء في البند رقم ١١ ما يلي: "تقرر ان اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى منازلهم، وفي ان يعيشوا بسلام مع جيرانهم، يجب ان يسمح لهم بذلك في اقرب فرصة ممكنة، ويجب ان يدفع تعويض لاولئك الذين لا يختارون العودة، كما يجب ان يعوض عن الخسائر أو الاضرار والممتلكات وفقا لمبادئ القانون الدولي أو العدالة من قبل السلطات أو الحكومات المعنية ".

وبموجب القرار ١٩٤، انشأت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ لجنة توفيق دولية ما زالت قائمة نظريا حتى اليوم، ومن مهامها الاساسية تطبيق الفقرة ١١ التي تعد من أكثر النصوص القانونية التي يستشهد بها في مناقشات الامم المتحدة حتى اليوم، حيث تم التأكيد على هذه الفقرة سنة بعد سنة لاكثر من اربعين عاما، وتؤكد جميعها حق اللاجئين العرب في العودة، وقد تشكلت لجنة التوفيق من ٣ دول: هي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة، وكان اهم انجازاتها احصاء املاك اللاجئين والحصول على ميكرو فيلم يصور السجل العقاري الفلسطيني. كما وقطعت اللجنة شوطا كبيرا بتحديد املاك اللاجئين العرب، الا أن اسرائيل عرقلت عملها حيث ادعت حينها ان حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالتسوية النهائية لقضية فلسطين. وفي نطاق اعمال اللجنة تم انعقاد مؤتمر لوزان حيث وقعت اسرائيل بتارخ ١٩٤٩/٥/١٢ على بروتوكول لوزان الذي تضمن اعتراف اسرائيل بحق الفلسطينيين في العودة، كما وجاء في مقدمة قرار الموافقة على قبول عضوية اسرائيل، اشارة صريحة الى القرار ١٩٤.

الا ان اسرائيل وبعد ان أمنّت قبولها في الامم المتحدة كعضو، تنكرت لتوقيعها والتزامها ورفضت السماح بعودة اللاجئين للمناطق التي خصصت للعرب بموجب قرار التقسيم واصبحت تطرح ضرورة توطين اللاجئين في البلاد العربية. وعلى اثر ذلك اعلنت لجنة التوفيق فشل مؤتمر لوزان وبدت اللجنة عاجزة عن تنفيذ ما طلب منها ولم تنجح بارجاع لاجئ واحد على الرغم من انها ما زالت قائمة من الناحية القانونية النظرية حتى يومنا هذا، وبالرغم من القرارات المتتالية للجمعية العمومية التي حثت بها اللجنة لمباشرة عملها ولكن بدون جدوى.

وحول تفسير الدائرة القانونية في الامانة العامة للامم المتحدة للفقرة ١١ المذكورة، قامت بوضع ست دراسات في القانون والعرف الدوليين لمساعدة لجنة التوفيق الدولية في سعيها لتطبيق الفقرة المذكورة. ولقد عالجت احدى الدراسات مبادئ العودة والتعويض والسوابق، وذكرت ان مؤسسة الشؤون اليهودية التابعة للكونغرس اليهودي العالمي قد عالجت خلال الحرب العالمية الثانية مسألة التعويض على اللاجئين اليهود حيث دعت بشدة الى التدخل لصالح الضحايا الذين لم يغادروا بلدهم الاصلي او الذي بقوا فيه. كذلك تطرقت الدراسة الى مشكلة لاجئين حديثة نسبيا فيها بعض الشبه، وهي مشكلة لاجئي الهند والباكستان، حيث اتفقت حكومتا البلدين على مبدأ يقضي بان املاك اللاجئين المنقولة

وغير المنقولة يجب ان تبقى لهم، وقد تم تعيين حراس للعناية بهذه الممتلكات وادارتها لصالح المالكين.

وعلى عكس ذلك، قامت اسرائيل -حكومة ومنظمات وافراد- بمصادرة الاراضي العربية التي هي ملك شخصي للاجئين العرب المنفيين وغير المنفيين ممن اعتبروا غائبين، وادخل المهاجرون الجدد للمدن التي اخرج منها العرب كيافا، عكا، اللد، الرملة وبيسان والمجدل، كما قامت اسرائيل باصدار عشرات القوانين المتتالية لتثبيت سيطرتها على الاراضي وقامت بهدم البيوت العربية في معظم المدن والقرى خلافا لاتفاقية جنيف الرابعة.

- لقد استمرت الجمعية العامة في التأكيد على حق اللاجئين في العودة أو التعويض خلال مناقشة بند "تقرير المفوض العام للأونروا" وبند "حالة الشرق الاوسط" عندما ادرجت قضية فلسطين كبند مستقل على جدول اعمالها في الدورة ٢٩ لسنة ١٩٧٤ حيث اصدرت قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٧٤/١١/٢٦ الذي تضمن ما يلي :

"تؤكد الجمعية العامة من جديد أيضا حق اللاجئين الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها وتطالب بإعادتهم".

- وفي ١٩٧٥/١١/١٠ صدر قرار رقم ٣٣٧٦ عن الجمعية العمومية جاء في بنوده (البند ب) ما يلي: " أن حق الفلسطينيين الطبيعي والثابت في العودة الى ديارهم حق يعترف به قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وهو قرار تؤكده هذه الجمعية في كل عام كما أن مجلس الامن اعترف بهذا الحق بالإجماع في قراره رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤".

وبموجب القرار المذكور تشكلت لجنة تعني بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وعلى رأسها حق العودة وضرورة وضع برنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في القرار السابق.

وقد قدمت اللجنة توصياتها لمجلس الأمن سنة ١٩٧٦ الذي رفضها نتيجة موقف أمريكا، وقد قدمت اللجنة توصياتها للجمعية العمومية التي أقرت حث مجلس الأمن على قبو ل هذه التوصيات التي تضمنت إطارا لعودة اللاجئين على مرحلتين: حيث تضمنت مرحلتين لعودة اللاجئين.

الأولى: عودة الذين نزحوا نتيجة حرب ١٩٦٧. وهي عودة غير مرتبطة بأي شرط ويتم تنفيذها فورا.

والثانية: عودة الذين نزحوا في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧ وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، وأما الذين لا يختارون العودة فيدفع لهم تعويض عادل ومنصف.

لقد بحث مجلس الامن هذه التوصيات بين السنوات ١٩٦٧-١٩٨٠ حيث قبلت بالأكثرية، إلا أن حق النقض "الفيتو" الأمريكي كان يؤدي الى اسقاطها.

وجاء تصريح الناطقة بلسان البيت الابيض الامريكي في شهر ايار ١٩٩٢، أثناء انعقاد مؤتمر أوتاوا حول اللاجئين الفلسطينيين، والذي أكد التزام الولايات المتحدة بنصوص القرار ١٩٤، على

الرغم من محاولة البيت الابيض التخفيف من حدة هذا التصريح، ليؤكد أن حق العودة هو حق ثابت لا يتقادم مهما فرضت اسرائيل من الحقائق على ارض الواقع.

خامسا: خصوصية قضية المهجرين العرب في داخل الخط الاخضر

على الرغم من الترابط الوطني التاريخي الجغرافي بين اجزاء الشعب الفلسطيني والمهجرين بشكل خاص، الا انه يجب التاكيد على خصوصية متميزة للمهجرين الذين بقوا على ارضهم في الداخل، وهي خصوصية مماثلة للخصوصية التي تتمتع بها الاقلية العربية الفلسطينية داخل اسرائيل، فخلافا لتجمعات اللاجئين الاخرى، يحمل المهجرون في الداخل الجنسية الاسرائيلية ولو من الناحية القانونية - الشكلية فقط، حيث تنظر اليهم السلطات الاسرائيلية والقوانين المرعيّة، كمواطنين اسرائيليين يسري عليهم القانون الاسرائيلي، ولكنهم في الواقع يواجهون سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي رغم المواطنة الاسرائيلية وحقهم في المساواة الكاملة.

هذه الخصوصية تضيف عناصر نوعية وكمية الى مجمل العناصر الايجابية المتمثلة في قرارات المجتمع الدولي وعلى رأس ه الامم المتحدة وكافة هيئاتها، وهي تكتسب صبغة خاصة في حقبة تاريخية سياسية يتغنى فيها الجميع بشعار تطبيق الشرعية الدولية في كل الازمات، وفي ظل تجاهل الحكومات الاسرائيلية لحقوق المهجرين من مواطنيها الذين يتشوقون ويطالبون بالعودة الى اراضيهم وبيوتهم وهم يرون من مقدساتهم مساجد وكنائس ومقابر في حالة يرثى لها نتيجة الانتهاكات الصارخة بحقها.

إلا أن الاحداث السياسية المتسارعة وعلى رأسها الاتفاقيات ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة اسرائيل قد توحي للبعض بأن ملف اللاجئين بشكل عام -والمهجرين بشكل خاص- قد اغلق الى غير رجعة، غير انه وباعتقادنا فان منظمة التحرير الفلسطينية قد اسقطت قضية الجماهير العربية في اسرائيل منذ سنوات عدة، وهذا يشمل ايضا ملف المهجرين، فهل تكمن في هذه الحلقة قوة الرجوع إلى المبادرة الذاتية والاخذ بزمام الامور واستثمار الوضعية القانونية المدنية للمهجرين بشكل خاص، والجماهير العربية بشكل عام، من اجل المطالبة بالحقوق الاساسية للاقلية العربية والاعتراف بحقوقها القومية ومن ثم حل مشكلة المهجرين بشكل عادل ومنصف ؟! نعتقد ان الوضع السياسي الحالي الذي يتزايد فيه الشعور لدى الاكثرية من الفعاليات السياسية في الوسط العربي بضرورة تحديد واضح لمستقبل الجماهير العربية، سيلقى بظلاله دون أدنى شك على قضية المهجرين اذا وجدت الاداة المناسبة ووضعت البرامج والمخططات الفكرية اللازمة للنهوض بهذه القضية على مستوى جديتها واهميتها.

سادسا: لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل واتجاهات العمل المطلوبة

أ- تأسيس لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل :

منذ بداية سنة ١٩٩٢ بادرت مجموعة من الشباب بعقد العديد من الاجتماعات وبحث قضية المهجرين في الداخل، من مختلف جوانبها الانسانية والقانونية، وفي ١٩٩٢/٤/٢٤ عقد اجتماع حضره ممثلون عن العديد من تجمعات المهجرين، وذلك في مدينة الناصرة، حيث تقرر ما يلي:

١- المهجرون، مواطني الدولة، يحمّلون حكومات اسرائيل المتتالية مسؤولية عدم بحث وحل القضايا المتعلقة بالمهجرين منذ قيام الدولة، ولم تقم مؤسساتها بأي عمل يشير الى بادرة حسن نية نحو مواطنيها العرب الفلسطينيين -بل بالعكس- استمرت في سياسة فرض الامر الواقع ومصادرة ما تبقى من الارض التي تملكها الاقلية الباقية في وطنها.

٢- المهجرون يدركون جيدا ان لهذه القضية أبعادا سياسية، ولكنها اولا قضية انسانية تستمد شرعيتها من الانظمة والمواثيق الدولية بشأن حقوق الانسان، ويتساءل المهجرون أين الممارسة فيما تعلنه الدولة ليل نهار، انها واحة الديمقراطية وحقوق الانسان.

٣- المهجرون، كجزء من الشعب العربي الفلسطيني وجزء من النكبة ذاتها وامتداد للشعوب العربية في هذه البقعة من الارض، يشعرون باحباط عميق ومرارة شديدة لتغييب قضيتهم كليا في مباحثات السلام في مدريد وعدم ذكرهم بكلمة واحدة لا من قبل ممثلي الدول العربية المشاركة ولا من قبل الوفد الفلسطيني المشارك في المفاوضات.

٤- المهجرون يصرون على تطبيق الشرعية الدولية بعدالة ونزاهة لتشمل كل الشعوب التي هضمت حقوقها الوطنية والانسانية، بحيث لا يخدم تطبيقها فقط مصالح خاصة لبعض الدول الكبرى او لدول مرتبطة معها.

٥- المهجرون يناشدون ممثلي الدول في الأمم المتحدة العمل على تطبيق القرارات الصادرة لصالح الشعب العربي الفلسطيني، واهمها القرارات التي تدعم حق العودة للمهجرين.

٦- يقرر المجتمعون انتخاب لجنة تقوم بالمبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل وتعمل تحت اسم "لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل".

وقد قامت اللجنة حال تأسيسها باصدار بيانها التاريخي الذي أكد على حق المهجرين في العودة والتعويض، وطالبت بالغاء كل القوانين الجائرة المنافية للشرعية الدولية والتي ما زالت تنظر إلى المهجرين كغائبين، كما وعهدت اللجنة بوضع برنامج عملي بكافة جوانبه الاحصائية، الاعلامية، السياسية والقضائية.

وكان الاهتمام البالغ الذي ابدته الصحافة المحلية والاحزاب الفاعلة في الشارع العربي مؤشرا ايجابيا لتجاوب الجماهير عامة والمهجرين خاصة مع اهداف اللجنة التي قامت بتكثيف نشاطها نسبيا في تجمعات معينة للمهجرين حيث عقدت الندوات والاجتماعات لتوضيح اهداف المبادرة. كما اتسع

نطاق عضوية اللجنة لتشمل اكبر قطاع ممكن من ا لمهجرين في إطار التحضير للمؤتمر الشعبي الاول للمهجرين بتاريخ ١٩٩٥/٣/١١.

ب- محطات هامة في مسيرة المهجرين في الداخل

١- بتاريخ ١٩٩٥/٣/١١ انعقد المؤتمر الشعبي الأول للمهجرين في " قصر السلام" في قرية اعبلين الجليلية حيث حضر المؤتمر ٢٨٠ مندوباً ممثلين لحوالي ٣٠ قرية مهجرة وتم بحث القضايا المختلفة المتعلقة بقضية اللاجئين. واتخذ المؤتمر عددا من القرارات الهامة في مقدمتها التأكيد على التمسك بحق العودة الثابت وغير القابل للتعديل، ورفض كل البدائل من تعويض أو توطين أو تبديل. وانتخب المجتمعون لجنة لتمثيلهم وعرض قضيتهم على الصعيد المحلي والدولي، تحت اسم "اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل".

٢- في اجتماع لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية المنعقد عشية يوم الارض لسنة ١٩٩٥ اقرت اللجنة الاعتراف باللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل كاطار تمثيلي لقطاع المهجرين، واعتمد مبدأ حق العودة كشعار سياسي ومطلبي للجماهير العربية بأحزابها وفعالياتها السياسية والاجتماعية واقرت عدة نشاطات في يوم الارض برعاية لجنة المهجرين وتحت شعار حق عودة المهجرين الى قراهم ومدنهم.

٣- شكلت قرارات مؤتمر قصر السلام ولجنة المتابعة العليا دفعة قوية جداً في اثارة قضية المهجرين في الداخل لتصبح القضية السياسية الاولى على اجندة عمل لجنة المتابعة والاحزاب والفعاليات المختلفة في الداخل، فادرجت قضية المهجرين وحقهم في العودة في البرامج السياسية للاحزاب الفاعلة في الوسط العربي فيما عدا الاحزاب الصهيونية. كما تعهد مرشحي هذا الاحزاب -خطياً- عشية انتخابات عام ١٩٩٦ بالعمل على اثارة قضية المهجرين لدى الهيئات الرسمية والكنيست، والعمل على ابطال كل القوانين المجحفة بحق المهجرين وعلى رأسها القانون الذي يعتبرهم غائبين.

٤- قامت لجنة المهجرين بتنظيم العديد من النشاطات المتعلقة بقضية المهجرين وعلى رأسها التقليد السنوي باحياء ذكرى النكبة تحديدا في يوم الاستقلال -حسب التقويم العبري- لابراز الوجه الآخر لاستقلال اسرائيل وهو نكبة شعبنا الفلسطيني، وذلك من خلال تنظيم المظاهرات والمسيرات الجماهيرية وعلى راسها المسيرة الحاشدة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٨ من قرية دنون عبر الشارع الرئيسي الى قرية الغابسية المهجرة حيث شارك الآلاف وهم يرفعون لافتات باسماء مئات القرى المهجرة، وحتى مسيرة الدامون بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٥ حيث انطلق الآلاف من قرية كابول الى قرية الدامون المهجّرة وهم يهتفون مؤكدين التمسك بحق العودة للمهجرين واللاجئين، كذلك نظمت مسيرات محلية من قبل اللجان المحلية للمهجرين والمنظوية تحت لواء لجنة المهجرين القطرية في مناسبات يوم الارض الخالد أو في ذكرى احتلال القرى المهجرة.

كما نظمت اللجنة القطرية عشرات الندوات في المدارس والمجالس المحلية والبلدية واصدرت

بياناتها ونشراتها في المناسبات المختلفة للتأكيد على حق العودة. تعاونت اللجنة مع الاحزاب المختلفة، من منطلق تأكيدها على انها لجنة شعبية لا تعتمد التمثيل الحزبي. كما تم التنسيق مع العديد من الجمعيات الفاعلة داخل الخط الاخضر كجمعية الاقصى فيما يتعلق بحماية وصيانة المقدسات في القرى المهجرة. كذلك تتعاون ال لجنة مع "بديل" المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ايماناً بوحدة الهدف ولتعزيز اواصر العلاقة والعمل المشترك مع كافة التجمعات للاجئين في الوطن والمهجر. كما ان اللجنة شاركت في عدة مؤتمرات ونشاطات دولية مختلفة في اوروبا وتركيا وقبرص والاردن، وكذ لك المشاركة في إ ثارة القضية لدى هيئات ومؤسسات اكاديمية اسرائيلية.

٥- قامت لجنة المهجرين وبالتعاون مع "عدالة" المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل بالتوجه للقضاء الاسرائيلي في عدة قضايا وعلى رأسها الالتماس الذي قدم لمحكمة العدل العليا بشأن تنظيم مظ اهرة داخل موشاب بن عامي الذي اقيم على انقاض قرية أم الفرج في أعقاب هدم المسجد عام ١٩٩٨. ويعتبر القرار سابقة قانونية إذ اتاح التظاهر ولأول مرة داخل مستوطنة اسرائيلية.

كما ونجحت اللجنة بمساعدة عدالة -باستئنافها على قرار مسجل الجمعيات الذي رفض تسجيل اللجنة كجمعية قانونية - بتسجيل اللجنة كجمعية قانونية تضمنت اهدافها المطالبة بعودة كل المهجرين الى قراهم ومدنهم / وعليه فقد تحول نشاط لجنة المهجرين الى جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل وذلك لتسهيل وتنظيم الامور المالية كما يفرضها القانون الاسرائيلي.

٦- قامت اللجنة مؤخرا بتبني قضية الدفاع عن المؤرخ الاسرائيلي تيدي كاتس، وذلك بالتعاون مع مركز "عدالة"، حيث قام هذا المؤرخ بالكشف عن تفاصيل هامة بشأن المجزرة التي تعرض لها أهلنا في قرية الطنطورة الساحلية. وقد أقامت هذه الدراسة ضجة اعلامية كبيرة في الرأي العام الإسرائيلي والاوساط الاكاديمية بشكل خاص وقد رُفعت قضية " تشهير" ومطالبة بالتعويضات من قبل مجموعة جنود من "وحدة الكسندروني" التي اتهمها تيدي كاتس بتنفيذ المجزرة وستعمل اللجنة مع مركز"عدالة" عبر هذه القضية إلى طرح وإثارة كل التفاصيل المتعلقة بالمذبحة وتثبيت الوقائع التي أكدها تيدي كاتس، وذلك بالرغم من ان فرص تحقيق ذلك ليست مضمونة في المحاكم الاسرائيلية.

٧- قامت اللجنة برعاية اصدار نشرات تثير قضية المهجرين و كما صدر مؤخرا كتاب "ذاكرة لا تموت" للكاتب وديع عواودة من كفر كنا، الذي يتعرض لمأساة المهجرين عبر لقاءات مباشرة تضمنت شهادات حية عن ظروف التهجير.

٨- وتشارك اللجنة بالفعاليات التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات والجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة بشان إثارة قضية اللاجئين والمهجرين والضغط على المفاوض الفلسطيني للتمسك وعدم التخلي عن مبدأ حق العودة لكل اللاجئين والمهجرين، وذلك من خ لال التحضير لمؤتمر شعبي كبير يؤكد على الثوابت الوطنية وعلى رأسها حق العودة لكل اللاجئين.

٩- ان المحطة التاريخية الهامة في حياة المهجرين تمثلت بالمؤتمر الثاني للمهجرين المنعقد في

٢٠٠٠/٣/١١ في مدينة الناصرة وبحضور مندوبي اللجان المحلية للمهجرين، ممثلي الأحزاب، ومندوبين عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية حيث أعاد هذا المؤتمر التأكيد على مقررات مؤتمر قصر السلام لعام ١٩٩٥، وعلى رأسها تاكيد التمسك بحق العودة ورفض كل البدائل المطروحة، واعتبار لجنة المهجرين ممثلا شرعياً للمهجرين في الداخل، وذلك على ضوء الخلل الحاصل في مفاوضات الحل النهائي -وبشكل خاص قضية اللاجئين- وتخوف المجتمعين من إمكانية توقيع الوفد الفلسطيني على تنازلات بشان قضية عودة كل اللاجئين والمهجرين.

وتم اقرار بيان يحذر الوفد الإسرائيلي المفاوض وينبه الوفد الفلسطيني المفاوض من مغبة التوقيع على اي اتفاق يمس بحق العودة لكل اللاجئين والمهجرين معتبرين ان اي اتفاق كهذا يعتبر لاغيا وباطلا من أساسه .

ج- اتجاهات العمل المطلوبة

١- لا شك ان الجوانب المتعلقة بقضية المهجرين تحتاج إلى طواقم عمل متفرغة تعمل في مركز موحد لكل النشاطات في هذا المجال. وعليه فإن إقامة مركز للأبحاث والدراسات يصبح هدفا وضرورة ملحة لمأسسة عمل ونشاط جمعية المهجرين على أعلى المستويات العلمية والمهنية والتقنية. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن المصادر والعناصر ذات الصلة بموضوع المهجرين متشعبة وتستلزم مراجعتها لرصدها وتنظيمها وتوظيفها لأي برنامج او مشروع جماهيري او قانوني محلي او دولي. والعناصر الواجب اخذها في عين الاعتبار هي:

- المهجرين انفسهم، وبشكل خاص كبار السن، وما يحفظون من وثائق خطية او شهادات شفهية يتوجب تدوينها.
- مواقع القرى المهجرة والابنية المتبقية من مساجد وكنائس ومقابر.
- ارشيف الجيش الاسرائيلي من افلام ووثائق يجب المطالبة بالكشف عنها.
- ارشيف دائرة اراضي اسرائيل فيما يتعلق "باملاك الغائبين".
- ارشيف الدولة.
- ملفات سلطة اسكان اللاجئين ولجنة نقل السكان.
- ميكروفيلم - للجنة التوفيق الدولية التابعة للامم المتحدة بشان احصاء أملاك اللاجئين.
- ملفات قسم العقارات العربية في مكتب رئيس الحكومة ووزارة الاقليات (حتى عام ١٩٥٠).
- الارشيف الصهيوني المركزي (يشمل ملفات الصندوق القومي الاسرائيلي وملف يوسف فايتس رئيس لجنة الترانسفير).
- ارشيف الهستدروت (القسم العربي).

٢- ضرورة اجراء المسح الميداني وذلك لحصر أعداد المهجرين وتحديد اماكن تواجدهم وقراهم الاصلية واوضاعهم الاجتماعية والسياسية وذلك بهدف توظيفها للمخطط الفكري الشامل الذي سيعرض خطة اعادة المهجرين كما تراه الجمعية في المحافل المحلية والدولية.

٣- ان التجربة التي مرت بها لجنة المهجرين في السنوات الماضية أثبتت أن الجانب المالي يشكل العصب الاساسي لكل عمل ونشاط وعليه فيجب ايجاد الصيغ المناسبة لجمع الاموال بشكل شرعي بحيث يقع العبء الاساسي على المهجرين بشكل خاص لتمويل المشاريع التي وضعتها اللجنة في الماضي ولم تخرج لحيز التنفيذ لجمع المستندات من الهيئات المذكورة ومشروع الصور الجوية للقرى المهجرة قبل وبعد النكبة وتسجيل وتوثيق الوقائع والشهادات وحفظها في مكان آمن.

٤- وضع خطط لاثارة القضية شعبيا ومؤسساتيا وقضائيا على الصعيد الداخلي وفتح المسار الاقليمي والدولي استنادا الى قرارات الشرعية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجمعية قد باشرت بالتعاون مع بعض الهيئات والمؤسسات رسم خطة قانونية شاملة تشمل موضوع صيانة وحماية الاماكن الدينية في القرى المهجرة، ومن ثم المطالبة بعودة المهجرين في بعض القرى التي صدر بشأنهم قرارات سابقة وتم تعطيلها بقرارات عسكرية بموجب أنظمة الطوارئ. وبالمقابل تقوم الجمعية بمتابعة الرافد الاقليمي (الاوروبي) والدولي (هيئة الامم المتحدة) لعرض قضية المهجرين على أجندة عملها المستقبلي.

وأخيراً فإن الخصوصيات التي تميز العديد من القرى المهجرة والمهجرين تتفاعل بشكل ايجابي في الاطار القطري، ولكن نجاح اعمالها مرهون بالتنظيم والتخطيط السليمين والتوجيه الذي يربط بين الخاص والعام لكل القرى المهجرة والمهجرين.

وكما جاء في البيان التاريخي للجنة فان مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الجماهير العربية بشكل عام والقيادات السياسية بشكل خاص التي يتوجب عليها احتضان قضية المهجرين كاحدى ال قضايا التي تعاني من اسقاطاتها كل الجماهير العربية، ولكونها تجسد جوهر وقلب القضية الاساسية التي تفرز واقع التمييز العنصري والاضطهاد القومي، وحل هذه المشكلة سوف يكون له الأثر الكبير في ابراز قضية "السلام" بمعايير ومقاييس صحيحة.

ان وضع قضية المهجرين على بساط البحث والجدل والمناقشة والمطالبة على الصعيد المحلي والعالمي يضع الجميع من افراد ومسؤولين امام مسؤولياتهم التاريخية في معالجة احدى اهم واسمى القضايا التي لا تتقادم مهما مرت السنين .

وهذا منوط ايضا بمدى كبير بتعاطف الهيئات الدولية والمؤسسات الانسانية التي يجب أن تبدي اهتمامها من خلال الضغط على المنظمة الدولية وكافة مؤسساتها لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بحقنا في العودة الى اراضينا واعمار قرانا المهدومة.

المصادر

١- هليل كوهين "الغائبون الحاضرون" اللاجئون الفلسطينيون في اسرائيل منذ عام ١٩٤٨، مركز د راسات المجتمع العربي في اسرائيل . القدس، عام ٢٠٠٠.

٢- محمود سعيد المهجرون اللاجئون في وطنهم، دراسة للباحث، قدمت لمؤتمر المساواة في الناصرة، عام ١٩٩٧ .

٣- شارلس كايمان، بعد الكارثة العرب في دولة اسرائيل "١٩٤٨-١٩٥٠" (عام ١٩٨٤) .

٤- ليسكوبيسكي. أ (١٩٦٠) "المواز ين الحالية في اسرائيل" "الشرق الجديد" جزء ومجلد ٣٩، ١٩٢، ١٩٨٦ .

٥- يعقوب حجازي الموسوعة الفلسطينية، اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، منشورات دار الاسوار عكا، .

٦- بيني موريس، طرد الفلسطينين وولادة مشكلة اللاجئين، ترجمة دار الجليل عمان . الطبعة الاولى عا م ١٩٩٣ .

٧-دراسة للجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين ٣٠ / ٣ / ١٩٩٥ بقلم المحامي واكيم واكيم، تحت عنوان قضية المهجرين العرب في اسرائيل دار النشر، عبد حوراني، حيفا .

٨- مقابلة في الراديو (راديو الجيش الاسرائيلي) مع بروفيسور يسحاكي من جامعة بار ايلان، عشية مجزرة دير ياسين.

٩- توصيات اللجنة الوزارية بتاريخ ١١٤ ملف رقم ج\ ارشيف الدولة وملف رقم ١١٩، ارشيف الدولة .

١٠- مستندات من ارشيف الجيش الاسرائيلي تم ذكرها في كتاب بيني موريس، مرجع سبق ذكره.

١١- مقابلات شخصية شفهية مع مهجرين من البصة، سحماتا، الغابسية (موثقة باشرطة فيديو).

١٢- احصاءات الكيرن كييمت (الصندوق القومي) لسنة ١٩٤٩، ووثائق من ارشيف يوسف فايتس، كما ذكرت في كتاب هليل كوهين، مرجع سبق ذكره أعلاه .

١٣- ملفات لجان وجمعيات محلية للقرى المهجرة، ارشيف جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل (صفورية، البصة، الغابسي ة، سحماتا، ام الفرج، حطين، ام الزينات)، في مبنى جمعية الجليل للابحاث الصحية، شفاعمرو.

١٤- بيانات بفترات مختلفة، للجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين (المؤتمر الاول بتاريخ ١٩٩٥/٣/١١ والمؤتمر الثاني بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١١ نشرة اللجنة القطرية في أعقاب ال مؤتمر ١ ٢٠٠٠/٣/١.

١٥- تقرير لجنة ماركوفيتش حول البناء غير المرخص في الوسط العربي سنة ١٩٨٩ .

١٦- كتاب ذاكرة لا تموت، وديع عواودة، اصدار برعاية اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق

١٧- المهجرين في اسرائيل، (ايار ٢٠٠٠)، دار النشر عبد حوراني .

اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الأردن

هاني الحوراني/ إبراهيم مهنا*

مقدمة:

يشكل اللاجئون الفلسطينيون وسكان المخيمات الفلسطينية إحدى الحقائق المميزة لواقع الأردن السكاني والاجتماعي، إذ تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى نحو ٤٠٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في العالم.

وعلى الرغم من أن المخيمات الفلسطينية القائمة في الأردن لا تضم إلا حصة قليلة من مجموع اللاجئين المقيمين في الأردن، إلا أنها ما زالت تمثل، مع المناطق السكنية المجاورة لها، وبعض المخيمات التي لا تعترف بها وكالة غوث اللاجئين، إحدى الشواهد الماثلة على المأساة الفلسطينية والتي ما زالت تنتظر الحل.

إن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولاسيما القاطنين منهم في المخيمات الفلسطينية في الأردن، لم تحظ -إلى الآن- بالدراسة والبحث المعمق من قبل الباحثين والمؤسسات ذات الصلة، مما يفسر قلة المعلومات المتاحة عنها، وهو الأمر الذي يضاعف من مشكلة تجاهل الاحتياجات الإنسانية لأوضاع اللاجئين في الأردن، ويزيد الشعور بالمرارة لدى قطاعات هامة من أبناء المخيمات جراء غياب أو تدني حجم الخدمات المقدمة لهم، فضلا عن التقليص المستمر لبعضها.

ومع انطلاق عملية المفاوضات في الشرق الأوسط عادت الأضواء لتسلط على قضايا اللاجئين الفلسطينيين وأوضاع مخيمات الفلسطينيين في مختلف أقطار اللجوء، وفي هذا الإطار أنجزت بعض المسوح والدراسات الميدانية التي شملت المخيمات الفلسطينية في الأردن، ولعل أشهرها دراسة مؤسسة فافو النرويجية، وكذلك الدراسة التي أجرتها المؤسسة نفسها بالتعاون مع مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية في جامعة البرموك.

إن الورقة التي نطرحها هنا هي خلاصة بحث ميداني أجراه باحثو مركز الأردن الجديد للدراسات وهو يأتي في إطار الاهتمام بمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، من خلال تسليط الضوء على واقع المخيمات وأوضاعها ودور المنظمات الحكومية وغيرها في تلبية الاحتياجات

* أعد البحث الأصلي السيد إبراهيم مهنا بإشراف د. محمد هيثم الحوراني وبالتعاون ما بين مركز الأردن الجديد للدراسات وجامعة بيرزيت، وتولى هاني الحوراني تحريره النهائي.

الإنمائية لسكان المخيمات.

إن تطورات القضية الفلسطينية، والحروب العربية الإسرائيلية وموجات اللجوء والنزوح التي أعقبتها شكلت محفزا هاما من محفزات نمو منظمات المجتمع المدني في الأردن، وكانت هذه التطورات المأساوية سببا لظهور عشرات الجمعيات التي كرست نفسها لمساعدة اللاجئين بعد حرب ١٩٤٨، ولتقديم العون والمساندة للنازحين بعد حرب ١٩٦٧، وتظهر الاستقصاءات التي قام بها مركز الأردن الجديد هذه الحقيقة بوضوح، ولاسيما الدراسات التي وضعها حول التطور التاريخي للمجتمع المدني في الأردن، وتتبعه للأجيال المتعاقبة للجمعيات خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، أما هذه الورقة فهي توجه اهتمامها للمنظمات الأهلية العامة داخل المخيمات الفلسطينية في الأردن، وبشكل خاص حول دورها التنموي.

أولا: اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات في الأردن

١- اللاجئون الفلسطينيون في الأردن: أرقام ومؤشرات

بلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حتى ١٩٩٨/١٢/٣١، والمسجلين في سجلات الأونروا، ١,٤٨٣,٨٢٩ لاجئ (١)، يقيم منهم ٢٧٢,٢٥٧ في عشرة مخيمات معترف بها من قبل الأونروا وهي:

- مخيم الوحدات ومخيم الحسين ومخيم الطالبية في محافظة العاصمة.
- مخيم حطين ومخيم الزرقاء في محافظة الزرقاء.
- مخيم البقعة في محافظة البلقاء.
- مخيم جرش ومخيم سوف في محافظة جرش.
- مخيم اربد ومخيم الحصن في محافظة اربد.

● أما حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فتقر بوجود ثلاثة عشر مخيما يقيم فيها اللاجئون الفلسطينيون إقامة دائمة، أي بزيادة ثلاثة مخيمات، هي:

- مخيم الأمير حسن (النصر) محافظة العاصمة.
- مخيم مادبا في محا فظة مادبا.
- مخيم السخنة في محافظة الزرقاء.

وتنتشر في العاصمة عمان تجمعات سكانية في شكل أحياء، حيث يقيم فيها لاجئون ونازحون منذ الخمسينيات والستينيات، لا يطلق عليها رسميا صفة المخيمات، لكن سكانها، وسكان العاصمة، تعارفوا على اعتبارها مخيمات للاجئين، منها مخيم الجوفة ومخيم النزهة ومخيم المحطة ومخيم أم تينة ومخيم محمد أمين في جبل النظيف، ومع انه لا يطلق عليها لقب مخيم، ولكنها بقيت تتشابه بالظروف والأوضاع بالمخيمات المعترف بها، وما يزال بعض النشطاء من سكان المحطة وتجمع محمد أمين يطالبون الأونروا والحكومة الاعتراف ب هم كسكان مخيمات.

وينطبق هذا الحال على تجمع وقاص في الأغوار، والذي تقيم فيه الأونروا مدارس تابعة لها، ومراكز خدمية أخرى تعمل على رعاية النساء وتأهيل المعاقين، ورغم ذلك فإن وكالة الغوث لا تعترف بتجمع وقاص كمخيم لاجئين.

وبطبيعة الحال فإن موضوع الاعتراف بالمخيمات له أهمية تتعلق بالرعاية وتقديم الخدمات والإغاثة وغيرها. والملفت للنظر أيضا هو ما ينشر بصورة دورية حول تدني أعداد ونسب اللاجئين الذين ظلوا يقيمون في المخيمات، مقابل ازدياد ملحوظ في أعداد ونسب اللاجئين الذين غادروا المخيمات ليعيشوا خارجها، ويظهر الجدول رقم (١) توزيع اللاجئين المطلقة والسكن داخل المخيمات وخارجها، بالاستناد إلى مصادر الأونروا في مارس ١٩٩٩.

جدول رقم (١)

توزيع اللاجئين في الأردن حسب المنظمة والسكان داخل المخيمات أو خارجها في ١٩٩٨/٣/٣١

المنطقة	سكان في المخيمات	نسبة ٪	سكان خارج المخيمات	نسبة ٪	المجموع
جنوب عمان	٤٩٠١٤	١١,٥	٣٧٧٧٠٠	٨٨,٥	٤٢٦٧١٤
شمال عمان	١٠٢٧٦٨	٢٤,٨٦	٣١٠٦٠٣	٧٥,١٤	٤١٣٣٧١
اربد	٦٦٨٨٦	٢٥,٥	١٩٥٤٢٣	٧٤,٥	٢٦٢٣٠٩
الزرقاء	٥٣٥٨٩	١٤,٥	٣٢٧٨٤٦	٨٥,٥	٣٨١٤٣٥
المجـــــمـــــوع	٢٧٢٢٥٧	١٨,٣٥	١٢١١٥٧٢	٨١,٦٥	١٤٨٣٨٢٩

المصدر: UNRWA, FACT SHEET ON HEALTH PROGRAMME IN JORDAN, MARCH 1999, P2

إن من أبرز ما يمكن ملاحظته من الجدول (١) أن نسبة من بقي مقيما في المخيمات قد تراجعت إلى ١٨,٥٤٪، ويعود ذلك إلى ما يلي:

أ- أن مجموع مساحات الأراضي التي تقوم عليها المخيمات المعترف بها لم يتجاوز ٥٦٩١ دونما، ولم يتم توسيعها منذ نشأ ة المخيمات في الخمسينيات والستينيات.

ب- ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بين اللاجئين، واستمرار منع أبنية طابقية (متعددة الطوابق) مما أدى إلى ازدياد حدة مشكلات السكن، واضطرار اللاجئين للبحث عن مساكن ملائمة لهم خارج المخيمات.

ج- لقد توسعت المخيمات عمليا، من خلال تملك اللاجئين لأراض ومساكن مجاورة للمخيمات، وبما أن المخيم المعترف به يقع في حدود الأراضي المخصصة له عند التأسيس، فإن الذين سكنوا بجوار المخيمات يحسبون من ضمن السكان خارج المخيمات، رغم انهم يشكلون امتدادا طبيعيا للمخيم ويعانون من ظروف سكان المخيم ذاتها.

د- أوقفت الأونروا عملية الاعتراف بالمخيمات التي أقيمت بعد عام ١٩٥٢، ولم تعترف إلا بمخيم الوحدات لكونه بديلا للوحدات السكنية التي أقامتها الأونروا لإسكان اللاجئين فيها في جبل النظيف بالقرب من الوحدات، ولم تعترف بمخيم مأدبا الذي أقيم عام ١٩٥٦ حتى الآن، رغم أن ه ا ساعدت اللاجئين في إقامة مساكنهم فيه.

وبعد نكسة حزيران ١٩٦٧ اعترفت الأونروا بالمخيمات الجديدة التي أقيمت للاجئين والنازحين الذين نزحوا عام ١٩٦٧.

هـ- لا يمكن التعرف على حدود مخيمات مثل مخيم الوحدات ومخيم الحسين ومخيم البقعة ومخيم حطين ومخيم مادبا وغيرها، إ لا إذا كان الباحث عن حدود المخيم هو من موظفي الأونروا أو دائرة الشؤون الفلسطينية، حيث أصبحت حدود المخيمات الفعلية غير معروفة حتى لسكان المخيمات بسبب اندماجها بالأحياء والمناطق المجاورة.

وقد استطعنا أن نقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن/ المسجلين لدى وكالة الغوث "الأونروا" وعدد المسجلين وذلك حتى تاريخ ١٩٩٩/١١/٣٠

جدول رقم (٢)

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن/ المسجلين لدى وكالة الغوث "الأونروا" وعدد غير المسجلين حتى ٩٩/١١/٣٠ بحسب وثائق الأونروا

اسم المخيم	عدد العائلات	عدد الأطفال	غير المسجلين لدى الانروا	المجموع العام للأفراد	المجموع العام المفصل لجميع المخيمات المعترف بها من الوكالة والمسجلة لديها				
					عدد الأفراد المسجلين	عدد الأفراد غير المسجلين	عدد الأطفال	عدد العائلات	المجموع العام للأفراد
الوحدات	٨٣٢١	٩٣٨	–	٤٧١٨٤					
أربد	٤٣٧٥	٥٤٨	–	٢٢٢٤٣					
الحصن	٣٤٦٠	٣٨٧	–	١٨٤٦٦	٢٥٨٠١١	١٩٥٤٤	٤٧٩٨	٤٥٦٤٨	٢٧٧٥٥٥
سوف	٢٦٩٣	١٩٨	–	١٣٩٦٧					
الحسين	٤٦١٦	٣٨٢	–	٢٧٨٧٠					
البقعة	١٠٦٠٦	٩٣٦	١٢٤٨٠	٧٥٢٩٥					
الزرقاء	٢٨٧٩	٢٧٨	–	١٦١٣٨					
حطين	٥٩٥٨	٧٤١	٤٣٨٦	٣٨٦٣٠					
الطالبية	١٢١	١٧	٢٦٧٨	٣٤٦٣	أعداد اللاجئين من غزة (في الأردن)				
جرش	٢٥٧٧	٣٧٠	–	١٣٨٥٢					
					شمال عمان ٢٣٠٤٨	أربد ٢٣٦٧٦	جنوب عمان ٢٢٨١٨	الزرقاء ٣٣٩٩٥	
عدد العائلات بلا معيل "إعالة أرامل	٧٤	٢	–	٤٤٧					

إن النشطاء من سكان المخيمات لا يوافقون على الإحصاءات المذكورة حول أعداد سكان المخيمات، ويقدرون أعدادهم بأضعاف ما يتم الإعلان عنه من قبل الأونروا. وبناءً على ما تقدم فإن الأرقام والنسب المنشورة حول السكان واللاجئين وعدد العائلات، وأعداد الأطفال، داخل وخارج المخيمات قد لا تعبر عن الصورة الحقيقية للواقع. وتؤثر على أداء وفعالية المؤسسات العاملة داخل المخيمات، حيث ينتسب لهذه المؤسسات ويدير جزء اً منها لاجئون ونازحون يقيمون خارج المخيمات، مما يجعلها غير متخصصة بشؤون المجتمع المحلي داخل المخيمات.

ويعود سبب الازدياد العام في نسبة سكان المخيمات، واضطرارهم للسكن خارج حدود المخيمات، وخاصة في عمان والزرقاء واربد، إلى ما يلي:

أ- ارتفاع نسبة الزيادة السكانية الطبيعية.

ب- زيادة نسبة الأولاد المتزوجين لدى العائلة الواحدة.

ج- عودة أعداد كبيرة من أبناء العائلة من المهجر، واستقرارهم في الأردن عند ذويهم، وخاصة عودة المغتربين في دول الخليج.

د- عدم توفر إمكانية التوسع في البناء داخل حدود المخيم بسبب محدودية مساحة الوحدة السكنية التي تقيم فيها العائلة.

هـ- الاكتظاظ السكاني الشعبي وازدياد الفقر في المخيم أجبر العديد على مغادرة المخيم، للفوز بقسط من الراحة إن أمكن.

٢- مكونات المخيم الفلسطيني في الأردن

من السمات الرئيسية للمخيم انه خصص للاجئ الفلسطيني الذي يعرفه تقرير المفوض العام للاونروا في ١٩٥١/٦/٣٠ على انه "كل شخص كان يقيم بصورة طبيعية في فلسطين ثم فقد بيته وسبل معيشته بسبب الأعمال ا لحربية واصبح محتاجا"، وقد جاء في التقرير نفسه انه "لا يزال من غير الممكن إعطاء رقم نهائي للعدد الحقيقي للاجئين"، فلذلك كان من أهم شروط الشخص الذي يحق له السكن في المخيم أن يثبت حالة اللجوء والتسجيل في سجلات الأونروا والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- أن يكون مكان إقامة الشخص الطبيعية في فلسطين ما بين ١٩٤٦- ١٩٤٨.
- أن يكون قد فقد بيته وسبل معيشته وأصبح محتاجا.
- أن يكون قد لجأ إلى البلدان التي تعمل فيها الأونروا، وهي الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع عزة.
- أن يكون قد تقدم بطلب تسجيل لدى الاونروا كلاجئ.
- أن يكون قد تقدم بطلب اغاثة من الاونروا.

إلا أن هذه الشروط لم تستوف عند فلسطينيين أصبحوا لاجئين بعد عام ١٩٤٨، ولم يتم

تسجيلهم في سجلات الأونروا لعدة أسباب منها:

أ- أنهم غادروا وطنهم للعمل أو الدراسة أو الإقامة المؤقتة في الخارج قبل عام ١٩٤٦

ب- أنهم فقدوا بيوتهم أو سبل معيشتهم ولم يسجلوا في سجلات الأونروا لأسباب سياسية أو اجتماعية أو غيرها)

ج- أنهم غادروا إلى بلدان لا تعمل فيها الأونروا، ولم يتمكنوا من السفر إلى البلدان التي تعمل فيها الأونروا، ولم يسجلوا، بالتالي، في سجلات اللاجئين.

ويوضح الجدول رقم ٣ تاريخ إنشاء المخيمات في الأردن، ومواقعها، والمساحة التي خصصت لها، وعدد الأشخاص الذين استوعبتهم في بداياتها نورد الجدول التالي.

جدول رقم (٣)

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (سنة الإنشاء والمساحة والموقع وأعداد السكان)

	المخيم	سنة الإنشاء (١)	المساحة دونم (٢)	الموقع والبعد عن عمان العاصمة (٣)	عدد السكان سنة الإنشاء (٤)	عدد السكان ٣٠-٦-٩٧ الأونروا	عدد السكان نهاية ٩٧ تقديرات دائرة الشئون الفلسطينية	عدد السكان في ٣١-١٢-٩٨
١	م.الوحدات (عمان الجديدة)	١٩٥٥	٤٧٧	داخل عمان	٥٠٠٠	٤٣٦٥٩	٢٩٥٨٠	٤٥٨٢٤
٢	مخيم الحسين	١٩٥٢	٣٣٨	داخل عمان	٨٠٠٠	٢٨٠٠١	٢٥٣١٦	٢٨٤٠٩
٣	م.الأمير حسن (النصر)	١٩٦٧	٩٦	داخل عمان	غير معروف❖	غير وارد في احصاءات الأونروا	غير وارد في احصاءات الأونروا	٧٢٧٩
٤	مخيم الطالبية	١٩٦٨	١٣٣	٢٧ كم جنوب عمان	٥٠٠٠	٢٨١٠	٤٤١٠	٣١٩٠
٥	مخيم مادبا	١٩٥٦	١١٢	٣٣كم جنوب عمان (محافظة مادبا)	غير معروف❖	غير وارد في احصاءات الأونروا	٤٧٨٠	غير وارد في احصاءات الأونروا
٦	مخيم حطين (ماركا)	١٩٦٨	٨٩٤	١١كم شرق عمان (محافظة الزرقاء)	١٥٠٠٠	٣٥٩٩١	٣٥٩١٦	٣٧٨١٤
٧	مخيم الزرقاء	١٩٤٩	١٨٩	٢٣كم (محافظة الزرقاء)	٨٠٠٠	١٥٢٥٤	٧٤١٧	١٥٧٧٥
٨	مخيم السخنة	١٩٦٩	٦٩	٣١كم (محافظة الزرقاء)	غير معروف❖	غير وارد في احصاءات الأونروا	٤٢٢٦	غير وارد في احصاءات الأونروا
٩	مخيم البقعة	١٩٦٨	١٣٠٧	٢٠كم شمال عمان (محافظة البلقاء)	٢٦٠٠٠	٧٢٩٧٢	٥٨٥٩٢	٧٤٣٥٩
١٠	مخيم جرش (عزة)	١٩٦٨	٥٠٧	٣٨كم شمال عمان (محافظة جرش)	١١٥٠٠	١٢٧٨٥	١٣٧٥٦	١٣٤٤٣
١١	مخيم سوف	١٩٦٧	٥٩٦	٤٣كم شمال عمان (محافظة جرش)	٨٠٠٠	١٣٢٦٠	٩٤٧٤	١٣٧٦٨
١٢	مخيم الحصن (عزمي المفتي)	١٩٦٨	٧٥٤	٨٥كم شمال عمان (محافظة اربد)	١٢٥٠٠	١٧٢٤٧	٢٢٨٦٦٠	١٨٠٢٧
١٣	مخيم اربد	١٩٥٠	٢١٩	٩٥كم شمال عمان (محافظة اربد)	٤٠٠٠	٢٠٧٦١	١٣٤٤٤	٢١٦٤٨
المجموع			٥٦٩١	٦محافظات	١٠٣٠٠٠	٢٦٢٧٤٠	٢٢٨٦٦٠	٢٧٢٢٥٧

١- الأعمدة ١و٢و٣ The Hashemite Kingdom of Jordan. Department of Palestinian Affairs, ATLAS OF PALESTIANIAN REFUGEE CAMPS IN JORDAN, table no (3) p9, (اطلس المخيمات) والعمود السادس صفحة ١١ من المرجع.

٢- عدد السكان سنة الإنشاء (العمود ٤) محمد عبد الهادي، المخيمات الفلسطينية في الأردن حقائق وأرقام، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٦ تشرين أول- كانون أول ١٩٩٦، ص ١٤١.

- عدد السكان في ٩٧/١٢/٣٠ (العمود ٥) الأونروا، خريطة منطقة عمليات الأونروا ١٩٩٧/٦/٣٠.

- عدد السكان في ٩٨/١٢/٣١ (العمود ٧)، الأونروا، خريطة منطقة عمليات الأونروا نيسان/ أبريل ١٩٩٩، رئاسة الأونروا، غزة- فلسطين.

❖غير معروف: لم تشر أي بيانات حول العدد عند الإنشاء، حيث لا تشير إليها إحصاءات الأونروا حتى الآن، وبالنسبة للحكومة اعترفت بها مؤخرا ولا يوجد بيانات حولها في السابق حيث كانت تحتسب أحياء من ضمن التجمعات السكانية المجاورة لها.

ويبرز الجدول رقم (٣) يبرز عدة قضايا وأمور لابد للمعنيين بالأمر أخذها بالحسبان، من أبرزها:

أ- هناك اختلاف واضح بين رؤية الحكومة الأردنية ورؤية الأونروا حول أعداد المخيمات وأعداد السكان فيها، فالحكومة والأونروا، وهما الجهتان المعنيتان بمتابعة شؤون المخيمات، وهما الجهتان اللتان نشرتا حتى الآن بيانات عن أعداد اللاجئين في المخيمات، لم تتفقا على هذه الأعداد، هذا التباين في هذه الأرقام المعتمدة لسكان المخيمات من قبل الحكومة الأردنية والأونروا يجعلها دون الواقع.

ب- من الثابت أن هناك مخيمات تعترف بها الحكومة ولا تعترف بها الأونروا، وهي:

- مخيم مأدبا، مجاور لمدينة مأدبا على بعد ٣٥كم جنوب مدينة عمان.
- مخيم حي الأمير حسن (حنيكين)، الجزء الشرقي من مدينة عمان.
- مخيم السخنة (الزرقاء) عل ى بعد ٧كم من مدينة عمان.

كما توجد بعض التجمعات السكانية التي تشبه المخيمات مثل المحطة ووقاص ومحمد أمين والجوفة لا تعترف بها الحكومة والأونروا، وهذا الأمر يدعو المعنيين بالأمر مطالبة الجهات المتخصصة الكف عن الإعلان عن أعداد اللاجئين داخل المخيمات، فقط، لأن الأعداد تزيد عن ذلك بكثير، ويصبح الحديث عن أية إحصائية في المخيم توجب تعريف المخيم بأنه "أرض مستأجرة من قبل الأونروا ويقيم عليها لاجئون ونازحون" من ضمن التعداد العام للاجئين.

ج- بقسمة عدد السكان، حسب إحصاءات الأونروا، على مساحة المخيمات العشرة الواردة في الجدول، يكون نصيب كل ٥٠ لاجئا دونما واحد من الأرض، يستخدم للايفاء بكافة احتياجاتهم. (من سكان وشوارع ومدارس وأسواق ومرافق أخرى)، وهذا يظهر مدى معاناة اللاجئين من ازدحام واكتظاظ شديدين[٢]، علما أن المساكن في المخيمات بقيت لعدة عقود منتشرة أفقيا.

د- خصص لكل لا جئ حسب مصادر الأونروا، ١٩,٨٨ مترا مربعا (من سكن ومرافق من مدارس وشوارع وغيرها[٣] مما يعني أن المخيمات تعاني من اكتظاظ شديد، وهذه الأزمة تشمل معظم المخيمات، مما يفسر أسباب انتقال اللاجئين والنازحين من المخيمات للبحث عن مأوى أفضل في أي مكان آخر.

هـ- عند النظر في عدد سكان المخيمات في عام ١٩٩٨ عند إقامة كل مخيم، يمكن الملاحظة أن أعدادهم إلى تناقص بدلا من الزيادة. فعلى سبيل المثال أقام في مخيم الطالبية الذي يبعد ٢٧كم عن العاصمة، عند تأسيسه ٥,٠٠٠ نسمة، وقد انخفض عدد قاطنيه إلى ٣١٩٠ نسمة عام ١٩٩٨، وحسب نسبة التز ا يد السكاني الطبيعي فإن عدد سكانه يجب أن يصل إلى ١٢,٥٠٠ نسمة على الأقل. ويشابهه في ذلك مخيم جرش، فقد بلغ عدد سكانه عند التأسيس ١١,٥٠٠ نسمة. وبعد ثلاثين عاما أعلنت الأونروا أن عدد السكان في المخيم هو ١٣,٤٤٣ نسمة، وحسب نسبة الزيادة السكانية الطبيعية من المفترض أن يصل هذا العدد إلى حوالي ٣٥ ألف نسمة. مما يؤكد أن المخيمات التي أقيمت بعيدا عن مراكز المدن قد شهدت تيارات هجرة فردية وجماعية كبيرة.

ويتحفظ الكثيرون على دقة إعداد اللاجئين التي من أسبابها، انتقال اللاجئين من المخيمات للسكن خارجها الأمر الذي يعتبر انتقالا وهميا، والذين يمكن وصفهم بالهاربين من الفقر مما أدى بالتالي إلى تخفيض نسب اللاجئين المقيمين داخل المخيمات إحصائيا، ولكنهم فعليا يعانون من

الظروف نفسها التي تحيط باللاجئ من شح موارد وقلة إنتاج على المستوى الفردي.

٣- أراضي المخيمات

نتيجة لموجتي هجرة الفلسطينيين الأولى والثانية ١٩٤٨و١٩٦٧، أقيمت المخيمات الفلسطينية على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية لإيواء لاجئي الهجرة الأولى، حيث أقيمت خمسة مخيمات في الأعوام ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٥، في حين أقيمت ثمانية مخيمات أخرى لإيواء نازحي الهجرة الثانية، وذلك في الأعوام ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٩٦.

وبسبب طبيعة الهجرتين ولكونهما هجرة قسرية وغير منظمة فقد تم اختيار مواقع المخيمات بطريقة سريعة وغير مدروسة بشكل واف. وبالحقيقة لا يوجد نمط معتمد لإقامة المخيم، فبعض المخيمات أقيمت في نفس الموقع الذي حط فيه اللاجئون أو النازحون رحالهم حال وصولهم إلى المملكة، في حين أقيمت المخيمات الأخرى بعد سنوات من الهجرة حيث قدمت الحكومة الأردنية الأرض لوكالة الغوث الدولية التي قامت بدورها ببناء وحدات سكنية للاجئين الفلسطينيين وسلمته إياها. (مثلا مخيم الوحدات).

أما الأراضي التي أقيمت عليها المخيمات فهي من جهة ملكيتها أربعة أنواع:

- أراض اميرية.
- أراض مملوكة لخزينة الدولة.
- أراض خاصة استملكتها الحكومة الأردنية.
- أراض خاصة استملكتها الحكومة بموجب قانون استملاك حق التصرف لسنة ١٩٥٣.

٤- الأوضاع المعيشية للمخيم

يعاني سكان المخيمات في الأردن من ظروف معيشية قاسية وضائقة سكنية، الأمر الذي شكل ع امل طرد للسكان من المخيمات وتحد رئيسي لجهود التنمية وتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين.

فمثلا في حال وصفنا للمساكن القائمة في المخيمات، فإن أغلبها لا يصلح للسكن البشري، وترتفع معدلات الأشغال للوحدة السكنية وللغرفة الو احدة لأكثر من حجم استيعابها الطبيعي، كما يفتقد معظمها للشروط الصحية الضرورية مثل الإنارة الكافية والتهوية والارتدادات وغير ذلك. وأشارت دائرة الشؤون الفلسطينية في منشورها "أطلس المخيمات" الصادر عام ١٩٨٨م إلى بعض هذه المعاناة، حيث أوردت ما يلي:

أ- تقيم ٤٩٥ ,٣٣ أسرة في المخيمات[٤] في ٣٢,٥٨٣ وحدة سكنية[٥] بمتوسط مساحة للوحدة السكنية الواحدة لا يتعدى ٨٧ مترا[٦]، علما أن بناء الوحدة السكنية لا يشمل هذه المساحة بالكامل لاستحالة القيام بذلك، لأنه لو تم لأصبح المخيم غرفة واحدة كبيرة وأصبحت الحياة فيه مستحيلة، ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في المخيمات ٧,٨ فردا، ويرتفع هذا المتوسط ليصل إلى ١٠ أفراد في مخيم الزرقاء، ويزيد على ٩ أفراد في مخيمات الوحدات والبقعة وسوف واربد، حيث يقيم في هذه المخيمات الخمسة ١٧,٣٥٠ أسرة، تشكل ٥١,٨٪ من أسر اللاجئين في المخيمات، وبشكل عام

فإن ما هو مخصص للفرد حوالي ١١ مترا مربعا، للسكن والفناءات بما في ذلك حجم البناء نفسه، مما يؤكد وجود ازدحام واكتظاظ سكاني وسكني شديدين.

ب- تعادل المساحة الكلية المخصصة للسكن ٢,٨٣٥ دونم من المساحة المخصصة للمخيمات، والباقي ٢,٨٥٦ دونما تخصص للشوارع والممرات والمدارس وغير ذلك، على اعتبار أن ثلث هذه المساحة مخصصة لإقامة الغرف السكنية بمساحة متوسطة ١٥ مترا مربعا (للغرفة وفناءاتها)، ولذا فإن عدد الغرف يقدر بحوالي ٦٣ ألف غرفة مما يعني إقامة ٣,٥ فرد في الغرفة الواحدة، كمعدل، ويرتفع هذا المعدل إلى ٤,١ فردا للغرفة، وفق إحصاءات الأونروا، مما يشير إلى وجود ازدحام شديد على صعيد أشغال الغرفة الواحدة، وفي المقابل فإن المعدل العام في الأردن يتراوح ما بين ٢-٢,٥ فردا في الغرفة الواحدة، أما في الدول المتقدمة والغنية فيقارب معدل الأشغال "فرد واحد للغرفة الواحدة"، وهذا يعني الكثير على صعيد الوضع الاجتماعي والنفسي للاجئ، ويدفع به إلى هجرة المخيمات، كما أن هذه الضائقة السكنية تؤدي إلى عرقلة أي نوع من أنواع التنمية على صعيد المخيمات والسكان.

ج- انخفاض متوسط مساحة الوحدة السكنية عن المتوسط العام بشكل ملحوظ في كل من مخيم الطالبية ٧٠م٢، ومخيم البقعة ٧٨م٢، مما يعني تأزم المشكلة بحيث تصبح بحاجة إلى عملية إنقاذ سريعة وفورية(٧).

د- ارتفاع نسبة المساكن التالفة وغير الصالحة للاستخدام البشري حيث بلغت ١٠,٧٪، مما يعني استحالة تحسين أوضاع السكان السكنية وفق خطة تطويرية عادية، خاصة وانه لا يمكن إحداث تحسين ملحوظ في مخيمات تعاني نسبة عالية من مساكنها من التلف، (مخيم الوحدات ٢٥٪، مخيم الحسين ٢٠٪، مخيم النصر ١٥٪، مخيم الطالبية ٢٢٪، مخيم مادبا ٣٠٪، مخيم اربد ١٥٪) دون اتباع خطة طوارئ وانقاذ(٨).

هـ- تقدر نسبة المشيد من المساكن بالطوب والأسمنت بنحو ٨٦,٧٪(٩)، مما يعني أن هناك نسبة من المساكن ما تزال مشيدة بالصفيح والاسبست ومواد أخرى غير صحية تبلغ نسبتها ١٣,٣٪ من مساكن المخيمات. ٤٢٨٦ مسكنا مشيدا من الصفيح وما شابه وعليه فإن المشاكل ستزداد تأزما، وحلها لا يمكن إنجازه بتقديم مساعدات بسيطة، كما كان الأمر عليه خلال العقود المنصرمة، لأن المشكلة على ما يبدو مرتبطة ارتباطا وثيقا بحل قضية اللاجئين حلا جذريا وعادلا.

٥- الفقر والبطالة في المخيمات

لا يمكن إحداث تنمية حقيقية دون العمل بجديه على مكافحة البطالة والفقر، وبما انه لم تجر دراسات مسحية شاملة لموضوعي البطالة والفقر (أو على الأقل لم يعلن عن مثل ذلك حتى عام ٢٠٠٠)، فإن الحديث عن البطالة والفقر يبقى موضوعا شاملا وعاما.

ومما ورد حول موضوع الفقر ويعطي مؤشرا حول نسبة الفقر في المخيمات، (على سبيل المثال) ما نشرته الأمم المتحدة/ الاسكوا في كتاب "مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضروية في منطقة الاسكوا"، (المنشور في نيويورك ١٩٩٨، ص٣٨).

"٢٥٪ من سكان عمان يعيشون تحت عتبة الفقر وغالبيتهم في مستوطنات عشوائية لا ضمان

للملكية فيها" وحيث أن المخيمات هي من أبرز هذه التجمعات العشوائية في عمان ولا ضمان للملكية فيها، بالتالي فإن ما يفهم أن نسبة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في المخيمات لا يمكن أن تقل عن ٢٥٪ من السكان. ودون الخوض بتفاصيل أنواع الفقر وتعريفاته، فإن مالا يقل عن ربع سكان المخيمات يعيشون تحت مستوى خطوط الفقر بأنواعها.

ويذكر أن دائرة الشؤون الفلسطينية عرضت في "أطلس المخيمات" الصادر عنها، البيانات الآتية حول حالتي البطالة والفقر في المخيمات والمبينة في الجدول التالي

جدول رقم (٤) معدلات البطالة والفقر في المخيمات في الأردن ١٩٩٧

	اسم المخيم	معدل البطالة٪	نسبة الأسر التي تعيش خط الفقر٪	تقدير عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر (اعتمادا على النسبة السابقة)
١	مخيم الوحدات	١٩	٢٢	١٠٠٨١
٢	مخيم الحسين	١٨	١٤	٣٩١٠
٣	مخيم الأمير حسن	٢٠	٢٥	-
٤	مخيم الطالبية	٢٢	١٣	٤١٥
٥	مخيم مادبا	٢١	١٧	-
٦	مخيم حطين	٢٠	١٤	٥٢٩٤
٧	مخيم الزرقاء	٢٠	١٣	٢٠٥١
٨	مخيم السخنة	٢٣	١٤	-
٩	مخيم البقعة	٢١	٣٨	٢٨٢٥٦
١٠	مخيم جرش (غزة)	٢٢	١٨	٢٤٢٠
١١	مخيم سوف	٢٤	١٩	٢٦١٦
١٢	مخيم الحصن	٢١	٢١	٣٧٨٦
١٣	مخيم اربد	٢٠	٢٢	٤٧٦٣
	المجموع			٦٣٥٩٢

المصدر: The Hrshemite of Jordan, Depaetment of Palestinian Affairs/ ATLAS OF PALESTINAN REFUGEE CAMPS IN JORDAN, Table No. 19 and 20, p.39 and p.40

تم احتساب عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر بضرب نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر بعدد السكان، كما نشرت الأونروا في ١٢/٣١/ ٩٨

ولعل أبرز الاستنتاجات حول المعدلات والنسب الواردة في الجدول (٤) هي:

أ- أن ملاحظات دائرة الشؤون الفلسطينية تؤكد أن التقديرات صدرت عن المتخصصين في شؤون المخيمات، مما يبقيها في دائرة التخمين، ويستوجب الاهتمام بإجراء دراسات متخصصة حول الفقر والبطالة، لأنه لا يمكن وضع أي خطط تنموية دون الوقوف على حقيقة الأمر.

ب- لا يمكن إيراد معطيات دقيقة حول معدلات البطالة وأعداد العاطلين عن العمل، لإنه لا تتوافر نشرات أو معطيات حول عدد القوى العاملة داخل المخيمات[١٠].

ج- من الملاحظ أن المعدل العام للبطالة في المخيمات مرتفع إجمالا، لكن نسبة البطالة ترتفع بشكل ملحوظ في المخيمات البعيدة عن المدن الرئيسية، مثل مخيم الطالبية ٢٢٪، مخيم السخنة ٢٣٪، مخيم جرش (عزة) ٢٢٪، مخيم سوف ٢٤٪.

د- إن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر أو التي يطلق عليها اسر فقيرة، هي نسبة تقديرية، اعتمد واضعوها على تقديرات الأونروا، حسب تعريفاتها غير المنشورة، وتقديرات لجان الصدقات والزكاة التي تعتمد معايير تختلف عما هو متبع في الأونروا. وحيث انه لم تقم أي جهة في المملكة بمسوحات داخل المخيمات، أو على صعيد المملكة للوقوف على حجم الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، فلا يمكن الارتهان لتعريفات الأونروا، أو مقاييس لجان الصدقات والزكاة، التي تميل إلى اعتبار الأيتام وبعض الأرامل بأنهم هم الفقراء، لأن هذا الاعتبار مرتبط بإمكاناتها وصلاحياتها، لذلك فإن النسب المذكورة في الجدول (٤) هي نسب تفيد كمؤشرات عامة، وإن إعلان الحكومة عنها يؤكد بأن الأوضاع أسوأ بكثير من ذلك.

هـ- إن الملفت للنظر هو ارتفاع نسبة الفقر في عدد من المخيمات، وبنسبة تزيد على ٢٠٪ حيث تصل في مخيم البقعة إلى ٣٨٪ من ما مجمو عه ٧٤,٣٥٩ شخصا، وفي مخيم النصر إلى ٢٥٪ من مجموع ٤٥,٨٢٤ شخصا، وفي مخيم الحصن يشمل الفقر ٢١٪ من إجمالي سكانه والبالغ عددهم ١٨٠٢٧ شخصا، وفي مخيم أربد ٢٢٪ من عدد سكانه البالغ عددهم ٢١,٦٤٨ شخصا. مما يعني أن ٤٨,٧٠٦ لاجئا في هذه المخيمات الخمسة يعيشون تحت خط الفقر. ونسبتهم (٢٩,١٤٪) مما يعني أن نسبة الفقر في هذه المخيمات مرتفعة جدا.

٦- الخدمات الأساسية المتوفرة في المخيمات

يعاني سكان المخيمات من تدني مستوى الخدمات المقدمة لهم. ويحتاج وصف الخدمات وتحليلها إلى بحث مستقل يقوم به متخصصون في هذا المجال، ولكن في ظل غياب مثل هذه الدراسة نكتفي هنا ببعض الإشارات إلى واقع الخدمات المقدمة في المخيمات الفلسطينية في الأردن.

من المعروف انه قد أنيط بالأونروا، بالنيابة عن الأمم المتحدة ومؤسساتها، مهمة تقدير كافة الخدمات والاحتياجات الأساسية للاجئين منذ إنشائها بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم (١٧-٣٠٢)، بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨، على إثر عملية الطرد الجماعي التي تعرض لها الشعب الفلسطيني

في حرب ١٩٤٨، وذلك إلى جانب الدور الموكل إليها بالتأهيل والمساعدة والمتابعة[١١]، واتفق على أن تقوم الأونروا بالتعاون مع الحكومة المضيفة بتقديم الإغاثة ووضع البرامج بذلك، والتي أوصت بها بعثة الاستقصاء الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، وقد شكلت الجمعية العمومية لجنة استشارية للاونروا تتألف من ممثلين عن كل من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلجيكا واليابان والدول العربية المضيفة (سورية ولبنان والأردن ومصر)، وعليه أخذت الأونروا ترعي جوانب حياة اللاجئين في الدول المضيفة على الصعد التعليمية والصحية والخدمات العامة والإغاثة، علما بأن هذه الخدمات تنطلق من نقطة هامة، وهي تقديمها لشعب لاجئ اعتبرته الهيئات الدولية في وضع اللجوء المؤقت حتى يتمكن من حل قضيته.

فعملت الأونروا في أوائل الخمسينيات على إقامة مخيمات اللجوء لإيواء اللاجئين، أفتتحت العديد من المكاتب والمراكز، وبدأت بتوزيع الخيام والبطانيات ومن ثم المواد التموينية والخدمات الاجتماعية، ثم أخذت تحسن من نوع خدماتها تدريجيا، فأقامت مساكن من الطوب الاسمنتي وبما يتناسب والطبيعة الجغرافية للمخيمات، وأقامت فيما بعد وحدات سكنية بدلا من الطوب الطيني وعملت على سقف الغرف بالطين ومن ثم بالزينكو، وغير ذلك. واستمرت الأونروا بتقديم خدماتها بشكل مرض نسبيا، حتى عام ١٩٨٢، حيث بدأت إدارتها تعلن عن وقوع عجز في ميزانيتها نظرا لقلة مواردها، وأوقفت مخصصات الاغاثة، واستعاضت عنها بتقديم مساعدات بسيطة للأسر المعدمة، وظلت الأسر التي تحظى بهذا الدعم والمساعدة لا تمثل نسبة ضئيلة من مجموع اللاجئين، واستمر، بعد ذلك، التراجع في تقديم الخدمات، مما قاد إلى اعتقاد البعض أن الأونروا تمهد للانسحاب من دورها. ورغم أن الخدمات والمعونات التي قدمت في الفترة السابقة على عام ١٩٨٢ ساهمت بالمحافظة على أوضاع المخيمات لتبقى شبيهه بالأوضاع التي كانت عليها عند نشوئها، إلا أن تراجع دور الأونروا أدى إلى تدهور الأوضاع التعليمية والصحية والخدماتية الأخرى، ودفع بالسكان للعمل في اتجاه إنشاء مؤسسات أهلية، وخاصة الجمعيات الخيرية، وإلى اللجوء إلى مؤسسات حكومية وغير حكومية أردنية وغير أردنية للإيفاء باحتياجات اللاجئين من إغاثة وتأهيل وغيرها.

وبهذا الصدد لابد من إلقاء الضوء بإيجاز على حجم ونوعية الخدمات المتوافرة في المخيمات.

أ- خدمة التعليم:

أقامت الأونروا ١٩٨ مدرسة تابعة لها في الأردن، وهي تستقبل طلبة المرحلة الأساسية حتى الصف العاشر. ينتقل الطالب الراغب بإكمال تحصيله العلمي بعد ذلك إلى المدارس الحكومية. وأقامت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ١٠ مدارس ثانوية في ستة مخيمات قائمة خارج عمان العاصمة وبعيدة عن التجمعات السكانية الأردنية، منها ٦ مدارس للإناث وأربع مدارس للذكور[١٢]، وعلى سبيل المثال استوعبت مدارس الأونروا في الأردن ١٣٩,٧٧٨ طالبا في العام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩ مقابل ١٤١,٢١٤ طالب في العام ٩٩/٩٨، وهذا يعني تناقص عدد الطلاب الملتحقين بمدارس الأونروا، ويرجع السكان ذلك إلى الإجراءات المعقدة التي تتبعها إدارة الوكالة في قبول طلبة جدد في المدارس،

وإلى تزايد الهجرة من المخيمات وانتقال الطلبة للدراسة في مدارس حكومية قريبة من مساكنهم الجديدة.

من أبرز الملاحظات حول وضع مدارس الأونروا داخل المخيمات:

- بلغ متوسط عدد الطلبة في الفصل الواحد ٤١ طالبا، علما أن هذا المتوسط في مدارس الحكومة في الأردن يبلغ ٣٠ طالبا[١٣].

- تم بناء ما نسبته ٥٤٪ من مدارس الأونروا (١٠٦ مدارس) داخل وخارج المخيمات في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، منها ٣٣ مدرسة أصبحت مبانيها تصنف من ضمن الأبنية القديمة جدا، و٢٤ مبنى مدرسيا غير صالح للاستعمال[١٤].

- تعمل ما نسبته ٩٣٪ من مدارس الأونروا في المملكة بنظام الفترتين[١٥].

ب- خدمة الصحة والعلاج:

قلصت الأونروا خدماتها العلاجية للاجئين في الأر دن بشكل ملحوظ منذ مطلع التسعينيات، أنفقت الأونروا ٢٣,١٧٩ مليون دولار على الخدمة الصحية في العامين ١٩٩٦و١٩٩٧[١٦]، علما أن عدد اللاجئين المقيمين في الأردن حسب التقرير ١,٤١٣,٢٥٢ لاجئا. مما يعني أن حصة اللاجئ هي ٨,٢ دولارا في السنة الواحدة.

علما أن ما انفق على الخدمات الصحية المقدمة للعاملين في رئاسة الأونروا يصل إلى ٩,٢١٥ مليون دولار، وهذا يعني أن ما انفق على خدمة موظفي رئاسة الأونروا صحيا يعادل ما انفق على حوالي ٥٥٠ ألف لاجئ. "تقدم الأونروا خدماتها الصحية من خلال ٢٣ مركزا صحيا، منها ١٨ مركزا وعيادة أقيمت داخل ١٢ مخيما، ولم تنشئ الأونروا عيادة صحية في مخيم مأدبا". وتشهد هذه المراكز ازدحاما شديدا، ووفق منشورات الأونروا فإن عدد زيارات المرضى للعيادات في عام ١٩٩٨ بلغت ١,٨١٩,٩٤٥ زيارة. وبسبب عدم نشر أرقام حول عدد الأطباء العاملين في هذه المراكز فإنه من المتعذر احتساب عدد المرضى لكل طبيب، ولكن، حسب قول نشطاء المخيمات، فإن هناك أزمة خانقة.

وتشير المعلومات الصادرة عن دائرة الشؤون الفلسطينية عام ١٩٩٨ أن أعداد العيادات والمراكز الصحية في المخيمات بلغت ١٩١[١٧] موزعة كما يلي: (١٨ مركزا وعيادة للأونروا، وعيادة حكومية واحدة في مخيم مأدبا، و١٥٤ مركزا وعيادة خاصة، و١٥ مركزا وعيادة لمنظمات غير حكومية، و٣ عيادات لجمعيات خاصة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك فقط ٣٧ عيادة ومركزا صحيا تقدم خدمات مجانية أو بأجور رمزية للمرضى، من أصل ١٩١ عيادة ومركزاً. وفي ظل ارتفاع كلفة العلاج، فإن سكان المخيمات يعانون من أزمة حقيقية على صعيد الخدمات الصحية وتوفر العلاج.

لقد لخصت دائرة الشؤون الفلسطينية في تقريرها الصادر عام ١٩٩٩ عددا من الملاحظات عن الأوضاع الصحية للمخيمات، وقد أيد بعض نشطاء المخيمات هذه الملاحظات التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- تخفيض الخدمات الصحية بشكل ملحوظ.
- قلة الأدوية.
- ارتفاع نسبة زيارات المرضى للمراكز الصحية والأطباء.
- انعدام خدمة المستشفيات.

ج- خدمة الإغاثة:

بعد توقف الأونروا في العام ١٩٨٢ عن تقديم الإعانات المنظمة للاجئين، مما أدى إلى اتساع حدة ظاهرة الفقر وتنامي عدد الأسر المحتاجة مما خلق ظاهرة علنية، فأخذت الأونروا على عاتقها تقديم المساعدات الرمزية لحالات العسر الشديد بين اللاجئين. ففي عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، قدمت الأونروا مساعدات لما نسبته ٢,٤٩٪ من اللاجئين المسجلين[١٨]، وفي العام ١٩٩٨ قدمت مساعدات لما نسبته ٢,٦٪ بين اللاجئين على أقل تقدير. مما يعني عمليا أن حوالي ٩٠٪ من الأسر المحتاجة والمعوزة (٩٧,٥٪ من الفقراء المقدرين بحوالي ٢٥٪من السكان) حرمت من خدمة الإغاثة من قبل الهيئة الدولية المختصة بذلك.

لقد اضطر المجتمع المحلي والمحيط الاجتماعي للمخيمات، وكذلك الهيئات وا لمؤسسات الخيرية على اختلاف أنواعها وجنسياتها للبحث عن البديل، ونشطت لجان الصدقات والزكاة، وتعزز دور الجمعيات الخيرية، وانتشرت ظاهرة تأسيس الروابط والدواوين العائلية بسبب توقف الحكومة عن ترخيص الجمعيات الخيرية، وظهرت منذ عام ١٩٩٢ بعض الجمعيات التعاونية خاصة في مخيمات اربد والحصن وسوف والزرقاء، وتحملت وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة، من خلال صندوق المعونة الوطنية، بعض المسؤولية في تقديم مساعدات شهرية منتظمة للأسر التي تثبت عوزها الشديد، شريطة أن تكون من حملة الجنسية الأردنية ولها رقم وطني، ولذلك لم تشمل هذه المساعدات اللاجئين الذين لا يحملون الجنسية الأردنية، وهم متمركزون في مخيمي جرش (غزة) وحطين وفي مناطق أخرى.

د- خدمات أخرى:

باشرت الحكومة الأردنية بإنشاء البنى التحتية في المخيمات منذ مطلع التسعينيات، حيث كان مثل هذا الأمر من مهمات الأونروا. ولم تكن الحكومة تقدم سوى خدمتي الكهرباء والماء، والتي يحصل عليها غالبية السكان، باستثناء ١١٦٠ مسكنا يتوزعون على كافة المخيمات[١٩] لعدم قدرة سكانها على تسديد رسوم الاشتراك.

وأما على صعيد شبكات الصرف الصحي، فحتى عام ١٩٩٨ لم يكن في مخيمات الطالبية والسخنة ومخيم جرش والحصن شبكات للصرف الصحي، في حين كانت نسبة لا تتعدى ١٠٪ فقط من مساكن مخيم سوف موصولة بشبكات الصرف الصحي.

وحتى عام ١٩٩٨ لم تكن خدمة خطوط الهاتف قد وصلت إلى مخيم السخنة نهائيا، وعموما اتسمت مختلف الخدمات في المخيمات بالتدني باستثناء مخيم الوحدات، وهكذا فإن نسبة عدد

المساكن التي تتمتع بخدمة الهواتف تصل إلى حوالي ٤٠٪، ومخيم الحسين ٣٥٪، ومخيم النصر ٣٠٪، ومخيم الزرقاء ٢٥٪.

وأما على صعيد خدمات النظافة وجمع النفايات والمحافظة على البيئة فإنه يمكن تلخيصها كما يلي:

- بلغ عدد عمال النظافة العاملين لصالح الأونروا داخل المخيمات ٣٥٩ عاملا في عام ١٩٩٧[٢٠]، وهم مسؤولون عن نظافة ٥٦٩١ دونما، تقوم عليها ١٣ مخيما ويقطنها ٢٧٢ ألف نسمة، مع العلم أن أعداد السكان في تزايد وعدد العمال ثابت أو يتناقص.
- ما تزال هناك مجار مكشوفة تخترق شوارع وأزقة مخيمات، مثل مخيم جرش (غزة)، ومخيم سوف ومخيم الحصن ومخيم الطالبية.
- تنتشر القوارض بكافة أنواعها في إحياء المخيمات وأزقتها الضيقة، ولقد توقفت الأونروا عن المساعدة بالمكافحة، أو خففت حجم مساعدتها للمكافحة.
- شح المياه النقية الصالحة للشرب، فهي تصل إلى المساكن مرة في الأسبوع في أحسن الأحوال والسكان لا يملكون ولا يستطيعون اقتناء خزانات كبيرة لحفظ المياه لضيق مساحة المساكن من ناحية وعدم قدرة أسقف المساكن على حمل أثقال مثل هذه الخزانات.
- اكتظاظ الطلبة في المدارس وشح المياه والفقر ونقص خدمات النظافة وجمع النفايات وقلة الوعي، أدت -جميعها- إلى انتشار القمل والحشرات الضارة الأخرى بين السكان.

ثانيا: المؤسسات العاملة في المخيمات

تنشط في المخيمات عدة أنواع من المؤسسات، وجميعها تتطلب التقدم إلى الحكومة للتسجيل، ويستثنى من الترخيص والموافقات إدارات الدواوين، والروابط والتي لا يعترف بها القانون، لأنها ليست مؤسسات قائمة من وجهة نظر الحكومة والقانون، وتعامل وقت الطوارئ وما شابه معاملة المحلات غير المرخصة وتغلق.

وتتوزع المؤسسات العاملة في المخيمات ما بين مؤسسات حكومية، ومؤسسات تابعة للأونروا، ومؤسسات شبه أهلية، ومؤسسات أهلية، نستطيع تصنيفها كالتالي:

١- المؤسسات الحكومية:

تعمل في المخيمات ثلاثة أنواع من المؤسسات الحكومية هي:

أ- دائرة الشؤون الفلسطينية:

وهي مؤسسة رسمية حكومية تتبع مباشرة إلى رئاسة الحكومة الأردنية، مهمتها إدارة ومتابعة كافة شؤون اللاجئين والنازحين، من خلال مكتبها الرئيسي في العاصمة ومكاتبها الفرعية في المحافظات.

وقد تشكلت هذه الدائرة في ١٩٨٨/٨/٦، بعد إلغاء وزارة شؤون الأراضي المحتلة التي كانت قد

باشرت عملها في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣و١٩٨٨، وقبل ذلك كان المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة هو الجهة الحكومية المعنية بالشؤون الفلسطينية في المملكة وذلك خلال السنوات ١٩٧١/١٩٧٣[٢١]، وقد سبقته في المتابعة الهيئة العليا لشؤون الأرض المحتلة وذلك منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧ والتي استمرت متابعتها حتى ١٩٧١.

حددت للدائرة مهام تتلخص بمتابعة كافة شؤون اللاجئين والنازحين في الأردن، وإجراء الدراسات ومتابعة الشؤون الفلسطينية بشكل عام، والتنسيق مع الأونروا، ومتابعة وتسهيل معاملات اللاجئين والنازحين في الدوائر والوزارات الأردنية، وتقديم المساعدات، وإقامة البنى التحتية في المخيمات. وقدمت ما مجموعه ٢٤٥ مليون دينار أردني ككلفة خدمات مباشرة وغير مباشرة للاجئين والنازحين خلال الفترة ما بين ١٩٧٨و١٩٩٧[٢٢].

تعتبر هذه الدائرة المسؤولة فعليا عن كافة شؤون المخيمات وكافة التراخيص المطلوبة للمؤسسات وحتى للمحلات التجارية والأبنية، ويتطلب مزاولة المؤسسات الأردنية أو العربية أو الأجنبية لأية نشاطات في المخيمات وتقديم المساعدات لها موافقة الدائرة المذكورة، وهي تشرف حاليا على كافة أعمال التغيير والتطوير وتحسين مستوى الخدمات في المخيمات، وتقوم بالنيابة عن الحكومة بتنفيذ خطة الأمان الاجتماعي، وهي خطة أردنية تشمل معظم المناطق النائية والهامشية في المملكة، وتقدم مساعداتها المادية للجان تحسين المخيمات، والأندية، واتحاد المرأة ومراكز التأهيل المجتمعي، وجمعية رعاية الأسرة وجمعية أصدقاء الأطفال.

وعملت دائرة الشؤون الفلسطينية على تشكيل لجنة في كل مخيم أطلق عليها اسم "لجنة تحسين المخيم" وعددها ١٣ لجنة، ويتراوح عدد أعضاء كل لجنة (٧-١٣ عضوا)، وهي لجان معينة تعتبر ممثلة للدائرة لدى السكان، وتقوم الدائرة بدعم هذه اللجان، حيث قدمت لها خلال عام ١٩٩٧، ما قيمته ٣٩٦,٥٠٠ دينار أردني[٢٣] وتهتم هذه اللجان بتنظيم الأمور المحلية للمخيم.

ب- مؤسسات أخرى ذات صفة رسمية

يوجد داخل كل مخيم مركز أمني (شرطة) ماعدا مخيم النصر، كما يوجد في كل مخيم مكتب للبريد ماعدا كل من مخيم الحسين ومخيم النصر ومخيم السخنة، ويوجد في مخيم مادبا عيادة صحية حكومية، وهي العيادة الحكومية الوحيدة في المخيمات. ويوجد مركز دفاع مدني في كل من مخيم البقعة ومخيم الحصن[٢٤]. تباشر كل من وزارة الشباب والرياضة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الأوقاف، وغيرها من الوزارات والدوائر الحكومية، الإشراف والمتابعة على المؤسسات المرخصة من قبلها داخل المخيمات، وذلك من خلال مكاتبها الرئيسية أو في المحافظات، ولا تتخذ لها في المخيمات أي مقار أو مكاتب.

ويمارس المختار في المخيم دورا نشطا على صعيد إصدار شهادات التعريف بالسكان وأخبار الولادة، حيث ما تزال هناك نسبة لا بأس بها من الولادات تتم في المساكن، وغير ذلك من مهام[٢٥].

٢- مؤسسات الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)

تدير "الأونروا" عددا من الأمور التي تقدم الخدمات للاجئين وتتابعها من خلال مكاتب لها في العاصمة عمان، ولها عشرة مكاتب فرعية في المخيمات التي تعترف بها، ويدير كل مكتب مدير مخيم، تعينه الأونروا، وهو موظف رسمي فيها. وأن جميع العاملين في هذه المكاتب هم من موظفي الأونروا ينفذون قراراتها، ويشرفون على المخيم حسب تعليمات تحددها الأونروا.

أقامت الأونروا ١٨ مركزا وعيادة صحية في المخيمات تدار بالكامل من قبلها. ويتبع لها ١٠٦ مدارس للتعليم الأساسي أقيمت داخل المخيمات. وهي تعتبر مؤسسات رسمية تتبع بصورة مباشرة للأونروا.

٣- المؤسسات شبه الأهلية

وهي مؤسسات أسستها الحكومة أو الأونروا، وتشرف الجهة التي أسستها على وجودها ونشاطاتها بشكل عام، ويتم تعيين إداريها من قبلها ولكنهم لا يتقاضون رواتب وأجور على عملهم فيها من الجهة المؤسسة لها، وإداريو هذه المؤسسات لا يعملون فيها بصفتهم الوظيفية في الحكومة أو الأونروا، والانتساب لها أو التعاون معها أوالتبرع إليها، ليس ملزما للجمهور، وبهذه الصفات فإنها ليست رسمية كما أنها ليست أهلية بالمعنى الصحيح. ومن أبرزها:

أ- لجان الزكاة والصدقات: تعينها وزارة الأوقاف، وتقوم بجمع الصدقات وأمو ال الزكاة التي توردها لصندوق الزكاة في المملكة، وتشرف على توزيع ما نسبته ٩٠٪ من الأموال الواردة. وهي صاحبة الحق في تحديد الأسر والأفراد المحتاجين للمساعدة.

ب- مراكز البرامج النسائية: أسست بمبادرة من برامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية التابعة للأونروا، كمراكز لخدمة المرأة في المخيمات، حيث أنشئ في كل مخيم مركز رئيسي، وتفرع عن بعضها فروع ومراكز تدريبية أخرى داخل المخيم الواحد، وتقوم الأونروا بتعيين مديرة المركز وتوفر لها مستلزماته، تقدم هذه المراكز خدمات دورات التدريب على الخياطة والتريكو وفن التجميل وغيرها، و تساهم في إدارتها لجان محلية من سيدات من المجتمع المحلي، حيث يقمن بالاتفاق مع مدرسات ومدربات على عقد دورات تدريب كعمل تطوعي لا يتقاضين عليها أجورا، وربما يتقاضين أجورا رمزية في حالة تحقيق وفر من الدخل الناجم عن تحصيل رسوم هذه الدورات.

أسس بعض هذه المراكز في مطلع عقد الثمانينيات، لكن غالبية المراكز، ببرامجها الأكثر تطورا، أسست بعد عام ١٩٩٣. إن ما يميز هذه المراكز أنها أخذت تتسم بصفة الأهلية تقريبا منذ ما بعد عام ١٩٩٤، تقوم مديرة المركز المعينة من قبل الأونروا بالتشاور وبعض المشاركات بنشاطات المركز لاختيار لجنة محلية لإدارة المركز والمشاركة باتخاذ القرارات.

ومن طبيعة وأهداف هذه المراكز توفير البيئة المناسبة لبرامج التوعية المجتمعية في كافة المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والصحية، والارتقاء بوعي المجتمع المحلي لاحتياجات وحقوق

أفراده وبخاصة المرأة والطفل. وهي بهذا المعنى مؤسسات أهلية واعدة تستحق الدراسة.

ج- مراكز التأهيل المجتمعي لرعاية المعاقين: أسست هذه المراكز بإشراف الأونروا وتحت مظلتها، وهي مؤسسات شبه أهلية، لا تحتاج لترخيص من جهة أخرى غير الأونروا، وأسهمت الأونروا بتوجيه القائمين عليها من أبناء المخيمات، وقدمت إليها نفقات التأسيس، وتنسق مع الجهات المانحة لتوفير دعم لها. تقدم هذه المراكز خدماتها للمنتفعين بأجور رمزية وللمعوزين مجانا، ويدير أعمالها لجان محلية تطوعية يتراوح عدد أعضائها ما بين ٩ و١١عضوا.

أقيم المركز الأول منها عام ١٩٨٥، ومنذ ذلك الحين أقيمت تسعة مراكز في مخيمات معترف بها، ومنذ عام ١٩٩١ شكلت لجنة تنسيق عليا لهذه المراكز مكونة من رؤساء اللجان المحلية وعضو عن كل مركز يتم انتخابه من قبل أعضاء اللجنة المحلية في كل مخيم.

تشرف الأونروا حاليا على هذه المراكز صحيا، وهي لا تغطي إلا حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها سنويا.

٤- المؤسسات الأهلية

إن المنظمات غير الحكومية، وهي "منظمات ضمن المجتمع المدني[٢٦] تعني بتوفير الخدمات/ السلع التي تخدم المصلحة العامة، وهي منظمات غير تجارية مستهدفة للربح، تعمل عادة على أساس النشاط التطوعي والعمل المأجور في آن معا"[٢٧]، و يعرف عن هذه المنظمات أحيانا بوصفها منظمات طوعية أو خيرية. ومن ميزات هذه المنظمات أو المؤسسات التي تعرف بالمؤسسات الأهلية أن عملها على الصعيد المحلي يسعى لخدمة المستفيدين على صعيد موقع محدد.

تتمتع هذه المؤسسات بمقومات العمل التطوعي، ومن أبرزها:

- الانتساب الإرادي الحر، حيث ينضم الأعضاء لها باختيارهم ولتحقيق مصلحة ما.
- التنظيم الجماعي.
- التنوع ووجود نظام للمؤسسة تتم العودة له عند الاختلاف.

وتتأثر هذه المؤسسات بقوة بالمناخ العام والظروف السياسية والقانونية السائدة، وهي شديدة الارتباط بالمساحة الديمقراطية المتاحة في البلاد. وكانت أسماء المرشحين لإدارة هذه المؤسسات تخضع خلال العهد العرفي للموافقة الأمنية، وحتى لو حصل أحد المرشحين على أعلى الأصوات فإن القوانين العرفية كانت تمنح الجهات الرسمية المعنية إلغاء عضويته في الإدارة، ولو تمسكت الإدارة المؤسسة بنتائج الانتخابات تصبح الهيئة الإدارية بكاملها غير شرعية. وعلى الرغم من إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية في مطلع التسعينيات، إلا أن من المعتقد أن الموافقات الأمنية لازالت تفعل فعلها في إقرار نتائج انتخابات المنظمات الأهلية.

في ظل هذه الأوضاع فإن هناك ١٤٨ مؤسسة وفرعا ومركزا لمؤسسة أهلية وشبه أهلية متواجدة في المخيمات، وتتباين من حيث البنية ونطاق العمل ومستوى التنظيم والخطط والتمويل والجمهور الذي تعمل له في المخيمات.

ثالثاً: أنشطة ومهام المنظمات الأهلية في المخيمات

أ- الأندية: بلغ عدد الأندية والمنتديات في المخيمات ١٧ ناديا ، وتعتبر هذه الأندية مؤسسات أهلية أردنية، تسري عليها القوانين المعمول بها في المملكة كغيرها من الأندية الأردنية، وقد أسست جميعها تحت اسم مراكز الشباب، وارتبط تأسيس معظمها بإنشاء المخيمات، منها خمسة أندية أسست في عقد الخمسينيات، غير أنه وقع تحول في أوضاع هذه المراكز، وذلك عام ١٩٧٨، وبعد أن أوقفت الأونروا إشرافها على المراكز ودعمها لها، حيث أعيد تسجيلها باسم اندية وحصلت على تراخيص بذلك من وزارة الشباب والرياضة في المملكة.

ولكل ناد نظامه الداخلي وهيئته العامة، وقد بلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في هذه الأندية والمنتديات ١٦٠٤٣ عضوا حتى نهاية ١٩٩٧[٢٨] وتعتبر الأندية في المخيمات من أبرز المنظمات الأهلية التي تتأثر بالأجواء السياسية العامة، وهي تشهد بين الحين والآخر صراعات تنظيمية وسياسية بين مختلف الاتجاهات الفاعلة في صفوف الشعب الفلسطيني.

وتخول القوانين الأندية حق جمع التبرعات وتلقي المساعدات الداخلية والخارجية مع مراعاة القوانين المعمول بها في البلاد، وتستطيع إقامة مشاريع لزيادة دخلها، كإقامة المباني والمحلات التجارية لتأجيرها والاستفادة منها، على أن تكون ضمن مساحة الأرض المحددة للنادي. أبرز نشاطات الأندية تشكيل فرق رياضية (كرة القدم، والسلة، والطائرة، وألعاب القوى وغيرها)، وتنظيم مباريات محلية والمشاركة بأخرى عربية. ولقد حاز بعض هذه الأندية على بطولات لعدة ألعاب رياضية على صعيد المملكة والدول العربية، ويصدر أحد الأندية صحيفة رياضية منتشرة بشكل واسع في المملكة وهي صحيفة "الوحدات الرياضي". كما للأندية نشاطات ثقافية واجتماعية، من خلال عقد ندوات واحتفالات بالمناسبات الوطنية، ومعظم الأندية شكلت لجاناً اجتماعية وأقامت مراكز رعاية للفتيان الأيتام وبعضها يقدم مساعدات عينية للفقراء. هذا ويعتبر المنتسبون للأندية في المخيمات أكثر الفئات السكانية اعتناء بالعمل العام وأكثرهم تنظيما ووعيا، مما يجعل هذه الأندية تعتبر من أبرز وأهم المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات.

ب- اتحاد المرأة الأردنية: تأسس عام ١٩٧٤ تحت اسم "جمعية الاتحاد النسائي في الأردن"، وفي عام ١٩٩٤ وضع له نظام أساسي جد يد وسجل في وزارة الداخلية تحت اسم اتحاد المرأة الأردنية، ومقره الرئيسي في عمان- جبل الحسين، وله فروع في كافة مدن المملكة الأردنية الهاشمية، وله أيضا مراكز في عدة تجمعات سكانية، منها ستة مراكز في المخيمات وهي: الوحدات والحسين والنصر في محافظة العاصمة، والبقعة في محافظة البلقاء، وحطين والزرقاء في محافظة الزرقاء).

وكان من أبرز أهداف الاتحاد[٢٩]: دعم ومساندة المرأة الفلسطينية دفاعا عن حقوقها الوطنية المشروعة.

واتحاد المرأة الأردنية هو من المؤسسات الأردنية غير الحكومية القليلة التي مدت نشاطها إلى ستة مخيمات بعمل مؤسسي منظم. ويمكن القول أن التفاعل المؤسسي بين الاتحاد وقطاع المرأة في

المخيمات ظهر بشكل بارز ومنظم منذ عام ١٩٩٠، وبالتحديد مع بداية حرب الخليج الثانية، ومن أبرز النشاطات والخدمات التي يقدمها الاتحاد ومراكزه في المخيمات:

- دورات محو أمية أبجدية.
- دورات محو أمية قانونية.
- عقد ندوات ومحاضرات حول الهموم السياسية والأوضاع الصحية والاجتماعية.
- دورات في فن التجميل والخياطة والتريكو والكمبيوتر.
- تقديم استشارات قانونية للنساء والفتيات.

ولأن كافة نشاطات مراكز المخيمات تعمل عملا تطوعيا باستثناء تقاضي العاملات في الحضانات ورياض الأطفال مكافئات رمزية، فإن الدور الرئيسي لاتحاد المرأة الأردنية في دعم المراكز في المخيمات يتمثل بتوفير المظلة القانونية والدعم المعنوي وتسهيل اتصال النساء في المجتمع، كل حسب منطقته ومحافظته.

ج- الجمعيات الخيرية المحلية: وهي جمعيات خيرية تعمل وفق قوانين وزارة التنمية الاجتماعية، وقد بلغ عددها ١٤ جمعية خيرية، افتتحت ثلاث جمعيات منها فروعا لها في عدة مخيمات، مما يعني أن عدد الجمعيات الخيرية المرخصة ١٧ جمعية محلية. لقد حدت القوانين المعمول بها من زيادة عدد الجمعيات الخيرية، حيث توقف ترخيص الجمعيات في المملكة لعدة سنوات، وكذلك نقلت الجمعيات الكبيرة نسبيا، مثل العباسية وجمعية الدوايمة وجمعية الفالوجة وجمعية عجور وجمعية بيت دجن مقارها إلى خارج مخيم الوحدات وغيره، وذلك لضيق المساحات أو لتحسين أوضاعها، أو لرغبة القائمين عليها بإقامة صالات وأبنية ينتفع منها أهالي البلدة والجمعيات التي تنشط في صفوفهم.

وتتشابه هذه الجمعيات في أعمالها ونشاطاتها تقريبا، ويتمثل نجاح دور هذه الجمعيات في زيادة توثيق العلاقات بين أهالي البلدة، ومساعدة أبنائها الأكثر احتياجا، ولا يتعدى نشاطها التدريبي والتربوي حدود إقامة دورات لتعليم الخياطة، أو افتتاح صفوف دراسية لتقوية الطلاب دراسيا وما شابه.

د- الدواوين والروابط: عندما توقف ترخيص الجمعيات اتجه أهالي البلدات الفلسطينية وبعض العائلات الكبيرة إلى إقامة روابط ودواوين خاصة بهم، بلغ عددها ١١ رابطة وديوان، وهي غير مرخصة ونشاطاتها تنحصر بخدمة العشيرة أو أهالي البلدة وحسب. وبرغم أنها تقتصر في عضويتها على أبناء الحمولة أو أهالي البلدة الأصلية، إلا أنها هيئات طوعية وتنتخب هيئاتها القيادية دوريا، وتعتبر جزءا من المجتمع المدني للمخيمات.

هـ- الجمعيات والهيئات الأردنية والعربية والأهلية: أولت عدة جمعيات أردنية وهيئات عربية سكان المخيمات اهتمامها، من حيث تقديم المساعدات وتنفيذ البرامج التنموية. وقد تخصصت واحدة من هذه الجمعيات بمساعدة اللاجئين وسكان المخيمات بصورة شبه حصرية، وهي جمعية مجلس الكنائس في الشرق الأدنى لإغاثة اللاجئين، وهناك أيضا جمعيات أخرى تضع ثقلها الكبير في

المخيمات، مثل جمعية المركز الإسلامي الخيرية.

إلى جانب ذلك هناك عدة جمعيات خيرية أردنية قائمة في المدن تقدم خدمات هامة لسكان المخيمات باعتبارهم مواطنين أردنيين. وتعمل جميع الجمعيات الخيرية المسجلة رسميا في المملكة وفق أنظمتها المعلنة والتي تفيد بأنها تعمل على خدمة المجتمع المحلي في المملكة، ويحمل غالبية اللاجئين وسكان المخيمات الجنسية الأردنية، باستثناء بعض أهالي قطاع غزة.

ونذكر هنا أهم هذه الجمعيات والهيئات، العاملة في المخيمات: جمعية المركز الإسلامي الخيرية- جمعية مجلس الكنائس في الشرق الأدنى لإغاثة اللاجئين- جمعية أصدقاء الطفل- الجمعية الأردنية للعون الطبي الفلسطيني- هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية (السعودية) ولها مكتب في الأردن- هيئة الأعمال الإسلامية العالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولها مكتب فرعي في الأردن- جمعية أصدقاء القدس الخيرية- جمعية الشابات المسيحيات الخيرية- الجمعية الخيرية لرعاية الأسرة.

وهناك عدة جمعيات خيرية انطلقت من المخيمات، ومعظم أعضائها من أهالي المخيمات، وهي تقدم خدمات متنوعة، منها على سبيل المثال لا الحصر: جمعية عجور للتنمية الاجتماعية- جمعية الفالوجة الخيرية- جمعية بيت دجن الخيرية- جمعية عنابة الخيرية- جمعية الدوليمة للتنمية الاجتماعية- جمعية العباسية الخيرية- جمعية المالحة الخيرية.

رابعاً: النتائج والاستنتاجات العامة

أ- الأولويات المعيشية التنموية في المخيمات:

في دراسة ميدانية أعدت على خلفية هذا البحث ، ظهر أن تحديد الأولويات المعيشية في المخيمات تركزت حسب الأهمية على ما يلي:

١- حل مشاكل البطالة.

٢- توفير الخدمات الصحية العلاجية المجانية.

٣- إنقاذ وإغاثة الأيتام والأشد فقرا من السكان، بمنحهم مساعدات مجزية منتظمة.

٤- التأهيل والتدريب المهني المخطط.

٥- تصويب وضع التعليم ، وتوفيره من قبل الأونروا للجميع، وتسهيل عملية إكمال التحصيل العلمي الجامعي، بتوفير مقاعد دراسية كافية، وتخصيص منح تعليمية للمتفوقين والمحتاجين ممن يستطيعون إكمال تحصيلهم الجامعي.

٦- إقامة مشاريع إنتاجية داخل، وفي محيط، المخيمات وتسهيل عملية مشاركة السكان فيها.

٧- فتح مجال العمل لأبناء قطاع غزة في المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للمواطن الأردني، وكذلك الحال حول الحصول على فرص التعليم الجامعي.

٨- ترميم وصيانة مساكن المعوزين في المخيمات.

٩- تحسين الظروف البيئية وإقامة شبكات الصرف الصحي وصيانة شبكات الكهرباء.

١٠- تحسين مستوى الخدمات كافة، وإقامة البنى التحتية كتعبيد الشوارع والأزقة، وإزالة مصادر التلوث.

وحول التوجهات التنموية الأفضل، في ظل بقاء الوضع على ما هو عليه، أشارت الدراسة إلى ضرورة التوجه نحو: مكافحة البطالة- مكافحة الأمية- توفير الخدمات الصحية ومكافحة المرض- رعاية الفقرا ء ومكافحة الفقر- التأهيل والتدريب المبرمج- الاهتمام بتوفير منح دراسية جامعية ومهنية متقدمة- إجراء دراسات علمية وحقيقية لاحتياجات المخيم- التأثير في سلوكيات الشباب والأطفال وتوجيههم نحو الأفضل- تطوير وتحسين الخدمات في المخيم دون المس بوجوده.

ب- أهم التحديات التي تواجه عمل المنظمات الأهلية وشبه الأهلية العاملة داخل المخيمات:

كما أظهر البحث أن المنظمات تواجه عدة تحديات تعيق عملها وأحيانا تعطله، وأن لهذه التحديات تأثير متفاوت على عمل المنظمة، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

١- قلة الموارد المالية ونقص التمويل، كما أن لمواقف إداريي المنظمة (السياسية والاجتماعية) علاقة مباشرة بالدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، حيث يحجم المانحون عن دعم المؤسسات التي يديرها أشخاص لا يتفقون وإياهم بالمواقف أو بالآراء.

٢- تدني سقف الحرية، ووجود معوقات حكومية ناجمة عن القوانين، والتي مازالت تمنح الحكومة سلطة منع نشطاء لا ترضي عنهم من المشاركة في الانتخابات وإدارة التنظيم الأهلي. إضافة إلى حاجة المنظمة لإذن مسبق قبل القيام بأي نشاط عام، أو حتى عقد اجتماع إقامة محاضرة أو معرض داخل مقر المنظمة الأهلية.

٣- مازال الجمهور داخل المخيمات يتعامل مع القضايا ذات العلاقة بالحكومة وفق ما كان سائدا في فترة ما قبل الديمقراطية، حيث يسود الاعتقاد أن الأجهزة الحكومية تتعامل مع الجمهور والتنظيمات الأهلية بأسلوب جديد يؤدي نفس الغرض، فهي لا تعلن عن رفضها لأي نشاط ولكنها تؤخر إصدار الأذن بالسماح بالقيام به إلى وقت يستحيل فيه إقامة النشاط، علما أن من يقوم بأي نشاط غير مرخص يتعرض للعقوبة.

٤- تدني مستوى الإقبال على المنظمات من قبل الجمهور، ووجود أزمة ثقة بين الجمهور والمنظمات الأهلية نتيجة عدة عوامل أبرزها عدم شعور الجمهور بجدوى وجود هذه التنظيمات والفوائد المترتبة على التفاعل معها، إضافة إلى أن بعض سكان المخيمات يرفضون التعامل مع التنظيمات الأهلية مشيرين إلى أن التعامل معها يعود عليه بالمشاكل من قبل الحكومة، وأشار بعضهم الأخر إلى أنها ليست المنظمات المطلوبة والقادرة على خدمة اللاجئين، خاصة في ظل الأوضاع السياسية السائدة.

٥- يأس وإحباط فئة الشباب من جدوى العمل الاجتماعي والتطوعي في ظل الأجواء المحيطة، ولقد كان لتوقيع اتفاقية أوسلو ومعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية تأثير سلبي على إقبالهم على العمل التطوعي.

٦- تمييز بعض المؤسسات الحكومية في التعامل مع المنظمات العاملة في المخيمات، من خلال

دعم بعضها أو تسهيل عمليات تمويلها، حيث يرى البعض أن الحكومة تسهل عملية تبرع السكان للجان الزكاة، ولا تمارس نفس السياسة مع الجمعيات الخيرية واللجان الأخرى.

٧- سيطرة بعض الشخصيات التقليدية على مقاليد الأمور في التنظيمات الأهلية، ومثل هؤلاء يتلقون دعما من عدة جهات، وفي المقابل يتفرد بعض أصحاب التوجهات الأيديولوجية، أو ممن ينتسبون إلى أحزاب أو منظمات فلسطينية في إدارة تنظيمات أهلية، حيث أنهم، بعد سيطرتهم عليها يتعاملون معها وكأنهم يملكون هذه التنظيمات ملكية خاصة، فيغلقون باب العضوية أمام الآخرين، ويخضع كل شيء لأمزجتهم. وإذا ما توفرت الإمكانات لدى مثل هؤلاء أو الجهات التي تدعمهم، فقد يهيمن شخص واحد على عدة تنظيمات مما يؤدي إلى انتزاع صفة الأهلية عنها طيلة فترة ولايته.

٨- تعاني التنظيمات الأهلية من ظاهرة العشائرية، مما يمكن أشخاص غير أكفاء من السيطرة عليها، وإلى إبعاد الكوادر المتخصصة في العمل العام عنها، بفعل سياسة نصرة العشيرة.

٩- تردي الأحوال المعيشية بين صفوف سكان المخيمات مما يجعل العمل الاجتماعي الطوعي عملا مرهقا بالنسبة لمن يجب أن يكون لهم دور في مثل ذلك، يصبح بالتالي، دورهم ثانويا.

١٠- عدم وجود أطر تنسيقية بين المنظمات الأهلية العاملة في المخيمات، سواء الناشطة في مجال واحد أو بشكل عام.

١١- عدم تحديد هوية التنظيمات الأهلية بشكل واضح، حيث في الوقت الذي تحصل فيه على ترخيص بالعمل كمؤسسات أردنية فإن القائمين عليها يعتبرونها (ويأملون بأن تكون) مؤسسات خاصة باللاجئين أو سكان المخيمات. وأن تؤخذ خصوصيتها بالحسبان، وأن يسمح لها بالتفاعل مع المؤسسات المتخصصة بشؤون اللاجئين أينما وجدت، والسماح لها، على الأقل، بأحياء المناسبات الوطنية الفلسطينية وغير ذلك.

١٢- لا يمكن التحدي في وجود تنافس واختلاف سياسي بين القائمين على المنظمات الأهلية، بل إن التحدي الأكبر يكمن في تحويل هذا التنافس أو الاختلاف إلى صراع سياسي، واتباع وسائل في الصراع تؤدي إلى تعطيل أو تدمير المنظمة.

١٣- لم تلب أي منظمة أهلية بعد حاجات نسبة مقبولة من السكان في أي مخيم، ولم تتمكن أي مؤسسة من حشد السكان للمطالبة باستمرارية وجودها وضرورة دعمها وإبداء الاستعداد للبذل لحمايتها والدفاع عنها.

١٤- لم تستطع التنظيمات الأهلية إقامة مشاريع إنتاجية بالمعنى الصحيح، وحينما تمكنت منظمة ما من الحصول على دعم من أجل ذلك نجد أنها أقامت محلات تجارية لتأجيرها. وعلى ما يبدو فإن الأمر مرتبط بالإمكانات والقوانين وبإدارات هذه المؤسسات.

الهوامش

١- خريطة منطقة عمليات الأونروا، نيسان/ أبريل ١٩٩٩
٢- وفق معايير البنك الدولي يحتاج الشخص إلى عشرة أضعاف ما هو مخصص للاجئ.
٣- وفي كل من مخيم الوحدات يخصص ٠,٤ متر مربع للشخص الواحد، وفي مخيم الحسين ١,٢ متر مربع، وفي مخيم اربد يخصص ١,٠ متر مربع.
٤- أطلس المخيمات، ١٩٩٨، ص ١٠
٥- أطلس المخيمات، (المرجع السابق)، ص ١١
٦- أطلس المخيمات، (المرجع السابق)، ص ١٠
٧- أطلس المخيمات، (المرجع السابق)، ص ١٠
٨- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department at PalestinianAffairs, The Annual Report,1997
٩- تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية ١٩٩٧، ص ٢٤
١٠- عندما عرض الباحث المعدلات المنشورة على عشرة نشطاء من اداريي المؤسسات في المخيمات لم يوافقوا عليها، واعتبروها منخفضة ولا تعبر عن الحقيقة، ولكنهم لا يملكون أرقاما أو معدلات أخرى حول الموضوع.
١١- مؤسسة الدراسات ا لفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول (١٩٤٧-١٩٨١)، بيروت- لبنان، ١٩٨١، ص ١٨
١٢- أطلس المخيمات، (المرجع السابق)، ص ٢٨
١٣- تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية السنوي ١٩٩٨، (مرجع سابق)، ص٢٦، وتقرير المفوض العام للأونروا في ٦/٣٠ /١٩٩٨، ص ٥٣
١٤- تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية السنوي ١٩٩٨، (المرجع السابق)، ص.٢٧
١٥- تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية ١٩٩٨، (المرجع السابق)، ص.٢٧
١٦- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، نيويورك ٦ أكتوبر ١٩٩٧.
١٧- التقرير السنوي الصادر عن دائرة الشؤون الفلسطينية عام ١٩٩٨، (المرجع السابق)، ص.١٧
١٨- نشرة الأونروا بالأرقام الصادرة في شباط/ فبراير ١٩٩٩.
١٩- حسبها الباحث من النسب في جدول رقم ٤ ص٢٥ من تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية ١٩٩٨.
٢٠- أطلس المخيمات ص.١٩
٢١- تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية السنوي ١٩٩٧، ص٥، ٦.
٢٢- انظر تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية السنوي لعام ١٩٩٧، (المرجع السابق)، ص.١٣
٢٣- انظر تقرير الدائرة السنوي ١٩٩٨، ص.٤٦
٢٤- أطلس المخيمات، (مرجع سابق)، ص.٥١
٢٥- يقدر متوسط عدد المخاتير بنحو ١٠ مخاتير في كل مخيم، حيث في بعضها كالوحدات والبقعة وحطين يزيد عدد المخابير في كل منها عن ٢٥ مختارا . والمخاتير معتمدون من قبل وزارة الداخلية.
٢٦- يعرف المجتمع المدني بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي وراثي. (انظر سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مصر).
٢٧- انظر: "مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الاسكوا" (الصادر عن الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٨، ص ج).
٢٨- أطلس المخيمات، (مرجع سابق)، ص ٣٣
٢٩- كما وردت في النظام الأساسي لاتحاد المرأة الأردنية ص١١و ١٢.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

ناجي صفا ❖

بداية، وقبل الدخول في مناقشة وضعية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ينبغي التأكيد على أن إسرائيل تبقى المسئول الأول عن معاناة الشعب الفلسطيني بسبب إجراءات الاقتلاع والطرد والتهجير والقمع التي مارستها وما زالت منذ العام ١٩٤٨، وهى محاولة لتصويب النقاش وتحديد المسئوليات، كما لابد من الإشارة الآن إلى حق العودة استنادا للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ يبقى الحل الوحيدة لمأساة هذا الشعب استناداً إلى القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان وكافة المواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة كي لا يصبح الأمر وكأنه عفى الله عما مضى ولنلتفت إلى المقلب الآخر وهو مناقشة وضعية اللاجئين الفلسطينيين حيث هم في بلاد الشتات وبلسمة جراحهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، حتى يبدو للمراقب وكأن المقلب الأول قد أصبح نهائياً ومسلماً به، أي واقع استمرار التهجير واللجوء حيث مل الشعب الفلسطيني هذه الصفة ويريد أن يستعيد سيادته على أرضه، وبالتالي إنسانيته وشعوره بالكرامة الإنسانية.

ورغم أن مداخلتي محصورة بعرض واقع تجربة الشعب الفلسطيني في لبنان من كافة الزوايا الإنسانية والاجتماعية والصحية والاقتصادية والتربوية وخلافه، إلا أنه كان لابد من عملية ربط نزاع "كما يقولون في لغة القانون" للذي أشرت إليه مزيلا بذلك التباسا مفاهيميا تجري محاولات حثيثة لتكريسه وهو تأهيل اللاجئين الفلسطينيين حيث هم بما يضرب ويلغي قرار حق العودة استنادا إلى قرارات خاصة غير بعيدة عن منطق موازين القوى الإقليمية والدولية.

وهنا يصبح من الضرورة بمكان التأكيد على مسئولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني وتوطيد رفض ولا مشروعية الإجراءات التي اتخذت بحقه وأدت إلى تشريده في أربع رياح الأرض خلافا لكافة القوانين الدولية والإنسانية والمعايير الأخلاقية.

فالقانون الدولي لا يقر تحت أية ذريعة سواء كانت تاريخية أو قلة عدد السكان وحتى الخلو من السكان أو وجود ثروات طبيعية- بفتح أراض أخرى بالقوة أو إلحاق أراضي الغير بوساطة الاحتلال،

❖ نائب رئيس المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان/ لبنان

ناهيك عن اقتلاع وتشريد سكانها الأصليين، وكما لا يقر القانون الدولي منطق السيطرة على أراضي الغير بالقوة فإنه يرفض مبدأ مرور الزمن المكسب للحقوق، خاصة ما يتعلق بأراضي الغير، حيث يرى العلامة هفتر "إن قرنا كاملا من التملك غير المشروع لأراضي الغير لا يكفي لإزالة البطلان الذي يعتوره منذ البدء"، ويرى العلامة هنري هيني "أن مائة سنة من الاغتصاب لا تكون سنة من الشرعية". وذلك يعني من وجهة نظر القانون الدولي، بالإضافة إلى كافة القوانين الإنسانية، سقوط مقولة مرور الزمن المكسب فيما يتعلق بأراضي الغير، ويسقط مشروعية احتلال أو سيطرة تحت أية حجة أو ذريعة. ويؤيد ذلك كبار رجال القانون الدولي أمثال الإيطالي مامياني والفرنسي لوفور واليوناني سفريادس وغيرهم وليس آخرهم محكمة العدل الدولية التي أقرت باجتهاد كبار رجال القانون برفض مبدأ مرور الزمن في العلاقات الدولية بالنسبة لحقوق الجماعات الوطنية.

اكتفى بهذا القدر من العرض الذي أردت منه عملية ربط نزاع فيما يتعلق بالحق الفلسطيني في العودة وتقرير المصير ، كما أردت الإشارة إلى السبب الأول للمأساة وما الوضعية التي نحن بصدد مناقشتها وعرضها إلا إحدى النتائج المباشرة للمجازر التاريخية والحاضر ة التي ارتكبتها إسرائيل والتي لا يمكن إغفالها أو إسقاطها من أي عمل بحثي.

أعود إلى مبحثنا الأصلي وهو وضعية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق اللاجئين.

الوجود الفلسطيني في لبنان .. واقعه ومعاناته

يعيش الشعب الفلسطيني في لبنان منذ اقتلاعه من أرضه في العام ١٩٤٨ ظروفا بالغة الصعوبة على كافة المستويات الحياتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التربوية وحتى الأمنية.

وإذا كانت الحرب الأهلية التي شهدها لبنان قد أسهمت في تأزيم هذا الواقع، إلا أن الانفراج الذي شهده لبنان من خلال عودة السلم الأهلي لم يؤد إلى تخفيف حدة هذه المعاناة بل أدى إلى مفاقمتها خاصة إذا ما نظرنا إلى ظروف ونتائج خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إبان الاجتياح الإسرائيلي وتراجع خدمات الأونروا، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي يشهدها لبنان والتي انعكست بأقوى تجلياتها على الوجود الفلسطيني في لبنان ناهيك عن الوضع الأمني الخاص تجاه الوجود الفلسطيني.

فعلى المستوى الشعبي لازالت شريحة من اللبنانيين تنظر إلى هذا الوجود نظرة ملؤها الريبة والتوجس، تصل أحيانا إلى حد وصف المخيمات الفلسطينية بالجزر الأمنية، ومنحى مضطردا لتحميله مسئوليات الحرب الأهلية اللبنانية وما يترتب على ذلك من تبعات تؤدي أحيانا إلى انبعاث روح فاشية، في النظرة وأحيانا في التعاطي، ويمكن تلمس عدة أوضاع للوجود الفلسطيني في لبنان، قانوني، اقتصادي، واجتماعي سياسي.

١- الوضع القانوني

رغم التزام الدستور اللبناني المعدل الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١ -استنادا إلى وثيقة الوفاق الوطني التي وقعت في الطائف في المملكة العربية السعودية- في مقدمته بمواثيق الأمم المتحدة وا لإعلان العالمي لحقوق ا لإنسان، وتعهد الدولة بتجسيد هذه المبادئ في الإنسان جميع الحقول والمجالات دون استثناء. ورغم أن لبنان كان من بين الدول التي ساهمت في إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووقع على غالبية المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والاتفاقيات الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز. وهذه العهود والاتفاقيات برغم أنها ملزمة للدولة الموقعة عليها، إلا أن لبنان لم يحترم هذه العهود فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين. والمقيمين على أرضه، كذلك لم يحترم مواد الدستور اللبناني التي تقر بالحقوق المدنية ومبدأ المساواة وحرية المعتقد والحرية الشخصية وحرية التعليم وإبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الاجتماع وتأليف الجمعيات، حيث لا حق للفلسطينيين في الاجتماع أو إبداع الرأي وتأليف الجمعيات، وبالتالي فإن الشكل الوحيد للعلاقة مع الدولة اللبنانية هو الشكل الأمني.

وبرغم أن المواثيق الدولية تعلو أحكام القوانين الداخلية فإن غالبية مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير مطبقة فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني المقيم على أرض لبنان، فقد تحفظ لبنان على اتفاقية اللاجئين والنازحين وإعلان حقوق الإنسان لغير المواطنين. بما يضرب الأساس القانوني والأخلاقي لمشروعية حقوق الإنسان التي تقوم على أساس إلغاء التمييز بين البشر بكافة أشكاله واحترام حقوقهم الاقتصادية والإنسانية وعدم تعريضهم للحاجة والعوز.

وبرغم اتفاقية الدار البيضاء التي وقعت عام ١٩٦٥ والتي تنص على ضرورة معاملة ا لفلسطينيين في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدولة العربية في إقامتهم وسفرهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية، فإن اثنان وسبعون مهنة ممنوع عليهم العمل بها، حتى النخب المثقفة كالطبيب والمهندس والمحامي والصيدلي والمحاسب والمدرس وغيرهم من المثقفين ممنوعين من مزاولة مهنهم، بما يضعهم أمام احتمال تشرد جديد يزيد في معاناتهم الإنسانية.

ولعله من المستهجن أن تكون علاقة اللاجئين الفلسطينيين مع الدولة اللبنانية تختصر عبر مرسومين الأول اشتراعي ويحمل الرقم ٤٢ صدر في العام ٥٩ والآخر جمهوري ويحمل الرقم ٩٢٧ في نفس التاريخ. وهذان المرسومان يتعلقان بإنشاء مديرية شئون اللاجئين وبقرار صادر عن وزارة الداخلية يصنف اللاجئين كأجانب. إذن فالعلاقة تتراوح ما بين وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام وهي علاقة أمنية بحتة بحيث يمنع الفلسطيني حتى من الانتقال من مخيم إلى آخر إلا بموجب ترخيص ولعل آخر القرارات الهمايونية كانت تلك القرارات الصادرة عن وزارة الداخلية بضرورة أن يحصل الفلسطيني على تأشيرة دخول إلى لبنان على الرغم من أن وثيقة السفر التي يحملها هى وثيقة سفر لبنانية وصادرة عن الأمن العام اللبناني، ناهيك عن عدم الإقرار بحق الفلسطيني -إذا ما

تبسمت له الظروف واستطاع تأمين عمل له وهى فرص نادرة بالنسبة له- في الاستفادة من الضمان الاجتماعي أو تعويضات نهاية الخدمة أو الاستشفاء. وما زال الشعب الفلسطيني في لبنان يناضل منذ أمد بعيد ومعه بعض اللبنانيين الشرفاء للحصول على الحقوق المدنية والإنسانية التي ما زالت تمنع عنه تحت حجج وذرائع واهية تحت عنوان رفض التوطين، رغم انعدام الصلة بين الموضوعين.

٢- الوضع الأمني

أما على المستوى الأمني فإن الفلسطينيين يعيشون في لبنان في مخيمات شبه مغلقة، مما يفاقم من أزماتهم الاقتصادية والا جتماعية. فإضافة إلى فقدان الخدمات وانعدام سوق العمل، فإن حصارا مازال مضروبا حول عدد من المخيمات ولا سيما المخيمات التي تقع في الجنوب اللبناني تحت ذرائع غير واضحة، وذلك من خلال زرع نقاط تفتيش على مداخل هذه المخيمات من الجيش اللبناني، بحيث تحولت إلى ما يشبه السجن الكبير.

فحالة الإرهاب النفسي التي يعيشها الإنسان الفلسطيني نتيجة خضوعه للتفتيش أثناء دخوله وخروجه من المخيم جعلت هذا الإنسان يعيش حالة انكماش نفسي ما يؤسس لإنتاج حالة عدائية مع محيطه وتجاه الغير وبشكل خاص تجاه السلطة اللبنانية.

وبحسب معايير علم النفس الاجتماعي فإن ذلك يساهم في التخلي عن منظومة القيم، وخلق رغبة في تحدي النظم والقوانين عند أول فرصة تسنح لذلك. هذا السلوك يأتي كردة فعل عفوية وطبيعية لهذا الحصار الذي يؤسس في وعي المواطن الفلسطيني و لا وعيه لبناء جدار من الشك والعداء والكراهية بسبب القهر والإذلال اللذين يتعرض لهما، ويعمق الشرخ في نفسه ما يؤسس إلى حالة نفسية غير سوية تدفعه إما إلى الاعتكاف قسرا داخل المخيم وعدم الخروج لتلافي هذه الإجراءات الزاجرة، وإما الخروج من المخيم تحت ضغط الضرورة ومحاولة تنفيس هذا الكبت النفسي والاجتماعي عند أول فرصة تسنح له.

إن هذا الواقع أشبه بعملية حجز احتياطي جماعي للشعب الفلسطيني في مخيمات الجنوب اللبناني دون أي مسوغ شرعي، وهذا يطرح سؤالا ملحا، هو هل يحق لسلطة ما أن تفرض حجزا احتياطيا اعتباطيا على شعب ما؟ وهل من المسموح في ظل تنامي الدعوات الدولية لاحترام حقوق الإنسان، بشكل بات معه مسألة سيادة الدول في القانون الدولي موضع نقاش وإمكانية تجاوزها فيما لو خرقت حقوق الإنسان، وأنه لمن المستهجن أن تبقى مثل هذه الإجراءات اللا إنسانية في مطلع الألفية الثالثة من دولة عربية تجاه شعب عربي شقيق هو ضيف على أرضها.

٣- الوضع الاقتصادي

يعيش الفلسطينيون في لبنان وضعا اقتصاديا مأزوما ساهم في مفاقمته بالإضافة إلى القوانين المانعة لحق العمل، الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان، وكذلك تدني مستوى الخدمات

والمساعدات التي كانت تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بحجة أزمة مالية تجتاح الوكالة المذكورة والناتجة عن تدني التبرعات والتقديمات بالإضافة إلى عدم تسديد الدول المانحة لمساهماتها في الموازنة العامة كما تدعي الوكالة. وإذا أضفنا إلى ذلك التزايد المضطرد في عدد السكان الفلسطينيين حيث يصل معدل النمو إلى ٤,٦٪ مما يرتب على الوكالة أعباء جديدة وإضافية. وتشير الإحصائيات التي أجريت ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٨ إلى ازدياد عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة بنسبة ٣٣٪ (من ٢٦٤٨٧٠٧ آلاف لاجئ إلى ٣٥٢١١٣٠) بينما انخفضت نسبة نفقاتها من الصندوق العام بنسبة ٢٦٪ خلال سبع سنوات، أي من نسبة ٩٦ دولاراً أمريكياً للفرد عام ٩١ إلى ٧١ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٨.

وقد دلت الدراسة التي قام بها عدد من الجمعيات المتخصصة والأونروا حول الوضع الاقتصادي والمعيشي للاجئين الفلسطينيين في لبنان على معدلات عالية في النمو وهبوط مضطرد في الدخل الاقتصادي، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن ما يزيد عن ٦٥٪ من الشعب الفلسطيني في لبنان يعيش تحت خط الفقر بسبب انعدام فرص العمل والإنتاج الذي يقتصر على بعض الأعمال اليدوية الرخيصة كاليد العاملة الزراعية وورش البناء وبعض الحرف الصغيرة، وتعتبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المصدر الاقتصادي الأول وأكبر رب عمل للفلسطينيين في لبنان، حيث يعمل في الوكالة ما يزيد على ثلاثة آلاف موظف في القطاع التعليمي والصحي وبعض النشاطات الاجتماعية. في حين تستوعب بعض المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير عددا ضئيلا من الموظفين غالبيتهم غير منتجين وتجري عملية توظيفهم على أساس سياسي على قاعدة الموالاة والمعارضة للسلطة الفلسطينية التي تمنح وتحجب المساعدات عن الشعب الفلسطيني استنادا إلى هذه المعايير.

ولعل عدوى الدعم الاقتصادي استنادا إلى معايير سياسية قد انتقلت إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" ففي حين تتحجج الوكالة المذكورة بالأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، يذهب الكثير من المستفتين إلى القول ان خلفية سياسية وراء تقليص الدعم والخدمات بالمقارنة مع ما تقدمه الوكالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي غزة مثلا حيث عدد السكان يساوي ثلاثة أضعاف عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان نجد أن الموازنة ترتفع عدة أضعاف عنها في لبنان. ويشكل هذا الإجراء بنظر اللاجئين أحد وسائل الضغط السياسي والاقتصادي للقبول بالتوطين وإسقاط حق العودة تحت وطأة تسوية أوضاعهم الاقتصادية على نحو يؤمن لهم حياة كريمة بمعزل عن حق العودة، وهذا ما يدفع الكثيرين للإشارة إلى الوكالة المذكورة بأصابع الاتهام.

٤- الوضع الصحي والتعليمي

إذا كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني للاجئين الفلسطينيين في لبنان بهذا المستوى من السوء فإن الوضعين الصحي والتربوي لا يقلان سوءا عن الأوضاع الآنفة الذكر، بل يتعدونهما في كثير من الأحيان.

وإذا كانت الصحة تعرف على أنها الحالة الجسدية والاجتماعية الكاملة للفرد والمجتمع تبعا للمستوى الإنتاجي والحضاري لأي مجتمع، وليس فقط تشخيص المرض وتحديد العلاج. فإن الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين في لبنان تقع في أسفل السلم الصحي الذي يعد انعكاساً لقياس الرفاهية والتحسن الاجتماعي والسياسي.

فالواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين في لبنان يبدو مأساويا نظرا للصعوبات والتعقيدات الحياتية المعاشة التي أشرنا إلى بعض جوانبها ويمكن وصف معالم الخارطة الصحية على النحو التالي:

أ-سوء تغذية عند الأطفال دون سن الدراسة ولدى النساء في سن العطاء.

ب-نقص الوزن عند المواليد الحديثة بسبب سوء التغذية أولا وبسبب النقص الكبير في الثقافة الصحية والغذائية لدى الأمهات.

ج-الأمراض السارية على أنواعها نتيجة التلوث البيئي داخل المخيمات التي تتحول أحيانا إلى شبه مكب نفايات، إضافة إلى ظروف السكن غير الصحية.

د-تزايد الإصابة بالإسهال عند الأطفال والكبار وارتفاع الحرار بسبب تلوث مياه الشرب واختلاطها في كثير من الأماكن بمياه الصرف الصحي.

هـ-أمراض القلق والضغط الشرياني، والذبحة القلبية. والصور الكلوي، وانتشار أمراض السكري والربو والتلاسيميا والقرحات الهضمية والالتهابات العظمية، ولعل جل هذه الأمراض ناتجة عن الضغط النفسي والاجتماعي الذي يعيشه اللاجئ الفلسطيني في مخيمات شبه مغلقة وتفتقر إلى أبسط الشروط الصحية.

ولعل معدلات وفيات الأطفال الرضع التي بلغت ٣٥ بالألاف حسبت تقرير المفوض العام للأونروا الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٩ يعطي الصورة ولو الأولوية- عن هذا الواقع الصحي الذي يصفه بأنه سيئ جدا لجهة سوء التغذية ما يؤدي إلى نقص الوزن عند الولادة. وفقر الدم عند الأم وانعدام الرعاية خلال فترة الحمل.

إن غالبية أسباب هذا الواقع الصحي الأليم تعود إلى ضعف وتقليص الخدمات الصحية والرعاية الصحية من قبل وكالة غوث اللاجئين الأونروا وانعدام الاستفادة الصحية من قبل الدولة اللبنانية إلى مستوى الصفر. وكذلك النقص الفادح في الجهاز الطبي التابع للأونروا، حيث تبين من الإحصاءات وجود ٠,٨ طبيب و ٢,٥ ممرض لكل عشرة آلاف لاجئ في حين أن المعدل العالمي هو طبيب لكل ألف نسمة كحد أدنى. أي أن نسبة توافر الجهاز الطبي هى أقل ١٢ ضعفا عن المعدل العام.

أما الواقع التربوي الذي لا يقل خطورة عن الواقع الصحي فيقع في نفس المنزلة من الاهتمام حيث المدارس كلها تابعة لوكالة غوث اللاجئين الأونروا. ولا يستفيد الفلسطيني تربويا وتعليميا من المدارس التابعة للدولة اللبنانية على الرغم من أن القانون اللبناني يعطي نسبة ١٠٪ للطلاب الأجانب، بما في ذلك الفلسطينيين، إلا أن الظروف الخاصة التي أشرنا إليها كواقع اجتماعي داخل المخيمات

شبه المغلقة يحرم الطالب الفلسطيني من الاستفادة من هذه الفرصة رغم هزالها. وما يفاقم الأزمة انعدام وجود مدارس خاصة تستوعب بقية الطلاب التي عجزت مدارس الأونروا عن استيعابهم، بسبب قلة عدد المدارس من جهة والتخفيضات الدولية التي أجرتها الوكالة على موازنة التعليم من جهة أخرى -بدل زيادتها- بسبب النمو السكاني وتزايد عدد الطلاب الذين هم بحاجة إلى المدرسة والتعليم حيث بلغت نسبة التسرب في المراحل الثانية ٢٢٪ وبلغت في المرحلة الابتدائية والمتوسطة حوالي ١١٪. هذا إضافة إلى عدم وجود فرص التعليم العالي الجامعي سوى في الجامعة اللبنانية التي تعجز عن استيعاب الطلاب اللبنانيين أصحاب الأفضلية خاصة في الاختصاصات العلمية، مما يضع الأهل أمام أحد احتمالين، إما الاستغناء عن التعليم الجامعي وإلقاء أولادهم إلى سوق العمل الذي يعاني من أزمات حادة وقوانين عنصرية تمنع من استيعابهم، وبالتالي تحويلهم إلى القطاع الأكبر في المخيمات وهو قطاع العاطلين عن العمل، وإما التضحيات بلقمة عيشهم لأجل دفع رسوم الجامعات الخاصة المرتفعة السعر بحيث لا يستطيع ولوجها سوى أبناء الطبقة الميسورة.

لقد تدنت نسبة موازنة التعليم في وكالة الغوث من ٥٨٪ عام ١٩٩٢ إلى ٤٧,٢٪ عام ١٩٩٧، وهذا التخفيض كانت له انعكاسات سلبية كبيرة على مستوى التعليم من جهة، ونسبة المتعلمين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إلغاء تقديم الكتب والدفاتر والقرطاسية وغيرها من المستلزمات التي كان يتلقاها الطالب.

إن هذا العرض اليسير والمكثف لواقع ووضعية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إنما أملته ضيق المساحة الزمنية الممنوحة، وكم كنا نتمنى أن يفسح المجال بشكل أوسع لتسليط الضوء على هذا الواقع المرير لكي يأخذ حقه في التقييم. وعدم الاكتفاء بعرض الوقائع وإنما طرح الحلول عسى أن يساهم ذلك ولو بشكل جزئي في تخفيف المعاناة وبلسمة بعض الجراح التي ما زالت تنزف منذ أكثر من خمسين سنة.

تعقيب

د. خليل الشتيوي*

تتركز ملاحظاتي على ورقة السيد ناجي صفا، نائب رئيس المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان وذلك حرصا مني على إعطاء صورة صحيحة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وللعلاقة ما بين الدولة اللبنانية واللاجئين وكذلك حرصا على مصداقية أعمال المؤتمر واحترام الأهداف المنشودة في لقائه، ومن هذا المنطلق أورد الملاحظات التالية:

حمل التقرير اتهامات متعددة تجاه لبنان ومنها:

-عدم احترام لبنان العهود والمواثيق الدولية فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين.

-اعتبار الدولة اللبنانية العلاقة مع اللاجئين علاقة أمنية فقط.

-وجود قرار صادر عن وزارة الداخلية يصنف اللاجئين كأجانب.

-تحويل المخيمات -بسبب الحصار الأمني- إلى ما يشبه السجن الكبير والحجز الاحتياطي الجماعي للاجئين ومنع انتقال اللاجئين .

-عدم استفادة الفلسطينيين تربويا وتعليميا في المدارس التابعة للدولة اللبنانية، وعدم وجود مدارس خاصة تستوعب بقية الطلاب الذين تعجز مدارس الاونروا عن استيعابهم.

وتضمن التقرير، واستنادا إلى هذه الاتهامات مواقف من المجتمع اللبناني تتراوح ما بين "الريبة والتوجس من الوجود الفلسطيني إلى انبعاث روح فاشية في النظرة وأحيانا في التعاطي".

وفي ردنا على هذه الاتهامات ينبغي توضيح خصوصية وضع لبنان كبلد مضيف للاجئين بالمقارنة مع الأوضاع في البلدان المضيفة الأخرى للاجئين كسوريا والأردن.

١- طبيعة النظام اللبناني ووضع قطاع الخدمات فيه، فالخدمات الصحية ب شكل خاص تابعة للقطاع الخاص بنسبة ٩٠٪ وتدير أعمالها وتقدم خدماتها لمن توفرت لهم الظروف المادية بغض النظر عن جنسيتهم، أما في التعليم فإن النسبة تتراوح ما بين ٤٠٪ و٦٠٪ للقطاع الخاص حسب درجة التعليم.

ويضاف إلى ذلك ما يتسم به الوضع في لبنان من مستوى عال للمعيشة وتكاليف عالية لهذه الخدمات قياسا إلى سوريا والأردن.

٢- إن لبنان هو البلد المضيف الوحيد الذي عانى من حالة حرب داخلية استمرت من العام ٧٦ حتى ٨٩ ، مع احتلال إسرائيل لأرضه ضمن العام ٧٨ حتى عام ٢٠٠٠ واستيعاب الاعتداءات الإسرائيلية والضرب المتكرر للمنشآت وللبنى التحتية. وقد أدت هذه الأسباب إلى انعكاسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تركت آثارها ليس فقط على اللاجئين الفلسطينيين وإنما على كافة

* مدير عام إدارة شئون اللاجئين الفلسطينيين بوزارة الداخلية اللبنانية

المقيمين على أرض لبنان وللمواطنين اللبنانيين أيضا بشكل خاص.

٣- إن وجود الفلسطينيين في لبنان ليس وجودا للاجئين فقط ، بالمعنى التعريفي الرسمي والدولي للاجئ ، ويجب التفريق ما بين اللاجئ كلاجئ وعلاقة الدولة المضيفة به على هذا الأساس وفق القوانين وما بين الوجود العسكري فلسطينيا والذي يعالج من زاوية أخرى لا شأن لها بمعطيات اللجوء.

أما ما ورد في الورقة من مغالطات -ودون تحديد الأسباب الكامنة وراء ورودها- فإننا نؤكد على ما يلي:

١- لا وجود مطلقا لما ذكر من منع اللاجئين من الانتقال من مخيم إلى آخر، إذ أن حرية التنقل متاحة لجميع الفلسطينيين، ليس فقط من مخيم إلى آخر وإنما على كافة الأراضي اللبنانية وداخل وخارج لبنان أيضا.

أما الإشارة إلى إخضاع الفلسطينيين إلى الحصول على موافقة السلطات في السفر والعودة، فالواقع أن الفلسطينيين يحصلون على الموافقة عند طلبها وكان الجدير أن تبرز الورقة ما إذا كانت الدولة اللبنانية قد منعت الفلسطينيين من إعطائهم هذه الموافقة أم لا.

٢- إن لبنان، وإن كان يعتبر أن الخدمات للاجئين الفلسطينيين مسئولية وكالة الغوث التي أنشأت كتعبير عن التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالمسئولية عن خلق هذه المشكلة، فإنه يقدم الكثير وفق إمكانياته، ونتيجة لطبيعة قطاع الخدمات فيه، وأشير هنا إلى ما يلي:

أ- التعليم الرسمي متاح للفلسطينيين في المدارس بكامل مراحله، وفي الجامعات الرسمية، وفق المعايير المتبعة مع اللبنانيين دون استثناء.

ب- إن المستشفيات الحكومية تقدم خدماتها الصحية للجميع دون استثناء وفق معايير موحدة دون النظر في جنسية متلقي الخدمة.

ج- إن وزارة الصحة تقدم مساعدات للبنانيين دون غيرهم في نفقات الاستشفاء وهذا ليس استثناء يخص لبنان فقط.

٣- ينبغي الأخذ في الاعتبار أن المخيمات تضم أيضا منظمات فلسطينية مسلحة، كما يلجأ إلى هذه المخيمات متهمون بارتكاب جرائم متنوعة بما في ذلك اغتيالات سياسية ، ومحاولات تهديد النظام (مقتل الشيخ نز ار الحلبي- اغتيال القضاة الأربعة).

وفي هذا الإطار أقيمت على مداخل بعض المخيمات نقاط تفتيش للجيش اللبناني وهذه النقاط وجودها مرتبط بالواقع الأمني داخل المخيمات، علما بأن نقاط تفتيش الجيش اللبناني موجودة على امتداد الأراضي اللبنانية ويستوي أمامها الجميع بما فيهم اللبنانيين.

٤- مع الموافقة على أن وضع اللاجئين الفلسطين يين في مخيمات لبنان صعب ، ولكن لابد من الإشارة إلى أن أحياء لبنانية وأقسام من اللبنانيين يعيشون في أوضاع مماثلة، وكان من المهم إجراء مقارنات بين المؤشرات الاقتصادية في أمور التعليم مثلا ما بين اللبنانيين والفلسطينيين، وليس

الاكتفاء بإيراد أرقام غير متحققة المصدر والمصداقية.

٥- إن الحقوق المدنية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مطبقة في لبنان على كافة المقيمين على أرضه، أما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإن جزء اً من هذه الحقوق يطبق حاليا ويعود ذلك إلى طبيعة النظام اللبناني وللظروف التي مر بها لبنان، وفي هذا الإطار لا يكفي سوق التهم ضد لبنان كدولة مضيفة وإنما النظر إلى طريقة تعامل كافة البلدان -بما في ذلك البلدان الأوروبية- مع اللاجئين.

٦- إن ممارسة المهن الحرة (طب- هندسة- صيدلة- محاماة) يحكمها النظم الخاصة ل لنقابات التي ترعى تنظيم هذه المهن وليس فقط السياسة أو القوانين اللبنانية.

٧- مع اعترافي الكامل بمسئولية وكالة الغوث عن تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين إلا أن بعض الأرقام الواردة لا تتطابق مع الواقع.

أكتفي بهذا القدر من الملاحظات مشيرا إلى أن لبنان كان ومازال موقعا مهما لإسهام الفلسطينيين الفكري والثقافي والنضالي، كما كان موقعا في السابق لعملياتهم العسكرية، هذه حقائق كلها لا يجوز التغاضي عنها.

واستنادا إلى ما ورد وحرصا مني على مصداقية أعمال المؤتمر فإني أطلب تجميد نشر ورقة الأستاذ ناجي صفا واعتبارها تشويها للعلاقة ما بين الفلسطينيين واللبنانيين. وأدعو المسئولين بالمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان إلى اجتماع عمل في بيروت، لدراسة ومناقشة ما يدعونه بصورة موضوعية.

تعقيب

محمد أبو حارثية*

لقد عرف العالم نوعا واحدا للجوء الذي تتسبب فيه الحروب بين دول متجاورة أو تفضي إليه النزاعات العسكرية الداخلية أو يؤدي إليه للقمع والاضطهاد الذي تمارسه أنظمة دكتاتورية وعنصرية. وهذه الأسباب دفعت الأمم المتحدة لاعتماد الآليات والمواثيق المعنية بحماية هؤلاء اللاج ئين وتنظيم أمورهم الحياتية في دول اللجوء، إلى حين عودتهم إلى ديارهم بعد انتهاء الأسباب التي دفعتهم إلى اللجوء. غير أن الحالة الفلسطينية تمثل حالة معاكسة تماما حيث أن الفلسطينيين لم يتنازعوا فيما بينهم ولم يتنازعوا مع دولة مجاورة، وإنما حدث اللجوء بعد أن قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في قرارها رقم ١٨١ والذي استغلته العصابات الصهيونية بشن هجومها في حملة تطهير عرقية ضاربة عرض الحائط حقوق المواطنين الفلسطينيين ومستغلة حقها الذي أقرته الأمم المتحدة. في إقامة دولتها لتشريد الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه.

ومن ثم فإن الأمم المتحدة هى السبب الرئيسي في ظاهرة اللجوء الفلسطيني، ولم تكن إقامة وكالة الغوث لتشغيل وإغاثة اللاجئين إلا وسيلة للتكفير من قبل الأمم المتحدة؛ شعورا منها بالمسئولية الأخلاقية تجاه الفلسطينيين. ولم يكن في نيتها توفير الحماية للاجئين إلى حين إعادتهم بل محاولة تخفيف المعاناة والآلام، وهو ما يظهر بوضوح في تسمية وكالة الغوث.

إن المؤامرة الدولية لم تقف عند هذا الحد فاستثناء الفلسطينيين من حماية المفوضية العليا للاجئين قد اعتبر في حينه وسيلة للحفاظ على الطابع السياسي والجماعي للمسئولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلا أن سوء النوايا اللاحقة أفضى إلى إخراج الفلسطينيين من معادلة اللجوء المتعارف عليها دولياً، وجعل من اللاجئين الفلسطينيين حالة مميزة للاجئين ولا تنطبق عليها الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين. أي أن مفهوم اللاجئ لا ينطبق حرفيا على الفلسطينيين وليس لهم الحماية المتوفرة للاجئين، علما بأن إخراج الفلسطينيين من الاتفاقية لم يكن يهدف إلى تلك النتيجة، بل يفترض بأنهم سيتمتعون بكل ما في الاتفاقية، إضافة للخصوصية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، حيث إن اللاجئ الفلسطيني ليس بحاجة لأن يثبت -بشكل فردي- أسباب اللجوء المستندة إلى خوف مبرر من الاضطهاد ، فا لأمم المتحدة قد أقرت سلفا الحالة القانونية للفلسطينيين الذين شردوا بمئات الآلاف من الأراضي التي أقيمت عليها دولة إسرائيل، وأن تشريدهم كان نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية والمجازر التي قامت بها العصابات الصهيونية، والطرد المنظم المادي والمعنوي الذي قامت به المؤسسة الصهيونية. كذلك فإن إعادة اللاجئين ليست بحاجة إلى الاتفاقية الدولية للاجئين لعام ١٩٥١ حيث إن عودتهم لا تشكل حالات فردية -عندما تنتهي أسباب اللجوء- وإنما عودة

* مدير منظمة الحق برام الله (عند انعقاد المؤتمر).

جماعية ترتبط بحل سياسي نهائي لمجمل القضية وأن رعاية الأمم المتحدة كان يجب أن تفوق الرعاية التي تتوفر للأفراد الذي تنطبق عليهم الاتفاقية.

لقد استخدمت المدرسة الغربية أدوات القانون الدولي للاجئين من أجل التشكيك بالحق الفلسطيني في العودة Restitution والتعويض وحقهم في التمتع بحقوقهم الإنسانية خلال فترة لجوئهم، في مقابل قبولهم بالرواية الإسرائيلية التي تدعي أن معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقع على عائق العرب، وإن فرار الفلسطينيين جاء بإرادتهم، وليس نتيجة القتل والخوف المبرر.

كما أنه لا يمكن الفصل بين الوضع السياسي والحق القانوني، حيث لا يمكن الوصول إلى إنهاء مشكلة اللاجئين دون حل سياسي، لأن السيطرة على الحدود و أملاك اللاجئين في وطنهم هى سيطرة إسرائيلية كاملة. وإذا كانت العودة في الأحوال الطبيعية للاجئين غير الفلسطينيين تعني توطينهم في دولتهم، بينما في الحالة الفلسطينية فإن أراضي وأملاك اللاجئين واقعة تحت سيطرة دولة أجنبية عنهم، قامت أثناء غيابهم.

أخيرا فإن حق الفلسطيني في العودة لا يرتبط فقط بالحق الذي كفله قرار ١٩٤ للجمعية العامة، ولكنه حق طبيعي غير قابل لتصرف حيث إن لكل فرد الحق في العودة لوطنه والخروج منه متى شاء، كما أن الحق بالملكية الخاصة حق لا يسقط بالتقادم.

المحور الثاني

موقف المنظمات الدولية
من حقوق اللاجئين الفلسطينيين

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن ولبنان*

ماريا ديدوناتو- محمد طاهري

مدخل

تواجه كل مراقبة لوضع اللاجئين الفلسطينيين صعوبة مزدوجة تتمثّل، من جهة أولى، في فترة التغريب الطويلة مع كل الأحداث التي شهدتها (من حروب، ومجازر، وتشريد..)، ومن جهة ثانية، في الغموض الذي يكتنف تعريف الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني، وأخيرا وبالأخص غياب آليات أو أدوات قانونية تكفل حماية اللاجئ الفلسطيني في البلدان المضيفة، خلافا لما هو الشأن بالنسبة إلى اللاجئين الآخرين الذين يتمتعون بهذه الحماية في إطار اتفاقية جنيف والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين.

ولإدراك حقيقة هذا الوضع بكيفية أفضل، لنستمع إلى شهادة أحد اللاجئين يقول:

"لقد أجبر والداي على مغادرة فلسطين في صيف عام ١٩٦٧ على أثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة واللجوء إلى بيروت حيث ولدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. وقرّر والدي -الذي كان عضوا مؤثرا في حركة فتح الفدائية التي يرأسها ياسر عرفات- الالتحاق بصفوفها في الأردن، وبعد أيلول الأسود، سنة ١٩٧٠، انتقل والدي مع الفدائيين إلى لبنان.

وبقينا، أنا ووالدتي، في عمّان. وسرعان ما أدركت أني شخص مختلف عن الآخرين عندما بدأت أذهب إلى المدرسة. وفعلا، فبحكم انتسابي إلى عائلة لم يكن أحد من أفرادها مسجّلا بصفة لاجئ فلسطيني لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، لم أستطع ترسيمي إلا بصفة مستمع خارجي

---

* تمثل هذه الورقة نص تقرير بعثة الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، و تم تحريره على أساس مهمة قام بها إلى لبنان والأردن كل من السيدة ماريا ديدوناتو، رئيسة قسم الشؤون القانونية بالمجلس الإيطالي للاجئين، والعضوة بالشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والأستاذ محمد طاهري ، العضو بصفة فردية في الشبكة ذاتها. وكان هدف المهمة تقديم عرض عن وضع اللاجئين الفلسطينيين في هذين البلدين من منظور القانون الدولي المتعلق باللاجئين وبحقوق الإنسان.

وقد تمّت مهمّة الوفد في لبنان من ٢٠٠٠/٩/١٧ إلى ٢٠٠٠/٩/٢٢، وفي الأردن من ٢٠٠٠/٩/٢٢ إلى ٢٠٠٠/٩/٢٨ وأجريت خلال المهمة أحاديث مع ممثلي سلطات البلدين المضيفين، ومع اللاجئين، وممثلي الهيئات الشعبية للمخيّمات، وممثلي جماعات اللاجئين الفلسطينيين، وممثلي وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والمفوّضية السامية لشؤون اللاجئين ا لتابعة للأمم المتحدة، والمركز الإعلامي التابع للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الإنسانية وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان.

وليس بصفة طالب كامل الحقوق. وككل الأسر الأخرى التي شرّدت في أعقاب حرب ١٩٦٧، لم تتمكن أسرتي أبدا من التسجيل لدى الوكالة الأممية، لأن هذا الحق لم يكن معترفا به إلا للاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على اللجوء عام ١٩٤٨.

وبعد وفاة والدتي، سنة ١٩٨٠، ذهبت إلى لبنان ولم أستطع العيش مع والدي، فأقمت ببيروت في مخيّم اللاجئين ببرج البراجنة.

وقد نجوت من عمليات القصف الهمجي المتكررة التي كانت تقوم بها المدافع والطائرات الإسرائيلية بالإضافة إلى مجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ أثناء الاجتياح الإسرائيلي، ومن الأعمال الإرهابية التي كانت تمارسها ميليشيات حركة "أمل"، حيث كانوا يروّعون اللاجئين الفلسطينيين ويعذّبونهم بكل قسوة قبل أن يقتلوهم. ولم يكونوا يرحمون أحدا، ولا حتى الأطفال. لقد رأيت صور أطفال كان أفراد الميليشيات يجبرونهم على أكل لحوم الكلاب التي يقدمونها لهم كوجبات. صحيح أني نجوت من الحرب، لكني لم أستعد السلام والطمأنينة بعد.

إني من مواليد بيروت، ولكن ليس لديّ أيّ وثيقة تثبت ماضي حياتي. فلم أحصل على حق التسجيل لا لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، ولا لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ولا لدى السلطات اللبنانية، لا بصفة لاجئ، ولا بصفة أجنبي. فكوني غير مسجّل معناه أني غير موجود وأنه ليست لديّ أيّ إمكانية للمطالبة بأي حق من الحقوق، لأني لا أتمتّع بأي وضع قانوني. والواقع أني لست مواطنا، ولا لاجئا، ولا مهاجرا؛ إني شخص لا هويّة له..

أنا فلسطيني، لكن ليس لي وطن، ولا حكومة تعترف بي بهذه الصفة. والسلطات اللبنانية تسمح لي بالبقاء منذ ولادتي، لكنها لا تعترف لي بأي حق في الوجود. لا يمكن لكم أن تتصوّروا مدى الهوان الذي أعيشه كل يوم.

لقد أوقفتني الشرطة اللبنانية ما لا يقلّ عن خمس مرّات، لأني لا أملك أي وثيقة هويّة، وبالتالي أي وثيقة ترخيص بالإقامة في لبنان. لقد أ مسكني أعوان الشرطة في الشارع كما لو كنت مجرما، وأخذوا مني نقودي التي كسبتها من عملي غير القانوني كمساعد خبّاز، واقتادوني إلى المخفر حيث بقيت رهن التحفظ إلى أن قدم بعض الأصدقاء المرسّمين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، وشهدوا بأنهم يعرفونني وبأني أعيش معهم في المخيّم.

وعندما لا تكون لك حقوق، لا يمكن لك أن تطالب بإنصافك. إنّي معرّض باستمرار للابتزاز من قبل الآخرين. وبما أنه لا يمكن لي إبرام عقد كراء، فإني معرّض لأن يلقى بي في الشارع بين عشية وضحاها. ولأنه من غير الممكن لي العمل بصفة قانونية، فإني مضطرّ إلى العمل بطرق غير مشروعة، مع ما في ذلك من استغلال وتخوّف مستمرّ من الطرد في أي وقت.

ولإتمام زواجي بامرأتي التي تحمل الجنسيّة اللبنانية، كان لا بدّ لي من دفع مبلغ قدره ٧٥٠ دولارا أمريكيا للحصول من بلدية الحيّ الذي أسكن فيه على وثيقة تسلّم عادة للأشخاص المجهولي الهوية. وتشهد هذه الوثيقة بأني شخص معروف ومقيم بالحيّ، دون أي ذكر لأصلي الفلسطيني. كنت أظن

أني، بهذه الوثيقة ، لن أتعرّض مستقبلا إلى مشاكل جديدة، غير أني، بعد زواجي على الطريقة الشرعية أمام الشيخ، قدّمت الوثيقة المذكورة إلى المحكمة المدنية لتسجيلها، فقيل لي إنه ليس لها أي قيمة قانونية، وبالتالي فإن زواجي شرعي من الوجهة الدينية فقط.

وعندما حملت زوجتي، أقنعتها بإجهاض الحمل، لأني لم أرد أن أكون أنانيا وأجعل ولدي يحيا حياة جحيم. وفعلا، فإن مبدأ السلطة الأبوية السائد في لبنان يجعل من غير الممكن لابني، رغم كونه من أمّ لبنانية، أن يعترف به كمواطن لبناني، وبالتالي فقد يكون مصيره نفس المصير الذي لقيته. لذلك، طلب حموي تطليقي من ابنته أمام الشيخ.

إن اللاجئين الفلسطينيين في المخيّمات لا يعبّرون عن آرائهم بحريّة، خوفا من أن يفقدوا المساعدة القليلة التي يتلقونها من المؤسسات المرتبطة بالحركات السياسية القائمة في لبنان، وبالأخصّ بسبب الضغوط وأعمال الرقابة التي يمارسها السوريون بصفة آلية. لقد تم اعتقال عدد كبير من الفلسطينيين واقتيادهم إلى السجون السورية، ولم يعد يسمع لهم ذكر قط.

لم أعد بامكاني انتظار تطبيق حق العودة والتعويض. وعلى كل حال، فهذا أمر لا يعنيني، لأن الفلسطينيين الذين شرّدوا في حرب ١٩٦٧ لا يعتبرون مثل الفلسطينيين الآخرين الذين وقع تهجيرهم إثر حرب ١٩٤٨ وتم تسجيلهم لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين. لا أحد يعيرنا اهتماما، لا المجتمع الدولي، ولا الوكالة الأممية، ولا سلطات البلد الذي نقيم فيه، ولا حتى السلطات الفلسطينية نفسها. الواقع أنه ليس لدينا أي مؤسسة تتكفّل بالدفاع عن حقوقنا.

أعتقد أنه ينبغي إعطاؤنا وضعا قانونيا وحقوقا تمكننا من أن نحيا كغيرنا من البشر، وبكل بساطة، أرى من الطبيعي أن يعترف لي بالحق في الوجود والعيش كأي إنسان آخر".

إن هذه الشهادة، علاوة على ما تترجم عنه من شعور بالقلق والإحباط لدى الكثيرين ممّن يعيشون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن، تعبّر أيضا عن الأوضاع المختلفة التي تواجهها أغلبية كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين حاليا بديار الغربة، ولا سيّما في لبنان. وهي، بهذا المعنى، تساعدنا على أن نفهم بصفة جد ملموسة المشاكل التي تعترض هؤلاء الناس في حياتهم اليومية، جرّاء الوضع القانوني الخاص الذي أعطي لهم.

فعلى الرغم من أن هذه المخيّمات قد أقيمت منذ سنين عديدة، يلاحظ أن حقوقا أساسية من قبيل الحق في الهوية وفي التمتع بالحالة المدنية مازالت بعيدة كل البعد عن حيّز التطبيق.

إن لغياب الاعتراف بهؤلاء اللاجئين ولعدم تأمين الحماية القانونية لهم عواقب أقل ما يقال عنها إنها وخيمة بالنسبة إلى ظروفهم المعيشية، إذ من البديهي جدّا أن يضطروا إلى العيش في ظروف غير إنسانية ومخلة بالكرامة، لقلّة المساعدة المقدمة لهم والتي لا يجدون معها بدا من أن يعيشوا عالة على غيرهم.

لنا أن نتساءل كيف وصل الأمر إلى هذا الحد؟ كيف لم يستطع المجتمع الدولي، بعد هذه السّنين الطويلة، أن يجد الحل لهذه المشكلة التي لا يمكن، بمرور الزمن، إلا أن تزداد تفاقما وأن تفضي إلى

تجاوزات تعتبر بشكل متزايد غير مقبولة من منظور حقوق الإنسان؟

للإجابة عن هذا السؤال، سوف تحاول دراستنا، في مرحلة أولى، التذكير بالتسلسل التاريخي للأحداث التي أدّت إلى إنشاء مخيّمات اللاجئين وما أصبحت تشكو ه، بمرور الزمن، من اكتظاظ بالسكان ومن تدهور متزايد في الظروف الصحية. وسوف تتناول الدراسة، في مرحلة ثانية، الإطار القانوني الذي حدّده المجتمع الدولي فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وكذلك أهم الحقوق المعترف لهم بها من الهيئات الدولية. وبمقارنة هذه الحقوق بتلك التي تطبّقها عليهم فعلا سلطات مختلف البلدان المضيفة، يمكن لنا أن ندرك إلى أيّ حدّ استطاعت السلطة التنفيذية وضع مقرّرات المجتمع الدولي موضع التطبيق.

وسوف نختم بتقديم عرض سريع لما يترتّب عن تطبيق تلك الحقوق في البلدان المضيفة من انعكاسات على حياة اللاجئين الفلسطينيين اليومية، غايتنا من ذلك إلقاء الضوء على ما يواجهه اللاجئون، يوميا، من أعمال ومواقف دنيئة بسبب الوضع القانوني المخصّص لهم، ومن ثمّ سنخلص إلى التوصيات الضرورية لمواجهة هذه الأوضاع.

أولا: تذكير بالسّياق التاريخي

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين ، حاليا، بنحو ٣,٦ ملايين لاجئ، يعيش ما لا يقلّ عن ثلثهم في ٥٩ مخيّما موزّعة بين لبنان، والأردن، وسورية، والضفّة الغربية وقطاع غزّة[1]. ولم يحصل تراكم هؤلاء السكان المشرّدين دفعة واحدة. بل يتعلق الأمر، في الواقع، بثلاثة أجيال من الناس أجبروا على اللجوء واضطرّ وا إلى الانتقال من مخيّم إلى آخر ومن بلد مضيف إلى بلد آخر، بشكل متتابع، بحسب ما فرضته عليهم الأحداث المتعاقبة. وكما سنرى، فإن هذه الأحداث لم تكن وليدة الحروب المختلفة التي شنتها إسرائيل فقط. بل جاءت كذلك نتيجة لمشاكل متّصلة بعدم الاستقرار السياسي على الصعيد الإقليمي، ولقرارات سياسية اتخذتها بعض الأقطار العربية إبّان أحداث دولية، مثل حرب الخليج. ومهما يكن من أمر، فإن وضع اللاجئين الفلسطينيين قد اتّسم بحالة من الاضطراب والفوضى الشديدين إلى أبعد الحدود، طيلة ما يقارب الخمسين عاما.

ففي ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، غداة ر حيل السلطات البريطانية من فلسطين، شنّ الاسرائيليون ح ملة من الاعتداءات ضد المواطنين الفلسطينيين هدفت إلى الفرار من أراضيهم وديارهم طلباً للنجاة من المجازر، باحثين في يأس عن ملجإ لهم في أقرب البلدان المجاورة.

وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٤٨، لجأ قرابة ٣٠٠,٠٠٠ شخص من المناطق الحضرية والريفية في شمال فلسطين (حيفا، وعكّا، وصفد، والجليل) إلى لبنان وسورية، بينما لجأ الفلسطينيون من سكان يافا وقطاعي غزّة وبئر سبع إلى منطقة غزّة. أما سكان المنطقة الساحلية من الفلسطينيين، بمن فيهم المقيمين بمناطق حيفا، ويافا، ورام الله، والقدس، فقد لجأوا إلى الضفة الغربية.

وشهدت الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩، طرد ١٥٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني إلى غزة، فيما بقي نحو ١٥٠,٠٠٠ في إسرائيل (فلسطين المحتلة) حيث منحوا المواطنة الإسرائيلية.

وبعد توقيع الهدنة عام ١٩٤٩، وباستثناء الضفة الغربية التي بقيت خاضعة للسلطة الأردنية وقطاع غزّة الذي ظل خاضعا للسلطة المصرية، كانت إسرائيل تحتل تقريبا كامل أرض فلسطين التي كانت فيما سبق تحت الانتداب البريطاني. وكانت هذه المساحة أكبر بكثير من تلك التي خصّصت للدولة العبرية بموجب "قرار التقسيم"[٢]. والنتيجة الأخرى لهذه الحرب أن ما يناهز في المجموع ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني قد أجبروا على مغادرة أرضهم واللجوء إلى قطاع غزّة، والضفة الغربية، والأردن، وسورية، ولبنان.

وتكرّر سيناريو التهجير القسري للسكان مجدّدا بعد ذلك ببضعة أعوام، سنة ١٩٦٧، إثر اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، أو ما سمّي بـ "حرب الأيّام الستة"[٣]. حيث استولت إسرائيل على الضفة الغربية، القدس، قطاع غزة، مرتفعات الجولان ومنطقة القنيطرة، فتضخّمت صفوف اللاجئين الموجودين في دمشق بسوريا، ودرعا، إذ أضيف إليهم أكثر من ١٥٠,٠٠٠ من المهجّرين الجدد.

وزيادة على هذه الهجرة الجماعية من فلسطين، سجّلت هجرة ما يقارب ١٦٢,٥٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية، القدس و١٥,٠٠٠ من قطاع غزّة كانوا قد التجأوا إلى هذه المناطق إبان حرب ١٩٤٨، ولكنهم وجدوا أنفسهم من جديد في وضع يتسم بانعدام الأمن نتيجة لممارسة قوات الاحتلال الاسرائيلية، فلجأوا هذه المرّة إلى الأردن. وانضمّ إلى هذه الجموع من اللاجئين أيضا ما يناهز ٢٤٠,٠٠٠ فلسطيني (تمّ تشريدهم) كانوا يقيمون عادة بهذه المناطق من الضفة الغربية وقطاع غزّة، وهي أول مرّة يعرف فيها هؤلاء الاغتراب، خلافا لغيرهم من اللاجئين الذين نجوا بأنفسهم من حرب ١٩٤٨.

وفي عام ١٩٧٠، أدّى حضور منظمة التحرير الفلسطينية على أرض الأردن إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي. وقرّر الملك حسين، عاهل الأردن، القضاء بسرعة على هذا الوضع المتّسم بعدم الاستقرار، من خلال الحدّ من النفوذ والاستقلالية اللذين اكتسبتهما منظمة التحرير الفلسطينية، شيئا فشيئا، بهدوء ولكن بثبات، على مرّ السنين. ولقي هذا القرار قبولا سيّئا جدّا، واعترضت عليه منظمة التحرير. فما كان من السلطات الأردنية إلا أن أقدمت على عملية قمعيّة قاسية في شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه، أسفرت عن ٤,٥٠٠ قتيل و١٠,٠٠٠ جريح، ولذلك أطلق عليها اسم "أيلول الأسود".

ونتج عن هذا القمع موجة جديدة من اللاجئين فقد فرّ الفلسطينيون الذين قاتلوا في صفوف منظمة التحرير ضدّ السلطات الأردنية إلى لبنان حيث وجدوا ملتجأ لهم واستقروا هناك.

غير أن الوجود و النضال الفلسطيني في لبنان ما لبث أن خلق وضعا من عدم الاستقرار على الحدود الشمالية لإسرائيل (فلسطين تاريخياً)، فقامت الدولة العبرية متذرعة بهجمات الفدائيين

الفلسطينيين الموجّهة ضدّها انطلاقا من الأراضي اللبنانية بشنّ غارات وهجمات انتقامية على جنوب لبنان، خلال فترة السبعينات، ومن ثم على بيروت في أوائل الثمانينات متمثلة بالاجتياح الاسرائيلي الكبير.

هذه التدخلات الخارجية، بالإضافة إلى الانشقاق الداخلي في البلد الناتج عن التركيبة الطائفية، أدّت إلى اندلاع حرب أهلية في لبنان استمرّت من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١. وفي تلك الفترة، دمّرت مخيّمات كثيرة وأبيد سكانها. ومن أشهر المجازر الفظيعة تلك التي حدثت بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت سنة ١٩٨٢، وارتكبتها ميليشيات الكتائب اللبنانية بعلم الجيش الإسرائيلي في مخيمي صبرا وشاتيلا، حيث تم إحصاء ما لا يقلّ عن ٣,٠٠٠ قتيل. وخوفا من تكرار مثل هذه المجازر، انتقل آلاف الفلسطينيين إلى مخيّمات أخرى في أماكن نائية.

وأثناء "حرب المخيّمات" التي جدّت فيما بعد، من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧، عمدت ميليشيات حركة "أمل" اللبنانية، بحجة القضاء نهائيا على آخر بقايا حضور منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، إلى ترويع اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في المخيّمات. وتسبّب هذا الترويع، هو الآخر، في هجرات جماعية جديدة.

ولم تكن موجات الهجرة المتعاقبة ناتجة عن التوتّرات المرتبطة بالأجواء العدائية السائدة في المنطقة فحسب، بل ساهمت فيها أيضا مواجهات جدّت خارج المنطقة. فحرب الخليج التي دارت رحاها عام ١٩٩١ كان لها، بدورها، وقع لا يستهان به على تلك الهجرات. وفعلا، فإن مساندة منظمة التحرير الفلسطينية لحكومة العراق، إبّان الغزو العراقي للكويت، كان من نتائجها الفورية طرد قرابة ٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الكويت، كإجراء انتقامي.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم طرد ٣٥,٠٠٠ فلسطيني من ليبيا نتيجة حملة معمّر القذافي ضدّ الاتفاقات التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل.

وهناك آخرون أصبحوا في طيّ النّسيان، ونعني بهم آلاف المهجّرين بسبب الحرب الأهلية في لبنان وأولئك الذين اضطرّوا إلى الاغتراب من جديد ومغادرة لبنان أو الأردن نهائيا للاستقرار في بلدان أخرى، ولكن أصبح ممنوعا عليهم العودة لأسباب شتّى، هي سياسية بالأساس.

ثانيا : تذكير بالسياق القانوني

أ- الإطار القانوني الدولي

إن للاجئين الفلسطينيين وضع قانوني خاص جدّا. فأغلب الأدوات القانونية الدولية التي تنطبق على اللاجئين الآخرين، والتي تحدّد حقوق الدول وواجباتها حيالهم، لا تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يشملهم، بالتالي، النظام العام للحماية القانونية السائد بالنسبة إلى كل لاجئ.

في أعقاب إعلان قيام دولة إسرائيل، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ١٩٤ (III) الذي تنص الفقرة ١١ منه على أن الجمعية العامة، فيما يتعلق

باللاجئين العرب:

"تقرّر أنه يمكن السماح للاجئين الذين يرغبون في ذلك بالعودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن وبالعيش في سلام مع أجوارهم، وأنه يجب أن تدفع تعويضات عن ممتلكات من يقرّرون عدم العودة، وكذلك عن كل ملك فقد أو الحق به ضرر، عندما يتعيّن، بموجب مبادئ القانون الدولي أو من باب الإنصاف، تعويض هذه الخسارة أو هذا الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

وكما يمكن ملاحظته ، فإن هذا القرار، رغم ما يمنحه من حق في العودة وفي التعويض عن الأضرار اللاحقة باللاجئين، فإنه لا يحدّ د المقاييس المعرّفة لمفهوم اللاجئ الفلسطيني.

وقد أنشأ القرار ١٩٤ ذاته اللجنة التوفيقية الأممية الخاصة بفلسطين، التي كلفت بمهمة تسهيل عودة اللاجئين وإعادة تو طينهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك دفع التعويضات. ونظرا إلى صعوبة إيجاد حل سياسي يسمح بعودة الفلسطينيين بصفة جماعية، فإن هذه اللجنة لم تتمكن من أداء مهمتها، وعلى الرغم من كونها لم تزل موجودة إلى اليوم، فإنه لم يعد لها، في حقيقة الأمر، أي نفوذ .

إن الأداة القانونية الدولية الحقيقية الوحيدة التي كان من الممكن أن توفّر إطارا لحماية قانونية ملائمة للاجئين الفلسطينيين، هي دون شك اتفاقية ج نيف لسنة ١٩٥١، المتعلقة بوضع اللاجئين. فالفصل ١-أ من هذه الاتفاقية يعتبر لاجئا كل شخص :

"(...) دفعته الخشية - وهو محقّ في ذلك - من التعرّض للاضطهاد بسبب جنسه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتسابه إلى فئة اجتماعية معيّنة، أو بسبب آرائه السياسية، إلى أن يجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته، والذي لا يستطيع أو، نتيجة لهذه الخشية، لا يريد المطالبة بالحماية من هذا البلد ؛ أو ا لذي، عندما يكون فاقدا للجنسية وموجودا خارج البلد الذي كان يقيم فيه عادة، لا يستطيع أو، بدافع الخشية المذكورة، لا يريد العودة إليه".

ويجب التأكيد على أن تعريف اللاجئ لا يترتّب عنه منح صفة لاجئ، وإنما يلاحظ توفّر هذه الصفة في كل شخص يخشى، عن استحقاق يستند إلى وضع موضوعي، من التعرّض للاضطهاد، وبسبب هذه الخشية، لا يستطيع أو لا يريد العودة إلى بلاده.

غير أن هذه الاتفاقية لم يؤخذ بها فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين ، ففيما كانت الأعمال التحضيرية لهذه الاتفاقية جارية، عمل المجتمع الدولي على أن يقصى اللاجئون الفلسط ينيون من المنافع التي تقرّها اتفاقية جينيف، وأنشأ منظمة خاصة تابعة للأمم المتحدة تعنى بالوضع الخاص بهؤلاء اللاجئين. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ ، وعلى أساس القرار ٣٠٢، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أستحدثت هذه المنظمة الخاصة، تحت اسم وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA).

وقد أمكن تحقيق ذلك بإدخال بنود إقصائية في اتفاقية جينيف. وفي هذا المجال، ينص الفصل ١-د من هذه الاتفاقية على أن الاتفاقية لا تطبّق على الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية أو بالمساعدة

من منظمة أو من مؤسسة تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وعندما تنقطع هذه الحماية أو هذه المساعدة، لسبب من الأسباب، دون أن يكون وضع هؤلاء الأشخاص قد سوّي نهائيا، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن هؤلاء الأشخاص ينتفعون حتما (بصفة تلقائية) بنظام تلك الاتفاقية. كما أن الفصل ٧ (ج) من القانون الأساسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ينص على أن تفويض هذه الهيئة لا يمارس على الأشخاص الذين يستمرّون في التمتع بالحماية أو بالمساعدة من منظمات أو مؤسسات أممية أخرى. وختاما، فإن نفس ا لنوع من الإقصاء قد تضمّنته الفقرة ٢ (ط) من الفصل ١ من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٤ ، المتعلقة بوضع المهجّرين.

إن السبب الذي من أجله رغب المجتمع الدولي في إقصاء اللاجئين الفلسطينيين من النظام العام لحماية اللاجئين و من النظام العام لحماية اللاجئين والمهجرين، يفسّر بأنه أراد أن يعمل على أن يعتبر وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة مباشرة لما اقرته الأمم المتحدة ذاتها من خلال اعتمادها القرار ١٨١ (II) الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين ، وأنه يجب، لهذا السبب، أن تعطى مسألة الشعب الفلسطيني اهتماما خاصّا. ولأسباب ذات صبغة سياسية محضة، كانت بلدان كثيرة جلها عربية، تعتقد أنه لو كانت مسألة اللاجئين الفلسطينيين تستجيب لتعريف له طابع عام في مفهوم اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١، لنسيهم المجتمع الدولي بسرعة ولعاملهم كما لو كانوا يمثلون قضية قليلة الأهمية.

ورغم الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية من خلال بروتوكول الدار البيضاء المعتمد سنة ١٩٦٥، بهدف إدراج مقاييس دنيا بشأن معاملة اللاجئين الفلسطينيين (الحق في السكن، الحق في العمل، الخ)، فإن الدول العربية لم تسن مطلقا وضعا قانونيا خاصا للاجئين الفلسطينيين[٤] .

ونتيجة لهذه المقرّرات، ولصعوبة ممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحقهم في العودة، فإنهم يظلون يتعرّضون باستمرار للإقصاء من كل آلية حماية ويحرمون من الضمانات التي يحصل عليها عادة غيرهم من اللاجئين، لأنه ليس ثمة حاليا أي وكالة أو كيان له تفويض بالحماية أو التدخل لتأمين الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لا على المستوى الدولي ولا في المناطق التي تغطيها وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ب- و كالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA :

لقد أنشئت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على أساس القرار رقم ٣٠٢. وأعطيت هذه المنظمة، التي أستحدثت بصفة وقتية، تفويضا لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا. ومن بين المهام التي تقوم بها، إدارة برنامج لإسناد القروض بشروط ميسرة، وكذلك برامج خصوصية لمساعدة المجموعات المستضعفة (من نساء، وأطفال، ومعاقين، وغيرهم..). ويتم تنفيذ كل هذه البرامج في نطاق شراكة مع منظمات غير حكومية.

ومنذ إنشاء الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيين، تم تجديد تفويضها كل ثلاثة أعوام من

قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتمثّل هذه الوكالة حاليا أوسع برنامج للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، يستخدم أكثر من ٢٢,٠٠٠ موظّف معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين يشتغلون في نحو ٩٠٠ مركز.

وتتولى الوكالة عن طريق برنامجها العادي تقديم المساعدة لـ٣,٦٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني مسجلين بالمنطقة التي تعود لها بالنظر، أي لبنان والأردن وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة. ومن بين هؤلاء يعيش ١,١٠٠,٠٠٠ لاجئ في ٥٩ مخيما.

ومنذ فترة التسعينات، وإثر ا تفاق مدريد، فإن وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين تعاني من أزمة مالية بسبب تخفيض ميز انيتها، منذ ١٩٩٥، بنسبة قدرها ٤٠٪، ممّا يجعل ممارسة تفويضها أمرا بالغ الصعوبة. فمواردها الحالية غير كافية بالمرّة لمجابهة احتياجات اللاجئين المتزايدة باستمرار. وعلى سبيل المثال، فإن الوكالة قد اضطرت إلى انتداب مدرسين تدفع لهم أجرة يومية، لتأمين التعليم لقر ابة ٥٠٠,٠٠٠ طالب في ٦٥٠ مدرسة. كما اضطرّت، نتيجة لنقص قاعات التدريس، إلى إرساء نظام تداول يومي على القاعات المتوافّرة. ويمكن أن يصل هذا التداول إلى ثلاث مرّات في بعض المؤسسات التعليمية. زد على ذلك أن هذه المدارس التي تم بناؤها في فترة الخمسينات والستينات قد تدهورت حالتها إلى حدّ كبير بسبب التقادم.

ولا يخفى ما لمثل هذا الوضع من انعكاسات ثقيلة على جودة التعليم فضلا عمّا يلحقه من ضرر بأولئك الذين لا يجدون من الموارد ما يغنيهم عن المشاركة فيه.

إن هذا التخفيض في المخصصات المالية يسبّب انشغالا شديدا للمجتمع الفلسط يني ولسلطات البلدان المضيفة، ويرى فيه الجانبان علامة تدلّ على أن المجتمع الدولي لم يعد مستعدا للاستمرار في تحمل مسؤولياته. ومن جهة أخرى، فإن غياب التقدّم نحو السلام ليس من شأنه إلا أن يزيد من شعور اللاجئين بالإحباط، إذ لا يلوح لهم أي أفق يبشّر بمستقبل أفضل.

تعريف اللاجئ حسب مفهوم وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

لقد تركت الجمعية العامة للأمم المتحدة لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين مهمّة تعريف الأشخاص الذين يمكن لهم أن يستفيدوا من مساعدتها. بيد أن هذا التعريف قد تطوّر بمرور الزمن.

فبالنسبة إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، وحسب التعريف الذي حدّد سنة ١٩٥٢، يعتبر لاجئا فلسطينيا الشخص الذي أقام في فلسطين مدّة لا تقلّ عن عامين قبل نزاع ١٩٤٨، والذي فقد، بسبب هذا النزاع، بيته ووسائل عيشه معا، ووجد، عام ١٩٤٨، ملتجأ في أحد البلدان التي تتدخّل فيها الوكالة الأممية نفسها. ولكل شخص يستجيب لهذا التعريف، وكذلك لذرّيته المباشرين، الحقّ في تلقّي المساعدة من الوكالة في المناطق التي ثبت وجوب تدخّلها فيها، ونعني بها لبنان، والأردن، وسورية، وقطاع غزّة، والضفّة الغربية.

وفي سنة ١٩٩٣، تمّ إدخال تقني ات جديدة على أساس تعليمات التسجيل المعزّزة الصادرة عن وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، والتي يعتبر بمقتضاها لاجئا فلسطينيا كلّ شخص كان يقيم عادة في فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران/يونيو ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وفقد بيته ووسائل عيشه ب سبب حرب ١٩٤٨.

ولئن تمّ تسجيل معظم اللاجئين الفلسطينيين لدى الوكالة الأممية، فإن كل الذين لم تتوافّر فيهم تلك الشروط بما تتضمّنه من قيود لم يتيسّر ترسيمهم بقوائم الأشخاص المستحقّين للمساعدة. وبالفعل فإن اضطرار أغلبية كبيرة من اللاجئين إلى الهجرة على عجلة من أمرهم قد جعل من المستحيل على الكثيرين منهم إثبات هويّتهم أو إقامتهم في فلسطين فيما بين حزيران/يونيو ١٩٤٦ وأيّار/مايو ١٩٤٨، طيلة عامين، قبل اندلاع نزاع ١٩٤٨، أو أيضا إثبات فقدانهم لبيوتهم ولوسائل عيشهم(٥).

وعلاوة على ذلك، كان من الصّعب جدّا، في تلك الفترة، معرفة الأماكن التي استقرّ فيها اللاجئون، وحتى عندما تكون هذه الأماكن معروفة كان يصعب أحيانا، لأسباب أمنيّة، الاقتراب منها. وتبعا لذلك، ظلّت القوائم التي ضبطتها الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيين منقوصة.

وهناك الكثيرون من اللاجئين الأوائل لم يرسّموا أنفسهم لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، لأنهم لم يكونوا يتصوّرون قطّ أن هذا الإعفاء سوف تكون له، بعد ذلك ببضعة أشهر، عواقب مأساوية عليهم هم بالذات، ثم على كل الأجيال اللاحقة التي ستجد نفسها، جرّاء ذلك، محرومة من أيّ مساعدة طيلة اغترابها الذي سيدوم عقودا عدّة من الزمن.

من ذلك أن الأشخاص الذين تمكنوا من العثور على عمل، أو الذين كانت تتوفّر لهم بعض وسائل العيش، لم يقع تسجيلهم، في حين أن لاجئين آخرين، ممّن لم يبق لديهم أي مورد أو وسيلة عيش، قد رسّموا أنفسهم عديد المرّات في أماكن مختلفة، تحت هويّة مزوّرة.

وبعد "حرب الأيّام الستّة" سنة ١٩٦٧، قدّمت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين مساعداتها لقرابة ٢٤٠,٠٠٠ من اللاجئين الذين كانوا مقيمين في قطاع غزّة وفي الضفّة الغربية وعرفوا الاغتراب لأول مرّة، وقد قدّمت لهم هذه المساعدة فور وصولهم إلى البلدان المضيفة. ولم تميّز الوكالة الأممية بين لاجئي ١٩٤٨ ومهجّري ١٩٦٧ واعتبارا للطابع المستعجل، فقد اتخذت الوكالة تدابير وقتية لمساعدة كل شخص بحاجة إلى مساعدة فوريّة من جرّاء معارك ١٩٦٧، لكن بعد مرور الوضع المتّسم بطابع الاستعجال، لم يجد مهجّرو ١٩٦٧، الذين فقدوا أراضيهم وبيوتهم، أيّة إمكانية لترسيم أنفسهم لدى وكالة الأمم المتحدة، لأن الوكالة، بحكم التعريف الذي كانت تستعمله، لم يكن بإمكانها أن تساعد إلا اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٤٨.

وهناك نقطة خلاف أخرى، وهي المتعلقة بترسيم النساء. فحسب القواعد المعتمدة، فإن كل امرأة مسجلة بقوائم الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيين تتزوّج من رجل غير مسجّل، تفقد آليا الوضع الذي تتمتّع به لدى الوكالة. ويبقى هذا الوضع "مجمّدا" طيلة مدّة الزواج، ولا يمكن للمرأة أن

تستعيده إلا في حالة الطلاق. وفي مثل هذه الحال، يطبّق على الأبناء بصفة آلية نفس الوضع المنطبق على أبيهم، وبالتالي فإنهم يعتبرون غير مرسمين.

ونظرا إلى أن الفلسطينيين، كي يتسنى لهم الانتفاع بمساعدة الوكالة الأممية لغوث اللاجئين، لا بدّ لهم أوّلا أن يكونوا مسجّلين، فإنّ نساء كثيرات يفضّلن، بدافع الحرص على العيش في ظروف أقلّ قسوة، عدم التصريح بزواجهنّ وترسيم أطفالهنّ مثل إخوانهن وأخواتهنّ بالذات.

هذا النوع من التمييز الذي تمارسه وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين راجع، دون شك، إلى أن النظام الأبوي هو المسيطر في البلدان الإسلامية. والمسألة كلّها، في هذا المجال، تتعلّق بمعرفة ما إذا كان يجب أن تطبّق المقاييس المحدّدة لحقوق الإنسان مع أخذ الظروف الثقافية الموجودة على المستوى الإقليمي بعين الاعتبار، أم أنه يتعيّن تطبيقها بالاعتماد على القواعد العالمية لا غير.

وإذن، فبسبب المقاييس المفرطة في الصرامة، التي فرضتها وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، نجد أن الكثيرين من فلسطينيّي ١٩٤٨ ومن مهجّري ١٩٦٧ لا يعتبرون لاجئين حسب تعريف الوكالة، رغم أن هذه الصفة تنطبق عليهم من وجهة نظر القانون الدولي الخاص باللاجئين.

وبالفعل، فإن اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١، المتعلقة بوضع اللاجئين، وكذلك اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٤، المتعلقة بوضع المهجرين، من المفروض أن تنطبقا على هؤلاء الأشخاص الذين لا يتمتّعون بحماية ولا بمساعدة سواء من منظمة أو من مؤسسة تابعة للأمم المتحدة.

وتظل مشكلة الإحصائيات تنتظر الحلّ إلى الآن، لأن المقاييس المعتمدة من قبل مختلف المتدخّلين غير موحّدة. فالاختلاف كبير في الأرقام من عهد الإحصاء الأول الذي أجري في بداية الخمسينات. إذ، حسب التقديرات التي قامت بها البلدان العربية، كان عدد الفلسطينيين يقارب ٩٠٠,٠٠٠ نسمة، فيما قدّر الإسرائيليون هذا العدد بنحو ٥٢٠,٠٠٠، وقدّرته وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين بزهاء ٩٦٠,٠٠٠، بينما كان الرقم الذي أوردته بعثة الأمم المتحدة لدراسة الوضع الاقتصادي United Nations Economic Survey Mission هو ٧٢٦,٠٠٠[٦].

وفي ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، تكرّر الوضع ذاته. فذكرت الوكالة الأممية لغوث اللاجئين أن ٣٧٦,٤٧٢ لاجئا فلسطينيّا يقيمون في لبنان، في حين قدّرت منظمة التحرير الفلسطينية عدد هؤلاء اللاجئين بنحو ٤٥٠,٠٠٠، ولم يتجاوز هذا العدد، في تقدير ممثّلي المنظمات غير الحكومية التي تم استجوابها، ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ.

ويعتبر الذين تم استجوابهم أنه نظرا إلى ارتباط التسجيل بالحق في العودة وفي التعويض، لم يتمّ إجراء أيّ إحصاء مفصّل ومستفيض بسبب تباين مصالح الأطراف المعنيّة بالأمر.

والنتيجة الوحيدة التي يمكن الخروج بها في هذا الشأن هي أنه لا توجد أي إحصائيّة يستثاق بها فيما يتعلّق باللاجئين الفلسطينيّين.

ثالثا: لبنان : الإطار القانوني

وفقا للدستور اللبناني الذي يستند، دون لبس، إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصّادر سنة ١٩٤٨، انخرط لبنان، يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، في العهد الدّولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦. كما صادق لبنان، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، على الاتفاقية الدولية لسنة ١٩٦٥، المتعلّقة بالقضاء على كلّ أشكال التمييز العنصري.

وعلى الرغم من انضمامه إلى هذين العهدين وهذه الاتفاقية، فإن لبنان لم يصادق على اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١، المتعلقة بوضع اللاجئين. وتنظّم عمليات لجوء الأجانب ودخولهم وإقامتهم ومغادرتهم في هذا البلد بموجب قانون ١٠ تموز/يوليو ١٩٦٢، الصادر عن وزارة الداخلية إدارة الأمن العام. وينص البند ٢٦ من الفصل ٨ من هذا القانون على أن كل شخص مضطهد أو محكوم عليه لأسباب سياسية من قبل سلطة غير لبنانية، ومهدّد في حياته من أجل تلك الأسباب ذاتها، بإمكانه أن يطلب اللجوء السياسي في لبنان.

وينصّ البند ٢٧ على أن حق اللجوء لا يمكن منحه إلا من قبل لجنة وزارية مشتركة. وتتشكل هذه اللجنة التي يترأسها وزير الداخلية من مديري وزارة العدل ومن ممثّلين عن وزارة الشؤون الخارجية وعن الأمن العام. ولا يمكن استئناف قرار اللجنة بأية حال من الأحوال.

وحسب المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن هذه اللجنة لا تعمل بصفة منتظمة حقّا. ففي خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة، لم تجتمع، في واقع الأمر، إلا مرّة واحدة للنظر في خمسة مطالب فقط. وكانت هذه المطالب ذات طابع خاص، إذ تعلقت بشخصيات سياسية من مستوى رفيع لم يعترف إلا لواحدة منها فحسب بصفة لاجئ.

وعلى أساس اتفاق بين الحكومة اللبنانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، يتلقى طالبو اللجوء مساعدة من المفوضية التي تقرّر -بعد إخضاع من يتقدّم بهذا الطلب إلى سلسلة كاملة من الإجراءات الداخلية، المتمثّلة في العديد من الاستجوابات وعمليات التثبت- ما تراه صالحا بشأن الوضع الذي يتناسب مع حالته.

وعندما يحصل صاحب الطلب على الاعتراف به كلاجئ، تسلّم له المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين شهادة كي لا تطرده السلطات اللبنانية. والواقع أن الأمر يتعلّق هنا بتسليمه وثيقة هي بمثابة ترخيص لا يعدو أن يكون مجرّد غضّ نظر. و بالفعل ، فإن هذه الشهادة لا تمنح حاملها حقّا لا في الإقامة، ولا في الحصول على رخصة عمل، ولا على أيّة مساعدة خاصّة من أي نوع من الحكومة اللبنانية. والحقيقة أن المساعدة الوحيدة التي يمكن للشخص المعني بالأمر أن يحصل عليها، عند الاقتضاء ، هي تلك التي تقدّمها المفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين نفسها، بحسب الحالات التي تدرسها حالة بحالة.

ومن البديهي أن العملية الآنفة الذكر لا يمكن لها بأيّة حال من الأحوال أن تفضي إلى تسوية

مرضيّة لمشاكل كل من يطلبون اللجوء. وفي نهاية المطاف، يجد هؤلاء أنفسهم لا فاقدين لوسائل العيش فقط، بل وكذلك غير معترف بهم اعترافا حقيقيّا من قبل الحكومة اللبنانية. ومن الواضح، في مثل هذه الظرو ف ، أن الإمكانية الوحيدة المتاحة لتيسير أسبا ب العيش لطالبي اللجوء تتمثل في محاولة تدبير عمل لهم في بلدان يكون بإمكانها أن تخصهم باستقبال أفضل. لذلك، فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تساعد الأفراد الذين يوجدون في هذا الوضع على الاستقرار من جديد في الولايات المتحدة، أو في كندا، أو في أستراليا.

أ- انتهاك مبدأ عدم رد اللاجئ على أعقابه بالقوّة

وفقا لمبدأ عدم ردّ اللاجئ على أعقابه بالقوّة، الذي كرّسته اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١ وكذلك العديد من الأدوات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، لا يجوز إرجاع أيّ شخص بالقوّة إلى بلد قد تكون فيه حياته أو حرّيته مهدّدة بسبب جنسه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتسابه إلى فئة اجتماعية، أو بسبب آرائه السياسية، أو يحتمل أن يتعرّض فيه للتعذيب، أو للمعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ومن المعترف به أن مبدأ عدم الإرجاع بالقوّ ة قد أقرّه العرف الدولي. وهذا يعني أنه يجب على كلّ الدول أن تحترم هذا المبدأ، حتى ولو لم تصادق على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان أو باللاجئين.

وينصّ البند ٣١ من قانون ١٠ تموز/يوليو ١٩٦٢، المتعلق بحق اللجوء في لبنان، على أن ردّ لاجئ على أعقابه إلى بلد قد تكون فيه حياته أو حريته مهدّدة، أمر غير مسموح به.

ومع ذلك، فقد حدث، على صعيد الممارسة، أن أودع عدد ممّن طلبوا اللجوء السجن في لبنان لبضع سنوات لأنهم لم تكن بحوزتهم وثائق هوية أو رخصة إقامة. ودون أي مبالاة بمبدأ عدم ردّ اللاجئ على أعقابه بالقوّة، ثم طرد البعض من هؤلاء الذين طلبوا اللجوء، إما إلى بلدانهم الأصلية وإمّا - وهذا أدهى وأمرّ - إلى بلدان كان من الوارد أن تتعرّض فيها حياتهم للخطر أو أن يتعرّضوا للتعذيب.

ويطبّق لبنان على طالبي اللجوء الذين ليس بحوزتهم وثائق هوية أو رخصة إقامة، نفس القواعد التي تطبّق على أيّ أجنبي آخر في هذا البلد. ولا يقام أيّ وزن لاضطرار طالب اللجوء، في كثير من الأحيان، بحكم ظروفه بالذّات، إلى الفرار من بلاده دون أن يجد الوقت لأخذ أغراضه الخاصة.

وبعد إيقافه ومقاضاته من قبل محكمة، يحال طالب اللجوء عادة، بعد اعتقاله لمدّة تقارب الشهر، إلى إدارة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية، التي تتكفّل بطرده.

ويبدو أن المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين قد تدخّلت لمرات عديدة من أجل الدفاع عن مصالح طالبي اللجوء الذين كانوا على وشك الطرد إلى بلد من المحتمل أن تتعرّض فيه حياتهم للخطر.

ب- وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

إذا كانت الإجراءات العادية المتعلقة بالاعتراف بوضع اللاجئ لا تطبّق عادة في لبنان، فمن الجائز تماما أن نتصوّر أن الوضع لا يمكن إلا أن يزداد تأزّما عندما يتعلّق الأمر بحالة في مثل خصوصية

الحالة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. والواقع أنه ينبغي لنا أن نعترف بأن هؤلاء الأخيرين غير معنيّين بأي إجراء من الإجراءات الآنفة الذكر، وبأنه لم توضع أي تنظيمات خاصّة لمعالجة وضعهم.

وعلى الرّغم من أن الحالة أقل ما يقال فيها إنها صارخة، فإن السلطات اللبنانية لم تر من الصّالح القيام بوضع نصوص تشريعية مناسبة تحدّد الوضع الذي ينبغي تخصيصه للاجئين الفلسطينيين، وكذلك الحقوق الواجب منحهم إيّاها. وإذن، فإن السلطات اللبنانية تعتبر الفلسطينيين تماما كأي أجنبيّ آخر مقيم بأرضها، دون أن تأخذ في الحسبان أن الفلسطينيين خلافا لغيرهم من الأجانب، مشرّدون من وطنهم، وأنه لا يمكن لهم، بهذه الصّفة، أن يتمتّعوا بحماية دولتهم، لا لشيء إلا لأن هذه الدولة غير موجودة.

وقد اكتفت السلطات اللبنانية، في هذه المادّة، باتخاذ تدابير لتسليم وثائق التسجيل والهوية والإقامة، دون أن تمنح، مع ذلك، الفلسطينيين إمكانية الاستفادة من التنظيمات المتعلقة بوضع اللاجئ المنصوص عليه في القوانين اللبنانية.

وحتى لو وقع تمكينهم من الاستفادة من هذه التنظيمات، فإن اللاجئين الفلسطينيين ما كانوا، على أيّة حال، سيجنون من ذلك شيئا ما إضافيّا. ونظرا، كما أسلفنا، إلى أن التنظيمات الحكومية لا تطبّق، فإن الفائدة الوحيدة التي ربّما كان من الممكن لهم أن يجنوها من تلك العملية هي الحصول على مجرّد غضّ النظر من الحكومة عن حضورهم بالأراضي اللبنانية. ولعلّ هذا أسوأ امتياز كان بإمكانهم الحصول عليه، وهم على أيّة حال يتمتّعون به على أرض الواقع.

ويمكن تقسيم الجالية الفلسطينية في لبنان إلى أربع مجموعات :

١- لاجئو ١٩٤٨، المسجّلون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA ولدى الأمن العام اللبناني.

٢- لاجئو ١٩٤٨، غير المسجّلين لدى الوكالة الأممية لكنهم مسجّلون لدى الأمن العام اللبناني.

٣- مهجّرو ١٩٦٧، الذين لم يحصلوا على الاعتراف بهم كلاجئين ولا يمكن لهم بالتالي الترسيم لدى وكالة الأمم المتحدة، ولكنهم مرسمّون لدى الأمن العام اللبناني.

٤- الفلسطينيّون المقيمون بصفة غير قانونية في لبنان.

ج- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من منظور العهدين الدوليين:

١- الحق في الكرامة:

بعد ٥٠ عاما من الاغتراب، مازال اللاجئون الفلسطينيّون يحيون في ظروف معيشية سيّئة جدّا. وهذا الوضع راجع إلى أسباب عديدة في مقدمتها :

- أن المساعدة المقدّمة للاجئين من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين ومن منظمة التحرير الفلسطينية قد انخفضت إلى حدّ كبير خلال العشرية الأخيرة. ذلك أن الموارد التي يوفّرها المجتمع الدولي للوكالة الأممية لغوث اللاجئين قد تقلّصت بشكل ملحوظ. ومن ناحية أخرى فإن المساعدة المقدّمة من منظمة التحرير الفلسطينيّة قد توقّفت بكلّ بساطة عندما اضطرّت المنظمة

إلى الرحيل من لبنان.

- أن رفض السلطات اللبنانية قبول اندماج اللاجئين الفلسطينيين بلبنان يحرمهم من كل إمكانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية.

- ارتفاع عدد اللاجئين في المخيمات بالأخص نتيجة لعودة آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذي طردتهم سلطات بلدان الخليج (ولاسيّما السلطات الكويتية) كإجراء انتقامي إثر مساندة منظمة التحرير الفلسطينية للحكومة العراقية إبّان حرب الخليج. وقد أدّى هذا التزايد المكثّف إلى اكتظاظ في المخيّمات أفضى بدوره إلى تدهور كبير في الظروف المعيشية لسكان المخيّمات.

- تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومستوى العيش نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد البطالة.

وحسب وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، فإن وضع اللاجئين في لبنان قد أصبح صعبا جدا لا فقط لأن مستوى المساعدة لا يكفي بالمرة لمواجهة احتياجات أعداد من اللاجئين متزايدة الأهمية، بل بالأخصّ لأنه من المستحيل على هؤلاء اللاجئين الدخول إلى سوق العمل.

وإلى جانب هذه القيود المفروضة عليهم والتي تحرمهم من إمكانية العمل والاستقلال ماليّا، يضاف جوّ الارتياب الذي لا يجد السياسيون ووسائل الإعلام المحلية حرجا في تغذيته بين السكان الأصليين إزاء اللاجئين الفلسطينيين. حيث يتمّ تذكير السكان اللبنانيين يوميا بالأخطار التي تترتّب عن احتمال اندماج اللاجئين الفلسطينيين وتجنّسهم والحال انهم يعتبرون المسؤولين الرئيسيين عن الحرب الأهلية في لبنان.

ومن المفارقات القائمة، أنه لئن كان الجانب اللبناني لا يرغب في حضور الفلسطينيين، فإن اللاجئين الفلسطينيين لا يحلمون إلا بالعودة إلى ديارهم. ورغم التقاء إرادة الجانبين حول هذا الأمر، فإن من الصعب تحقيق هذه الرغبة في الظرف الراهن لأن الفلسطينيين وبكل بساطة، ديارهم محتلة.

لقد تضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين ثلاث مرات خلال الخمسين عاما الأخيرة، بسبب النمو الديموغرافي وعودة الفلسطينيين من بلدان الخليج. ونتيجة للبطالة وللتضييقات التي يجدونها في الحصول على عمل، فإنه لا يمكن لأغلب اللاجئين الفلسطينيين العيش في أماكن أخرى ألا وهم محتشدون في مخيمات تسود فيها البطالة ولا يلوح فيها أي أفق لحياة مستقبلية من نوع أفضل.

إن ما يقارب ٢١٠,٠٠٠ فلسطيني يمثّلون نحو ٥٥٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، يعيشون حاليّا في المخيّمات الرسمية الإثني عشر التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA[٧]. والملاحظ أن الأراضي التي أقيمت عليها هذه المخيمات هي، في جانب منها، على أملاك الحكومة، في حين أن الجانب الآخر من هذه الأراضي وعلى أملاك خواص قاموا بتسويغه للحكومة اللبنانية. أما الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيين، فهي مسؤولة عن إدارة هذه المخيّمات. كما يوجد ١١ "مركزا للمهجّرين"، هي مخيّمات غير رسمية استقرّ فيها بصورة عفويّة معظم الفلسطينيين الذين لم يتمكّنوا، لسبب أو لآخر، من

ترسيم أنفسهم لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، التي لا تضطلع بمسؤولية إدارة هذه المخيّمات.

ونظرا إلى النقص الكبير في عدد المساكن، في جلّ المخيّمات، يضطرّ عدد هام من اللاجئين إلى العيش في أكواخ خربة وفاقدة للشروط الصحية، تزداد حالتها تدهورا بمرور الوقت، ويمكن القيام بصيانة المباني شرط الحصول على ترخيص مسبق بذلك من السلطات العسكرية، وتفيد التصريحات أن مثل هذه التراخيص لا يتمّ تسليمها أبدا، وبالتّالي فإن الأمر يتعلق هنا، عمليا، بحظر. وتبعا لذلك، واعتبارا لقرار وزارة الداخلية القاضي بعدم السماح بتوسيع المخيمات، فإنه لا توجد إمكانية لا لإضافة أدوار علوية إلى المباني القائمة ولا لإصلاح المباني التي تهدّم عدد كبير منها أثناء الحرب. إن تضافر هذا الحظر المفروض من وزارة الداخلية مع التزايد الهام في عدد السكان قد أدّى إلى اكتظاظ كبير دفع اللاجئين إلى العيش في مساكن ضيّقة لا تتناسب مع عدد ساكنيها. وليس من النادر أن تجد عائلات متكوّنة من ٨ أفراد مضطرة إلى العيش في فضاء لا يزيد على ١٢ مترا مربّعا.

لقد ذكر لاجئ فلسطيني مقيم بمخيّم الراشدية أن الجنود اللبنانيين الذين يراقبون مداخل المخيّمات يمنعون على اللاجئين المقيمين بها إدخال أي مادّة صالحة للبناء مهما كانت (مسامير، أو ألواح خشبيّة، أو غيرها). وفي حالة انتهاك هذا الحظر، يتمّ إيقاف اللاجئين ويزجّ بهم في السجن. وروى أحد الشهود أنه عندما حاول شخصيّا، ذات مرّة، إدخال أحجار بناء لأحد أفراد أسرته، تمّ إيقافه وجلبه إلى ثكنة عسكرية احتفظ به فيها رهن الاعتقال مدّة ٢٤ ساعة ولم يتم تسريحه إلا بعد دفع غرامة قدرها ١٦٥ دولارا أمريكيا. إلا أن الوثيقة التي سلّمت له من الثكنة المذكورة لم تكن تتضمّن أي إشارة لا للخطأ المرتكب ولا للغرامة التي أجبر على دفعها.

وتعترف السلطات المشرفة على الشؤون الفلسطينية في لبنان بأن قرابة ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعيشون في المخيّمات التي ليس بإمكانها، في الواقع، أن تؤوي أكثر من ٥٠,٠٠٠ شخص. والاكتظاظ الملفت للانتباه بشكل خاص هو الذي يشكو منه مخيّم شاتيلا، الذي يعيش فيه زهاء ٢٠,٠٠٠ شخص في مساحة مجملها لا تتجاوز ١,٥ كيلومترا مربّعا. ورغم الحجر على البناء، لم يجد اللاجئون بدّا، أمام ضيق مساكنهم، من إقامة أدوار علوية إضافية بصفة غير قانونية. وفي كثير من الأحيان، يتم تسويغ هذه المساكن الجديدة أو بيعها لفلسطينيين آخرين، على أساس عقود صوريّة ليست لها أي قيمة قانونية.

وعلاوة على ذلك فإن حالة شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب في المخيّمات، باستثناء مخيّم الراشدية، قد تدهورت بسبب التقادم إلى درجة أصبحت معها أخطار التلوّث لا يستهان بها بتاتا. ويمكن ملاحظة نفس الحالة من التدهور في مستوى شبكة التنوير الكهربائي التي تشكو هي الأخرى من التقادم وإهمال أعمال الصيانة والتي تجذب منها توصيلات بواسطة أسلاك كهربائية عديدة يتمّ تثبيتها بسقوف المباني وجدرانها، كما اتّفق ودون وسائل حماية. وقد سبق أن سجلت في مخيّم شاتيلا، وكذلك في مركز المهجرين الذي أقيم على الأرض التي كان يوجد بها مستشفى غزّة سابقا،

حوادث خطيرة كثيرة ناتجة عن هذا الإهمال التّام. كما أن الظروف الصحية في هذه المساكن سيّئة جدّا، من جرّاء الرّطوبة، وقلّة الصّيانة وغياب التهوية بشكل مفضوح. وختاما، فإن جلّ جدران المساكن مازالت تحمل شواهد الحرب (آثار الرصاص وقذائف الهاون والقذائف الصاروخية).

على أنه توجد داخل المخيّمات لجان شعبية تمثّل مختلف الحركات السياسية التي ينخرط فيها اللاجئون. ويتمثّل دور هذه اللجان في تحديد المشاكل القائمة في المخيّمات وطرح الحلول التي تستوجبها على السلطات اللبنانية التي تتجاهلها في أغلب الأحيان، حسبما جاء في التصريحات.

٢- الحق في الإقامة وفي التمتع بالحقوق المدنية

ينصّ الأمر٣١٩، الصادر في لبنان بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٦٢، والمتعلق بدخول الأجانب إلى هذا البلد وإقامتهم به ومغادرتهم إيّاه على أن الأجانب الذين ليست بحوزتهم وثائق هويّة مسلّمة لهم من بلدانهم الأصلية، لهم الحق في الإقامة بلبنان، إذا كانت لديهم بطاقة صادرة عن إدارة الأمن العام وبطاقة تعريف مسلّمة من الإدارة العامّة لشؤون اللاجئين في لبنان.

وقد جاء في البند ٤ من هذا الأمر أن الأشخاص المنتمين إلى هذه الفئة كان ينبغي لهم أن يتقدّموا، قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، إلى إدارة الأمن العام لتصحيح وضعهم والحصول على بطاقات الإقامة. وتطبيقا لمقتضيات هذا الأمر، تمكن معظم الفلسطينيين المستقرّين بلبنان من تسوية وضعهم ومن الحصول على بطاقات التعريف من الإدارة العامّة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين.

وبفضل اتفاق القاهرة، الموقّع سنة ١٩٦٩ بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حصل الفلسطينيون على معاملة فيها أفضلية مقارنة مع غيرهم من الأجانب. فقد سلّمت للعديد من الفلسطينيين غير المرسّمين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين ولدى السلطات اللبنانية، بطاقات من منظمة التحرير الفلسطينية تمكّنهم من العيش بصفة نظامية في لبنان. لكن هذه البطاقات لم يعد لها أي قيمة بعد ترحيل المنظمة من هذا البلد، سنة ١٩٨٢ ولم يتمكّن الفلسطينيون الحاملون لهذه البطاقات من ترسيم أنفسهم لدى السلطات اللبنانية، لأن الترتيبات التي وضعتها وزارة الداخلية، عام ١٩٧٥، تقتضي ألا يتمّ تسليم بطاقات التعريف أو السفر إلا عند الاستظهار ببطاقات التموين الغذائي المسلمة من الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيين.

لهذه الأسباب، لم يتمكّن آلاف الفلسطينيين من تسجيل أسمائهم لا لدى وكالة الأمم المتحدة ولا لدى السلطات اللبنانية، وأصبح من المستحيل عليهم، جراء ذلك، الحصول على بطاقات هوية أو على أي وثيقة أخرى تتعلّق بحالتهم المدنية ومن المفروض، عادة، أن تسلّمهم إيّاها سلطة بلدهم الأصلي الذي لا وجود له. وتبعا لذلك، فقد صرّح العديد من الفلسطينيين الذين تمّ استجوابهم أنه لا يمكن لهم الزواج أو الطلاق لعدم امتلاكهم وثائق تخصّ حالتهم المدنية.

ورغم أن بعض الفلسطينيين يتمكّنون من الحصول على بطاقات من مختلف الفصائل السياسية، إلا أن هذه البطاقات ليست لها أي قيمة من الوجهة القانونية ولا تعترف بها السلطات اللبنانية.

إن اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين لدى الأمن العام لعدم امتلاكهم وثائق هوية، كثيرا ما يتعرّضون للإيقاف والاعتقال. ويقول ممثّلو اللجنة الشعبية لمخيم عين الحلوة إنه تمّ إيقاف عدد من المهجّرين الفلسطينيين المقيمين بالمخيّم وإيداعهم السجن لمدّة قاربت الشّهر، لأنهم لم يكن لديهم وثائق هوية. وبعد إجبارهم على دفع غرامة قدرها ٢٠٠ دولار، سعت السلطات اللبنانية إلى طردهم، لكن بما أن أي دولة لم تقبل إيواءهم فقد اضطرت هذه السلطات إلى تركهم يعودون للعيش في مخيم الإقامة.

ويحدث أن يبقى اللاجئون الذين يتم إيقافهم رهن الاعتقال في السجن إلى أن يتقدّم إلى محافظة الشرطة لاجئون آخرون مسجّلون لدى الأمن العام، أو ممثّلو اللجنة الشعبية للمخيّم، ليصرّحوا بأن الشخص المعتقل معروف وبأنه يقيم معهم بالمخيّم.

وفي أحيان كثيرة، لا يسلّم اللاجئين إعلام كتابي بإيقافهم. وقد استظهر لاجئان فلسطينيّان يعيشان حاليا في مخيّم الراشدية بوثائق لا تتضمّن أي ذكر لا للبند القانوني الذي وقعت مخالفته، ولا لمبالغ الغرامات التي تمّ دفعها.

إن هذا الغياب المعمّم لوثائق الحالة المدنية يخلق أوضاعا غريبة للغاية. فإذا حدث، مثلا، أن تزوّجت امرأة مسجّلة بصفة لاجئة من رجل غير مسجّل، فمن مصلحتها ألاّ تصرّح بزواجها أو بولادة أطفالها كي لا تفقد وضعها كشخص مسجّل. لذلك، فإنها تسجّل الأطفال الذين أنجبتهم على أساس أنهم إخوتها أو أخواتها. ويبدو أن هذه الحالة التي ذكرنا معمّمة، وأن العديد من الفلسطينيين يشترون بطاقات تسجيل مزيّفة، ليعيشوا عيشة أقلّ عناء مع علمهم بأن ذلك يجعلهم معرّضين للإيقاف من قبل سلطات الأمن.

٣- حريّة التعبير

تفيد إدارة الشؤون الفلسطينية في لبنان أن القادة السياسيين الفلسطينيين يقومون بدور هامّ جدّا. فهم يتمتّعون بوضع مريح، ويستأثرون بسهولة باهتمام الصحافة، دون أن يتعرّضوا للإزعاج بسبب ذلك.

إلا أن هذه الحرية في التعبير مشروطة في الواقع، على حدّ قول الأشخاص المستجوبين، بحضور قوّات الأمن اللبنانية وقوات الأمن السو رية (لا سيّما في شمال البلاد) التي تراقب مداخل المخيّمات ومخارجها، حتى إذا لم تستطع الدخول إلى هذه المخيمات.

وفعلا، قد تكون قوات الأمن السورية أوقفت عددا هاما من الفلسطينيين ونقلتهم إلى السجون سواء في لبنان أو في سورية. ولم يعد يعرف شيء عن هؤلاء اللاجئين ا لذين كان معظمهم ينتمون إلى المنظمات الفلسطينية الموالية للرئيس ياسر عرفات.

ولأسباب تتعلّق بالأمن، وكذلك تجنّبا للمضايقات، يخشى الفلسطينيون من التعبير عن آرائهم لا فقط بسبب عمليّات المراقبة التي تقوم بها قوات الأمن السورية وقوات الأمن اللبنانية، بل وكذلك

بسبب حضور العديد من التشكيلات السياسية المتنافسة التي تتعايش داخل المخيّمات بالذّات.

٤ - حريّة تكوين الجمعيّات :

ينصّ القانون اللبناني على أن يتمّ تسجيل الجمعيّات والمنظمات غير الحكومية وجوبا تحت رعاية مواطنين لبنانيين. ولا بدّ أن يكون الأعضاء المؤسسون لأي جمعية أو منظمة حاملين وجوبا للجنسيّة اللبنانية. كما أنه من المفروض أن تستخدم هذه الجمعيات والمنظمات موظفين لبنانيين، وأن تقدّم خدماتها، في المقام الأوّل، للشعب اللبناني.

ونظرا إلى أنه ليس بإمكان الفلسطينيين، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى جميع الأجانب الآخرين، أن ينتظموا داخل جمعيات، فإنهم يضطر ون إلى إيداع ملفّاتهم المتعلّقة بطلب تكوين جمعية لدى وزارة الداخلية تحت اسم أيّ مواطن لبناني.

وعندما تكتشف السلطات اللبنانية أن الجمعيّات المكوّنة تحمل الصّفة اللبنانية صوريّا، فإنها تجبرها على إيقاف أنشطتها. و بالفعل ، فإن جمعية التدريب المهني والفنّي Vocational Training and Technical Committee قد أجري بشأنها، في سنة ١٩٩٧، تحقيق إثر وشاية من مصدر مجهول بلّغت إلى وزارة الدّاخلية تفيد أن نشاط هذه الجمعية لم يكن يهمّ إلاّ اللاّجئين الفلسطينيّين.

وحسبما ذكره ممثّل منتدى تنسيق المنظمات غير الحكومية، توجد في لبنان ١٦ جمعية مسجّلة بصفة قانونية تحت أسماء لبنانية مستعارة. وتنتمي ١٠ من هذه الجمعيات الست عشرة إلى حركات سياسية، بينما تتّسم ٤ جمعيات منها بطابع خيري إسلامي.

٥- حريّة التنقّل

قبل ١٩٦٩، كان الفلسطينيون يحتاجون إلى ترخيص خاصّ لمغادرة المخيّمات. وقد ألغي العمل بهذا الإجراء عام ١٩٦٩، ومنذ ذلك الوقت أصبح بإمكان الفلسطينيين الاستقرار والتنقّل بحريّة. بيد أنه ينبغي التأكيد على أن هوية من يريدون منهم الدخول إلى المخيمات أو مغادرتها يخضعون للمراقبة من قبل الجيش اللبناني أو الجيش السوري.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أدخلت السلطات اللبنانية تضييقات على تسليم تأشيرات الدّخول الجديد (الأمر ٤٧٨) إثر قرار ليبيا طرد قرابة ٣٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من البلاد.

ومنعت السلطات اللبنانية على اللاجئين الذهاب إلى لبنان دون تأشيرة دخول، كما طلبت، في الآن نفسه، من ممثّلي سفاراتها عدم تسليم وثائق سفر جديدة دون ترخيص مسبّق يسلّم، حالة بحالة، من وزارة الداخلية.

ونتيجة لهذه التضييقات، لم تتح للعديد من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في بلدان الخليج ثمّ طردتهم هذه البلدان بعد حرب الخليج سنة ١٩٩١، إمكانية العودة إليها، بسبب امتناع سلطات هذه البلدان عن تسليمهم تأشيرات، بمن فيهم أولئك الذين كانت لديهم رخص مرور لبنانية.

ولم يشأ كثيرون آخرون أن يخاطروا بمغادرة لبنان للهجرة إلى بلدان أخرى، مخافة ألا يستطيعوا، بعد ذلك، الدخول من جديد إلى لبنان والاجتماع مجدّدا بعائلاتهم على أرضه.

وفي ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٩، أعلنت حكومة الرئيس إيميل لحّود أن رخص المرور اللبنانية يجب اعتبارها بمثابة جوازات سفر، وأنه لم يعد من الضروري الحصول على تأشيرة خروج وعودة في كل سفرة إلى الخارج، بيد أن عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يشتغلون أو يعيشون خارج لبنان قد قطعت صلتهم بعائلاتهم فجأة نتيجة صدور الأمر رقم ٤٧٨، واضطرّوا إلى أن يطلبوا من بلدان أخرى الحصول على إقامة طويلة، وجنسية، ووضع نظامي بصفة لاجئين أو مهجّرين.

إنّ لاجئي ١٩٤٨ لهم الحق، حاليا، في الحصول على وثيقة سفر، تسلّم لهم تلقائيا وتكون صالحة لمدّة أقصاها خمسة أعوام. أما المهجّرون، فلهم الحق في الحصول على وثيقة سفر صالحة لمدّة سنة فقط. ويتمتّع الجميع بحق العودة إلى لبنان.

من ناحية أخرى، يحجر على الفلسطينيين الإقامة في المناطق الحدودية التي لا يمكن لهم الذهاب إليها إلا بعد الحصول على ترخيص مسبّق من وزارة الداخلية.

٦- الحق في العمل

لقد أدخلت على القانون اللبناني المنظم لعمل الأجانب، بموجب القرار ١/٦٢١، والأمر٦٨١٢ لسنة ١٩٩٥، والأمر ١٧٥٦١ المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، أحكام تتضمّن تضييقات إزاء الأجانب بهدف حماية مصالح السكان اللبنانيين. وفعلا، فإن الأحكام المتعلقة بالمقاييس تشير إلى الأسباب المتصلة بالمصالح السياسية وإلى مبدأ المعاملة بالمثل، قبل أن تفصّل الحرف التي لا يجوز ممارستها إلا من قبل المواطنين اللبنانيين دون سواهم (أكثر من ٧٠ حرفةً!). ويتضمّن القانون استثناءات بالنسبة إلى :

- الأجانب المقيمين بلبنان منذ ولادتهم؛
- الأجانب من أصل لبناني أو الأولاد من أم لبنانية؛
- الأجانب المتزوّجين من لبنانيّات منذ مدّة لا تقلّ عن سنة؛
- العمّال الأجانب المتخصّصون في حرف تتطلّب كفاءة يصعب وجودها في لبنان.

ويتعيّن على الأجانب الحصول على رخصة عمل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

ورغم عدم وجود دولة فلسطينية، فإن المشرّع اللبناني لم يقرّ استثناء في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. وتبعا لذلك، فإن اللاجئين الفلسطينيين مجبرون على العمل بطرق غير شرعية وعلى ممارسة حرف لا تتطلّب قدرا كبيرا من الكفاءة عموما وتتّصل بنشاطات تجارية بسيطة، لا سيّما داخل المخيّمات، أو بأشغال بناء، أو بأعمال زراعية (موسمية).

ومن المفروض أن يكون بإمكان الفلسطينيين الذين تتوافّر فيهم الشروط المذكورة آنفا، الحصول على معاملة مماثلة لتلك التي يعامل بها اللبنانيّون وبالتالي أن يرخّص لهم في العمل. غير أنهم لا

يتمكنون من ذلك بسبب مبدأ المعاملة بالمثل. وهكذا، فإن اللاجئين الفلسطينيين يجدون أنفسهم، بعد أكثر من ٥٠ عاما من الاغتراب ، مضطرّين إلى التنافس في سوق العمل مع ما يقارب ١٥٠,٠٠٠ أجنبي من سري لانكا، و٦٠,٠٠٠ مصري، ونحو ٥٠٠,٠٠٠ سوري لا يحتاجون إلى الحصول على أي ترخيص مسبّق من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، خلافا لغيرهم من الأجانب.

وتفيد إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين أن ٦٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت عتبة الفقر، وأن ٣٦٪ منهم لا يتمكّنون من الحصول على أي مورد رزق.

ومن ناحية أخرى، فإن أجور الفلسطينيين أقلّ من أجور اللبنانيين بالنسبة إلى نفس العمل الذي ينجزه أولئك أو هؤلاء. ونظرا إلى الظروف المعيشية البائسة التي يواجهونها، يضطر الكثيرون من الشبّان إلى الانقطاع عن الدّراسة والعمل بطرق غير قانونية لمساعدة عائلاتهم، بينما يتّجه آخرون نحو تعاطي المخدّرات وممارسة الإجرام أو يلتحقون بصفوف جماعات سياسية دينيّة متطرّفة.

٧- الحق في التربية

يتمتّع الفلسطينيّون بالحق في التربية مثل اللبنانيّين. وبإمكان اللاجئين الفلسطينيين ترسيم أولادهم بالمدارس اللبنانية الحكومية أو التا بعة للقطاع الخاص. بيد أن الأولوية في الترسيم بالمدارس والجامعات اللبنانية تعطى للمترشّحين اللبنانيين، وتفيد إدارة الشؤون الفلسطينية أن ٢٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين تقريبا تمكّنوا، إلى الآن، من الانتفاع بالتعليم اللبناني[٨] .

وفي لبنان، تؤمّن وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيّين التعليم في ٧٣ مدرسة (ابتدائية وثانوية). وتقدّم هذه المؤسسات التربوية خدماتها مجانيًا، ويؤمها زهاء ٣٩,٠٠٠ طالب[٩] .

إن لبنان هو البلد الوحيد الذي فتحت فيه الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيّين ٣ مدارس ثانوية، إحداها في مخيّم برج البراجنة، والثانية في مخيّم عين الحلوة، والثالثة في مخيّم الراشديّة.

وفي النصف من شهر أيلول/سبتمبر من هذه السنة، قام الطلاّب الذين يعيشون في مخيّم قريب من مدينة طرابلس، في شمال لبنان، بمظاهرة أمام مكاتب الوكالة الأممية للتعبير عن غضبهم والمطالبة بف تح مدرسة ثانوية أخرى[١٠] .

لقد صرّح ممثّلو اللجنة الشعبية لمخيّم عين الحلوة أنه بعد احتجاجات كثيرة لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، أعطيت لأبناء مهجّري ١٩٦٧ إمكانية الدخول إلى مدارس الوكالة الأممية، لأنه لم يكن لهم الحق في الترسيم لا في المدارس التابعة لهذه الوكالة ولا في المدارس اللبنانية.

ويشير التقرير السنوي لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين للسنة الماضية إلى أن ٤٢٪ من مدارس الوكالة الأممية يرجع بناؤها إلى فترة الخمسينات والستّينات وأنها أصبحت اليوم في حالة متدهورة نتيجة التقادم من ناحية، ولم تعد كافية من حيث العدد من ناحية أخرى. ولتدارك هذا النقص، اضطرّت الوكالة الأممية إلى العمل بنظام التداول على قاعات التدريس في ١٨ مدرسة،

بحيث يتداول معدّل ٤٠ طالبا تقريبا على كل فصل صغير من فصول الدراسة بمدارس وكالة الأمم المتحدة.

ونتيجة لاكتظاظ المدارس، أصبح الانتقال إلى المرحلة المتوسطة يتمّ تقريبا بصفة آلية لتمكين طلاّب الفصول السّفلى من الحصول على مكان في قاعات الدراسة.

ومنذ ١٩٩٥، يلاحظ تدنّ مستمرّ في المستوى التعليمي. فقد وصلت نسب الإخفاق حاليّا إلى مستويات تتراوح بين ٤٠ و٥٠٪. وهذا ناتج ليس فقط عن الظروف المعيشية السيئة للغاية التي يواجهها الأطفال في المخيّمات، بل وكذلك عن نقص المدرّسين الجيّدين، الذي يرجع السبب فيه إلى الأجور المتدنية جدّا التي يتقاضاها المدرّسون.

وقدوجّه الأشخاص المستجوبون انتقادات إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، لأنها أنفقت في الفترة الأخيرة مليونين من الدولارات على بناء مدرستين من أحدث طراز، في حين أنه كان يمكن، بهذا المبلغ ذاته، تشييد مدرستين أخريين أو إقامة دور إضافي بكل مدرسة من المدارس الثماني عشرة الموجودة.

٨- الحق في الصحّة

إن التمتّع بالخدمات الصحية في القطاع العام محدود نظرا إلى نقص البنى التحتية التي يتعيّن إقامتها وتطويرها. وفعلا، فإن المستشفيات العامة غير كافية بالمرة مقارنة بعدد سكان البلاد. لذلك، يضطرّ معظم السكان إلى العلاج في المستشفيات الخاصّة، لكنّ العلاج في هذه المستشفيات الأخيرة مكلّف جدّا بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يقدرون، بسبب البطالة، على تسديد مصاريف التطبيب والإقامة بالمستشفيات.

وتقدّم وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين خدمات طبيّة للاجئين الفلسطينيين في ٢٤ مستوصفا متعدّد الاختصاصات ومركز واحد لرعاية الأم والطفل. ويتعلق الأمر، في هذا المجال، بتأمين العلاج الطبي الأساسي فقط في ميادين التوليد، وطبّ الأطفال، والتنظيم العائلي، والوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية.

ويمثّل تزايد السكان الذين هم بحاجة إلى الرعاية، وارتفاع تكاليف العلاج الطبي، والقيود المفروضة على ميزانية الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيين، أهم العوامل التي تحدّ من تأمين الصحة للجميع في لبنان.

وفعلا، فقد اضطرّت وكالة الأمم المتحدة، بداية من العام ١٩٩٣، إلى إدخال مقاييس حصريّة أدّت إلى تعليق المساعدات المخصّصة لبعض العلاجات الاستعجالية، وتعليق انتداب الأطبّاء، والتخفيض من مخصّصات التجهيزات الطبية وصيانة البنى التحتيّة.

ونظرا إلى تزايد الطلب على العلاج بشكل بالغ الأهمية، فإن الأطبّاء الذين تنتدبهم الوكالة الأممية، وعددهم قليل، يضطرّون إلى الكشف عن عدد من المرضى يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ في كل يوم،

مما يجعل الشهادات الطبية التي يسلّمونها تفقد جانبا من مصداقيتها.

وتجد وكالة الأمم المتحدة، حاليا، صعوبة كبيرة في تلبية احتياجات اللاجئين الأساسية، كما تجد صعوبات جمّة في مواجهة ما يسمّى بالاحتياجات الثانوية من خلال إرجاع جزئي يساوي ٢٥٪ من تكاليف العلاج لدى المؤسسات الاستشفائية، التابعة في معظمها للقطاع الخاص، وذلك طبقا لاتفاقات تعاقدية وعلى أساس مساهمات خارج الميزانية.

وقد سجّلت حالات كثيرة لفلسطينيين لم يتمكنوا من مغادرة المستشفيات لأنهم لم يكن لديهم ما يسدّدون به تكاليف علاجهم وإقامتهم بهذه المؤسسات.

ولئن تلقّت المنظمات غير الحكومية من المجتمع الدولي تجهيزات طبيّة، فإن الأموال التي وضعت على ذمّتها لا تكفي لتغطية مصاريف استخدامها. ونظرا إلى قلة الإمكانيات المالية المتاحة لها، فإن الأجور التي تصرف للأطباء المتعاملين معها ضعيفة للغاية، إلى درجة أن عددا قليلا من الأطباء يقبلون العمل لحساب هذه المنظمات.

إن مستقبل هؤلاء اللاجئين يشغل بال الوكالة الأممية إلى حدّ كبير. وفعلا، فإن كل شيء يحمل على الاعتقاد بان حياتهم بالذّات سوف تكون معرّضة للخطر في حالة استمرار تطبيق مثل تلك الإجراءات الحصريّة المفروضة، لأن هذا الوضع سيؤدّي حتما إلى بقاء الأغلبية الكبرى من اللاجئين محرومين من أي رعاية طبيّة.

٩- الحق في الضمان الاجتماعي

إن مدوّنة الضمان الاجتماعي اللبنانية، الصادرة بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٦، تشترط، ضمن أحكامها المتعلقة بالأجانب، أن يكون العامل الأجنبي الذي يريد التمتع بالضمان الاجتماعي حاصلا على رخصة عمل وأن تطبّق دولته مبدأ المعاملة بالمثل.

وتبعا لذلك، فإن العامل الفلسطيني يجد نفسه مقصياً عن امتيازات الضمان الاجتماعي في كل الأحوال، أي حتّى عندما تكون لديه رخصة عمل، لأنه لا يستجيب للشرط المتعلق بمبدأ المعاملة بالمثل بما أن دولته مازالت غير موجودة.

رابعا: اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

أ - الوضع القانوني

لقد انخرط الأردن، يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، في العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك في العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦. كما انضمّ الأردن، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، إلى الاتفاقية الدولية لسنة ١٩٦٥، المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز العنصري.

غير أن الأردن لم يصادق لا على اتفاقية جينيف لسنة ١٩٥١ ولا على بروتوكول نيويورك لسنة ١٩٦٧، المتعلقين بوضع اللاجئين.

ب - ا للاجئون الفلسطينيون من منظور العهدين الدوليين

تفيد إحصائيات وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيي ن أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تم إحصاؤهم إلى يوم ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٠ بلغ ١,٥٧٠,١٩٢ لاجئ. وقد انتقدت إدارة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية هذا الرقم، معتبرة أن العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في الأردن يفوق بكثير الرقم الذي أوردته الوكالة الأممية [١١] . وهذا الفرق في الإحصائيات يفسّره استعمال تعريف حصريّ مبالغ فيه من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين. وعلى كل حال، فإن الوكالة لا تجد حرجا في الاعتراف بأنه، نتيجة لاستعمال هذا التعريف الحصري، لم يتيسّر، إلى الآن، تسجيل ما يقارب ثلث اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بالقوائم التي لديها.

وعندما تمّ ضمّ الضفّة الغربية إلى شرق الأردن سنة ١٩٥٠، أمكن لنحو ٩٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين آنذاك في الضفّة، الحصول على الجنسية الأردنية. وتوافّرت للعديد من الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من ترسيم أنفسهم لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، إمكانية الحصول على الجنسية الأردنية في ذلك الوقت. وكلّ الذين أتيح لهم، في تلك الفترة، الاستفادة من هذه الإمكانية، يتمتّعون اليوم بنفس الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتمتّع بها كل مواطن أردني.

وتفيد وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيّين أن زهاء ١٠٠,٠٠٠ مهجّر فلسطيني من قطاع غزّة يعيشون في الأردن. ورغم أن الوكالة ليست مفوّضة للاهتمام بالمهجّرين ولا بمن ليسوا مسجّلين لديها، لأنها تشترك مع السلطات الأردنية في تقديم حدّ أدنى من المساعدة للأشخاص الأكثر فقرا والأضعف حالا، الذين يعيشون عادة في الخيام. وسلّمت السلطات الأردنية للمهجرين، الذين تمّ إحصاؤهم بصفة أجانب، رخص إقامة وجوازات سفر وقتية.

١ - التّمييز :

لقد ذكر المستجوبون أنه رغم حصول اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية الأردنية، فإن تمييزا شديدا يمارس حيالهم بسبب أصلهم الفلسطيني. من ذلك أن ٩٠٪ تقريبا من المناصب الحكومية، لا سيّما في الجيش والشرطة والقضاء والجامعات، تخصّص عمليّا ، في المقام الأول، للمقيمين من أصل أردني.

ويبدو أن الأردنيين من أصل فلسطيني مقتنعون بأن السلطات تعتبرهم مواطنين بصفة وقتية، لا يمنح لهم أيّ حق حقيقي في الاستقرار بالبلاد، لأن عودتهم إلى فلسطين أمر مرتقب. ويبيّن السيّد عدنان أبو عودة، الكاتب ورئيس الحكومة ا لأردنية سابقا، في كتابه ا لمعنون باسم (الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية)، أنه بالرّغم من أن القوانين لا تدعو إلى أي شكل من أشكال التفرقة، مهما كان، فإنه يوجد نوع من التمييز الفعلي إزاء الفلسطينيين. ويزعم البعض مثلا، أن النظام الانتخابي يمنع الأردنيين من أصل فلسطيني من أن يكونوا ممثّلين تمثيلا معقولا في البرلمان.

ويبدو، حسب الأقوال، أن عدد المقاعد البرلمانية المخصّصة لنوّاب المناطق التي يمثل فيها الأردنيون من أصل فلسطيني الأغلبية، هو أقلّ بكثير من العدد المخصص لنواب المناطق التي توجد بها أغلبية أردنية الأصل.

إن الأردنيين من أصل فلسطيني يريدون أن يعتبروا أردنيين كاملي الحقوق والواجبات. كما يرون أيضا أن حق العودة يجب أن يخصّ فقط الفلسطينيين الذين يرغبون في إمكانية الاحتفاظ بحق الاختيار بين البقاء في الأردن والعودة إلى فلسطين عندما تتاح الفرصة لذلك.

٢ - الحق في الإقامة وفي السّكن

تفيد إحصائيات الوكالة الدولية لغوث اللاجئين الفلسطينيين أن ٢٨٠,١٨٢ فلسطينيا يعيشون في ١٠ مخيّمات للاجئين وضعتها على ذمّتهم السلطات الأردنية (عمان الجديد، وجبل الحسين، والبقاع، ومركز حطين، والطالبية، والحسن شاهد، وعزمي مفتي، والسوف، وجرش، والزرقاء، وإربد). وقد أقيم أربعة من هذه المخيّمات بعد أحداث ١٩٤٨، وأقيم ستة في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية التي وقعت سنة ١٩٦٧. ويعيش في هذه المخيّمات لاجئون يحملون الجنسية الأردنية ومهجّرون قدموا عام ١٩٦٧. وعلى غرار ما حصل في لبنان، أقيمت المخيّمات على أراض بعضها على ملك الدولة والبعض الآخر على ملك الخواص قاموا بتسويغ أراضيهم للسلطات.

وتتكفّل الحكومة الأردنية بتأمين خدمات الصيانة للبنى التحتية وللمصالح الحكومية (مكاتب البريد، ومخافر الشرطة، والبنوك، والطرقات، إلخ..) ويتم تنسيق كل هذه الخدمات بين ممثّلي وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، وإدارة الشؤون الفلسطينية، و"لجان تحسين الأوضاع بالمخيّمات" الموجودة بالمخيّمات. وتتكوّن هذه اللجان من الأعيان الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيّمات والذين يضطلعون بدور مستشارين بلديين.

وقد أصبحت المخيّمات مكتظّة بالسكان بسبب استحالة توسيع مساحتها، في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد السكان. فالسلطات الأردنية تمنع، هي الأخرى، بناء أدوار إضافية بمساكن المخيّمات. إلا أنه يبدو أن هذا التحجير مردّه إلى أسباب أمنية بحتة. وفعلا، فإن أساسات المنازل الحالية قد لا تتحمّل ثقل أدوار إضافية. وعلى صعيد الممارسة، لا يسمح بإقامة دور ثاني إلا بشرط ألا يتجاوز ارتفاع البناية ثلاثة أمتار.

وجاء في الشهادات التي تم الإدلاء بها في مخيّمي جرش والبقاع، أن ٢٥ شخصا، كمعدّل عامّ، يعيشون في مساحة تقلّ عن ١٠٠ متر مربّع. وهنا أيضا، يلاحظ تدهور في التجهيزات بسبب التقادم، إلى جانب النقص الكبير في التهوية الذي تشكو منه المساكن. ونظرا إلى محدودية المساحة، كثيرا ما تكون المسافات الفاصلة بين هذه المساكن محدودة إلى أبعد الحدود، ولا يخفى ما يسببه هذا الجوار اللصيق من إزعاج ومضايقة للسكان.

وتقول وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين إن الأردن بصدد تطوير سياسة مساعدة

من أجل تحسين ظروف البلاد الاجتماعية والاقتصادية. وقد خصّصت السلطات الأردنية لصالح اللاجئين الفلسطينيين ٣٢٣ مليون دولار بالنسبة إلى سنة ١٩٩٩، بهدف تأمين خدمات التربية، والرعاية الاجتماعية، والمسكن، والصحة، وصيانة المخيّمات، والحفاظ على الأمن العام. لقد أنجزت السلطات الأردنية الكثير لصالح اللاجئين الفلسطينيين، لكنّها تعتبر أن التخفيض من مساعدات المجتمع الدولي هو بمثابة عقاب لهم.

وعلى الرغم من أن اللاجئين يعترفون للسلطات الأردنية بأنها احتضنتهم ومنحتهم الجنسية الأردنية، فإنهم يبدون تخوّفهم من المستقبل. وهذا مردّه بالأساس إلى أن المجتمع الدولي لم يعد، على ما يظهر، مستعدّاً لمساعدتهم ومساندتهم مثلما كان يفعل من قبل.

لقد صرّح اللاجئون بأنهم في حالة بطالة ولا يتلقّون أي مساعدة مالية. ووصل الوضع بالبعض منهم إلى العيش بتحايل، في ظروف تتّسم بالبؤس. ونظرا إلى انخفاض الموارد الموفّرة لها، لم تعد وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين قادرة على تأمين القدر الأساسي من المساعدة لأكثرهم خصاصة. ويبدو أن عددا قليلا جدّا من الأفراد والعائلات يتمكنون من الحصول على المواد الغذائية.

٣ - الحق في التربية

توجد في الأردن ١٩٨ مدرسة، ابتدائية وثانوية، تديرها وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، يؤمّها قرابة ١٤١,٠٠٠ تلميذ. ويمكن للطلاب الذين يرغبون في متابعة دراستهم، التوجّه إلى المعاهد الثانوية ومراكز التدريب الحكومية، لأنه ليس ثمّة في الأردن معاهد ثانوية تابعة للوكالة الأممية.

وتفيد وكالة الأمم المتحدة أن ١٠٦ مدرسة من مجموع ١٩٨ مدرسة يرجع تاريخ بنائها إلى فترة الخمسينات والستّينات. وتحتاج نسبة ٢١,٧٪ من المدارس إلى الإصلاح والترميم. كما أن المدارس غير كافية وقليلة التجهيزات، رغم العدد المرتفع جدّا من الطلاب الذين يؤمونها.

ونتيجة لتقلّص مواردها المالية، اضطرّت وكالة الأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، إلى انتداب مدرّسين يعملون بصفة وقتية ويتقاضون أجرا يوميّا، وذلك حرصا منها على تأمين حق التربية للجميع. ويستفاد من المعلومات التي تم استيقاؤها في مخيّم جرش، أن المدرّسين كثيرا ما يدعون إلى تدريس موادّ ليست من اختصاصهم ولم يتلقّوا فيها تدريبا.

ويضمّ الفصل الواحد ٥٠ تلميذا (٣ في كل مقعد). وقد اضطرّت وكالة الأمم المتحدة إلى استعمال نظام التداول على فصول الد راسة في ٩٣٪ من المدارس، لتوفير أكثر ما يمكن من الفصول للطلاّب.

ويقول المدرّسون الذين وقع استجوابهم إن حياة التلاميذ في المخيّمات جدّ صعبة، لأنهم لا يجدون فيها مكانا للدرس والتركيز. فالمساحة ضيّقة سواء في المدرسة أو في البيت، وهذا لا يساعد على الدراسة في ظروف ملائمة.

٤- الحقّ في الصحة

إن الفلسطينيين من أصل فلسطيني يتمتعون، كأي مواطن أردني الأصل بالحق في العلاج في المؤسسات الصحية الحكومية.

وتؤمّن وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين لكل لاجئ (سواء ممّن يعيشون في المخيمات أو خارجها) الحق في تلقّي ا لرعاية الطبية من الأطباء العاملين في المراكز الصحية المتعددة الاختصاصات الموجودة في الأردن، والبالغ عددها ٢٤ مركزا. ويقدّم هؤلاء الأطباء خدمات صحية وقائية وعلاجيّة، إلى جانب خدمات التنظيم العائلي. إلا أن نفقات العلاج والإقامة بالمستشفيات لا يستردّها المرضى من الوكالة الأممية. وبإمكان الفلسطينيين التوجّه إلى المستشفيات الحكومية واسترجاع جزء من المصاريف الطبيّة من الوكالة.

ومن ناحية أخرى، فإن مستوى الخدمات الطبيّة المقدّمة متدنّ جدّا، بسبب نقص الأطبّاء (طبيب واحد لكل ١٥٠ إلى ٢٠٠ مريض تقريبا في اليوم). زد على ذلك النقص الفادح في الأدوية.

خامسا: استنتاجات وتوصيات

لنستمع، قبل تقديم الخلاصة، إلى شيخ من لاجئي ١٩٤٨ يروي قصّة اغترابه، وما تخلّلها من تقلّبات مأساوية. يقول :

"اسمي سيّد إبراهيم حسين.

في عام ١٩٤٨، كان عمري ٢٣ عاما عندما طردت من مسقط رأسي في عكّا بفلسطين. لجأت إلى لبنان في ظروف كانت بمثابة الكارثة. وقد خصصنا، في البداية، باستقبال حسن، لكن لا شيء كان يمكن له أن يعوّض بيتي، وأرضي، وبلدي، وعائلتي، وأصدقائي. ثم تغيّرت الأمور كثيرا بمرور السّنين، وبعد أن كنت أعتبر ضحيّة للقهر والعدوان، ولاجئا مرغما على الاغتراب، أصبح ينظر إليّ وكأني مسؤول عن كل مصائب العالم. لقد عشت خمسين عاما من الآلام والبؤس. لم يعد لي وطن، بل أصبحت متشرّدا، أتنقّل من مكان إلى آخر دون أن أعلم ما عسى أن تكون وجهتي الجديدة ومتى تكون العودة ؟

إنّي أنقل من حرب إلى أخرى، دون إرادتي، وليست بيدي من حيلة سوى تحمّل تبعاتها.

لقد شهدت فظائع حرب ١٩٤٨، وعشت مذبحة صبرا وشاتيلا، التي نجوت منها بأعجوبة عبر طريق سلكته مع أفراد أسرتي وتخطّينا في جثث الموتى والأنقاض، تحت وابل من رصاص شارون والميليشيات.

واضطررت إلى معايشة الحرب الأهلية الطويلة في لبنان وما رافقها من فظاعات. ودمّر مخيّم تل الزّعتر بدوره، وهو الذي كنت قد التجأت إليه. وكلّما انتهت حرب، اندلعت حرب أخرى. ولن أنسى حرب المخيّمات التي خلّفت الخراب والدّمار. وقد اضطررت إلى الاختفاء مع عائلتي، طيلة شهرين كاملين، بمخبأ في حيّ الوطا.

إنّي أتألّم لعدم التمكّن من العيش بكيفية عادية كأي إنسان في بلاده على وجه الأرض.

إنّي أشعر بقشعريرة أمام لامبالاة الناس بأوضاعنا.

إنهم أناس يعيشون في كوكب أعمى، جامد، قاس، اسمه المجتمع الدولي. ليس لي عمل، ولا أوراق، ولا حقوق، وليست لي حريّة في التعبير، ولا في التنقّل لرؤية ابنتي التي رزقت في المدّة الأخيرة طفلا.

إنّي أشعر بالخجل.

أشعر بالخجل من مدّ يدي كالمتسوّل. فحياتي رهينة بالمساعدة الغذائية التي تقدّمها منظمة الأمم المتحدة. وأولادي الشبّان لا يجدون سبيلا إلى العمل إلا كشيّالين في السّوق، عندما يعثرون على عمل. وليس لي حتى الحق في أن أحلم بأن يكون لي مسكن لائق. وكما ترون، فإني أسكن، منذ الحرب الأخيرة، ها هنا، في هذه العمارة التي دمّرتها عمليّات القصف تدميرا كاد يأتي عليها كليّا. انظروا الجدران : لقد أحرقت وخرّبت بالرّصاص من كل النّواحي.

أكثر من خمسين عاما انقضت.

إنّي مريض من كوني دائما منبوذا، وبعيدا عن بلدي وعن أولادي الكبار الذين اضطرّوا للهجرة إلى بلدان أجنبيّة نائية، إلى السويد وألمانيا. أخشى أن أموت دون أن أرى، للمرّة الأخيرة، بعد ٥٢ عاما، مدينة عكّا، مسقط رأسي في فلسطين. أحلم بأن أمسك ملء يديّ أرض الحقول التي ولدت بها، وأن أستلقي في هدوء وسكينة تحت ظل أشجار الزيتون.

في انتظار حلّ سياسي شامل بشأن تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلّة، مازال اللاجئون الفلسطينيون، بعد ما يزيد على نصف قرن، يعيشون على أمل العودة، في يوم ما، إلى ديارهم.

وباستثناء الفلسطينيين الذين أتيحت لهم إمكانية التجنّس، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين فرّوا من حرب ١٩٤٨ وتوافرت فيهم الشروط الحصريّة المشدّدة جدّا المفروضة من وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، هم وحدهم الذين أمكن لهم الحصول على الحماية والمساعدة اللتين تمّ إقرارهما على المستوى الدولي. أما لاجئو ١٩٤٨ الآخرون، ومهجّرو ١٩٦٧، والفلسطينيون الذين يوجدون في وضع غير قانوني، فجميعهم محرومون من هذه المساعدة.

لقد أخضع كل الفلسطينيين المقيمين في لبنان والأردن للقوانين التي تنطبق عادة على كلّ أجنبيّ. فسلطات هذين البلدين لم تعتبر أن الفلسطينيين، خلافا لغيرهم من الأجانب، هم مشرّدون، وأنهم بهذه الصفة لا يستطيعون الحصول على حماية من الدولة الفلسطينية، لا لشيء، إلاّ لأن هذه الدولة غير موجودة. ولتجاوز هذه المشكلة، كان ينبغي لسلطات هذين البلدين المضيفين اتخاذ إجراءات تنظيمية ملائمة لتأمين احترام حقوق الفلسطينيّين المتناسبة مع وضعهم الخاصّ. إلا أنه لم يتّخذ، إلى اليوم، أي إجراء لوضع تشريع خصوصي ملائم.

إن القضية الفلسطينية لن تسوّى دون إيجاد حلّ ذي طابع سياسي من قبل المجتمع الدّولي. غير أن جهود المجتمع الدولي وسلطات البلدان المضيفة، وبخاصة الجماعة الأوروبية وشركائها الإثنى عشر من جنوب البحر المتوسط يجب أن تركّز أيضا على :

١- تطوير وتدعيم سياسة تنموية مع البلدان المضيّفة، من أجل تحسين مستوى عيش السكان الأصليين واللاجئين، وبالتالي يمكن تجنيب المنطقة عدم الاستقرار.

٢- توسيع تفويض الوكالة الدولية لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA، بهدف تأمين الحماية للاجئين، والتشجيع على اعتماد قواعد مناسبة لصالح الفلسطينيين كافّة، دون أيّ تمييز.

٣-تقديم المساندة المالية لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، لتمكينها من الاستمرار في تأمين مساعدتها لصالح مجموعة اللاجئين الفلسطينيّين بأكملها.

٤- تعزيز التعاون القانوني بين الدول ومنظمات حقوق الإنسان، من أجل إرساء حوار دائم بين المجتمع المدني، ومؤسسات البلدان المضيفة بالمنطقة، ومجموعة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بالبلدان المضيفة، ومن أجل ضمان احترام حقوق الإنسان وكذلك اعتماد تشريعات ملائمة .

٥- النهوض بحقوق اللاجئين من خلال تعاون دائم بين المنظمات غير الحكومية التي لها خبرة في هذا الميدان والمنظمات غير الحكومية والإدارات المحليّة، من أجل إيجاد وتشجيع أنشطة تتعلّق بتبادل المعلومات، والتّحسيس والتدريب في الحق القانوني.

الهوامش

١- التقرير السنوي للمفوّض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA للفترة من ١ تموز/يوليو ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩ وتجدر الإشارة إلى وجود تشكك كبير في العدد الحقيقي للاجئين.

٢- القرار رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن تقسيم فلسطين.

٣- فيما بين ٥ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧، قام الجيش الإسرائيلي بشنّ هجوم عسكري على بعض البلدان العربية، مثل مصر والأردن وسوريا والعراق، المدعومة من المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر وليبيا والسود ان.

٤- ويتمثل أحد الأسباب التي حالت دون تحديد وضع قانوني خاص للاجئين الفلسطينيين في معارضة منظمة التحرير الفلسطينية طوال سنوات عديدة للاعتراف بهم كلاجئين حتى لو كان ذلك بشكل فردي، أو منحهم الجنسية لإعادة توطينهم في بلد آخر. ويعود هذا الموقف إلى تخوف منظمة التحرير من أن يؤدي مثل هذا الاعتراف إلى تخلي المجموعة الدولية عن القيام بالمجهودات اللازمة لإيجاد حل نهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

٥- زيادة على هذه المشكلة المتمثلة في نقص الأدلة والتوثيق، يجب التأكيد على أن إحصاء الوكالة الأممية لغوث اللاجئين الفلسطينيين لم يتيسّر إجراؤه بكيفية مرضية.

٦- تكّنبرغ، "وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي"، ١٩٩٧، ص ١٩.

٧- يوجد اللاحئون في المدن والقرى وفي المخيّمات الإ ثني عشر الموزعة على النحو الآتي :

- في طرابلس: نهر البارد، والبدوي.
- في بيروت: برج البراجنة، وش اتيلا، ومرالياس، وضبيا.
- في صيدا: عين الحلوة، وميّه ميّه.

في صور: الراشدية، والبص، والبرج الشّمالي

- في بعلبك: الجليل.

٨- ٥٨- تذكر مصادر أخرى أن هذا الرقم لا يتجاوز ١٠٪، وأن الأزمة الاقتصادية دفعت اللبنانيّين إلى الإقبال على التعليم في المدارس الحكومية على حساب الفلسطينيّين.

٩- التقرير السنوي للمفوّض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للفترة من اتمّوز/يوليو١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩، ص ٣٠

١٠- طوال كامل المدّة التي استغرقتها مهمّتنا في لبنان، كان شبّان فلسطينيّون يقومون بإضراب الجوع للمطالبة بفتح مدارس ثانوية قصد التمكّن من متابعة دراستهم، إذ وجدوا أنفسهم في الشارع بعد انتهاء المرحلة الأولى من تعليمهم. وكانت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين عاجزة، لعدم توفّر الإمكانيات، عن الاستجابة لمطلبهم، ولم يكن أحد، في الجهات الأخرى، يهتمّ بقضيّتهم. إنهم يردّدون : "نريد متابعة دراستنا، وأن يكون لنا الحق في معهد ثانوي".

١١- التقرير السنوي لسنة ١٩٩٨، الصادر عن إدارة الشؤون الفلسطينية في الأردن ، ص٢٢.

موقف منظمة العفو الدولية من حق العودة للفلسطينيين

إليزابيث هودجكن*

يؤمن أعضاء منظمة العفو الدولية، الذين يربو عددهم على مليون عضو في شتى أنحاء العالم، بأنه ينبغي للناس كافة أن ينعموا بالحقوق الإنسانية، ومن ثم يسعون لحث جميع حكومات العالم على تحسين سجلاتها في مجال حقوق الإنسان ، وعلى استخدام نفوذها لدى حكومات الدول الأخرى لتعزيز حماية حقوق الإنسان . ويعمل هؤلاء الأعضاء من خلال وسائل الإعلام المختلفة، على فضح انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت وعلى حشد الرأي العام من أجل التصدي لها، كما ينظمون الجهود على المستويين المحلي و الإقليمي وعلى المستوى الدولي من أجل بناء قوة دفع قادرة على تغيير الأوضاع القائمة، ويتعاو نون مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك الجماعات المعنية بقضايا اللاجئين في النضال من أجل بناء عالم أكثر عدلا وأمنا .

ويعد العمل بشأن اللاجئين جزءا أساسيا من نضال منظمة العفو الدولية سواء في مجال الأبحاث أم الحملات، وكم أعربت عن قلقها من كون حماية اللاجئين في العالم تتعرض لتهديدات متعاظمة، وأن معايير هذه الحماية تتآكل باطراد، ولذلك فهى لا تكل عن القيام بدور قيادي ومؤثر في إنقاذ النظام الدولي للاجئين الذي يواجه الانهيار، كما تساهم في تعزيز النشاط بشأن اللاجئين وتطويره من حيث نطاقه ومقداره ونوعيته وما يكتنفه من تعقيدات.

وفي سياق هذا العمل، تركز منظمة العفو الدولية بشكل خاص في حملاتها دفاعا عن الحقوق الإنسانية للاجئين على ثلاث قضايا أساسية تتعرض للتهديد أو التقويض أو التجاهل من جانب الحكومات في شتى أنحاء العالم، وهى:

- حماية حقوق الإنسان في البلدان الأصلية للاجئين، وهو ما يعني اتخاذ إجراءات لمنع انتهاك ا ت حقوق الإنسان حتى لا يضطر الأفراد إلى مغادرة ديارهم بحثا عن الأمان.
- حماية حقوق الإنسان في البلدان التي يلوذ بها اللاجئون، وهو ما يعني اتخاذ إجراءات تكفل حصول كل من يفر من وجه انتهاكات حقوق الإنسان على ملاذ آمن، وأن توفر له ضمانات فعالة تقيه

---

* باحثة بقسم الشرق الأوسط بمنظمة العفو الدولية.

خطر الإعادة بالقوة إلى وطنه، كما تكفل له احترام حقوقه الإنسانية في البلد المضيف.

● حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وهو ما يعني اتخاذ إجراءات تكفل أن تكون لاعتبارات حقوق الإنسان الأولوية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل حماية الأشخاص النازحين من ديارهم إلى مناطق أخرى داخل أوطانهم، وجوانب تطوير القوانين والممارسات المتعلقة باللاجئين على المستوى الدولي، والبرامج الرامية إلى إعادة اللاجئين إلى بلدانهم.

ويواجه دعاة حقوق الإنسان المعنيون بقضايا اللاجئين تحديا مزدوجا على الصعيد العالمي، إذ يتعين عليهم أن يدافعوا عن الحماية التي يوفرها القانون الدولي للاجئين في وجه الجهود المتزايدة من جانب الحكومات للتهرب من التزاماتها أو للتحايل عليها. وعليهم في الوقت نفسه أن يكافحوا من أجل ضمان توسيع نطاق الحماية الدولية للاجئين بما يتيح مواجهة أية تحديات جديدة تطرأ في مجال حقوق الإنسان .

وهذا التحدي يتخذ طابعا خاصا حينما يتعلق الأمر باللاجئين الفلسطينيين، فالوضع الخاص الذي يحدده القانون الدولي للاجئين يقتصر فقط على أولئك الذين نزحوا مع موجة الهروب الجماعي للفلسطينيين في عام ١٩٤٨، فقد حدد واضعو مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين نوع الأشخاص الذين يجب أن يحصلوا على حماية دولية باعتبارهم لاجئين، واستبعدوا من تلك الحماية جميع الأشخاص الذين يحصلون على الحماية أو المساعدة من إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومعنى هذا أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق التي تمارس فيها وكالة غوث اللاجئين عملها مستثنون من الحماية الدولية التي توفرها الاتفاقية.

ومن جهة أخرى، فإن قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين تبقى بدون تنفيذ سواء تعلق الأمر بالقرارين رقم ١٩٤ و ٣٩٤ اللذين صدرا قبل اعتماد الأمم المتحدة للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، أو تلك التي أتت لاحقا، كقرار عام ١٩٧٣ الذي صدقت فيه ا لجمعية العامة من جديد على حق الشعب الفلسطيني في العودة بسند مباشر من القرار رقم ١٩٤. فبغض النظر عن الجدل الساخن بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول أسباب النزوح الجماعي للاجئين، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن إسرائيل تمنع الغالبية الساحقة من اللاجئين، بما فيهم "لاجئين ١٩٤٨" من العودة إلى وطنهم.

وعندما أبرمت اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣، كان أكثر من ٥,٤ ملايين فلسطيني يعيشون في شتى أرجاء العالم خارج حدود فلسطين ١٩٤٨.

وهكذا، فإن وضع اللاجئين الفلسطينيين يشكل تحديا فريدا في وجه حركة حقوق الإنسان العالمية. وبالنسبة لمنظمة العفو الدولية فإن هذه القضية توجد في بؤرة انشغالاتها وأحد أبرز بواعث قلقها بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في الشرق ا لأوسط. فمن صلب عملنا ونشاطنا الالتزام بالعمل الفعال لصالح اللاجئين أينما كانوا، فمنذ عام ١٩٩٨، وصلاحيات منظمة العفو الدولية التي يقررها المجلس الدولي الذي يعتبر أعلى هيئة تقريرية للمنظمة، تعارض النفي القسري. وقد طالبت المنظمة في تقاريرها المتعلقة بدول مثل البحرين واليونان والبوسنة بإعادة المواطنين الذين نفتهم

الحكومات قسرا، ومن ضمنهم الذين تم نفيهم بسبب معارضتهم للحكومة أو انتسابهم إلى مجموعة دينية أو عرقية محددة.

وفي نفس السياق، فإن موقف منظمة العفو الدولية بالنسبة لحق العودة للفلسطينيين مسألة مبدئية، وبمقدار إصرارها من حيث المبدأ على حق العودة، فإنها لا تسرع في تقديم أو اقتراح حلول سهلة أو شاملة، فالأمر الأساسي الذي تتمسك به، هو أن السكان الذين أجبروا على الفرار من أي أراض، لهم حق في العودة إليها، دون أن يعني ذلك أن على الأشخاص الآخرين الذين عاشوا طوال سنوات في منزل أو قرية مغادرتهما .

وترى منظمة العفو الدولية ، أن أي حل لقضية اللاجئين ينبغي أن يتم بالاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين ويظل على عملية السلام في الشرق الأوسط إيلاء قضية اللاجئين أولوية قصوى.

وإذا كانت منظمة العفو الدولية، وهى تقر من حيث المبدأ بحق العودة للفلسطينيين، فإنها ترى في نفس الوقت، وجوب تعويض العائدين عن الأضرار التي لحقت بهم انطلاقا من أن التعويض بالعودة أو إجبار الراغبين في العودة على قبول التعويض.

ولابد من الإشارة في ختام هذه الكلمة إلى أن منظمة العفو الدولية تعمل حاليا، في إطار تعزيز عملها بشأن اللاجئين الفلسطينيين، على إعداد تقرير تنادي فيه بحق العودة للفلسطينيين سيكون جاهزا بعد أسبوعين بحد أقصى.

موقف منظمة مراقبة حقوق الإنسان من حق العودة

هاني مجلي*

لطالما دافعت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" عن حق اللاجئين والمنفيين في العودة إلى ديارهم، ولقد ساندنا هذا الحق عند استقرار الحدود الدولية، كما هو الحال في جواتيمالا والسلفادور وهندوراس وملاوي وبورما وموريتانيا ، وعندما كانت تلك الحدود مثار نزاع، كما كان الحال في البوسنة وكرواتيا وكوسوفو وتيمور الشرقية وأثيوبيا/ إريتريا. وعلى غرار ذلك ، تدعو منظمة مراقبة حقوق الإنسان " إلى الإقرار بهذا الحق لجميع النازحين في الشرق الأوسط، بغض النظر عن الدين أو الجنسية. وأما اتفا ق السلام في الشرق الأوسط الذي يدور التفاوض بشأنه حاليا، فيجب أن ينص على الاعتراف بهذا الحق لجميع الفلسطينيين من اللاجئين والمنفيين من الأراضي الواقعة فيما يسمى الآن بإسرائيل، أو في دولة فلسطين التي يحتمل قيامها في المستقبل. ويجب أن يكون الاعتراف بهذا الحق متفقا مع المبادئ التالية:

لا يقتصر التمتع بهذا الحق على الذين فروا من تلك الأراضي أول الأمر، بل يتمتع به أيضا المنحدرون من أصلابهم بشرط احتفاظهم بالروابط المناسبة مع الأرض المعنية. ويظل هذا الحق قائما حتى إذا كانت السيادة على الأرض مثار خلاف، أو إذا كانت قد انتقلت إلى طرف آخر. فإذا كانت الدار الأصلية قد اختفت، أو أصبح يشغلها الغير ممن لا يد لهم في الموضوع، فيجب السماح بالعودة إلى موقع بجوار الدار السابقة.

وطبقا للمعمول به في حالة جميع النازحين، يكون التعريض من حق كل من لا يستطيع العودة إلى داره الأولى، إما لأنها لم تعد خالية أو بسبب تدميرها، وكل من فقد أملاكه. ولأن التعويض ليس بديلا عن حق العودة إلى موقع يجاور الدار السابقة إذا كان ذلك هو اختيار الفرد.

ويجب أن تمد جميع الأمم يد المساعدة في إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، والحل المثالي يقدم كل نازح ثلاثة خيارات: إما الاندماج في المجتمع على المستوى المحلي، أو التوطين في بلد آخر، أو العودة الطوعية إلى الوطن. وفي سياق الشرق الأوسط، يجب على البلدان التي يقيم الفلسطينيون

---

* مدير قسم الشرق الأوسط بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان.

فيها حاليا أن تتيح لهم خيار الاندماج المحلي الكامل، فالأسر الفلسطينية، التي عاش الكثيرون منها في تلك البلدان مدة تربو على الخمسين عاما، قد بنت لنفسها فيها حياة جديدة، ويجب أن يتاح لهم خيار الاستمرار فيها. كما يجب ان يبدي المجتمع الدولي كرمه فيتيح إمكانية الاستيطان في البلدان الأخرى للذين قد يرغبون في ذلك، ويقدم المعونة اللازمة لمساعدة الذين يختارون البقاء في المنطقة على الاستيطان الدائم، والذي يختارون ممارسة حقهم في العودة. ويجب ألا يكون خيار الاندماج المحلي والاستيطان في بلد آخر، أو غياب هذين الخيارين، مبررا للحرمان من حق العودة، فالغرض الإنساني من الخيارين هو السماح لكل فرد من الفلسطينيين بأن يختار ما يشاء من بين عدة خيارات، خلال فترة محددة، لإنهاء حالة اللجوء.

وحق العودة ملزم للحكومات، شأنه في ذلك شأن سائر الحقوق، ولا يجوز لأي حكومة أن تنتهكه، بل الأفراد وحدهم هم الذين قد يختارون عدم ممارسته .وعلى الأطراف المشاركة حاليا في التفاوض من أجل إبرام اتفاق سلام في الشرق الأوسط أن تركز جهودها على تطبيق حق العودة، وتيسير الأخذ بخيار الاندماج المحلي وخيار الاستيطان في بلد آخر، ويجب عليها ألا تحرم الأفراد من حقهم في العودة.

أما واجب المجتمع الدولي فهو ضمان الفصل، بالعدل والإنصاف، في دعاوى حق العودة، والسماح للأفراد الذين يتمتعون بهذا الحق بأن يقرروا، بحرية وعن دراية وعلم، اختيار ممارسته أو عدم ممارسته، وضمان سير إجراءات العودة بصورة تدريجية ومنظمة. وهذه المبادئ وسواها من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً كفيلة بتلبية المطالب الأمنية المشروعة للحكومات في جميع الأحوال.

موقف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان من قضايا اللاجئين الفلسطينيين

إدريس اليازمي*

يتأسس موقف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان على ما يلي:

١- حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية هو حق لا جدال فيه، وكافة الأطراف المعنية ملزمة بالبحث في البيئة العملية لتنفيذه.

٢- هذا الحق لا ينتقص منه إعلان دولة فلسطينية أو التعويض، فالتعويض وفقا لقرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨- يجب الوفاء به ولا يحل محل العودة.

٣- ضرورة تمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوق متساوية مع المواطنين في الدول العربية المضيفة لهم وفق ما نصت على ذلك مواثيق حقوق الإنسان التي صدقت عليها بالفعل أغلبية هذه الدول- إلى حين تنفيذ حق العودة.

٤- تعتزم الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان توجيه اهتمام خاص لانتهاكات حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الدول المضيفة لهم مؤقتا، وستوفد لجان تقصي الحقائق لأداء هذه المهام.

---

* الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

المحور الثالث

المسار التفاوضي وقضية اللاجئين

قضية اللاجئين في العملية السياسية

د/ أسعد عبد الرحمن*

رغم أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ما زالت تتحصن بقرارات مرجعية دولية ومرجعية قانونية تكرس حقوقهم السياسية والإنسانية، إلا أن تلك القرارات -رغم تجديدها سنويا ومنذ النكبة في العام ١٩٤٨- لم تكتسب قوة التنفيذ من الأمم المتحدة، ولم تمنع إسرائيل من تأكيد رفضها، الذي يكاد يكون مطلقا، لمبدأ حق العودة في أطر المفاوضات الراهنة.

وبين الحد الأدنى المقبول فلسطينيا في اعتماد المرجعية القانونية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين وفقا لمبدأ حق العودة والتعويض على أساس قرار " الحل الوسط" الدولي رقم (١٩٤) وبين الحد الأقصى المقبول إسرائيليا في مناقشة قضية اللاجئين-جوالذي يتموضع بعيدا عن هذا الحق أو تنفيذه على أساس "العودة" إلى فلسطين ١٩٤٨- يظهر عمق الخلاف، ليولد حالة تشاؤمية حول إمكانية الوصول إلى قواسم مشتركة تشكل نقطة انطلاق لحلول مقبولة. وهكذا فإن "الاتفاق" المعلن من قبل مختلف الأطراف المعنية على "ضرورة الوصول إلى حل شامل ودائم لمسألة اللاجئين هو أمر أساسي للحل الدائم والشامل للنزاع العربي- الإسرائيلي" هو اتفاق لم يفعل فعله بعد للتأثير على إحداث أي تغيير يسمح حتى بالوصول إلى حلول مقبولة فلسطينيا على الأقل، ناهيك عن كون تلك الحلول عادلة عدلا نسبيا (كما في القرار ١٩٤).

وفي ظل هذا المناخ، وضمن الظروف السائدة، بدأت محاولات وجهود متنوعة تركز على إبراز قضية اللاجئين باعتبارها "عنصر تهديد دائم للعملية السلمية" إذا لم يتم حلها من خلال التفاوض عبر أفكار وطرائق جديدة تتناول هذه القضية بتفصيلاتها وبشكل يضمن طي هذا الملف، وفق ما تطمح إليه الأطراف المعنية، هذا إن أمكن التوصل -أصلا- إلى ذلك.

---

* مسئول ملف اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية (أثناء انعقاد المؤتمر) وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

قواعد انطلاق

قبل الولوج إلى عرض وتحليل بعض أبرز الأفكار والمواقف الثابتة ة والمتحركة، ومعالم السيناريو هات المقترحة، لابد من التأكيد على الأمور التالية:

١- إن المفاوضات والاتفاقات المصرية/ الإسرائيلية الثنائية عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩ (معاهدة كامب ديفيد) وكذلك "إعلان المبادئ" بين منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) وإسرائيل عام ١٩٩٣ (اتفاق أوسلو) ثم المعاهدة الإسرائيلية/ الأردنية عام ١٩٩٤ (وادي عربة)، هذه المعاهدات والاتفاقات، قد أنشأت قاعدة لمفاوضات لاحقة حول قضية اللاجئين الفلسطينيين بدون تثبيت واضح لأسس الحل المنشود على قاعدة الشرعية الدولية وبالذات على أساس ما قالت به الدول المعنية ذاتها (مصر، الأردن، وفلسطين) تاريخيا وراهنا، حيث طالما أكدت هذه الدول على القرار (١٩٤).

هذا الواقع السياسي، أفسح المجال أمام إسرائيل في محاولاتها إبعاد "المفاوضات الثنائية" مع منظمة التحرير والخاصة بقضية اللاجئين عن المرجعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، من خلال مساعيها لإيجاد صيغة بديلة تشكل إطار البحث بعيدا عن مبدأ "حق العودة" تحديدا. كما أن هيكلية ("مجموعة عمل اللاجئين") في نطاق "المفاوضات المتعددة الأطراف" قد أبرزت النواحي الإنسانية في قضية اللاجئين، دون الاهتمام بالبعد السياسي الذي يشكل جوهر المشكلة وكنهها.

إن الإطار لحل عادل ودائم لقضية اللاجئين لا يمكن أن يتوفر إلا عندما نتناول بوضوح جوهر قرار الأمم المتحدة (١٩٤) الخاص باللاجئين الفلسطينيين للعام ١٩٤٨، وقرار (٢٣٧) الخاص بالنازحين الفلسطينيين للعام ١٩٦٧، اللذان يقران الأبعاد السياسية والقانونية لحقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في العودة. ولابد من الإشارة هنا إلى أن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي دعا إلى تحقيق "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" هو أقل وضوحا -وعلى نحو بارز- من القرار (١٩٤)، الأمر الذي أفسح المجال أمام المبادرات/ المناورات الإسرائيلية للالتفاف على القرارات الخاصة باللاجئين. تلك المبادرات التي طالما شكلت ولم تزل أسباب الجمود في مفاوضات اللاجئين، سواء قبل مفاوضات قمة كامب ديفيد الأمريكية/ الإسرائيلية/ الفلسطينية أو بعدها وبخاصة في مفاوضات طابا في نهاية كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠١.

٢- إن الدخول في عملية التفاوض -بدون المرجعية الدولية التي ترجمتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة- من شأنه أن يؤثر سلبا على مسار المفاوضات، وبالتالي السير بها نحو اتجاهات تضع حلولا للمشكلة بعيدا عن المسؤولية التاريخية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية لإسرائيل والدول الغربية التي ساندتها في حرب ١٩٤٨ وما بعدها، انسجاما مع مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي ترى في القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين ما يهدد الوجود الإسرائيلي، أو هي ترى فيها حلولا "غير واقعية" و"عفي عليها الزمن" و"غير قابلة للتطبيق العملي" وأن التمسك بها يشكل "عقبة أمام إمكانية إيجاد حول "لهذه المشكلة، وبالتالي الانطلاق من الموقف الإسرائيلي الثابت برفض "حق العودة" لأنه يمس "الثوابت الإسرائيلية" المعلنة على اعتبار أن أي عودة جماعية فلسطينية من

شأنها أن تعمل على تقويض "الهوية اليهودية" وتؤثر على استقرار ونمو الدولة العبرية ويمس "نقاءها"، إضافة إلى اعتبار عودة اللاجئين بمثابة تهديد جيوسياسي لإسرائيل".

٣- لابد من إيلاء مزيد من الاهتمام للبعد العربي لقضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك من حيث تشابك مصالح الدول العربية المضيفة مع مصالح منظمة التحرير الفلسطينية في الحلول المقترحة لقضية اللاج ئين. ومع أن تكريس وحدانية منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني (وطبعا اللاجئين) بات أمرا مقبولا ومؤيدا من قبل الدول العربية وكذلك إسرائيل، إلا أن التنسيق المشترك مع الدول المضيفة أمر يفرضه واقع الوجود الفلسطيني اللاجئ في تلك الدول انطلاقا من اعتبارات عدة. فموقف الحكومة اللبنانية معنى مباشر بالحل لأنه يمس مصير ما يزيد على ٣٥٠ ألف لاجئ فلسطيني الذين بلغت نسبتهم ما يزيد على ١١٪ من مجموع الشعب اللبناني، وأن المصلحة في حل المشكلة من شأنها أن تزيل التخوف المشروع من تأثير هذا الوجود على التوازن الديمو غ رافي والطائفي وبالتالي السياسي الحساس للغاية في لبنان. كما أن الحكومة الأردنية معنية لاعتبارات عديدة بأن تأخذ دورها في توجيه الحل وجهة مناسبة، ليس فقط باعتبارها أكبر الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وإنما أيضا لما في ذلك من انعكاس لأية حلول على ا لتركيبة السياسية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية للمملكة الأردنية الهاشمية. ورغم انه ليس لموضوع وجود اللاجئين في كل من سورية ومصر أي حساسية خاصة، فإن التنسيق المشترك بين م. ت. ف. وجميع الدول العربية المضيفة يبقى عنصرا إيجابيا في الوصول إلى حل عادل لقضية اللاجئين على اعتبار أن مسألة العودة والتعويض تشكل للجميع قاسما مشتركا ليس فقط لاعتبارات سياسية قومية، وإنما أيضا لوجود دوافع ومصالح أساسية تتصل بحساسية مجمل عملية التفاوض ونتائجها.

٤- إن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، يفتح المجال أمام تناول قضية اللاجئين في إطار وجود وطن مادي ملموس يحقق للفلسطينيين لأول مرة هوية وطنية سياسية، ومواطنة معترفا بها، ووطنا يجسد طموح الشعب الفلسطيني في توكيد انتمائه، وإن كانت هذه الدولة لا تلبي جميع طموحاته. إن قيام الدولة إلى جانب صيغ أخرى (مشاريع الكونفدرالية) قد أوجدت مجالا لعدد من السياسيين والباحثين (العرب وغير العرب) لتقديم رؤى جديدة تعمل على إرساء قواعد لحلول ممكنة للتخفيف من وطأة الضغوط التي تفرضها قضية اللاجئين.

٥- ومع اتساع المسافة الراهنة بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني إزاء حل قضية اللاجئين، فإن ثمة عوامل عديدة تدفع باتجاه إيجاد ميدان للمواجهة، مرشح لأن يكون موقعا للاشتباك التفاوضي العام، انطلاقا من التعقيدات التي تلف قضية اللاجئين ومركباتها، في وقت ما زالت فيه إسرائيل غير مهيأة لتناول قضية اللاجئين بعيدا عن "ثوابتها" ومواقفها المتزمتة المعلنة. ومع ذلك، فإن ميدان المواجهة هذا لم يمنع الطرفين من التفاوض للوصول إلى نقاط للتفاهم حول قضايا إشكالية بهدف إيجاد حلول لها. ومثل هذا الواقع نابع من مقولة أساسية تقول بأن ثمة استحالة من قبل الطرف الإسرائيلي على صعيد "فرض" مواقفه المعلنة (غير العادلة والمناقضة لقرارات الشرعية الدولية) إزاء

قضية اللاجئين على الطرف الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، فإن ثمة قناعة لدى أوساط رسمية فلسطينية، وعربية غير فلسطينية، وكذلك لدى بعض المثقفين الفلسطينيين والعرب وغيرهم بأن الظروف الراهنة لا تسمح للطرف الفلسطيني بتحقيق مواقفه العادلة، والمؤيدة من قبل الشرعية الدولية، عبر فرضها على الطرف الإسرائيلي. لكن وسط هذا كله، تبرز حقيقة أن إسرائيل لن تستطيع تجاهل بحث قضية اللاجئين ليس فقط بسبب حساسيتها وخصوصيتها، وإنما أيضا لإدراكها بأن هذا التجاهل لا يمكن الاستمرار به أو إيقاف تفاعلاته العميقة سواء على مستوى العملية السلمية في المسار الفلسطيني/ الإسرائيلي، أو على صعيد الصراع العربي/ الإسرائيلي برمته. وفي المقابل، فإن الطرف الفلسطيني لن يستطيع قبول أية تسوية (مرحلية أو نهائية) دون حل مشكلة اللاجئين التي تشكل جوهر القضية الفلسطينية، وبخاصة وأنها تعني مباشرة ثلثي الشعب الفلسطيني اللاجئ نفسه، علاوة على ضرورة تثبيت الحقوق الفلسطينية في العودة والتعويض باعتبارها ثوابت مبدئية لعموم الشعب الفلسطيني ولا يمكن التنازل عنها.

٦- إن الانطلاق إلى التفاوض من موازين القوى الراهنة والمختلة لصالح إسرائيل، تجع لإمكانية إيجاد حلول عادلة لمشكلة اللاجئين أمرا مستحيلا. بيد أن الخلل في تلك الموازين لا يعني بالضرورة إمكانية فرض حلول صهيونية على الطرف الفلسطيني أو العربي، خاصة أن تلك الحلول ما زالت تقوم ليس فقط على أساس تجاهل حقوق اللاجئين بالعودة، وإنما أيضا الدفع باتجاه تصفية قضية اللاجئين بكل مظاهرها (المخيم، الوكالة..). ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه منظمة التحرير الفلسطينية هو كيفية الحصول على مكاسب سياسية حقيقية في قضية اللاجئين في ظل الظروف السائدة، وفي نطاق عملية المفاوضات القائمة. ومثل هذا التحدي لن يجد ما يسنده أو يوفر له عومل القوة، إلا إذا اكتسب -إلى جانب صلابة الموقف الفلسطيني- قوة جذب خارجية (إقليمية ودولية) من شأنها أن تكون قادرة ومستعدة للضغط على الخصم المباشر وتصحيح الخلل بما يكفل وضع الحلول لقضية اللاجئين ضمن معادلات سياسية متوازنة أقلها لجم الاتجاهات الصهيونية التي ما زالت تنادي بالتهجير (الترانسفير)، وكذلك إظهار عبثية مشاريع التوطين باعتبارها صيغا اقتلاعية جديدة ومشاريع بديلة عن العودة، والأهم من ذلك تثبيت بدهية عبثية تحقيق الاستقرار في فلسطين والمنطقة بمعزل عن معالجة عادلة لقضية اللاجئين.

وعلى صعيد مختلف، لابد من التوكيد على دور الأمم المتحدة باعتبارها المعنية مباشرة في مجال تطبيق قراراتها الخاصة بقضية اللاجئين، والمؤهلة شرعيا في توجيه الحلول، كون قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أضخم وأعقد قضايا اللاجئين التي يواجهها المجتمع الدولي سواء من حيث حجمها (ما يزيد على ٥ ملايين نسمة) أو من حيث عمرها الزمني الذي تجاوز نصف قرن بثلاث سنوات.

٧- إن التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بات يزيد من عوامل قوته في الظروف الدولية الراهنة، ليس فقط من خلال اكتساب هذا الحق الشرعية الدولية، بل أيضا كونه يتجاوب مع تيار العصر الذي يكرس حق عودة اللاجئين (أي لاجئين) حيث بات يشكل اليوم واحدا من المعايير التي

تقاس فيها مصداقية الدول والشعوب والحركات التي تنادي بحقوق الإنسان في العالم، بل إن تلك العودة باتت تشكل أحد مقاييس الدول والمنظمات لجهة جدية دعواتها الإنسانية ونبذ سياسات الإبعاد والترحيل والتهجير. فهذا الحق استخدمه حلف الأطلسي ضد يوغسلافيا، كما سبق أن استخدم في مشكلات البوسنة والهرسك، في حين بقيت إسرائيل في موقع الدولة الشاذة التي لم تطبق عليها قرارات الشرعية الدولية، وظلت مستثناة من الضغوط الدولية لإقرار حق الشعوب في العودة إلى أراضيها وتقرير مصيرها، وبالتالي الإبقاء على المشكلات الإنسانية والمأساوية للشعب الفلسطيني الناجمة عن حروبها عبر العقود الخمسة الماضية.

إن من الممكن معالجة موضوع قضية اللاجئين في المسيرة السياسية التفاوضية الجارية منذ اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ من خلال مجموعة مسا ئل وقضايا وطروحات ترتبط بسؤالين مركزيين:

الأول: هل آفاق الاتفاق على حل لقضية اللاجئين -حقا- مفتوحة؟

الثاني: ما هي أبرز ملامح السيناريوهات الوسطية المحتملة لمثل هذه القضية؟

أولا: آفاق الاتفاق على حل لقضية اللاجئين

يستند الحل -أي حل تفاوضي لقضية اللاجئين- على فرضية وجود رغبة إسرائيلية/ فلسطينية مشتركة تقوم على أساس أخذ الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين واليهود الإسرائيليين على حد سواء:

أما الاحتياجات الفلسطينية فتقوم على أسس أبرزها:

١- أن قضية اللاجئين هي قضية سياسية قبل أن تكون أخلاقية أو إنسانية. فجوهر القضية لم يكن في يوم من الأيام مسألة ظروف معيشية، أو حقوق مدنية، أو لم شمل عائلات، أو توطين لدى الدول المضيفة، أو استيعاب المهجرين داخل وطنهم، أو حالات إنسانية ... بل هي قضية سياسية مرتبطة بعدالة قضيتهم وتجسيد حقهم في العودة أساسا من خلال ربط قضية العودة بحق تقرير المصير.

٢- إن اعتراف الطرف الإسرائيلي بالمسؤولية السياسية والاقتصادية والأخلاقية عن خلق المشكلة هو مدخل رئيسي لأخذ مسئوليته أيضا في الحل في إطار تثبيت "حق العودة" الذي يشكل الأساس والمدخل في "حق التعويض" المرتبط به.

٣- إن الاعتراف الإسرائيلي بقضية اللاجئين يجب أن يتجسد عمليا من خلال حق اللاجئ بالعودة إلى أرضه وبيته وممتلكاته. وأيضا حقه في الحصول على وسائل توفر له الحياة اللائقة والكريمة بعيدا عن الضغط والقهر والإكراه، والعيش في ظل أوضاع سياسية وحياتية توفر له عوامل الاستقرار النفسي والاجتماعي.

٤- إن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة من شأنه أن يفتح آفاقا لحل جزء من مشكلة اللجوء من خلال حل مشكلة الانتماء واكتساب الهوية الوطنية والقومية، وبخاصة بعد الحرمان الذي قاساه

الشعب الفلسطيني في المنافي والشتات، على أمل أن يجد اللاجئ الفلسطيني خيارا إضافيا لكن بعد خيار حق العودة إلى منزله وأرضه وممتلكاته.

وبناء عليه، إذا كانت الدولة الفلسطينية تجسد مطلب الشعب الفلسطيني في حقه بتقرير المصير، فإن هذه الدولة لن تستطيع إيجاد حل عملي وملموس لقضية اللاجئين للأسباب التالية:

(أ) يمكن للدولة الفلسطينية العتيدة أن تحل مشكلة سكانها الحاليين من مواطنين ولاجئين لكنها غير قادرة -إطلاقا- على استيعاب ما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ.

(ب) العبء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي سيلقي على عاتق الدولة الفلسطينية، والقدرة الاستيعابية المحدودة لأراضي الضفة والقطاع بسبب الظروف الاقتصادية والسكانية والجغرافية والبيئية والموارد المائية والطبيعية البنية التحتية.

(ج) استمرار سياسية إسرائيل في الإصرار على التحكم بعدد الموجات القادمة إلى الدولة الفلسطينية أو داخل الخط الأخضر من اللاجئين والنازحين في إطار سياستها المعلنة الداعية إلى تقليص عدد اللاجئين إلى أدنى حد وبشكل لا يتجاوز بعض الأرقام المنشورة (غير الرسمية) (٧٥٠,٠٠٠) من اللاجئين و(٣٥٠,٠٠٠) من النازحين.

(د) ستكون الدولة الفلسطينية، أصلا، أكبر دولة تستوعب اللاجئين حيث يشكلون الآن أكثر من ٧٠٪ من مجموع السكان في قطاع غزة، وأكثر من ٢١٪ من مجموع سكان الضفة. ويعيشون في ٢٧ مخيما رسميا عدا عن "المخيمات غير الرسمية".

ومن جهتها، تضع إسرائيل قضية اللاجئين كواحدة من القضايا الاستراتيجية التي تهدد أمن إسرائيل. هذا إضافة إلى استناد رفضها لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى عوامل أيديولوجية ودينية تنطلق من الجذور العنصرية والعرقية الصهيونية القائمة على بناء دولة عبرية "نقية" من الجنس العربي الفلسطيني تحديدا. فأي عودة "مطلقة" و"غير مدروسة" إلى إسرائيل (أو حتى الضفة الغربية وقطاع غزة) من شأنها -وفق النظرية الصهيونية/ الإسرائيلية- أن تهدد استقرار الدولة ويؤثر على هويتها اليهودية. ومن الناحية القانونية، تجد الدولة العبرية أن أي اعتراف بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من شأنه أن يثير الشكوك حول شرعيتها. كما أن تحميل إسرائيل المسؤولية الأخلاقية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والقانونية سيلزمها باستحقاقات عدة عملت طوال السنوات الماضية على رفضها. وانطلاقا من ذلك كله، فإن إسرائيل تضع مسألة عدم زيادة عدد السكان الفلسطينيين العرب لديها كشرط مسبق لأي حل لمشكلة اللاجئين، أو أن تقتصر العودة -في أقصى حد- إلى مناطق الدولة الفلسطينية على أن تكون محدودة بحيث لا تهدد ما أسمته "استقرار" الدولة الفلسطينية الذي هو شرط بقاء علاقات السلام الفلسطينية/ الإسرائيلية!!

وبينما تنكر إسرائيل مبدأ حق العودة للاجئين أو ممارسته على أرض الواقع فهي تضع مسألة توطين اللاجئين بمختلف أشكاله سواء في البلاد العربية أو بلدان العالم الأخرى إضافة للتعويض كبدائل لهذا الحق، وإن ربطت أحيانا مسألة التعويض هذه بتعويضات مماثلة لليهود اللاجئين من

الدول العربية، ومن خلال صندوق دولي لا يحمل إسرائيل أعباء مالية (كبيرة على الأقل).

في ظل هذه الاحتياجات المتناقضة/ المتعارضة، فإن مبادئ الحلول المطروحة إسرائيليا:

تقوم على أرضية إيجاد "اتفاق متواز ن" على أرضية حلول "تلبي احتياجات" كلا الطرفين وتشكل "الحد الأدنى" المطلوب.. في إطار فرضية تقوم على أساس معالجة مشكلة اللاجئين في جميع أماكن تواجدهم (الضفة، غزة، الأردن، لبنان، وسورية). وهذه المعالجة تهدف، وفق السياسة الإسرائيلية، طي ملف اللاجئين كليا بما في ذلك إلغاء كافة مظاهر المشكلة مثل إزالة المخيمات وإلغاء البطاقات وإنهاء الأنروا ومؤسساتها ومكاتبها وأن الحل النهائي يعني عدم تقديم أية مطالب (بهذا الخصوص أو غيره) في المستقبل أو وجود أية رموز تدل على وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

أما مبادئ الحلول الفلسطينية المطروحة فتقوم على:

١- يشكل القرار (١٩٤) الأساس المرجعي للحل المستند إلى أولوية حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم ومنازلهم، ثم تعويض اللاجئين فرديا (الذين لا يرغبون في العودة إلى ديارهم في إسرائيل) وجماعيا (للدولة الفلسطينية لمساعدتها في استيعاب العائدين من النازحين واللاجئين الذي يختارون المجيء/ أو الإقامة فيها) وكذلك للدول العربية المضيفة التي تحملت أعباء اقتصادية نتيجة الهجرات الفلسطينية عامي ١٩٤٨-١٩٦٧ وما بينهما، وما بعد العام١٩٦٧.

٢- أن الحل وفقا للقرار (١٩٤) هو حل شرعي ومقدس وممكن، ومستند إلى حقائق ديموغرافية وجغرافية تفرزها الإحصاءات والأرقام التي تبطل مزاعم إسرائيل وادعاءاتها بأن إسرائيل غير قادرة على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين أو أنها (أي العودة) تهدد ما أسمته الدولة الصهيونية التوازن الديموغرافي.

٣- أن تجاهل هذا الحل من شأنه أن يبقي أسباب الصراع، ويجعل التسويات أقرب إلى الهدنة التي تحمل بذور التفجير، لأنها حلول تتجاهل أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني، وتتعامى عن حقيقة مشكلة اللاجئين باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية والتي بدون حلها لا يمكن الحديث عن حلول نهائية أو دائمة ومستقرة للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي.

٤- أن الحل الفلسطيني وفق هذا التصور يمثل الحد الأدنى المطلوب، إذ لا يستطيع أي مسؤول فلسطيني تجاوز ذلك للأسباب التالية:

أ) إن الاعتراف بالقرار (٢٤٢) هو تنازل استراتيجي مذهل من قبل الطرف الفلسطيني (والعربي) الذي أبقى لإسرائيل احتلالها ٧٨٪ من أراضي فلسطين الكاملة، على أن يبقى ٢٢٪ فقط من تلك الأراضي مخصصا للدولة الفلسطينية.

ب) إن أراضي الضفة والقطاع التي تضم ما يزيد على ٣ مليون نسمة لن تستطيع، بحكم واقعها الجغرافي والبيئي والاقتصادي وكذلك مصادر الطاقة، استيعاب اللاجئين والنازحين، وبخاصة وأن هذه الأراضي تعاني من ازدحام وكثافة سكانية عالية وبالذات قطاع غزة الذي يعتبر أكثر مناطق العالم ازدحاما، وهو مهدد بالانفجار السكاني بعد عشر سنوات وفق الدراسات الديموغرافية التي

جرى إعدادها مؤخرا.

ج) أن القدرة الاقتصادية لدولة وليدة تواجه صعوبات في استيعاب مواطنيها، لن تستطيع تحمل عودة فلسطينية كبيرة محتملة للنازحين ناهيك عمن يرغب من اللاجئين. وفي جميع الأحوال، لابد من أن تتحمل إسرائيل استحقاقات أساسية في التعويض عما سببته من كارثة اللاجئين الفلسطينيين، وأن تقوم كذلك بتعويض كل من يرغب (أو لا يرغب) في العودة باعتبارها الدولة السالبة لكل الأملاك الخاصة والعامة الفلسطينية، إضافة إلى سلب ريعها على مدى (٥٣) عاما حتى تاريخه. وكل هذا، لا يعفي الأسرة الدولية من مسؤوليتها سواء في ضمان حق العودة أو الإسهام في التعويض.

وتتلخص إيجابيات هذا الحل فلسطينيا في:

إن بنوده، المشار إليها أعلاه، من شأنها أن تضع آفاقا لإمكانية الوصول إلى حل نهائي حقيقي من خلال السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم. وهو نوع من الإنصاف، وبخاصة إذا ارتبط قياسا بالتعويض عن الظلم الذي لحق باللاجئ الفلسطيني، إضافة إلى انه -من الناحية الأخرى- يخفف عبء الاستيعاب الملقى على كاهل الدولة الفلسطينية، كما انه من المرجح أن يلقى قبولا واسعا نظرا لكونه:

١- يلبي الحد الأدنى لطموحات الحلم الفلسطيني في العودة إلى الديار وما يرتبط بذلك من شعور بالانتماء، ويضع حدا لسياسات المنافي والشتات المتصلة برحلة العذابات المؤلمة.

٢- يضع حدا لحالة الضياع الفلسطيني كما حدث في ظروف مشابهة لدى عدد من الأمم والشعوب، وبخاصة بعد أن عانى الشعب العربي الفلسطيني من حرمان وفقدان وطنه عبر أكثر من نصف قرن.

٣- يوفر ذلك الحد الأدنى من الشعور بالعدالة، وبالذات إذا ما اقترنت العودة بالتعويض وما يمكن أن يؤهل العائد لحياة كريمة.

٤- يوفر أرضية ملائمة لإقامة سلام عادل، إذا ما ترافق ذلك كله مع تحولات إسرائيلية تعيد صياغة التاريخ ضمن مقولات لا صهيونية.

غير أن عوائق هذا الحل تكمن في:

١- أن إسرائيل غير مؤهلة الآن، ولا حتى في المستقبل القصير والمتوسط، لقبول هذا الحل. بل هي تنظر إليه باعتباره حلا طوباويا لا علاقة له بالواقع ولا يعطي إجابة عملية لمسألة اللاجئين وذلك للأسباب الإسرائيلية التالية:

أ) أن هذه العودة من شأنها أن تحدث خللا في المعادلة السكانية، القائمة على أساس احتفاظ إسرائيل بمقومات "الدولة العبرية النقية" وأن مثل هذه العودة ستضع هذه الأخيرة أمام خيار الدولة الثنائية القومية المرفوضة إسرائيليا، أو أن تضعها في مأزق استراتيجي شبيه بتجربة "جنوب إفريقيا" الأمر الذي يهدد الأسس الصهيونية سواء التقليدية الشوفينية أو المحدثة الليبرالية.

ب) أن هذا الحل من شأنه أن يكرس المسؤولية التاريخية على إسرائيل في التسبب بمشكلة

اللاجئين، وأن العودة الفلسطينية إلى الديار والقرى يعني تقويض الأسس التي قامت عليها الدولة (الإدعاء بعدم وجود أرض بلا شعب لشعب بلا أرض). كما أن ذلك يرتبط بأبعاد أخلاقية وقانونية وسياسية وأيضا اقتصادية إذ أن الإقرار بحق العودة يجعل إسرائيل أمام استحقاق دفع تكاليف التعويض الباهظة (الفردية والجماعة).

ج) أن هذا الحل سيعمق من المأزق الإسرائيلي في تعامله مع الأقلية العربية في مناطق ١٩٤٨ وسيطرح إلى جانب المشكلة الديموغرافية (بعد الزيادة المفترضة لعدد السكان والتي تصل الآن إلى ما يقارب من ٢٠٪) مسألة الانتماء السياسي للشعب الفلسطيني.

د) وثمة عامل آخر لا علاقة له بالبعد التاريخي والسياسي وهو أن التغييرات الجغرافية/ السكانية التي نجمت عن الاحتلال أزالت عن الوجود ما يزيد على (٥٣١) قرية وبلدة فلسطينية في فترة (٥٣) عاما، الأمر الذي يضع عوائق مادية تجعل هذا الحل يأخذ الطابع المبدئي والنظري ويضع تعقيدات إضافية للمشكلة.

أما مبادئ الحلول الإسرائيلية المطروحة فتستند إلى:

١- توطين اللاجئين في الدولة الفلسطينية وفي الدول العربية والدول الأخرى.

٢- تشجيع الدول الغربية على فتح باب الهجرة للاجئين الفلسطينيين لتستوعب أقصى عدد ممكن منهم وذلك لأهمية ذلك في حل مشكلة اللاجئين اقتصاديا كمدخل لحلها سياسيا.

٣- رفض حق العودة بمفهومه المعلن (العودة إلى الديار والمنازل والممتلكات) أي أن إسرائيل ترفض العودة الفعلية للاجئين الفلسطينيين أو أن تكون العودة بنظرها مشروطة بما يلي:

أ) التحكم في عدد الذين تقبلهم إسرائيل في أراضي ١٩٤٨، وفي نطاق محدود ووفق عودة فردية (ملفات لكل شخص) وضمن صيغ لم شمل العائلات، وبشكل لا يتجاوز الحد الأقصى الذي تقرره السلطات الإسرائيلية، وفي المواقع الجغرافية التي تختارها.

ب) التحكم أيضا في أعداد تدفق اللاجئين والنازحين إلى الدولة الفلسطينية، وأن يكون لها القول الفصل في ذلك عبر ضمان مراقبتها لمناطق المعابر والحدود.

ج) التحكم في تحديد آلية التنفيذ بما في ذلك برمجة العودة زمنيا وضمن رؤيتها في إطالة أمدها لعشرات السنين، بحيث تضمن أن تكون العودة في غالبيتها محصورة -في أحسن الحالات- بالجيل الأول للنكبة أي محصورة بالشيوخ وكبار السن، واستبعاد الشباب الذين تنظر إلى عودتهم بحساسية وخطورة.

٤- تقبل إسرائيل بمبدأ التعويض على أن يكون:

(أ) مرتبطا بالتبادلية بين اللاجئين الفلسطينيين ويهود البلاد العربية المقيمين في إسرائيل.

(ب) أن المجتمع الدولي -وخاصة الدول العربية الغنية- هو المسؤول عن رصد الأموال الخاصة بالتعويضات، وعدم تحمل إسرائيل استحقاقات أساسية بهذا الخصوص مع جاهزية "متطورة" للإسهام في صندوق التعويضات المقترح كلما كان ذلك على حساب حق العودة و/ أو لم الشمل.

وتتلخص إيجابيات هذا الحل وفق الرؤية الإ سرائيلية بما يلي:

١- أنه سيغلق ملف قضية اللاجئين الأمر الذي طالما نادت به الدولة العبرية ، ويفتح الطريق أمام ممارسة التوطين كمدخل لإزالة كافة مظاهر اللجوء باعتبارها الشاهد على جرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني .

٢- أن التوطين خارج حدود فلسطين سوف يخفف من إمكان ية تدفق العائدين إلى الدولة الفلسطينية بحيث يجرى تجنب التأثيرات السلبية على "التوازن الديموغرافى" فى أرض فلسطين ("إسرائيل") التاريخية . أن التحكم فى أعداد اللاجئين للدولة الفلسطينية ، من شأنه أن يقلل من المخاوف الإسرائيلية التي ترى بأن أية عودة ستشكل "زحفا اخضر" في المستقبل مما يهدد إسرائيل نظرا للتداخل الجغرافي بينها وبين الدولة الفلسطينية .

٣- أن قيام الدولة الفلسطينية بتوطين مجموعات اللاجئين في أراضيها من شأنه أن يعزز سيادة الدولة ، كما أن تنفيذ برنامج للتوطين (بكل ما يواكبه من تبرعات "لإعادة التأهيل") سيدعم اقتصاد الدولة العتيدة وسيعزز الثقة المطلوبة في العلاقات السلمية التي من المأمول أن تجمع إسرائيل مع الدولة الفلسطينية.

غير أن عوائق هذا الحل الإسرائيلي تكمن فلسطينيا وعربيا وإسلاميا في:

١- انه يكرس الظلم والمأساة التي ألحقتها إسرائيل باللاجئين الفلسطينيين نتيجة افتقاره إلى العدالة، ومجافاته لأبسط حقوق الإنسان، إضافة إلى أنه حل يرمي إلى تأبيد المشكلة الفلسطينية بما تحمله من مآسي ونكبات وطبعا الاستمرار في تجاهل قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

٢- أن هذا الحل لن يحقق الاستقرار في المنطقة، بل يجعل الصراع مفتوحا وعلى نحو أشد إذ أن قضية اللاجئين لا تشكل فقط جوهر القضية الفلسطينية، وإنما هي أيضا قضية تتنامى وتتفاعل على نحو واسع كونها تعني أكثر من خمسة ملايين فلسطيني (نحو ٧٠٪ من الفلسطينيين) يتوقون للعودة إلى وطنهم، وخصوصا لأنهم يعيشون في ظل ظروف سياسية واجتماعية صعبة ومتفاقمة. كما أنها قضية تعني باقي أبناء الشعب الفلسطيني وأمتيه العربية والإسلامية.

٣- جوهر الحل الإسرائيلي يقوم على التوطين الذي تقف في وجهه عوائق أساسية أهمها:

(أ) أن التجربة التاريخية أكدت على استحالة قبول الفلسطينيين بمشاريع التوطين رغم كافة إجراءات التهديد والترغيب التي لازمتها. وما يتجاهله الحل الإسرائيلي يكمن في أن هذا التوطين يعني بالنسبة للفلسطيني التخلي عن حقوقه وأرضه، وهو يمس الجوانب المعنوية المتعلقة بالكرامة الوطنية التي تشكل أساس الثورات والانتفاضات لدى الشعوب في توكيد ذواتها، وهو في أ شكاله المطروحة يمثل اقتلاعا آخر وإضافة مشكلة على مشكلة أخرى أكثر تعقيدا، إضافة إلى ما قد يترتب على التوطين من خطر إلغاء الهوية السياسية الفلسطينية لقطاعات واسعة من أبناء الشعب الواحد.

(ب) أن البلدان العربية -وخاصة الدول المضيفة- تقف ضد التوطين لاعتبارات وطنية وقومية من جهة، ولاعتبارات سياسية اقتصادية من جهة أخرى. فحق العودة يشكل القاسم المشترك بين الدول

العربية المضيفة، حتى التي يجمعها اتفاق سلام مع إسرائيل.

٤- إن ربط مسألة التعويض بين اللاجئين الفلسطينيين ويهود البلاد العربية يضع عقبات أخرى ليس فقط نتيجة الرفض الفلسطيني لهذا الربط، وإنما أيضا انطلاقا من مدى تأثيره على جوهر القضية بتكريس هدف إسرائيل بعدم تحمل مسؤوليتها إزاء قضية اللاجئين، علاوة على كونه يثير مشكلات مع الدول العربية المعنية سواء على صعيد التوطين/ أو بسبب ما يترتب على هذا الربط من قضية التعويضات لليهود المهاجرين.

٥- أن الصيغ المطروحة للعودة هي من خلال أسلوب "لم الشمل الفردي" المحدود وضمن برامج زمنية تحددها إسرائيل وفق احتياجاتها الأمنية، وفي إطار استخدام هذه الصيغة كوسيلة ضغط وابتزاز حيث يصبح بمقدور إسرائيل التلويح بإيقاف "لم الشمل" في حال وجود خلافات محتملة، الأمر الذي يجعل عودة اللاجئين رهينة لمواقف الدولة العبرية من خلال إمساكها بزمام المبادرة.

ثانيا: ملامح سيناريوهات الحلول الوسط

نقاط التشابك بين مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وضعت مسائل الحلول ضمن سيناريوهات عدة، تقوم على فرضيات تحدد مسار تلك الحلول في إطار معادلات سياسية متحركة، تحاول تجسير تلك المواقف انطلاقا من النتائج التي ستسفر عنها المفاوضات فيما يتعلق بقضية اللاجئين وارتباطها بالقضايا الأخرى مثل السيادة والحدود، والمستوطنات، وترتيبات الأمن، وعلاقات حسن الجوار. فالتشابك وارد من خلال التفاصيل والتفرعات المتعلقة بقضية اللاجئين بأبعادها السياسية والاجتماعية والقانونية من جهة، ومن كونها مرتبطة بقضايا تقرير المصير وقيام الدولة من جهة ثانية، وكونها مرتبطة أيضا بمواقف الدول العربية المضيفة والمعنية بالتسوية النهائية من جهة ثالثة.

إن تكريس منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني أينما وجد قد حسم مسؤولية المنظمة في التفاوض مع إسرائيل بخصوص قضية اللاجئين وإقرار مستقبل الحلول لها. ومع ذلك، تحرص في تشابك قضية اللاجئين مع مصالح تلك الدول، وأن تقوم المنظمة منفردة بالتفاوض مع الدول العربية حول قضايا اللاجئين بعيدا عن إسرائيل ومن خلال التوصل إلى حلول مشتركة تحظى بموافقة الدول العربية إزاء أية حلول مستقبلية من جهة، ولقطع الطريق أمام أية مناورات إسرائيلية في محاولتها إيجاد خيارات أخرى مع الدول العربية (لبنان وسوريا والأردن) قد تلجأ إليها في حال تعثر وضع حلول للمشكلة من خلال مفاوضاتها مع منظمة التحرير من جهة أخرى.

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى إشكاليتين إضافيتين:

الأولى: ورود بند حول قضية اللاجئين ضمن المعاهدة الأردنية/ الإسرائيلية انطلاقا من الوضع الخاص للاجئين الفلسطينيين في الأردن باعتبارهم مواطنين أردنيين وارتباط مشكلة اللاجئين بقضايا أردنية داخلية (من الناحيتين الديموغرافية والسياسية) وأيضا الجنسية، بالإضافة إلى قضية

التعويض والأشكال المقترحة لها... الخ.

الثانية: مدى تأثير حل قضية اللاجئين على السكان العرب الفلسطينيين داخل مناطق ١٩٤٨ و دور منظمة التحرير كممثل للفلسطينيين في التفاوض حول أملاك الفلسطينيين التي فقدوها سواء كانوا من الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الخارج عام ١٩٤٨ أو الذين بقوا داخل فلسطين بعد النكبة، وإمكانية حل إشكالية دور منظمة التحرير للفلسطينيين خارج إسرائيل فقط، ومسؤولية حكومة إسرائيل عن المواطنين الفلسطينيين العرب (باعتبارهم مواطنين إسرائيليين)؟!

إن السيناريوهات الخاصة "بالحل الوسط" تقوم على أساس الاستنتاجات القائمة على "الفرضيات" التي يقال أنها "مرنة" والتي تكرست، أو بعضها، في مفاوضات طابا الأخيرة. ومع أن هذه الفرضيات لم ت كن يوما، ولا هي الآن بعد انتخاب آرييل شارون لرئاسة الحكومة الإسرائيلية ملزمة لكثير من القوى السياسية في الدولة العبرية، فإنها فرضيات تم تداولها في أكثر من مناسبة تفاوضية مع حكومة باراك:

١- ثمة "اعتراف" (غير رسمي) فلسطيني وعربي بأن ممارسة حق العودة لكل اللاجئي ن إلى بيوتهم التي تركوها عام ١٩٤٨ هو أمر غير قابل للتحقيق بشكل فوري وأن إقرار مبدأ حق العودة لا يعني "بالضرورة" ممارسة هذا الحق!!

٢- ثمة اعتراف (غير رسمي) إسرائيلي عن دور الدولة العبرية (التاريخي على الأقل) في خلق مشكلة اللاجئين وأن ثمة استعدادات (غير رسمية) لبحث إمكانية عودة محدودة (وضمن آليات محددة) للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وعودة أعداد أكبر كثيرا إلى الدولة الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة)، بما في ذلك المساهمة في مسألة التعويض (الجماعي وليس الفردي) في إطار التسوية الشاملة!!

٣- هناك "متغيرات" طرأت على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين خلال نصف القرن الماضي (الجيل الثاني والثالث والرابع) سواء داخل المخيمات أو الشتات، الأمر الذي يعطي "تأثيره" السلبي على أعداد الراغبين وعدم الراغبين في العودة!!

٤- أن هناك متغيرات طرأت على ديار وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين بحيث أدت إلى تدمير القرى والمدن الفلسطينية، وإقامة مدن وقرى إسرائيلية وخلق واقع جديد ترك تعقيداته على الواقع ومن ضمنه مسألة "براغماتية" العودة!!

إن أية سيناريوهات للحلول "الوسط: تتطلب الإجابة على القضايا الرئيسية التالية:

١- طبيعة وحدود الاعتراف الإسرائيلي بالمسؤولية الت اريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية والأخلاقية لقضية اللاجئين.

٢- عدد اللاجئين الذين تسمح إسرائيل لهم بالعودة إلى مناطق ١٩٤٨.

٣- حجم وشكل التعويضات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين ثم ربطها (أو عدم ربطها) باللاجئين اليهود.

٤- الحجم النهائي للعودة إلى الدولة الفلسطينية والقدرة الاستيعابية والتعويضات المواكبة!

وعن طبيعة جاهزية الاعتراف الإسرائيلي بالمسؤولية نسجل:

إن هذا الاعتراف جزئي ومشروط. فهو وإن كان يحصر المسؤولية في الماضي أي عام ١٩٤٨، فإنه يشرك الدول العربية وأيضا الفلسطينيين بالمسؤولية، وذلك انطلاقا من المزاعم التقليدية التي تتبناها الرواية الإسرائيلية بأن العرب هم الذين بدأوا حرب ١٩٤٨ وبالتالي تقع عليهم المسؤولية الرئيسية في نتائجها. كما إن الرفض الإسرائيلي الاعتراف بالمسؤولية نابع من اعتبارات أيديولوجية وسياسية تتعلق بأسس وركائز الصهيونية نفسها (والتي تشكل قضية اللاجئين وبقائها أحد أهم الحقائق التاريخية التي تدحض المزاعم الصهيونية التي قامت على أساس تجاهل الشعب الفلسطيني، وإنكار الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني) إضافة إلى أن أي اعتراف بالمسؤولية من شأنه أن يلزم إسرائيل بالموافقة على تبعات هذا الاعتراف المادية والسياسية من خلال تثبيت حق الاستمرار بالمطالبة بالعودة الجماعية، وما يحمل ذلك من "تهديدات فعلية" على الهوية اليهودية للدولة العبرية!!

ويقابل ذلك مواقف فلسطينية تتمسك بضرورة الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن قضية اللاجئين وقبول قرارات الشرعية الد ولية وخاصة القرار (١٩٤) المنادي بحق العودة والتعويض والذي يشكل الحد الأدنى المقبول فلسطينيا. وهنا يطرح بعض السياسيين والمهتمين الحل من خلال أحد الخيارين التاليين:

١- إما قبول إسرائيل الصريح للقرار ١٩٤

٢- في غياب هذا القبول، تتحمل إسرائيل المسؤولية التاريخية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية والقانونية وبالتالي توفر أساسا مناسبا للمطالب الفلسطينية بالعودة وبالتعويض.

وعن طبيعة وشروط عودة اللاجئين:

تجدر الإشارة مجددا إلى مسألتين: أولاهما رفض إسرائيل صيغة العودة الجماعية، وأن تكون بالتالي عودة مبرمجة وخاضعة لآليات محددة ذات اعتبارات أمنية، وضمن التحكم في العدد والنوعية، وفي إطار رؤية استراتيجية للأثر الديموغرافي الناجم عن العودة سواء في إسرائيل أو الدولة الفلسطينية. وثانيهما رفض م.ت.ف. المواقف الإسرائيلية وتمسكها بحق العودة الجماعية، ورفضها صيغة "لم الشمل" أو العودة الرمزية، والإصرار على تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة والقانونية والأخلاقية لمشكلة اللاجئين.

وهنا فإن "الخيار المطروح"، أمريكيا وحمائميا إسرائيليا، هو إما تأجيل بحث قضية اللاجئين، أو إيجاد صيغة مؤداها قبول إسرائيل بعودة غير مشروطة للاجئين والنازحين للدولة الفلسطينية، مقابل قبول م.ت.ف. لجزء من الرؤية الإسرائيلية للعودة المحدودة للاجئين إلى مناطق ١٩٤٨، علاوة على تطبيق برنامج جمع شمل العائلات وفي إطار آلية مختلفة عن الآلية التي تطرحها إسرائيل لهذه العودة. على أن الحل يبقى في إطار "اعتراف" بمبدأ حق العودة، وعلى إبقاء التفاوض مفتوحا في كيفية تطبيقه عمليا في إطار "إدراك" الفلسطينيين "لصعوبة" ذلك انطلاقا من "تقديرهم" للوضع

القائم وما يفرضه من ضرورة تقديم حلول عملية وليس أيديولوجية ومبدئية فقط!!

أما عن طبيعة وحجم التعويضات وربطها بالمهاجرين اليهود:

تصر إسرائيل أن تكون ا لتعويضات جماعية، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها:

١- أن تلك التعويضات تستخدم لتمويل عمليات التوطين التي تعمل لها إسرائيل وأيضا الدول الغربية في نطاق هذا الحل من خلال تقديم الأموال للدول العربية وكذلك للدولة الفلسطينية.

٢- أن التعويض الفردي عن الممتلكات والأضرار من شأ نه أن يضع إسرائيل أمام أعباء مالية كبيرة نتيجة تخمين الأسعار لتلك الممتلكات وتراكمها عبر السنين الماضية. وتصر إسرائيل على ربط التعويض عن اللاجئين الفلسطينيين بالمهاجرين اليهود من البلاد العربية، بل أن إسرائيل طالما وضعت تقديرات لحجم الخسائر والأضرار اليهودية على نحو متساو مع ما لحق باللاجئين الفلسطينيين.

أما الموقف الفلسطيني، فيصر على أن يكون التعويض فرديا وجماعيا في آن معا، وكذلك رفض أي نوع من الربط أو التوازي بين المطالب الفلسطينية بالتعويض ومطالب إسرائيل فيما يتعلق بالمهاجرين اليهود، وخلاف ذلك فإنه يعني التنازل عن الرؤية الفلسطينية التي تقوم على أساس تثبيت مسؤولية إسرائيل في خلق قضية اللاجئين، وإفساح المجال لصالح الرؤية الإسرائيلية التي ترمي إلى إشراك العرب والفلسطينيين والإسرائيليين في مسؤولية "السلة الواحدة"!

ولاشك أن التعويض يطرح جملة من الأسئلة: فعلى أي أساس سيتم التعويض (جماعي، أم فردي) أم كلاهما؟ وهل سيكون التعويض عن الممتلكات المسلوبة/ المتروكة؟ أم على أسس إضافية من ضمنها المعاناة المعنوية والنفسية طوال الثلاثة والخمسين عاما التي مضت؟ أم أنه سيأخذ بعين الاعتبار كل ما سبق؟ ولاشك أن مسألة التعويض أثارت موضوع اشتمالها على الدول العربية المضيفة إلى جانب فلسطين وإسرائيل. هذا الأمر الذي يضع عقبات أمام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها المفاوض الوحيد بخصوص التعويض للفلسطينيين أينما كانوا، الأمر الذي يدفع باتجاه ضرورة إشراك الدول العربية المضيفة انطلاقا من تثبيت حقوقهم في التعويض باعتبارهم أطرافاً تضررت بسبب مشكلة اللاجئين اقتصاديا، واجتماعيا، وديموغرافيا ة الخ.

وبخصوص العودة إلى الدولة الفلسطينية والقدرة الاستيعابية:

ثمة موقف إسرائيلي يشدد على تقنين مسألة العودة إلى "الدولة الفلسطينية" انطلاقا من اعتبارات إسرائيلية سبق وأن أشرنا إليها، وخاصة المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يرى أن كثافة سكانية عالية في الدولة الفلسطينية يشكل خطرا مستقبليا على الدولة العبرية.

ومن الناحية المصلحية، فإن إسرائيل ترى أن أي عودة جماعية كبيرة للفلسطينيين من شأنها وضع أعباء لوجستية وحياتية عليها خاصة وأن تلك العودة تتطلب موارد طبيعية (وخاصة المياه) الأمر الذي يضع صعوبات أمام استمرار نهب إسرائيل لمياه الضفة الغربية وغزة نظرا لضغط الحاجة التي تجعل الدولة الفلسطينية أمام تحدي توفير مصادر الطاقة لاعتبارات تتعلق بالحياة قبل أن تكون اعتبارات وطنية أو سيادية!! كما أن تلك العودة في ظل ظروف اقتصادية صعبة من شأنه أن يشكل بيئة توفر كل

أسباب ظهور "التطرف" والحركات "الراديكالية" التي تشكل "خطرا" على إسرائيل!!

وبالمقابل، فإن الموقف الفلسطيني الذي يرى في العودة إلى الدولة الفلسطينية (لمن يختار عدم العودة إلى ما وراء الخط الأخضر) مسألة سيادية ومرتبطة بالحقوق الفلسطينية وممارسة مبادئ الدولة في الاستقلال، لا يقبل بأي شكل إعطاء دور لإسرائيل في التحكم في ممارسة هذا الحق، وإن كان يعترف بضرورة تنظيم عمليات العودة لاعتبارات ذاتية تتعلق بتنظيم عمليات الاستيعاب، والحؤول دون أية أضرار أمنية أو سياسية أو بيئية قد تنجم عن تدفق غير محسوب للعائدين إلى الوطن. كما أن هذه العودة تعتبر أيضا من القضايا الأساسية التي تتعلق بالمصالح الحيوية للدول العربية المضيفة، وضرورة أن يكون الحل تنسيقيا ومنسجما مع سياسات ومصالح تلك الدول.

إن الهوة العميقة بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني إزاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، تجعل إمكانية إيجاد "الحل العادل" وفق قرارات الشرعية الدولية أمرا غير وارد، على الأقل ضمن المدى المنظور. ولاشك أن اعتبار إسرائيل عودة اللاجئين بمثابة تهديد لها ولما يسمى "بالتوازن الديموغرافي" فيها، وجعل مسألة العودة تلك ضمن القضايا الأمنية، إلى جانب الدوافع المصلحية والأيديولوجية والسياسية الأخرى، أمور كلها أدت إلى جعل حل "العودة" يقف أمام طريق مسدود. وهكذا بات الحديث -في أواخر أيام حكومة باراك- عن تأجيل البحث أو تجسير التباين حول القضايا الجوهرية المتعلقة بحل مسألة "حق العودة" وما يرتبط بها من مسائل ديموغرافية وقانونية وسياسية... الخ. وطوال مرحلة ما قبل الانتخابات الأخيرة، بقيت الهوة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وبالذات في موضوع اللاجئين، هوة واسعة تعكسها نتائج الاشتباكات التفاوضية سواء في قمة كامب ديفيد الأمريكية/ الإسرائيلية/ الفلسطينية أو في مفاوضات طابا في الثلث الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١. والآن وبعد فوز شارون مرشح الليكود واليمين الإسرائيلي، نستطيع أن نستنتج بثقة عميقة أن "الهوة الواسعة" تلك قد توسعت فأصبحت -حتى إشعار آخر- "محيطا" غير قابل للتجسير!!!

إشكاليات عملية التفاوض حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين
السيناريوهات الإسرائيلية

عماد جاد*

من أبرز سمات الصراع الاجتماعي الممتد أن المتغيرات الديموجرافية -السكانية- تلعب دورا رئيسيا في تفجر وتطور الصراع وأيضا في كيفية تسويته. وهذه النوعية من الصراعات عادة ما تعرف طريق التسوية عندما يجرى طرح كافة الجوانب المتعلقة بالبعد الديموجرافي على مائدة المفاوضات، وتجاهل هذه الجوانب يجعل أي تسوية يجرى التوصل إليها قاصرة عن إمكانية التوصل إلى تسوية حقيقية تقود إلى سلام شامل بين أطراف الصراع. وأشار معظم دارسي هذه النوعية من الصراعات إلى أن تولد شعور عام بالرضاء تجاه ما يتم التوصل إليه من تسويات، يمثل المقدمة المنطقية لإمكانية أن تتحول هذه التسوية إلى سلام حقيقي.

ونظرا لأن الصراع العربي الإسرائيلي والذي تمحور حول القضية الفلسطينية، قد اتخذ منذ بدايته شكل الصراع بين البشر على الأرض، ولأن الهدف كان الحصول على الأرض دون بشر، أو بتواجد بشري محدود، فقد شهد الصراع الفلسطيني- الصهيوني، الذي تحول إلى فلسطيني إسرائيلي بعد قيام الدولة العبرية في مايو ١٩٤٨، شهد صورا متعددة من المآسي البشرية والتي جاءت بالأساس وليدة الرؤية الصهيونية للدولة المأمولة بأن تكون دولة يهودية أو دولة للشعب اليهودي. لذلك شهدت فترات الصراع تجاوزات وصلت إلى حد المذابح بحق المدنيين الفلسطينيين على النحو الذي أسفر عن تبلور ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين على مدار الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩، ثم ظاهرة ثانية كانت مزيجا من اللجوء والنزوح إبان وبعد عدوان يونيو ١٩٦٧، ومن بعدها ظواهر أخرى محدودة.

وقد تبلورت على مدار سنوات الصراع المفتوح منذ عام ١٩٤٧ ظاهرة طرد وترحيل وهروب قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني فيما أصبح يعرف باللاجئين الفلسطينيين الذين توزعوا في مناطق شتى في مقدمتها الضفة الغربية وقطاع غزة، المملكة الأردنية، سوريا، لبنان، العراق، ومنطقة الخليج العربي، وأيضا في بلدان اللجوء غير العربية.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه إسرائيل نفسها كدولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي، وسنت قانون

---

* رئيس تحرير سلسلة "مختارات إسرائيلية" الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام/مصر.

العودة-يوليو ١٩٥٠، والمعدل في ١٩٥٢ الذي يعطي لكل يهودي أينما وجد، الحق في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على جنسيتها[١]، فإنها رفضت السماح بعودة أبناء الشعب الفلسطيني الذين طردوا من ديارهم إبان الفترة من ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩. وبعد عدوان يونيو ١٩٦٧، رفضت إسرائيل السماح بعودة أبناء الضفة والقطاع الذين طردوا من المن ط قتين أو هربوا من نيران الحرب.

وعلى مدار الفترة من إعلان دولة إسرائيل كدولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي وحتى بدء عملية التسوية السياسية للصراع بانعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١، كانت إسرائيل ترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومن قبل كانت ترفض الاعتراف بوجود الشعب أصلا. ومنذ إعلانها وحتى الآن تعيش إسرائيل هاجس الانقلاب السكاني، إذ تخشى باستمرار أن يفقد اليهود هيمنتهم العددية في الدولة، أو تراجع موجات الهجرة اليهودية من الخارج حتى لا يكون معيار التزايد السكاني الوحيد هو عامل الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب مقارنة باليهود. من هنا كانت حقبة الثمانينيات، حقبة القلق الإسرائيلي مما سمي القنبلة الديموجرافية الفلسطينية نتيجة انحسار موجات الهجرة اليهودية وتبلور موجة النزوح اليهودي من إسرائيل إلى الخارج. وقد تراجع هذا القلق بفعل حالة التفكك التي أصابت الاتحاد ا لسوفييتي قبل سقوطه والذي ترتب عليه بدء موجات الهجرة الجماعية ليهود جمهوريات الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل والتي بدأت عام ١٩٨٩ ولا تزال مستمرة حتى الآن، وكانت سنة ١٩٩٠ هي سنة الذروة التي شهدت وصول نحو مائتي ألف يهودي من تلك الجمهوريات إلى إسرائيل.

مرتكزات الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين

وعلى الرغم من ذلك تعتبر إسرائيل أن ملف اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني يعد أكثر ملفات الصراع تعقيدا وأكثر قضايا التسوية صعوبة، بل إن هناك من ذهب صراحة إلى الحديث عن أن ملف القدس بكل تعقيداته يأتي في مرحلة تالية من حيث الأهمية بالنسبة لإسرائيل بعد ملف اللاجئين[٢].

وحتى تقدم إسرائيل رؤيتها هذه للعالم الخارجي، فقد حرصت منذ البداية على صياغة رؤيتها وتحديد موقفها من خلال مجموعة من الركائز نحددها على النحو التالي:

١- أن إسرائيل لا تتحمل مسئولية خروج الفلسطينيين في ا لفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩،

فأغلبية الفلسطينيين الذين غادروا الأراضي التي كانت مخصصة للدولة العبرية في قرار التقسيم قد اتخذوا القرار بتشجيع من القيادات الفلسطينية وأيضا الزعامات العربية التي وعدتهم بالعودة مع الجيوش العربية التي ستحرر كامل أرض فلسطين. وتضيف الرواية الإسرائيلية أن زعماء الدولة العبرية قد طالبوا الفلسطينيين بالبقاء في ديارهم وعدم المغادرة وأن يقبلوا العيش كمواطنين في الدولة العبرية. وتضيف الرواية أن من قرروا البقاء وعددهم مائة وستون ألفا، أصبحوا مواطنين إسرائيليين.

والواقع أن هذه الرواية تفتقد للتماسك، وتبدو محاولة لتبرير رفض العودة أكثر منها تقديم رواية صحيحة للأحداث. وتأتي استنتاجات حركة المؤرخين الجدد في إسرائيل لتكشف عن عدم سلامة هذه الرواية بعد أن أقر رموز هذه الحركة بتحمل إسرائيل قدراً من المسئولية عن مشكلة اللاجئين وبالدور الذي قامت به أعمال القتل الجماعي والإرهاب في بث الذعر في النفوس الأمر الذي حمل أعداداً كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني على الخروج من ديارهم. ويؤكد عدد من رموز هذه الحركة أن كبار قادة التنظيمات اليهودية المسلحة قد اتبعوا سياسة طرد جماعي لأبناء الشعب الفلسطيني، وأن القيادة السياسية للدولة العبرية قد التزمت تجاه ذلك الصمت التام[٣].

٢- لو كان الفلسطينيون والعرب قد قبلوا بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، لما كانت هناك مشكلة لاجئين، ولقامت دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل. إن رفض العرب لقرار التقسيم أدى إلى اندلاع الحرب على النحو الذي أدى إلى سقوط نحو ستة آلاف يهودي[٤].

٣-أن هناك مغالطات فلسطينية شديدة في تحديد من هو اللاجئ بدقة، كما أن هناك مبالغات في تقدير أعداد اللاجئين. المرتكز الثالث في الرؤية الإسرائيلية لملف اللاجئين يأتي من خلال التشكيك الإسرائيلي في انطباق مسمى اللاجئ والنازح على الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني، ويرون أن هناك ميلا فلسطينيا للمساواة ما بين الفلسطيني واللاجئ حتى "يكاد يكون كل فلسطيني لاجئا"[٥]، وأن ذلك يقف بالأساس وراء التضارب الشديد في تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين المطلوب التعامل مع مشكلتهم، وأن المبالغة في تقدير الأعداد تزيد من صعوبة البحث عن سبل لتسوية مشاكل اللاجئين الحقيقيين. ويطرح بعض الكتاب الإسرائيليين قضية التمييز بين "اللاجئ" وما يسمونه "المُستَأصَل"، فالأول هو الذي غادر أرض فلسطين نتيجة الحروب أو تعرض للطرد المتعمد من قبل القوا ت اليهودية، والثاني انتقل من منطقة فلسطينية إلى أخرى، أي أن اللاجئ هو من غادر وطنه أما المستأصل فهو من هجر بيته ولكنه يعيش في وطنه.

ووفق هذه الرؤية يستبعد الجانب الإسرائيلي من ملف اللاجئين أولئك الذين غادروا ديارهم في المناطق التي كانت مخصصة للدولة العبرية، وتصل التقديرات الإسرائيلية بعدد الفلسطينيين الذين خرجوا من المناطق التي كانت مخصصة للدولة اليهودية وأيضا تلك التي سيطرت عليها إسرائيل من المناطق التي كانت مخصصة في قرار التقسيم للدولة العربية على مدار الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩،إلى نحو ٣٠٠ ألف نسمة. هذا بينما يرى الجانب الفلسطيني أن العدد يتراوح ما بين ٨٠٠ ألف إلى مليون نسمة[٦]. من هنا يأتي التضارب الشديد في تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين، فالتقديرات الفلسطينية ترى أن العدد يدور حول خمسة ملايين نسمة، بينما تهبط إسرائيل بالعدد إلى أقل من ذلك المسجل لدى وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا- والذي يبلغ ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف نسمة[٧].

٤- أن اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من وطنهم خلال فترة الحرب من ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩، كان بإمكانهم العودة إلى الضفة والقطاع حتى عام ١٩٦٧، ولم يقدموا على هذه الخطوة نتيجة قرار

ذاتي غذته القيادات الفلسطينية والعربية للإب قاء على مشكلة اللاجئين وتضخيمها[٨].

٥- أن إسرائيل قد استوعبت بهدوء اليهود الذين خرجوا من البلدان العربية بعد قيامها وعلى مدار عقد الخمسينيات دون أن تترك اليهود يعيشون تجربة اللجوء، ومن ثم كان الأحرى بالدول العربية أن تسلك نفس المنهج. ومن هنا تؤكد إسرائيل على ضرورة تحمل الدول العربية مسئولية توطين من لجأ إليها من الفلسطينيين ، كما فعلت هي عند استيعاب اليهود الذين غادروا مواطنهم الأصلية في الدول العربية[٩]. وتأكيدا لهذا التوجه أصدر الكنيست قرارا عام ١٩٦١ برفض احتمال عودة ا للاجئين إلى إسرائيل وأن الحل الوحيد هو توطينهم في الدول العربية[١٠].

٦- أن إسرائيل كدولة يهودية لا يمكن أن تقبل بحق العودة، فهذا الحق يعني تدمير الدولة العبرية، فبالإضافة إلى صغر مساحة إسرائيل، فإن عودتهم تهدد الطابع اليهودي للدولة، كما أن القرار رقم ١٩٤ تحدث عن العودة أو التعويض[١١]، والقرار ٢٤٢ دعا إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين دون أن يقصر ذلك على اللاجئين الفلسطينيين[١٢]، أي أن القرار يشمل اليهود الذين خرجوا من الدول العربية وقدر عددهم بنحو ٨٢٠ ألفا، استوعبت إسرائيل ٥٨٦ ألفا منهم(١٣).

وفي أثناء وبعد حرب يونيو ١٩٦٧، خر ج نحو ٥٢٥ ألفا من الفلسطينيين، منهم ٣٥٠ ألفا من سكان الضفة والقطاع تحولوا إلى لاجئين للمرة الأولى، وأيضا ١٧٥ ألفا من لاجئي الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩، والذين حملوا صفة اللاجئ/النازح، أي لجأوا للمرة الثانية، ولكنهم في المرة الأخيرة خرجوا من الوطن تماما، أي أنهم تحولوا إلى لاجئين حتى بالمفهوم الإسرائيلي الذي يميز بين "اللاجئ" و "المُستَأصَل".

ومن جانبها أكدت إسرائيل معارضتها لعودة النازحين أيضا ، وأن الحد الأقصى الذي يمكن القبول به هو السماح بعودة أعداد محدودة في إطار ما يسمى بـ "جمع شمل الأسر" وأعادت التأكيد على أن الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين والنازحين يتمثل في توطينهم في أماكن إقامتهم الحالية[١٤]، وأن ذلك يمكن أن يتم عبر مشروع تساهم فيه قوى إقليمية ودولية ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لهم وتوفير التمويل اللازم لعملية التوطين.

٦- أن الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين يأتي في سياق عملية سلام شاملة في المنطقة، ويكون عبر إنشاء صندوق دولي لتعويض وإعادة تأهيل اللاجئين تساهم فيه دول المنطقة والعالم. وهي الفكرة التي كانت محورية لدى حكومة بن جوريون، وظلت كذلك لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة[١٥]. والمعروف أن بن جوريون دعا إلى هذه الفكرة في عام ١٩٤٩، وكررها وزير الخارجية، أبا إيبان في أكتوبر ١٩٦٨ عندما طرح مشروعا باسمه، دعا فيه إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط ويبحث المساهمة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين بهدف دمجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها ضمن خطة سلام شاملة.

وفي مارس ومايو ١٩٨٩ طرح رابين وشارون وشامير أفكارا حول نفس الموضوع دارت في مجملها حول ضرورة البحث عن حل للمشكلة بعيدا عن الأراضي الإسرائيلية، وبعيدا عن الأطر القانونية والدولية، فما يمكن التوصل إليه سيكون من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة دون مرجعية محددة .

٧- أن إسرائيل ستقبل في هذا الإطار عودة أعداد محدودة من لاجئي الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩، وذلك في إطار "جمع شمل العائلات". ولم تذكر أرقام محددة عن اللاجئين الذي يمكن أن تقبل إسرائيل بعودتهم، وإن تحدثت بعض المصادر عن عدد يدور حول المائة ألف[١٦].

وقد شكلت هذه الأسس، جوهر الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين في مفاوضات التسوية التي بدأت بعقد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١، فهي كما صاغها شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد " تستند إلى التوطين عبر تحسين الأوضاع المعيشية ودعوة القوى الإقليمية والدولية لتحمل المسئولية عبر المساهمة في تمويل مشروعات الدمج والتوطين".

قضية اللاجئين في إطار صيغة مدريد / أوسلو

استندت عملية التسوية السياسية التي انطلقت بانعقاد مؤتمر مدريد على مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية وفق مسارين، الأول ثنائي مباشر بين إسرائيل وكل طرف عربي معني تدور حول تسوية القضايا الثنائية بينهما وجوهرها الأراضي التي تحتلها إسرائيل، والثاني إقليمي متعدد الأطراف يبحث قضايا تطبيع العلاقات وتدشين بنى تعاونية. وقد تفرعت عن المسار الثاني -الإقليمي متعدد الأطراف- خمسة لجان كانت من بينها لجنة للاجئين.

وفي الوقت الذي تحكمت فيه الأطراف العربية في وتيرة المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف على النحو الذي يجعل تنشيطها يأتي في مرحلة تالية لنجاح المفاوضات الثنائية المباشرة، فإن المفاوضات الأخيرة حققت درجات متفاوتة من النجاح.

وفيما يخص المسار الفلسطيني، فقد جاء إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي الذي جرى توقيعه في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ متجاوزا قضية اللاجئين، وذلك عبر ترحيل القضية إلى مرحلة تالية من المفاوضات، فالمرحلة الأولى جرى تخصيصها لقطاع غزة ومدينة أريحا، ثم إعادة الانتشار والانتخابات الفلسطينية والإفراج عن المعتقلين في مرحلة ثانية، وأخيرا تأتى المرحلة النهائية لتشمل قضايا اللاجئين والمستوطنات والقدس والحدود، كما تم ترحيل قضية نازحي عام ١٩٦٧ وما بعدها إلى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، على أساس أن المسئولية تقع على عاتق المجتمع الدولي، وبالتالي تشارك القوى الكبرى ودول الشرق الأوسط في حلها .

وفيما يتعلق بموضوع لاجئي ١٩٤٨، نصت الفقرة (٣) من المادة (٥) من إعلان المبادئ على أنه حين يأتي وقت مفاوضات الوضع الدائم سيبدأ البحث في عدد من القضايا مثل لاجئي ١٩٤٨ والقدس والمستوطنات والحدود وغيرها[١٧].

أما فيما يخص موضوع النازحين فقد نصت المادة الثانية عشرة من الإعلان على أن "الطرفين - الإسرائيلي والفلسطيني- سيقومان بدعوة حكومتي مصر والأردن للمشاركة في إقامة ترتيبات تتضمن إنشاء لجنة دائمة تقرر أشكال السماح للنازحين من الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ بالعودة، مع توفير الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام[١٨].

ومن هنا يمكن القول أن إعلان المبادئ الفلسطيني/الإسرائيلي قد نحى قرارات الأمم المتحدة جانبا، وعلى الرغم من إشارة الإعلان في ديباجته إلى أن التسوية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨، إلا انه أهمل تماما الإشارة إلى القرار ١٩٤ الخاص بموضوع اللاجئين، كما أنه ميز بين لاجئي ١٩٤٨ ونازحي ١٩٦٧، وهو أمر يتسق والموقف الإسرائيلي الذي كان يميز بين الحالتين ويرفض عودة أي من لاجئي ١٩٤٨، ويدعو القوى الإقليمية والدولية إلى المشاركة في حل قضية نازحي ١٩٦٧ عبر توفير التمويل اللازم للتوطين في أماكن الإقامة الحالية أو أماكن توطين جديدة. وقد أقر بذلك تيسير عمرو عضو الوفد الفلسطيني في المحادثات متعددة الأطراف بشأن مشكلة اللاجئين عندما أعلن "أن السلطة الوطنية كانت تصر على حق اللاجئين في العودة وفق القرار (١٩٤)، إلا أن المتغيرات السياسية والديموجرافية الحالية ربما تؤدى إلى عودة عدد يمكن التفاوض عليه ، على أن لا يقل ذلك عن ١٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين"[١٩].

وجاء اتفاق غزة أريحا الذي أبرم في القاهرة في ٤ مايو ١٩٩٥، لينص على أن "لجنة مستديمة - إسرائيلية فلسطينية مشتركة- تقرر بالاتفاق إجراءات السماح بدخول الأشخاص المبعدين من الضفة وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وتقرر معها الإجراءات اللازمة لمنع الإخلال بالنظام". وتلا ذلك دخول السلطة الوطنية ومعها عدة آلاف من الفلسطينيين العاملين في مؤسسات منظمة التحرير وجيش التحرير الوطني ليكونوا ضمن الشرطة الفلسطينية[٢٠] .

وبعد ذلك جاءت اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية (أكتوبر ١٩٩٤) لتؤكد على الطابع الدولي لقضية نازحي ١٩٦٧ حيث أقرت الاتفاقية بأن "المشكلات الإنسانية التي سببها الصراع في الشرق الأوسط، لا يمكن حلها على المستوى الثنائي، ومن قبيل ذلك مشكلة نازحي عام ١٩٦٧. وتم النص على أن اللاجئين في الأردن يشكلون قضية ثنائية بين الطرفين، بما يعني استبعاد منظمة التحرير وقرارات الأمم المتحدة[٢١].

ونصت الاتفاقية على تشكيل لجنة رباعية تضم إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ومصر للبحث في تسوية أوضاع النازحين. وقد بدأت هذه اللجنة عملها في مارس ١٩٩٥ بحضور وزراء خارجية الدول الأربع، وتم الاتفاق على عقد اجتماع اللجنة الفنية التي تضم خبراء من الأطراف الأربعة مرة كل شهر، على أن يعقد الاجتماع على المستوى الوزاري مرة كل ثلاثة اشهر. وقد عقدت اللجنة الفنية خمسة اجتماعات في بئر سبع (يونيو ١٩٩٥) ثم القاهرة (يوليو ١٩٩٥) وغزة (أغسطس ١٩٩٥) وعمان (سبتمبر ١٩٩٥) القاهرة (فبراير ١٩٩٦).

وفشلت الاجتماعات الأربعة في التوصل إلى تعريف متفق عليه للنازح. وقد رأت الأطراف العربية أن إعلان المبادئ الفلسطيني/ الإسرائيلي قد أقر عودة نازحي ١٩٦٧ والذين يقدر عددهم بحوالي مليون ومائتي ألف نازح -وهم من كانوا خارج الضفة والقطاع وقت اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، أو نزحوا بسبب الحرب وما تلاها بما في ذلك المبعدون وأصحاب تصاريح الإقامة المنتهية-، أما إسرائيل فقد رفضت هذه الفكرة تماما في حين أيدت الدول الأخرى -لا سيما الغربية- فكرة "جمع شمل العائلات"

خاصة من نزح إبان وبعد حرب يونيو في ضوء الارتباط بقضية حقوق الإنسان وتحسين الأحوال المعيشية لهؤلاء البشر[٢٢].

قضية اللاجئين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف

قدم مسار المفاوضات متعددة الأطراف ، الإطار الملائم لمناقشة فكرة تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ومن هنا تقد مت مصر باقتراح تشكيل لجنة للاجئين بهدف إشراك المجتمع الدولي في مسئولية تسوية هذه القضية في ضوء مرجعية الأمم المتحدة ذات الصلة[٢٣].

وتم في الاجتماع الأول الذي عقد في موسكو في ٢٦-٢٩ يناير ١٩٩٢ ، الاتفاق على إنشاء لجنة خاصة باللاجئين، دون أن تضاف إلى العنوان كلمة "الفلسطينيين"، وذلك حتى يتم إدخال لاجئين غير فلسطينيين في إطار عمل ومهام اللجنة، وبالتحديد يهود الدول العربية والأكراد في تركيا وإيران وشمال العراق، إضافة إلى ما ترتب على حرب الخليج الثانية من انتقالات بشرية[٢٤].

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في أوتاوا بكندا في ١٣ يونيو ١٩٩٢ ، قدمت إسرائيل ورقة عمل تضمنت رؤيتها لتسوية المشكلة ، وقد انطلقت الرؤية من أن ثمة تبادلا سكانيا جرى بين الفلسطينيين واليهود بين حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، أي أن اللجوء كان متبادلا وشمل طرفي الصراع[٢٥]. وأكدت أن عودة اللاجئين وفق قرار التقسيم رقم ١٨١ ، يصطدم بالواقع لأنه سيؤدى إلى تقليص الرقعة الجغرافية للدولة اليهودية ، أما القرار رقم ١٩٤ فسوف يؤدى إلى إغراق الدولة بعناصر فلسطينية مما يخل بالتوازن السكاني ، هذا في حين أن القرار ٢٤٢ أشار إلى "تسوية عادلة" لقضية اللاجئين دون أن يحدد المقصود بهؤلاء اللاجئين على وجه الدقة ، الأمر الذي يعنى ضمنيا أنه يشير إلى اليهود الذين غادروا أماكن أقامتهم الأصلية، لاسيما الدول العربية بوجه خاص.

وتمسكت إسرائيل بالرؤية المؤكدة على التعامل مع الجوانب الاقتصادية والإنسانية للقضية والتي تتمثل في تحسين الأوضاع والتعويض والتوطين .

أما الجولة الثالثة التي عقدت في تونس في سبتمبر ١٩٩٣ فقد ركزت على قضية "جمع شمل العائلات" و ذلك بإعادة "نازحين" من عام ١٩٦٧ . ودار الحديث عن التزام محدد بإعادة خمسة آلاف سنويا ، على أن يجرى إعادة عشرة آلاف حتى نهاية عام ١٩٩٤[٢٦].

وقد توقفت المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف عام ١٩٩٧، ثم عادت اللجنة الموجهة لهذه المفاوضات للاجتماع في موسكو في الأول من فبراير ٢٠٠٠، واتخذت قرارها باستئناف المفاوضات التي تواصلت على مستوى الخبراء للنظر في شئون النازحين الفلسطينيين.

المفاوضات متعددة الأطراف: طمس ملامح قضية اللاجئين

على الرغم من نص إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي على ترحيل قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، إلا أن الأطراف المعنية بالمفاوضات متعددة الأطراف خصصت لجنة

للاجئين دون تحديد، ودون أن يكون عمل اللجنة بديلا للمفاوضات الثنائية المباشرة ، وكان الهدف الرئيسي هو التأكيد على أن مجال عمل اللجنة يعد مكملا لعمل المفاوضات الثنائية، بل إنه يسعى إلى توفير البيئة السياسية الملائمة لنجاح المفاوضات الثنائية، وذلك في ضوء الهدف المحدد للمفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف التي وجهت لبحث قضايا التطبيع على أساس أن إزالة مظاهر الصراع والدخول في شبكة من العلاقات التعاونية في كافة المجالات سوف يوفر الأساس الملائم لنجاح المفاوضات الثنائية التي تبحث جوهر الصراع، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية .

وركزت لجنة اللاجئين في عملها على ثلاثة مجالات يمكن من خلالها بناء الثقة المتبادلة وهي:

١ - تحديد نطاق مشكلة اللاجئين حيث تبنت النرويج أعداد قاعدة بيانات حول القضية وتشمل الوضع الراهن للاجئين وبرامج ومشروعات المساعدة الحالية. وجرى في هذا الإطار عقد اجتماع للخبراء في أوسلو في أكتوبر ١٩٩٤، وتم تنظيم استبيان بشأن الأوضاع المعيشية للاجئين في الأردن في مايو ١٩٩٥ . واستكمل الاتحاد الأوروبي مشروعا لرصد كافة أشكال المساعدة لصالح اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، كما تم إرسال بعثة إيطالية إلى لبنان والأردن لتحديد الأولويات ضمن احتياجات اللاجئين في مجالي الصحة العامة ورفاهية الأطفال، أدت إلى بدء برامج فلسطينية في غزة للأطفال والشباب وذلك في أبريل ١٩٩٥[٢٧].

٢ - تعبئة الموارد وتقديم المساعدة لتحسين الأحوال المعيشية الراهنة للاجئين، ويندرج في هذا الإطار تعبئة الموارد البشرية وإيجاد فرص للعمل. وتتولى الولايات المتحدة هذا الأمر، أما مجال الصحة العامة فتتولاه إيطاليا، في حين تتولى السويد رفاهية الأطفال، وينهض الاتحاد الأوروبي بتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية .

٣- تشجيع الحوار حول القضايا المطروحة ، ويأتي في هذا الإطار موضوع إعادة توحيد الأسر الذي تتولاه فرنسا وموضوع زيارات المخيمات للتعرف على متطلبات توفير حياة كريمة للاجئين في ظل هوية سياسية معترف بها[٢٨].

وفي هذا الإطار أشرفت فرنسا على عقد ندوة في نوفمبر ١٩٩٤ لبحث إمكانية تغيير الإجراءات والممارسات الراهنة في ضوء تنفيذ الاتفاق الفلسطيني/ الإسرائيلي ومعاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية. وطلبت من لجنة اللاجئين تكثيف جهودها لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال .

وقد قبلت الحكومة الإسرائيلية بتوصية "جمع شمل ألفي أسرة سنويا" إضافة إلى السماح لعدد من الأفراد الذين طردوا في بداية السبعينيات من الضفة والقطاع بالعودة .

وقد عمل فريق العمل الخاص بملف اللاجئين في إطار المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف على تكريس مجموعة توجهات أبرزها:

أ- أن المشروعات يجب أن تبين بوضوح للاجئين المزايا الملموسة المرتبطة بعملية السلام .

ب- الاهتمام باللاجئين والنازحين خارج الضفة والقطاع .

ج- مراعاة آمال اللاجئين في حياة كريمة وفي ظل الإحساس بالانتماء إلى هوية.

د- تشجيع الأطراف الإقليمية على المشاركة والمساهمة في تحسين نوعية الحياة للاجئين دون التأثير على طموحاتهم وحقوقهم ووضعهم النهائي .

هـ- ضرورة توفير الأبحاث اللازمة والبيانات المقبولة من جميع الأطراف والمتصلة باتخاذ السياسات اللازمة للعملية التفاوضية، مع دعم وتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات[٢٩]، ومن أمثلة ذلك الحاجة لإحصاء شامل للفلسطينيين في الضفة والقطاع والدول المجاورة، يوفر بيانات دقيقة حول أعدادهم، الظروف المعيشية وأوضاع المواطنة والصلات العائلية والمعلومات الخاصة بالملكية في إسرائيل أو الضفة والقطاع، وكذلك التعرف على اختيارات فلسطينيي الشتات بشأن وضعهم النهائي خاصة فيما يتصل بحق العودة، وأيضا مدى السماح بالعودة للنازحين وذلك على أساس أن هذه البيانات ستؤدى إلى تقييم القدرة الاستيعابية للضفة والقطاع خاصة فيما يتعلق بمتطلبات ذلك الاقتصادية والاجتماعية .

ويتضمن ذلك أيضا بحث قضية التعويض بحثا مفصلا في أنظمة التعويض، وكيفية تقييم مطالب التعويض وإجراءات التحكيم بشأنها ووسائل موازنة مطالبات التعويض بين الأطراف المتنازعة، والاختيار بين التعويض الفردي والجماعي، وكيفية تمويل هذا التعويض، ودور الأطراف الدولية في هذا المجال.

اللاجئون في وثيقة "بيلين/أبو مازن"

يبدو أن الإنجاز الرئيسي على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي كان وسوف يظل يتحقق عبر المفاوضات السرية، فبعيدا عن الأضواء يجري التوصل إلى التفاهمات ووضع كافة التفاصيل على الورق، وبعد ذلك تبدأ عملية تسريب الأنباء المتفائلة، وبعدها يجري الاحتفال بتوقيع الاتفاقات. في هذا السياق يأتي الحديث عما يسمى وثيقة "بيلين/ أبو مازن" المنسوبة إلى يوسي بيلين أحد رموز حزب العمل، ومحمود عباس -أبو مازن-[٣٠] .

وعلى الرغم من أن الوثيقة لم توقع بشكل رسمي، إلا أنها وعلى النحو الذي جاءت به، تفيد بأنها أقرب إلى الاتفاق النهائي، وما ينقصها هو التوقيع الرسمي، فالطريقة التفصيلية والصياغات الواردة فيها توحي بأنها أقرب إلى الاتفاقات منها إلى التفاهمات كما يرجح الجانب الفلسطيني، لأن التفاهمات تكون حول أسس ومبادئ لا تفاصيل ودقائق الأمور، والأخيرة هي سمة الاتفاقات وليس التفاهمات.

وفيما يخص ملف اللاجئين ، فقد جاء في ديباجة الجزء الخاص بهذ ا الملف التأكيد على أن تسوية قضية اللاجئين تخضع للضرورات العملية والحقائق التي تشكلت على الأرض، أ كثر من قواعد القانون الدولي أو العدالة. فقد جاء في الديباجة " إذا كان القانون الدولي والعدالة الإنسانية يضمنان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم، فإن متطلبات السلام والعيش المشترك والحقائق التي تشكلت على الأرض منذ عام ١٩٤٨، قد جعلت إحقاق هذه الحقوق أمرا غير عملي، من ثم فإن

الجانب الفلسطيني يعلن استعداده لقبول وتطبيق السياسات والإجراءات التي تضمن قدر الإمكان حياة كريمة لهؤلاء اللاجئين."

ومن أبرز المبادئ التي تم إقرارها في الوثيقة والتي تمثل في الوقت نفسه أسس تسوية القضية:

١- تعترف إسرائيل بالمعاناة المادية والمعنوية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة حروب ١٩٤٧- ١٩٤٩. وتقر أيضا بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الدولة الفلسطينية وبحقهم في إعادة التأهيل والتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية.

٢- إنشاء مفوضية دولية للاجئين الفلسطينيين لتسوية نهائية لكافة جوانب قضية اللاجئين.

٣- إنشاء صندوق تساهم فيه إسرائيل إلى جانب الدول الأخرى لدعم نشاطات المفوضية.

٤- تقديم الدعم الاقتصادي والمادي اللازم لإعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات.

٥- التحقق من نوايا اللاجئين الفلسطينيين من جهة، و العرب والدول الأخرى من جهة ثانية، بشأن رغبات الهجرة والاحتمالات الخاصة بذلك.

٦- تلتزم إسرائيل بالمشاركة الفعالة في تنفيذ برامج حل قضية اللاجئين، وتستمر في تمكين الأسر من جمع شملها، وتستوعب اللاجئين الفلسطينيين في حالات محددة يتم الاتفاق عليها مع المفوضية الدولية للاجئين الفلسطينيين.

وهكذا يبدو واضحا أن اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات أو أفكار أولية جرى تسجيلها على الورق، كما يفضل الجانب الفلسطيني، قد تجاوز ملف اللاجئين، حيث نجح الجانب الإسرائيلي في تغيير التكييف القانوني لقضية اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني من كونها قضية شعب له كامل الحق في العودة إلى دياره التي طرد منها بقوة السلاح إلى قضية إنسانية يجرى البحث عن صيغة ما لتسويتها عبر تحسين الظروف المعيشية والتوطين في مناطق الإقامة كلما كان ذلك ممكنا. والملاحظ هنا أن الجانب الفلسطيني المفاوض قدم تنازلا كبيرا من خلال عدم التمسك بحق العودة حسب القرارات الدولية ، كما أنه فشل في انتزاع اعتراف إسرائيل بالحق القانوني لكل فلسطيني في العودة إلى بيته وممتلكاته في فلسطين، وعن حق الدولة الفلسطينية الوليدة في استيعاب نسبة من لاجئي ونازحي الشعب الفلسطيني، فالاستيعاب داخل الدولة الفلسطينية الوليدة لم يترك لقدرة هذه الدولة، وإنما هناك دور إسرائيلي واضح في تحديد هذه القدرة على النحو الذي تراه لا يصل إلى مستوى "تهديد أمن إسرائيل"!!

ومن هنا يمكن القول أن إسرائيل تمكنت من خلال صيغة مدريد / أوسلو من طمس ملامح قضية اللاجئين، وبذلك تكون قد تمكنت من نزع أقوى أسلحة الجانب الفلسطيني، ذلك البعد النابع من واقع ومستقبل "التوازن السكاني" والذي كان مصدرا لمخاوف إسرائيلية متزايدة من تحول اليهود إلى أقلية على أرض فلسطين ، وهو ما عبر عنه مصطلح "القنبلة الديموجرافية" .

وفي هذا السياق يمكن القول أن ما تم من مفاوضات حتى الآن، وما جرى التوصل إليه من

تفاهمات أدى إلى طمس معالم هذه القضية، وجعل من الرؤية الإسرائيلية أساس التوصل إلى اتفاقات محددة. فمن خلال عرض الرؤية الإسرائيلية عبر الصفحات السابقة بدا واضحا أن هذه الرؤية استندت إلى:

أ- لا اعتراف بحق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني إلى ديارهم الموجودة حاليا في إسرائيل، فهذا الحق قد تقادم والضرورات العملية للتوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي تقتضي تجاوزه. ومن ثم فالأساس هنا ليس "حق العودة" وإنما التفاوض مع إسرائيل وفق رؤية الأخيرة التي تدور حول استيعاب عدد محدود كما ذكر نائب وزير الخارجية الإسرائيلي من أصل عربي-نواف مصالحة- أنه وصل إلى سبعين ألف نسمة وفي إطار "جمع شمل العائلات".

ب- تجاوز مفهوم حق العودة واستبداله باعتراف إسرائيل بالمعاناة المادية والمعنوية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني.

ج- التمييز بين أبناء الشعب الفلسطيني حسب توقيت الخروج من الوطن، فلاجئي الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩ ينبغي توطينهم في أماكن تواجدهم، مع استعداد إسرائيل لإعادة عدد محدود في إطار جمع شمل العائلات، أما لاجئي ونازحي العام ١٩٦٧، فيمكن الاتفاق على عودة أعداد منهم إلى الأراضي التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية، وذلك على دفعات تفصل بينها فترات زمنية متباعدة وحسب قدرات الدولة الوليدة على الاستيعاب، وأن يجري توطينهم في أماكن بعيدة عن حدود الدولة الوليدة مع إسرائيل[٣١].

د- تمييع قضية التعويض عبر إدخال اليهود الذين غادروا الدول العربية في إطار التعويضات، كما أن التعويض سيتم من خلال لجنة دولية وتكون المساهمات فيها دولية أيضا. أي أن القضية ستدور في إطار الحصول على تعويضات مع إعادة التأهيل من أجل التوطين في الخارج، وبقدر أقل داخل أراضي الدولة الفلسطينية التي ستعلن ضمن مسيرة التسوية.

وعند النظر في هذه الأسس والمبادئ سنجدها قد عبرت عن نفسها بوضوح في الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية التي تم توقيعها حتى الآن، الأمر الذي يجعل المفاوضات حول هذا الملف بالفعل أكثر تعقيدا وصعوبة من ملف القدس على أهميته الشديدة.

الهوامش

١- د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٦٤
٢- جدعون شحر، حق العودة هو العقبة الرئيسية وليس القدس، مختارات إسرائيلية، ال عدد ٧٠، أكتوبر ٢٠٠٠،.
٣- تيئورا أوبيقورت، المؤرخون الجدد: الذاكرة والهوية، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٣، مارس ٢٠٠٠، ص ص ٣٩- ٤٥
٤- فيكي شيرو، هكذا نقيم دولة مزدوجة القومية، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٩، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٥٨- ٥٩
٥- زئيف شيف، كل فلسطيني يكاد يكون لاجئا، مختارات إسرائيلية، عدد ٦٩، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٥٧- ٥٨
٦- أ. ب. يهوشوع، حق العودة للدولة الفلسطينية، مختارات إسرائيلية، العدد ٧٠، أكتوبر ٢٠٠٠،.
٧- د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لفلسطين، مرجع سابق، ص ٣٤٣
٨- أ. ب. يهوشوع، حق العودة للدولة الفلسطينية، مرجع سابق ، ص.
٩- د. وليد محمود عبد الناصر، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد (١١٥)، يناير ١٩٩٤، ص ٢٠٤
١٠- عبد الله صالح، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، السياسة الدولية، عدد (١١٤)، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٢٣.
١١- جاء في القرار ١٩٤ "تقرر الجمعية العامة وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش في سلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن فقدان أو تضرر الممتلكات والتي وفقا لمبادئ القانون الدولي ومبادئ العدل ينبغي التعويض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة".
١٢- د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لفلسطين، مرجع سابق، ص ٣٤٦
١٣- أليشع إفرات، هراء العودة، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٩، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٥٩- ٦٠
١٤- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٣٣
١٥- الياكيم روبنشتاين، الحقيقة حول حق العودة والتعويض للاجئين اليهود، مختارات إسرائيلية، العدد ٧٠، أكتوبر ٢٠٠٠
١٦- أنظر حوار نائب وزير الخارجية الإسرائيلي من أصل عربي، نواف مصالحة مع جريدة الحياة الل ندنية في ٢٠٠٠/٩/٢١، وهو الحوار الذي ذكر فيه مصالحة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك عرض على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مفاوضات كامب ديفيد عودة سبعين ألف عربي من لاجئي الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩ إلى إسرائيل.
١٧- David Makovsky Making Peace with the PLO: The Rabin Government's Road to the Oslo Accord Westview Press,Washington1996
١٨- Ibid, p. 208.
١٩- محمد برهومة، اللاجئون الفلسطينيون، الحياة ١٩٩٦/١/٢٥.
٢٠- د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لفلسطين، مرجع سابق، ص ٣٥٣
٢١- د. سليم تمارى، الأبعاد السياسية وا لاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، تموز (يوليو) ١٩٩٥، ص ٨.
٢٢- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ص ١٣٥- ١٣٦
٢٣- عبد الله صالح، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، مرجع سابق، ص ١٣١
٢٤- المرجع السابق، ص ١٣٤

٢٥- محمد برهومة، اللاجئون الفلسطينيون، الحياة، ١٩٩٦/١/٢٥.

٢٦- د. وليد محمود عبد الناصر، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٠٨

٢٧- التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٥، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٣٣

٢٨- المرجع السابق، ١٣٤

٢٩- المرجع السابق، ١٣٤

٣٠- نشرت الصحف العبرية مقتطفات كثيرة من الوثيقة في نهاية عام ١٩٩٥، وجرى نشر الوثيقة بالكامل في مجلة النيوزويك الأمريكية، ونشرت لها ترجمة كاملة باللغة العربية في جريدة الخليج الإمارات العربية المتحدة- بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠

٣١- د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة ال حل العنصري لفلسطين، مرجع سابق، ص ٣٥٦ .

المحور الرابع

آفاق إعمال حق العودة

حق العودة خيار الشعب الفلسطيني

غسان عبد الله*

تعتبر جريمة اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وديارة وتشريده في أصقاع العالم من كبريات الجرائم الإنسانية والتاريخية في آن، وإذا كان هذا القرن قد شهد مجموعة كبيرة من الأحداث والتطورات والتحولات التي غيرت مجرى الحياة البشرية وتركت بصماتها على حاضرها ومستقبلها، نرى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قد شكلت القضية الأكثر مأساوية وظلما وإن تقاطعت بسماتها الإنسانية والاجتماعية العامة مع قضايا اللاجئين الأخرى، ذلك أن كل تهجير وتشريد هو ظلم إنساني واجتماعي بامتياز.

وإذا كان اللجوء بشكل عام يحمل طعما مأساويا فإن اللجوء في لبنان له نكهة أكثر مأساوية وظلما نظرا لخصوصية الظروف السياسية والاجتماعية وغيرها التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

وحيث إن التطورات التي تعيشها المنطقة العربية بشكل عام في إطار الصراع العربي/الإسرائيلي، والمراحل الحاسمة والمصيرية التي تمر بها القضية الفلسطينية بشكل خاص، فقد برزت قضية اللاجئين كقضية مركزية في حل هذا الصراع خصوصا ما يتعلق منها بحق العودة وتنفيذ القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة في الحادي عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ لما لهذا القرار من انعكاس مباشر على حياة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين ولما يعطيه من صدقية لأي حل ويسبغ عليه صفة العدل والشمول.

لقد برز موضوع حق العودة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في لبنان كمؤشر إنقاذي من دوامة الأسى والألم التي يتخبط فيها اللاجئ الفلسطيني في لبنان، وأضاء أمامه بصيصاً من نور لإنهاء المأساة، ومن جهة أخرى أحدث الحديث عن حق العودة إنفاذاً للقرار المذكور سجالا شديدا على الساحة اللبنانية ارتفعت معه نبرات سجالية حول مشاريع توطين للاجئين الفلسطينيين ولائحة من

---

* المدير التنفيذي للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان/ لبنان، وتشكل الورقة التي تقدم بها للمؤتمر موجزاً لدراسة إحصائية ميدانية قامت بها المنظمة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين داخل لبنان.

الاتهامات باتت تطلق جزافا، ترتفع وتيرتها وتهبط على ضوء الأحداث والتطورات التفاوضية.

لقد طرح هذا الواقع على الشعب الفلسطيني المقيم في لبنان مهمة مزدوجة: شقها الأول تأكيده لحق العودة كحق غير قابل للتصرف، وثانيها تفسير وتكريس الموقف الفلسطيني بشكل غير قابل لأي التباس أو إبهام من خلال رفضه للتوطين وتوكيده على تمسكه بحق العودة استنادا إلى الشرعية الدولية والقرارات الدولية ذات الصلة والقانون الدولي والإنساني، وبشكل أساسي ورئيسي استنادا للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة.

ولما كانت هذه الأطروحات في الاتجاهين، سواء التوطيني التآمري أو الالتزام بحق العودة، تطال حيا ة ومستقبل هذه الشريحة من الشعب الفلسطيني المتواجد قسرا على الأراضي اللبنانية، رأت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان تنظيم استقصاء ميداني لرصد آراء الشعب الفلسطيني في لبنان من القضايا المطروحة، باعتباره المعنى الأول بهذه القضية لأنها تطال حياته ومستقبله وتحسم العديد من مساحات الصراع حول الاجتهادات والتأويلات سواء التي صدرت أو تلك التي لم تصدر بعد والتي قد لا تشكل بالضرورة رأي المجتمع الفلسطيني في قضيته المصيرية المطروحة، وللوقوف على حقيقة موقفه لما لذلك من أهمية وتأثير على حاضر ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لقد أرادت المنظمة من تنظيم هذا الاستقصاء هدفين:

١- قياس معرفة اللاجئين الفلسطينيين بالقرار الدولي رقم ١٩٤ الذي يتضمن حق العودة وإدراكهم لحيثياته.

٢- قياس رغبة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالعودة.

وقد حاولت المنظمة من خلال طبيعة الأسئلة التي تضمنتها ا لاستمارة التي وضعتها بالتعاون مع أخصائيين في علم الإحصاء سبر العلاقة بين التمسك بحق العودة وبين المتغيرات السكانية والاجتماعية تبعا لعوامل العمر والجنس والدخل والتحصيل العلمي لكي تأتي النتائج دقيقة ومعبرة بشكل صادق عن أراء ورؤية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وكان لابد قبل وضع الاستمارة من الحصول على بعض المعلومات الأولية عن عدد اللاجئين الفلسطينيين وتوزعهم السكاني لكي يسهل تحديد حجم العينة العشوائية للاستمارة وتوزعها بحسب نسبة التواجد، ولكي تأتي الاستمارة معبرة عن كافة الشرائح في أماكن تواجدها وأعمارها وأو ضاعها الاقتصادية ومستواها التعليمي. ذلك أن جميع هذه العناصر تدخل كمكونات أساسية في تكوين الاستمارة وتوزعها وكذلك تحديد نوعية وطبيعة الأسئلة بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الدقة في النتائج.

لقد تبين لنا نتيجة للاستطلاع الأولي أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المسجلين في الأونروا ٣٦٧ ألف شخص عام ١٩٩٩، يقيم منهم ٥٢٪ في ١٢ مخيما موزعين على كافة الأراضي اللبنانية وحوالي ثلاثة عشر تجمعاً سكانيا يعيشون خارج المخيمات داخل المدن اللبنانية أو بجوارها.

ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ولشدة المعاناة التي يعيشها اللاجئون

الفلسطينيون في لبنان فقد تبين أن نسبة لا باس بها قد اختارت السفر أو الهجرة سواء إلى البلدان العربية أو الأوروبية وكندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل البعض على جنسية لبنانية، بحيث تبين لنا من خلال عملية حسابية معقدة نسبيا أن العدد الفعلي للفلسطينيين المقيمين يقدر بحوالي ٢١٠ آلاف لاجئ، وان نسبة الأطفال من هؤلاء عالية جدا بسبب هجرة الكبار ولكون المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي إذ تتراوح النسبة بين ٤٥-٤٨٪ بحسب الإحصاءات الخاصة لدى الأونروا.

المنهجية في إعداد الاستمارة

بعد الانتهاء من المناقشات المستفيضة لإطار الدراسة العام وأهدافها العامة، بدأنا بوضع الاستمارة والأسئلة التي ستتضمنها بالتنسيق مع د. مونيك شعيا مسؤولة قسم الإحصاء في الجامعة الأمريكية في بيروت. وقد اعتمدنا المنهجية العلمية الإحصائية وقواعد الإحصاء الميداني على قاعدة العينة العشوائية. وحرصنا على أن تتسم الأسئلة بالحيادية والابتعاد عن التوجيه المباشر أو غير المباشر للأجوبة، وتجنب استفزاز المشاعر بما يقطع الطريق أمام أي عملية إيحاء بأهداف غير هدف البحث العلمي الإحصائي والوصول إلى النتائج الموضوعية والدقيقة، وذلك من خلال تناول للعديد من الموضوعات في أكثر من سؤال، وخاصة في الأسئلة الحساسة، كما تم اللجوء إلى تنويع الخيارات في الأجوبة لمنح المستفتي أكثر من إمكانية واحدة في التعبير والاختيار ولتوسيع العملية الديمقراطية.

التنفيذ الميداني واختيار العينة

لقد ناقشت لجنة الأكاديميين ا لمكلفة بالإشراف على الدراسة مرحلة التنفيذ الميداني أخذا في الاعتبار خصوصية وحساسية تشكيل فريق العمل الميداني، وأشرفت عليه مباشرة في كافة المناطق، وقد راعت اللجنة أن يكون فريق العمل الميداني من الشباب والشابات الذين يمتلكون خبرة في هذا المجال ومن مستويات جامعية. وتم مراعاة أن يكون الفريق الذي يجمع البيانات في المخيم والمنطقة من سكانه بحيث يشكل جزءا من المحيط الاجتماعي. وعقدت اللجنة لهؤلاء عدة لقاءات شرحت فيها طريقة العمل، وتم وضع دليل تعبئة الاستمارة التي زود بها فريق العمل لتكون دليلا ومرافقا للباحث الميداني بعد شرح الاستمارة واستيعاب أهدافها لنقلها للمستطلع رأيه.

لقد تشكلت عينة البحث من ٧٢٠ شخصاً تم تحديدها واختيارها وفقا للإحصاءات المتوافرة لدى الأونروا لكونها الأقرب إلى الدقة في مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية وبحسب الكثافة السكانية. وتم اعتماد منهاج العينة العشوائية وذلك بتقسيم المخيم أو التجمع إلى مربعات سكنية، وبالتالي اختيار أفراد العينة تبعا لتصنيفات العمر- الجنس- التعليم- الدخل.

توزيع العينة

لقد تم توزيع العينة استنادا إلى الإحصاءات العددية المتوافرة لدينا من خلال الأونروا -كما سبق وأشرنا- **تبعا لعدد الأسر التقريبي في كل منطقة فكانت على النحو التالي:**

٢٨٪ من بيروت، ٢٦٪ من صيدا، ٢٢٪ من صور، ١٩٪ من الشمال، ٥٪ من البقاع.

أما التوزع حسب الفئة العمرية فكان كما يلي:

من (١٥-١٨ سنة) يشكلون ٩٪، من (١٩-٢٥ سنة) يشكلون ٢١٪، من (٢٦-٣٥ سنة) يشكلون ٢٥٪، من (٣٦-٤٢ سنة) يشكلون ١٧٪، من (٤٣-٥٠ سنة) يشكلون ١٣٪، أما الفئة من ٥١ سنة فما فوق فقد بلغت ١٥٪ من مجمل العينة.

وفيما يتعلق بوضع المستفتي داخل الأسرة، فقد توزعت على الشكل التالي:

٣٥٪ رب أسرة، ٢٢٪ الأم، ١١٪ كبير العائلة، ٣٢٪ غير ذلك العينة. وفيما يتعلق بالتوزيع على أساس النو ع فقد شكلت نسبة الذكور ٥٥٪ من العينة، والإناث ٤٥٪. أما الحالة الاجتماعية فكانت ٣٩,٥٪ أعزب ٥٤٪ متزوج ١,٥ مطلق و٥٪ أرمل.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد تشكلت العينة على النحو التالي: ٦٪ أميين، ١٣٪ يجيدون القراءة والكتابة، ٢٤٪ تعليم متوسط، ٢٥٪ ثانوي، ٣٢٪ جامعي.

وفقا لمؤشر الدخل، فقد جاء توزيع العينة على النحو التالي: ٥١٪ من أفراد العينة يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور (٣٠٠ ألف ليرة تعادل ٢٠٠ دولار أمريكي)

١٩٪ من أفراد العينة يتراوح دخلهم بين ٣٠١-٤٠٠ ألف ليرة.

١٥٪ من أفراد العينة يتراوح دخلهم بين ٤٠١-٦٠٠ ألف ليرة.

٧٪ من أفراد العينة يتراوح دخلهم بين ٦٠١-٨٠٠ ألف ليرة.

٨٪ من أفراد العينة يزيد دخلهم عن ٨٠٠ ألف ليرة.

ووفقا لمؤشر العمل، فقد كان ٥٦٪ من أفراد العينة يعملون بغض النظر عما إذا كان العمل مستمرا أم متقطعا، على حين كان ٤٤٪ من أفراد العينة لا يعملون.

حق العودة المحور الأساسي

لقد شكل محور حق العودة عنصرا أساسيا في مبرر إعداد الدراسة الإحصائية، لما لهذا المحور من أهمية خاصة لدى اللاجئين الفلسطينيين تتصل بمستقبلهم في بلاد الشتات، ولما لهذا المحور من انعكاس مباشر على حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ظل كثرة الدعوات العلنية والمبطنة، كما أشرنا سابقا لرفض موضوع التوطين حيث العديد من الدعوات يطلق، ومن منطلقات، منها الوطني الصادق بقصد الحفاظ على الهوية الوطنية للاجئ الفلسطيني، ومنها العنصري الذي يروج لعمليات تهجير جديدة بشكل أو بآخر. وعليه فقد تم التركيز في الأسئلة على الشكل التالي:

- ما هي حدود المعرفة بوجود قرار دولي يقضي بعودة اللاجئين إلى الأراضي التي هجروا منها

عام ١٩٤٨؟

- بغض النظر عن القرارات والظروف السياسية، هل تريد العودة، وإلى أين؟ أراضي ٤٨ - أي مكان في فلسطين - مناطق السلطة الوطنية؟

- إذا كان القرار ١٩٤ قد تضمن التعويض فما هو خيارك؟ العودة- البقاء في لبنان- السفر إلى الخارج؟.

- فيما لو حصلت عودة لمن تكون؟ لجميع اللاجئين الراغبين بذلك لم الشمل- غير ذلك.

- هل لديك أقارب في فلسطين، أين؟ أراضي ٤٨ -أراضي السلطة الوطنية- أراضي تحت الاحتلال، وهل أنت على اتصال بهم؟

- دوافع الهجرة من فلسطين- موانع العودة إليها- هل تعمل على ترسيخ مبدأ حق العودة لدى الأطفال؟

تحليل المعطيات الإحصائية

١- جاءت النتائج على السؤال حول المعرفة بوجود قرار دولي اتخذته الأمم المتحدة بعودة اللاجئين كما يلي: ٧٣٪ يعلمون بوجود قرار دولي اتخذته الأمم المتحدة بعودة اللاجئين الفلسطينيين، و٢٧٪ لا يعلمون بوجود هذا القرار.

وتبين من عملية التحليل المركب أن من لا يعرف بالقرار كان في منطقتي صور والشمال أعلى من باقي المناطق: ٣٣٪ في صور، ٣١٪ في الشمال بينما قلت النسبة تدريجيا في بيروت وصيدا والبقاع فبلغت ١٧٪. أما بالنسبة للفئة العمرية فكانت النسبة أعلى لدى الأكبر سنا (فوق ٥١ سنة) ٢٥٪، أما بالنسبة للمستوى التعليمي فكانت ٣٨٪ لدى الأميين و٣١٪ لدى التعليم المتوسط، و٢٢٪ لدى الجامعيين وهذه بالمناسبة نسبة تعتبر عالية. كما ظهر أصحاب الدخل المحدود (تحت ٤٠٠ ألف ليرة) هم الأقل معرفة حيث بلغت نسبة من لا يعرفون بالقرار ٣٠٪ بينما بلغت ١٢٪ عند ذوي الدخل الأعلى.

وتدل عملية التحليل الأولية لنتائج هذا السؤال على مستوى عدم اهتمام اللاجئين وتدني المعرفة السياسية عندهم، وهذا دليل حالة اليأس أو الاستسلام للواقع ارتباطا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي البائس، ونتيجة غياب مادة التاريخ الفلسطيني من مناهج التدريس.

٢- جاءت نتائج السؤال هل تريد العودة بغض النظر عن القرارات والظروف السياسية، إن ٧٨,٦٪ يريدون العودة ، و١٤,٨٪ ليسوا متأكدين بعد من رغبتهم في العودة ، و٦,٦٪ لا يريدون العودة. أما الذين ليسوا متأكدين فقد توزعت العينة على الشكل التالي: ١٨,٣٪ في بيروت ، و١١,١٪ في صيدا، و١٤,٥٪ في صور. ولعل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في منطقة بيروت يفسر التردد في اتخاذ القرار من قبل أفراد العينة وعدم حسم أمرهم.

كما تظهر الفئة العمرية من ٣٦- ٥٠ سنة الأكثر ترددا. وهذا المعدل من العمر يعني أن الفرد في هذه الفئة تم ترتيب وضعه الاقتصادي بما يوحي بالاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر على اتخاذ القرار

ويخلق حالة التردد الناتج عن الخوف من المستقبل فيما لو انتقل إلى مكان آخر ونتيجة عدم الثقة والخوف من المجهول. وقد تبين أن أكثرهم ترددا كان أكبرهم دخلا إذ بلغت النسبة ٤ , ٢١٪ وهذا يؤشر إلى ما ذهبنا إليه لاعتبارات لجهة الاستقرار الاقتصادي والخوف من المجازفة.

أما الذين لا يريدون العودة فكانت النسبة الأعلى منهم في الشمال (٢ , ٩٪) لأن اللاجئ الفلسطيني في منطقة الشمال تختلف معاناته عن مناطق أخرى بسبب الاندماج النسبي في الجو الاجتماعي السائد هناك. بينما انخفضت النسبة كثيرا في الجنوب اللبناني في صيدا حيث بلغت ٨ , ٤٪ صيدا، و٢ , ٥٪ في صور حيث ترتفع نسبة القلق والخوف وكذلك الضغط الاجتماعي والأمني والاقتصادي بسبب الحصار المضروب حول المخيمات ونتيجة القلق الناشئ عن قرب المخيمات من الحدود اللبنانية الإسرائيلية حيث المحاذير الأمنية الإسرائيلية إضافة إلى الواقع الأمني اللبناني المضروب حوله.

وكانت نسبة من لا يريد العودة من الذكور أكبر من الإناث حيث بلغت ٨٪ عند الذكور بينما انخفضت إلى ٨ , ٤٪ عند الإناث.

٣- وفي الإجابة على سؤال إلى أين تريد العودة؟ فقد أظهرت النتائج بعد استبعاد نسبة الذين لا يريدون العودة ما يلي:

٥ , ٦٥٪ يريدون العودة إلى القرية أو المدينة التي هجروا منها عام ١٩٤٨، ٥ , ٣٠٪ يريدون العودة إلى أي مكان في فلسطين، ٤٪ يريدون العودة إلى مناطق السلطة الوطنية.

إن قراءة أولية لهذه النتائج تظهر بشكل حاسم تمسك اللاجئ الفلسطيني بالعودة بشكل لا لبس فيه وفيما كانت الإجابات في كثير من الاستمارات وجدانية ربط الآخرون إجاباتهم بإمكانية معقولة لتحقيقها (أي مكان في فلسطين).

وفي الإجابة عن دوافع العودة كانت النتائج ٧٠٪ للعيش بكرامة، ٤٨٪ لاستعادة الأراضي والأملاك، ٤٧٪ للاستقرار، ٢١٪ للم الشمل، ١٦٪ لاعتبارات أخرى منها الحق التاريخي أو أرض الآباء والأجداد و٦٪ العودة إلى الأقارب والأصدقاء.

٤- أما نتيجة السؤال عما إذا كان القرار الدولي رقم ١٩٤ الذي ينص على حق العودة قد تضمن التعويض فما هو خيارك؟ فكانت النتيجة أن ٤ , ٧٨٪ يريدون العودة، و٦ , ٦٪ يريدون البقاء في لبنان والحصول على التعويضات، و١٥٪ يريدون الهجرة إلى الخارج وفي عملية تحليل للذين يودون البقاء في لبنان تبين أن أكثرهم من منطقة صور ٥ , ١٠٪ وبيروت (١٠٪) أما فئاتهم العمرية فكانت الأكثر شبابا أي الفئة العمرية المنتجة من ٣٥-٤٢سنة، كما كانت الرغبة في البقاء عند الذكور أكبر من الإناث كذلك ارتفعت النسبة لدى المتعلمين الذين يعتبرون أن إمكانيات توفر فرص وظيفية لهم أكثر من غيرهم بسبب مستوى تحصيلهم العلمي (٨٪)، وكذلك الحال فيما يتعلق بأصحاب الدخل الأعلى حيث كانت نسبة الراغبين منهم في البقاء مرتفعة جدا قياسا لذوي الدخل المحدود. وهذا يدل على أن هؤلاء ينتمون إلى طبقة المصالح الاقتصادية التي تنعم جزئيا بالاستقرار فوجدت لنفسها دخلا

مناسبا ومكانا اجتماعيا مقبولا.

أما من يريد الهجرة إلى الخارج فكانت النسبة الأعلى لدى الفئات العمرية الشابة وهي عادة أكثر رغبة في السفر ٢٦-٣٥ سنة حيث بلغت ٢٢,٢٪، و٢١,٣٪ في الفترة العمرية من ١٩-٢٥سنة. وبينما كانت نسبة الذكور الراغبين في الهجرة ٢١٪ فقد انخفضت النسبة لدى الإناث إلى ٨٪ كما شكلت الهجرة طموحا لدى ٢٠٪ من الشريحة الأكثر تعليما، ٢٥,٥٪ للشريحة التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠-٨٠٠ ألف ليرة، بينما من كانوا أقل دخلا أقلهم رغبة في السفر، والاعتقاد السائد أن السفر يؤمن حياة أفضل ومستوى معيشي أعلى وتقدما اجتماعيا وضمانات أكثر إغراء، حيث يفتقرون حيث هم إلى حدها الأدنى. وبينما ازدادت نسبة الراغبين بالسفر لدى الذكور فإنها انخفضت لدى الإناث وهذا ناتج عن خشية المرأة من السفر وتبدل البيئة الاجتماعية إضافة إلى محاذير السفر قبل الزواج حيث البيئة الجديدة التي تقل فيها الفرص، أما نسبة الراغبين بالسفر من المتعلمين فإنها تعكس حالة من اليأس والقنوط بعد أن قضوا ردحا من حياتهم في تحصيلهم العلمي دون أن يتسنى لهم فرصة عمل بسب قوانين العمل اللبنانية التي تحرمهم من هذا الحق، خاصة أصحاب الاختصاصات المهنية الرفيعة كالأطباء والمهندسين حيث هم ممنوعون من مزاولة مهنتهم.

٥- وفي سؤال لمن تكون العودة فيما لو حصلت؟ أيد ٤٥٪ من أفراد العينة أن تكون لجميع اللاجئين الراغبين ورأي ٣٣,٣٪ أن تكون للم الشمل بينما رأى ٢١,٤٪ غير ذلك. أما من يرى أنها لجميع اللاجئين الراغبين بذلك، فقد سيطرت فيها الفئات العمرية الشابة حيث بلغت ٧٠٪ وتناقصت تدريجيا لدى الفئات العمرية الكبيرة وازدادت لدى الإناث عنها لدى الذكور ٥٥٪ للإناث و٣٧٪ للذكور.

وتدل النسبة العالية لدى فئة الشباب على منحى تفاؤلي لدى أفرادها وهو حلم العودة إلى الوطن، بينما لازال الخوف لدى فئة الكبار العمرية-خاصة الذين عاشوا النكبة والتهجير والمجازر التي مازالت ماثلة في أذهانهم ويخافون تكرار هذه المرارات- منعكسا على إجاباتهم الحذرة نتيجة ليأسهم من الوعود منذ أكثر من ٥٠ سنة والتي بدأت إبان عملية التهجير ببضعة أيام لتمتد على مدى نصف قرن دون أن يروا بصيص أمل، إضافة إلى المجازر التي ارتكبت بحق اللاجئين الفلسطينيين حتى في بلاد الشتات مثل مجزرة صبرا وشاتيلا واستمرار الصراع والمعاناة في الداخل الفلسطيني لسكان الـ٤٨ الذين لازالوا رغم مرور أكثر من نصف قرن يعانون من التمييز.

أما الذين جاءت إجاباتهم لصالح لم الشمل فكانت غالبيتهم من كبار السن من (٥١ سنة فما فوق) فوصلت إلى ٤٢٪ وتناقصت تدريجيا لدى فئات الشباب ٢٣٪. وقد عبر العديد من المستفتين عن رغبة في لم الشمل استنادا إلى الروابط العائلية مستعرضين سلم القيم والعواطف التي عبروا عنها بالارتباط بالأهل والوطن ورفاق الصبا وتذكروا البيارات والبيادر وبساتين الليمون والزيتون وسواها من الذكريات التي تشير إلى أن الذاكرة الفلسطينية مازالت بألف خير ومازال المخزون العاطفي والاجتماعي لتلك الأيام وكذلك الرغبة في استعادتها.

وقد أظهرت النتائج كذلك أن ٦٣٪ من أفراد العينة لديهم أقارب في فلسطين على حين أن ٣٧٪

ليس لديهم أقارب. وتبين داخل الفئة الأولى أن ٧ ٦٪ منهم لديهم أقارب في مناطق ٤٨ ، ٥ , ١٣٪ منهم لديهم أقارب في مناطق السلطة الوطنية بينما ٥ , ١٠٪ منهم لديهم أقارب في أراضي تحت الاحتلال. كما أن ١٨٪ ممن لديهم أقارب مازالوا يتصلون بأقاربهم بشكل دائم، و١ , ٢٤٪ نادرا ما يتصلون، بينما ٥ , ٥٪ ليسوا على اتصال. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه لناحية الارتباط العاطفي والاجتماعي واحتفاظ الذاكرة الشعبية بمخزونها الإنساني والعاطفي. وتبين أن الفئة العمرية الفتية التي مازالت على اتصال بالأقارب تشكل ٣٤٪ بينما الفئة المسنة بلغت ٢٨٪. وهذا يفسر أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي ومحافظ على ذاكرته، وتبين من المعالجة أن ثمة معوقات لعملية الاتصال منها محددات قسرية حيث إن الحكومة اللبنانية تمنع الاتصال بين لبنان وإسرائيل باعتبارها دولة عدوة مما يعرض المتصل للمساءلة ويخلق حالة من الخوف والقلق.

٦- حول أسباب الهجرة من فلسطين أكد ٣,٦٧٪ من أفراد العينة أنها بسبب المجازر، ٢ , ٥٨٪ بسبب الخوف من الاعتداءات، ٢٨٪ بسبب هروب الأقارب والأصحاب ومحاولة اللحاق بهم، و٢٥٪ لاستحالة العيش بكرامة، و١٦٪ لأسباب أخرى منها تخاذل الأنظمة العربية والتآمر وحالة القلق. وتبين أن ٨٦٪ من أفراد العينة يخشون العودة بسبب سلطات الاحتلال، و٦ , ٩٪ لأنه لا يوجد مكان لهم يعودون إليه ، و٤٪ بسبب إقامة مستوطنات في أماكن قراهم و٤ , ٣٪ ضيق ذات اليد وضعف الإمكانيات، و٤ , ١٪ لعدم وجود أقارب في الداخل.

٧- وردا على السؤال: هل تعمل على مبدأ ترسيخ حق العودة عند الأطفال؟ جاءت النتائج أن ٩٣٪ يقومون بذلك، بينما ٧٪ لا يقومون بذلك. وفي الفئة الأولى فقد ارتفعت النسبة لدى الشباب منهم وبلغت ٤ , ٨٣٪. وكانت النسبة ٥ , ٩١٪ لدى الذكور، ٩٥٪ لدى الإناث. وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على مدى عمق الارتباط بالأرض والوطن والرغبة في ترسيخه لدى الأطفال.

٨- فيما يتعلق بالمفاوضات وأداء المفاوض الفلسطيني، وما إذا كان ينبغي إعطاء المفاوض الفلسطيني تفويضا كاملا فيما يتعلق بتقرير المصير والاختيار للشعب الفلسطيني، فكانت النتائج كما يلي: ٨٩٪ أجاب بضرورة أن يؤخذ رأيه بينما وافق ٤ , ٧٪ على تفويض المفاوض الفلسطيني بشكل كامل. ودلت عملية التحليل أن النسبة الأعلى ممن يفوضون السلطة كانت لدى كبار السن بينما تدنت كثيرا لدى الجامعيين والمثقفين وابدى ٤٧٪ منهم تشاؤمهم من مسيرة المفاوضات، في حين رأى ٤ , ٢٥٪ أن المستقبل تصنعه الأجيال القادمة، و٤ , ٢١٪ لديهم بعض الأمل، في حين بلغت نسبة المتفائلين بنتائج المفاوضات ٤ , ٨٪.

أن إلقاء نظرة على هذه الأرقام تدل على ارتفاع شديد في نسبة المتشائمين بسبب قراءتهم لموازين القوى والتجارب السلبية للمفاوضات وعقمها. ورأى ٣١٪ أن هناك وجهات دولية تضمن حق العودة، في حين رأى ٤٩٪ انه لا توجد ضمانات للعودة، واعتبر ٦ , ٤٥٪ أن حق العودة مرتبط بإرادة ونضال الشعب الفلسطيني. في حين رأى ٣٠٪ أن الأمم المتحدة كفيلة بهذا الحق، ورأى ١٤٪ أن السلطة الوطنية يمكن أن تضمن هذا الحق، وأن ١١٪ يلقون على عاتق الولايات المتحدة ضمان حق العودة.

وهذه النتائج تعكس عدم ثقة وتشاؤم اللاجئين من المفاوضات والجهات الراعية لها وعجز الأمم المتحدة وضعف المفاوض الفلسطيني. حيث يرى ٤٥,٦٪ أن العودة مرتبطة بإرادة ونضال الشعب الفلسطيني. وقد رأى ٦٤,٦٪ أن تأجيل البحث بحق العودة يضعف هذا الحق بينما رأى ٨,٣٪ أن التأجيل يدعم هذا الحق.

ويستشعر ٦١٪ أن ثمة قرارات سرية تحدد مصير اللاجئين، في حين رفض ذلك ٤,٦٪، وظل ٣٤,٦٪ ليسوا متأكدين من وجود مثل هذه القرارات. ولاشك إن نسبة ٦١٪ ترى أن هناك قرارات سرية حددت مصير اللاجئين يعكس مدى القلق وعدم الثقة وذهنية المؤامرة التي عاشها اللاجئ الفلسطيني منذ عام ٤٨، ومازال يعتقد بوجودها. ويرى ٦٠٪ أن مسؤولية ترتيب شؤون الإنسان الفلسطيني بعد العودة المفترضة تقع على عاتق المجتمع الدولي، بينما يرى ٣٩٪ أنها تقع على عاتق السلطة الوطنية و٤٪ يلقون المسئولية على سلطات الاحتلال، و١٢٪ ألقوا بالمسؤولية على جهات أخرى مثل منظمة التحرير الفلسطينية والأونروا وسلطة الشعب والمجموعة الأوروبية. ويعكس ذلك شعورا متزايدا لدى المواطنين الفلسطينيين بمسؤولية المجتمع الدولي المباشرة عن ترتيب شئونهم في الأراضي والمناطق التي يسكنون فيها قبل عملية التهجير باعتبار ذلك يعد تطبيقا للقرار ١٩٤، إضافة إلى مسؤولية المجتمع الدولي الذي فشل في حماية الفلسطينيين من الطرد والتهجير وبالتالي يجب عليه أن يكون مسؤولا عن ترتيب أوضاعهم واستقرارهم، خاصة أن العلاقة مع الدولة المضيفة كانت دائما علاقة غير مستقرة ومملوءة بالهواجس وتقض مضاجع اللاجئين الفلسطينيين نظرا لسلسلة الإجراءات القانونية والحرمان الاقتصادي والحصار وما إلى ذلك من إجراءات أمنية جعلته يعتبر اللاجئ الفلسطيني وجوده في لبنان وجودا مؤقتا كونه غير مرغوب فيه بعد تعالي الأصوات التي ارتفعت حول موضوع التوطين. لذلك فإن المجتمع الدولي، بنظره، هو المسؤول الأول عن حل مشاكله وترتيب أوضاعه كمسؤولية أخلاقية وإنسانية وقانونية بعد أن عجز عن حمايته طيلة خمسين عاما.

٩- وحول علاقة اللاجئ الفلسطيني بالدولة المضيفة يرى ٥٠,٦٪ من أفراد العينة أن وجودهم في لبنان مرحلي ومؤقت، بينما ٩,١٪ يرون انه دائم، و٤٠,٢٪ لا يعرفون طبيعة مستقبل هذا الوجود. ويرى ٨٦٪ من أفراد العينة أن الدولة اللبنانية تضيق عليهم و٦,٤٪ لا يرون أن الدولة تضيق عليهم، في حين رفض ٧,٧٪ الإجابة على السؤال. ويرى ٦٥٪ أن الهدف من التضييق هو تهجير جديد، بينما يرى ٣٧٪ أن وراءه أسباب أمنية، و٢٢٪ يرون أن الهدف من التضييق دفع اللاجئ لقبول التوطين، و١٢٪ يرونه حفاظا على حق العودة.

١٠- وفيما يتعلق بالجهة الأصلح لرعاية شؤون اللاجئين في حالة تعذر حل قضيتهم، الأونروا هي الأصلح:

اعتبر ٦٩٪ من أفراد العينة انه طالما لم تحل مشكلتهم فإن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا هي الجهة الصالحة لرعايتهم والاهتمام بشؤونهم في حين رأى ١٦٪ أن ذلك يقع على عاتق الدولة المضيفة و١٥٪ يرون غير ذلك.

ويظهر ذلك ميلا متزايدا للتمسك بالأونروا كمنظمة دولية ترعى شؤون اللاجئين وتقدم لهم الخدمات على هزالها. وذلك يدل على فقدان الشعور بالسيادة والحاجة للرعاية الدولية ولضرورة وجود جهة مسؤولة عن شؤونهم الصحية والتربوية والاجتماعية. وقد نظر اللاجئون الفلسطينيون إلى تقليص خدمات الأونروا نظرة ملؤها الريبة والقلق، فرأى ٨٢,٩٪ أن ذلك يعود لأسباب سياسية مثل الإجبار على قبول التوطين، بينما رأى ٧,٨٪ أن التقليص ناتج عن أسباب اقتصادية وهي عجز الموازنة، ويرى ٩,٣٪ أن هناك أسباباً أخرى غير واضحة.

أخيرا فإن نظرة موضوعية تحليلية للأرقام الإحصائية التي تضمنتها الدراسة تثبت أن الشعب الفلسطيني بشكل عام، واللاجئين بشكل خاص، مازالوا متمسكين بحق العودة كحق غير قابل للتصرف أو المساومة، ويعتبرون أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الأولى عن تنفيذ وإرساء هذا الحق التاريخي والإنساني.

استيعاب اللاجئين في فلسطين:
قراءة نقدية للدراسات ذات النزعة الاقتصادية

د. ساري حنفي*

يعتبر موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أحد أهم القضايا الشائكة في تاريخ الصراع العربي/ الإسرائيلي. لعل إجبار إسرائيل المفاوض الفلسطيني على إرجاء هذا الموضوع إلى المرحلة النهائية لعملية السلام ليؤكد ذلك. ولتعقيد الأمر أكثر أصرت إسرائيل على أن يطرح موضوع اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، معتبرة بذلك أن مسئولية الحل (وطبعا مسئولية نشوء مشكلة اللاجئين) مسئولية جمعية تتعلق أيضاً بالدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين. وليزداد التعقيد تعقيدا، فقد ربطت إسرائيل مسألة التعويض أيضاً بتضمين "حقوق" اليهود العرب الذين هاجروا (غالباً ما كان طوعا) إلى فلسطين ومن ثم إلى إسرائيل. كما أن إسرائيل لم تعترف حتى الآن بمسئوليتها عن اللاجئين، وتتحدث فقط عن حل فردي لحالات إنسانية. لن أدخل بمعالجة هذا الموضوع وأكتفي بإرجاع القارئ إلى الأدبيات الغنية عن الموقف الفلسطيني الفكري والتفاوضي، إلى ما كتبه اليا زريق، سليم تماري، عباس شبلاق، داوود بركات، وليد سالم. وإذا كان التعامل مع موضوع اللاجئين وعودتهم هو أولاً موضوع سياسي وقانوني يحكمه خيار الحل الجمعي communitarian solution الذي لا يمكن إلا الدفاع عنه وبقوة،[1] فإن ذلك لا يمنع القول أن اللاجئ هو قبل كل شيء كائن اجتماعي له ذات subject ولا يمكن أن نتخيل بأن موضوع عودته مربوط فقط بنتائج هذا الحل. وهو كائن اجتماعي قد تلونت هوياته وتعددت بتعدد تجارب هجرته ورحيله.

وما سأحاول تناوله في هذه الورقة هو دراسة اجتماعية- اقتصادية لإمكانيات عودة واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين، وسأبدأ في تقديم المحددات الأساسية لموضوع العودة قبل الانتقال إلى دراسة النموذج اليهودي للهجرة (والتي تسمى العودة) إلى فلسطين . وبعدها سوف أقوم بدراسة نقدية لبعض الدراسات التي قدمها الخبراء الدوليين لموضوع استيعاب اللاجئين في فلسطين والتي اتسمت بغلبة النزعة الاقتصادية عليها وخروجهم باستنتاجات كارثية غير استحالة العودة،

---

* مدير مركز "شمل" للاجئين- رام الله.

وسأقدم أخيرا تصوراً معاكساً لهذه الدراسة مستخدما الأبحاث الميدانية التي قمت بها حول اقتصاديات فلسطيني الخارج ودرجة مساهمتهم في بناء الكيان الفلسطيني محاولا بذلك فهم محددات السلوك الاقتصادي للشتات فيما يتعلق بطبيعة علاقته مع الوطن .

وقبل تناول محددات العودة، لا بد أن نؤكد أن كلمة العودة هي بالمعنى المجازي وذلك لسببين: الأول، لأن الفلسطينيين المهجرين أثناء نكبة ١٩٤٨ لا يستطيعوا العودة إلى قراهم ومدنهم التي ولدوا فيها إذ أنها أصبحت إسرائيلية[٢]، فالعودة تعني حتى الآن شكلا من أشكال الهجرة الجديدة إلى الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ في الضفة الغربية وغزة. أما السبب الثاني فيتجلى في أن العودة حتى الآن غالبا ما تكون مؤقتة لعدم سماح السلطات الإسرائيلية لحاملي جوازات السفر الأجنبية من أصول فلسطينية من الإقامة الدائمة في الأراضي الفلسطينية. فإسرائيل تمنحهم تأشيرة سياحية لمدة ثلاثة أشهر إذا حضروا من مطار تل أبيب، وشهراً واحداً إذا حضروا من الحدود البرية. وحتى لو حصل هؤلاء على عقد عمل، فإن إسرائيل لا تمنحهم الإقامة لمدة سنة. لذا يقضي أغلب من قابلناهم من العائدين من أوروبا وأمريكا (والذين لا يملكون هوية فلسطينية أو لم شمل في فلسطين) الوقت متنقلين بين عالمين، مما منعهم من إحضار عائلاتهم.[٣]

١- محددات موضوع العودة

يحدد موضوع العودة محددان رئيسيان هما : المحدد الهوياتي وإمكانية الخيار من جهة، والمحدد الاقتصادي - الاجتماعي من جهة أخرى.

فيما يتعلق بالمحدد الأول، فإن ضعف شتاتية فلسطينيي الخارج خاصة في الدول العربية (أي ضعف ارتباطهم الهوياتي مع المجتمع المستقبل الناتج عن هشاشة وضعهم القانوني هناك -وأيضاً لأسباب أخرى- قد جعل لدى مجموعة منهم طوقاً خاصاً للعودة بشكلها المؤقت أو النهائي. فذاكرة الوطن التي عاشوها أو ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، وذاكرة سنوات الضياع والمخيمات البائسة في بلدان اللجوء ونضالهم المادي والمعنوي لمقاومة الاحتلال، كل ذلك جعل جزءاً منهم يتمنى العودة ولو إلى كيان سياسي بعيداً عن ديارهم التي ولدوا فيها. هذا وإذا كانت تعتبر ذاكرة الطفولة أو الشباب في الوطن الأم قبل الاقتلاع عاملاً هاماً، فهو لا يؤثر فقط باللاجئ نفسه ولكن أيضاً بأولاده، حيث تنتقل لهم هذه الذاكرة. ولذا فلقد أثار انتباهنا رغبة خاصة لدى الشباب في العودة حيث يطمحون بالمساهمة في بناء كيان مازالت تجتاحه أطماع الاحتلال الإسرائيلي. وتبقى هذه الرغبة بالعودة جامحة طالما يشعر كثير منهم بأن هناك تحدياً للقوة المستعمرة الإسرائيلية لهم في عودتهم. ويمكن أن نتصور أن هذه الرغبة سوف تخفت عندما يصبح لهؤلاء الخيار بين العودة والبقاء في الدولة المستقلة.

إذاً موضوع الخيار موضوع حاسم وبدونه ستبقى هناك هوية فلسطينية متأججة وراديكالية قادرة على انتاج وطنية Nationalism مناضلة وحتى مقاتلة. والحالة الفلسطينية ليست بالاستثنائية، فبعض الشتاتات هم أكثر راديكالية من أولئك القاطنين في بلد الأصل، وهذا ما يذكرنا به اندرسون

اندرسون، بنيدكت Anderson,1991 . ولابد هنا أن نؤكد على أهمية موضوع الخيار وذلك لنشير إلى المفاوض الفلسطيني على ضرورة عدم الرضوخ إلى الضغوط الإسرائيلية وبعض الدول الغربية الذين يريدون أن يكون هناك شكل من أشكال الكوتا وانتقاء فئات يسمح لها بالعودة إلى فلسطين. وسنعود لهذه النقطة لاحقا. ولكن ما يمكن قوله الآن أنه لابد من التفريق بين تبني نظام الكوتا كاستراتيجية، وبين أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية لأسباب مادية محضة بتشجيع عودة فئة معينة لأ نها ملحة في عملية التنمية. فالباب ينبغي أن يكون مفتوحاً للجميع. وبالقياس مع بعض التجارب العالمية في العودة، فإن العودة غالباً ما تكون منظمة من تلقاء نفسها auto-regulator بمعنى أن العائدين الأوائل هم الذين سيحددون حجم العودة التي تليها.

ويعني الخيار أيضا أن هناك بدائل، ولذا فلا بد أن يكون لدى اللاجئ الفلسطيني الخيار في البقاء في دولة اللجوء. وهذا ما يمكن التعبير عنه بذاتية اللاجئ/العائد. فالذاتية تعني بأن تكويناته الهوياتية تجعله يرغب في البقاء في بلد أحبه وأحب أهله أو رغبته في العودة إلى وطنه الأم. وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

أما المحدد الثاني فهو الوضع الاجتماعي/ الاقتصادي للعائد. فالعائد ليس كائناً ذا نزعة وطنية محضة homo patricus يعود إلى الوطن بغض النظر عن موضوعات تتعلق بالعمل في المهنة التي يحبها، ويستطيع بمقدوراته المالية أن يعيش عيشة إلى حد ما كريمة، وأن تكون في هذا الوطن حرية التعبير والانتماء كما تكون له حرية ممارسة حريته الشخصية وهو الذي عاش جل حياته في بلد له عادات وتقاليد تختلف عن تلك الرائجة في المجتمع الفلسطيني.

ويعتبر هذان المحددان مرتبطان عضوياً الواحد مع الآخر، فافتراض أن عودة فلسطيينيي الخارج 'بديهية ' حالما يسمح لهم ذلك خطأ فادح. وافتراض بأن العودة مرتبطة فقط بموضوع الاستيعاب المادي للاجئين خطأ آخر. ولعل الافتراض الثاني هو ما أدى إلى وجود بعض الدراسات الاقتصادية والتكنوقراطية وهذا ما سنتناوله في فقرة لاحقة. وعادة ما تتراوح تجارب العودة العالمية بين المحددين السابقين وتكون بعضها أقرب إلى المحدد الهوياتي والثاني إلى المحدد الاقتصادي. ويعتبر الأقرب إلى النموذج الأول هو عودة الأرمن إلي أرمينيا السو فيتية، وذلك عندما سمح ستالين بعد الحرب العالمية الثانية بعودة الأرمن بناء على اتفاقية svres مع الحلفاء. وقد أقيمت حملة عالمية لتشجيع الأرمن بالعودة. وهناك عاملان لعبا دوراً في العودة: الأول رئيسي يتعلق بالعودة إلى الوطن الأم أرمينيا ولو أنها جزء في أرمينيا التاريخية . والعامل الثاني له أهمية أقل وهو الأزمة الاقتصادية في الدول المستقبلة ، ولكن ليس كلها. ففرنسا على سبيل المثال كانت احسن بكثير من الاتحاد السوفيتي ما بعد الحرب العالمية. ولقد نجحت الحملة باسم "الوطن" في عودة ٩٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ارميني مما يقدر أنه يشكل ١٠ ٪ من الشتات الأرميني Mouradiam 1990:326. أما النموذج الأوسع للمحدد الاقتصادي فهو النموذج اليهودي، كما سوف نرى في الفقرة القادمة.

٢- تجربة هجرة اليهود إلى إسرائيل: نموذج حافزي اقتصادي

تقدم تجربة هجرة اليهود إلى اسرائيل والتي يسمونها أليا[٤] Aliya، تجربة ذات عبرة للحالة الفلسطينية. وعلى الرغم من الخطاب القومي ذات الأصول الدينية الذي يحث على الصعود إلى القدس وإلى الأهمية الدينية لذلك، فإن هجرة اليهود إلى إسرائيل لا يمكن أبداً أن نفصلها عن السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي الذي رافقها. ويتهكم السوسيولوجي الإسرائيلي ناتان اورلي على الإسرائيليين المهاجرين في شيكاغو والذين يختمون شرب قهوتهم اليومية بجملة السنة القادمة في القدس وبنفس الوقت ليس لهم أي نية أو خطة للعودة هناك ولا حتى كزيارة (Uriely,1993) كما يتهكم الجغرافي الإسرائيلي أورن يفتاهل عندما يكتب حول النفي إلى إسرائيل exiled in Israel .

وكما طرحها أمنون راز-كراكوتسكين، فإن النظرية المركزية في الثقافة الصهيونية-العبرية هي نفي الشتات diaspora وتوكيد مركزية أرض إسرائيل (رام، ١٩٩٦). وقد دعم هذا الاتجاه 'غير الديني' الاستخدام المكثف لخطاب ديني عن العودة . وعلى الرغم من ذلك، يعتبر النموذج الإسرائيلي في الواقع هو أقرب لأن يكون نموذجاً حافزياً اقتصادياً، وبالتالي نموذج لا يختلف كثيرا عن أي نموذج كولونيالي، حيث يستوطن "البيض" في البلاد المستعمرة مستفيدين من خيرات الأرض ومن دفء الطقس والسوق الاقتصادية التي تفتح أمامهم. وما نقوله برأيي يعبر عن هجرة الأكثرية، وليس كل الهجرة اليهودية. فنحن نعلم "نضال" و"الاعتقاد الجازم" لأغلب المستوطنين وخاصة أولئك الذين يقطنون الخليل بأن عليهم البقاء في أرض محاطة بأعداء لهم، لأن ذلك هو الطريق للصعود مباشرة إلى الجنة.

ويمكن التمييز في الهجرة اليهودية بين مرحلتين أساسيتين: الأولى مرتبطة بعوامل الطرد في المجتمع المستقبل، والثانية بعوامل الجذب من الدولة الإسرائيلية. ففي المرحلة الأولى كانت هناك هجرة عربية يهودية يعود بعضها إلى أمد بعيد إلى فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل والتي حفزها الشعور بعدم الأمان كذلك العامل الديني، ومن ثم فقد تبعتها منذ الأربعينيات هجرة أوروبية مكثفة كان سببها الهولوكوست (قتل اليهود من قبل النظام النازي) أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن بشكل أعم من ذلك هي اللاسامية التي انتشرت في كل أنحاء أوروبا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. ولذا فكان لليهود الملاذ الوحيد في فكرة إنشاء دولة قومية يهودية تكون الملجأ الأخير لهم. فعامل الطرد من الدول المستقبلة كان حاسماً في الهجرة اليهودية. أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع السبعينيات وحيث كانت برأيي هجرة ذات حوافز اقتصادية، قدمتها ومازالت تقدمها إسرائيل لمهاجريها. فتعتبر إسرائيل دولة رفاه welfare State من الدرجة الأولى، حيث توفر لمواطنيها أنظمة ضمان اجتماعي وصحي، بما في ذلك تعويضات للعاطلين عن العمل. ولعل استقرار الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الثمانينيات وارتفاع حجم الإنتاج الوطني للفرد إلى ١٦٠٠٠ دولار سنوياً (في عام ١٩٩٤) قد جعلا من إسرائيل دولة غنية مثل أي دولة أوروبية، وساهم ذلك في خلق عوامل جذب قوية في الاقتصاد الإسرائيلي. ويعتبر "اليهود" الروس[٥]، الفئة الأهم في هذه الهجرة خلال السنوات الأخيرة في الثمانينات

والتسعينيات. وقد احتفل باراك بقدوم اليهودي الروسي رقم مليون في ٢٥ مايو (جريدة الحياة ٢٠٠٠/٥/٢٦). وتعتبر هجرة يهود الفلاشا أيضاً هجرة ذات دوافع اقتصادية بحتة، فقد استجلب اليهود بعد فترات المجاعات التي اجتاحت أثيوبيا. ويرى بعض الباحثين الإسرائيليين أنه على الرغم من وجود نقاش ثيولوجي على صحة يهودية الفلاشا، فإن القرار النهائي لقدومهم كان سياسياً واقتصادياً. وقد أشار وزير الاقتصاد الإسرائيلي أنه آن الأوان للسماح لدفعة جديدة من الفلاشا للقدوم وهذا يدل على أنه قرار ذو طابع اقتصادي (هارتس ٢٠٠٠/٣/٢٤).

ما عدا الهجرة الروسية وهجرة الفلاشا، فيمكن أن نتحدث عن هجرة محدودة أوروبية وأمريكية. وقد قمت باستجواب ٢٢ إسرائيليا من أصول أمريكية وأوروبية (وخاصة فرنسية)، أغلبهم من حديثي الهجرة، تتبعت مسارات البعض منهم.[٦] هذا وقد أظهر الاستجواب استخدام البعض منهم خطاباً قومياً دينيا: "عدت إلى بلد أجدادي"، "إسرائيل هي لليهود، وأنا وجدت نفسي مدفوعاً لها"، "أردت أن أعيش في وطني"، "أنا أردت العيش في بلد أغلبه يهود". إلا أن البحث عن تفاصيل حياتهم قبل الهجرة غالباً ما يظهر عوامل أخرى. فقد بدا أن الأغلبية كانوا إما عاطلين عن العمل، أوفي وضع اقتصادي هش. وقد أصيب ٢٥٪ منهم بأزمات نفسية والتي أدت بعضها إلى انهيار عصبي قبل مجيئهم إلى إسرائيل، مما أسهم في ذلك القرار الحاسم بالرغبة في الابتعاد عن الوضع السابق الذي عاشوه. واعترف البعض منهم بأنه يعرف مسبقا بأنه قادم لبلد وقد يسكن مكان فلسطيني قد اقتلع منه أرضه: "قدمت من مونتريال لأسكن في القدس. أنا اعرف إنني أسكن في مكان قد اقتلع من أصحابه من قبل، هذه أنانية مني، أنا أعترف بذلك، لكن أجدادي فعلوا نفس الشيء في الكيوبيك عندما اجتثوا الإسكيمو من هناك ".[٧]

وعلى الرغم من الحوافز الاقتصادية في نموذج الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، فهذا لا يعني لا من قريب ولا من بعيد، أنه ليس هناك شعور لدى جزء هام من الشتات اليهودي في العالم بأنهم ينتمون إلى شعب مركزه إسرائيل. ويتدعم هذا الشعور بخلق أسطورة 'أرض الميعاد'. هذه الأسطورة لا تتعلق فقط باليهود وإنما أيضا بكثير من المستعمرين الجدد. فكما تبين الباحثة الفرنسية ليزا أنتيبي فإن المتطهرين Puritanism الأوروبيين قد نظروا إلى أمريكا على أنها أرض الميعاد التي سوف يطهرونها من دنس الوثنيين (Anteby, 2000: 98). وكما يذكرنا بيندكت اندرسون فالقوميات تخلق بعد أن كانت محض متخيلة imagened nations وتخضع لصيرورات تجعلها تتقولب وتتكيف وتتحول عما كانت عليه عندما كانت متخيلة فقط (Anderson, 1991:141). ومن هنا لابد أن أنتقد بعض المفكرين الفلسطينيين الذين يظنون أن القومية لا يمكن أن تقوم على مشاعر دينية. فبغض النظر عن النتائج الكولونيالية والعنصرية لوجود دولة قائمة على الدين، فقد أثبتت تجربة الشتات اليهودي ودولة إسرائيل وجود قومية يهودية ولو إنها قائمة على وطنيات مختلفة (وطنية صهيونية، وطنيات مختلفة حسب دول الشتات) ولكن هذه القومية لا يمكن أن تخص كل شخص ولد من أم يهودية، كما هو الحال في التعريف البيولوجي لليهودي. فهناك يهود منصهرين كلياً ولا يشعرون مطلقاً أنهم قوميون يهود. إذا

أن شعور الإنسان بانتمائه لهوية أبناء دينه ليس إلا جزءاً في تكوينات هوياتيه متعددة، فهو يشعر بنفس الوقت أنه فرنسي أو أمريكي،... الخ. ولذا فلا تعبر أغلبية الشتات عن الرغبة في الهجرة. كما أن هناك قومية إسرائيلية تشكلت من جراء بناء مجتمع متماسك إلى حد كبير.

وليس من نافلة القول أن هذا النموذج الحافزي الاقتصادي لا يمنع أن هناك من يحاول أن يبرئ ذمته، ويضحي بجزء من وقته من حين إلى آخر في القدوم إلى إسرائيل في عطلاته السنوية أو الجامعية sabatical year ليدرس في جامعاتها أو يجري أبحاثاً في مختبراتها.

وأخيراً ينبغي القول أن هذ ا النموذج الحافزي الاقتصادي هو الذي جعل كثيرا من الإسرائيليين والمهاجرين الجدد ينتهزون أول فرصة للهجرة إلى دول ذات حوافر اقتصادية احسن، كما حصل عند كثير من اليهود السوفيت. وعلى الرغم من الثقافة اليهودية التي تدين من يترك إسرائيل (بالعبرية تستخدم كلمة ياريدا Yerida ومعناها النزول)، فأن هناك هجرة واسعة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ويقدر الباحث الإسرائيلي ناتان أهلي عدد الإسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية بنصف مليون.كما يبين كالفين جولدشيدر أن أغلبية الذين يعودوا إلى بلادهم الأصلية من الإسرائيليين هم من أصول أوروبية غربية أو أمريكية (Goldscheider, 1990:140) .

٣- استيعاب اللاجئين في فلسطين: دراسات ذات نزعة اقتصادية

بينما حصر اندريسون وزريق بحدود ٤٠٠ مرجع في لغات متعددة (العربية، الإنكليزية، الفرنسية، والعبرية) يرجع إصدارهم الى الخمس سنوات الأولى من التسعينيات يتناول تجربة اللاجئ الفلسطيني في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، فان هناك عدداً ضئيلاً جدا الذي يتناول موضوع عودة اللاجئين. (Endresen and Zureik, 1996) . وتكتسب دراسات العودة أهميتها، ليس فقط باعتبارها دراسات استشرافيه، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية منذ بداية التسعينيات موجتين في العودة حتى الآن: الأولى بعد غزو العراق للكويت وطرد الفلسطينيين من الخليج، والثانية بعد بدء عملية السلام وهي الموجة الأكبر. وعلى الرغم انه لا يوجد هناك أرقام إحصائية دقيقة فقد قدر عباس شبلاق حتى عام ١٩٩٧ حجم هذه العودة بـ ٦٠,٠٠٠ (Van Heer, 1997, introduction) وحسب تقديري فان الرقم الحالي يصل بسهولة إلى حدود ١٠٠,٠٠٠ ممن يحملون الهويات الفلسطينية إضافة إلى ٤٠,٠٠٠ قدموا بتصاريح زيارة ولم يخرجوا[٨].

وفي غياب الدراسات الفلسطينية عن العودة فقد طلبت المجموعة الأوربية في منتصف عام ١٩٩٩ من باحثين يونانيين، تسرنانيديس وهوليارس، القيام بدراسة حول توقعات استيعاب اللاجئين العائدين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة .(Tsardanidis and Huliaras,1999) وحسب هذه الدراسة فإن استيعابية الضفة الغربية وغزة محدودة للغاية، وأن أي عودة مكثفة للاجئين الفلسطينيين سوف تجعل الوضع الاقتصادي والسياسي هشاً مما سيؤثر عكسيا على استقرار المنطقة. ويعتبر ما توصلت إليه الدراسة خطيرا لأنه يمكن أن يلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرار حول دعم الاتحاد الأوروبي

السياسي للمفاوض الفلسطيني في مفاوضاته حول عودة اللاجئين[٩]. وتتسم هذه الدراسة باستخدام منطق اقتصادي بطريقة ميكانيكية بحيث يتحول موضوع الاستيعاب إلى مجموعة أرقام استقرائية مستنتجة من أرقام حالية. وكأنه يفترض أن حجم مساحة الأراضي الفلسطينية في مناطق أ و ب ستبقى كما هي، وكأن الوضع الاقتصادي سيكون كما هو عليه الآن. وللمفارقة التاريخية فهل يمكن أن نقول أن هذه النتيجة ليست مختلفة في تقرير السيد جوهن هوب سيمبسن (Simpson, 1939) والذي قدمه لسكرتير الدولة البريطانية للمستعمرات (والذي عمل بناء على طلب الملك في عام ١٩٣٠)، حيث يظهر هذا التقرير أنه ليس لفلسطين الانتدابية أي قدرة استيعابية للمهاجرين اليهود. وهل كل ما استوعبته فلسطين منذ ذلك الوقت يجعلنا نعيد النظر في بعض التقارير التي يقدمها الخبراء وفي الطابع العلمي الذي يصرون على إيحاءنا به، وكما يذكرنا بذلك السوسيولوجي محمد حافظ يعقوب (يعقوب، ١٩٩٩: ١٤٣) وهل يمكن القبول في تحويل الشاذ إلى عادي ، كما يفعله بعض خبراء المنظمات الدولية محاولين إضفاء الشرعية على ذلك، كما هو الحال في معالجة هؤلاء لمشكلة اللاجئين والمخيمات، موضحة بذلك بقوة الانثربولوجية سيتاني الشامي (Shami, 19)؟

كما يمكن القول أن هناك خطأ أكبر في دراسة هذين الخبيرين اليونانيين هو القيام بدراسة القدرات الاستيعابية الحالية absorption capacity وليس استشراف الاستيعاب-absorption pros pective بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وغزة. وتقوم هذه الدراسات على افتراض أن اللاجئين الفلسطينيين هم عقبة كأداء burden مع أن من هؤلاء اللاجئين رجال أعمال ومستثمرون وخبرات علمية وفنية ويمكن أن يساهموا بشكل حاسم في خلق اقتصاد فلسطيني متين.

ولعل الدراسات التي قام بها نيقولا فان هير حول العائدين من عدة مناطق في العالم تقدم أمثلة هامة عن أن عودة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية قد أدى إلى إحياء الاقتصاد في سياقات مختلفة. ويقدم لنا أربعة أمثلة. فالمثال الأول عن عودة حوالي٧,٠٠٠ آسيوي إلى أوغندا بعد طرد ٥٠,٠٠٠ آسيوي من هذا البلد قبل عشرين سنة عام ١٩٧٢. وقد أدت هذه العودة إلى إحياء اقتصاد كان يعيش في أزمة خانقة. بينما المثال الثاني يتعلق بعودة ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني من الكويت وبقية دول الخليج إلى الأردن والذي أدى ذلك إلى زيادة ١٠٪ من عدد سكان الأردن ليصل هذا الأخير إلى حدود ٣,٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ وقد أدى إلى نتائج مباشرة سلبية، ولكن على المدى البعيد فان الفوائد كانت هامة على الاقتصاد الوطني الأردني وخاصة بعد سنتين. وفي هذه الحالة، هناك عاملان لعبا دورا هاما: الأول: أن اغلب العائدين هم من حاملي الشهادات العليا أو من أصحاب المهن والخبرات، مما سهل عليهم دخول سوق العمالة بسهولة. بينما العامل الثاني يتعلق بدخول رؤوس أموال هامة قدرها البنك الأردني عام ١٩٩٢ بحوالي ١,٥ مليار دولار. ولعل في السلوك الاقتصادي للعائدين و الطريقة التي اندمجوا بها في المجتمع الأردني ما شكل دروسا هامة للحالة الفلسطينية بسبب التشابهات بين هؤلاء العائدين وجزء من المتوقع أن يعود إلى الأراضي الفلسطينية.

أما المثال الثالث فيتعلق بعودة مفاجئة و قسرية لـ ٣٠٠,٠٠٠ بلغاري ذي أصول تركية من بلغاريا

إلى تركيا في منتصف عام ١٩٨٩. وفي هذا المثال لعبت المساعدة الخارجية وخاصة من المجموعة الأوروبية دورا هما في تسهيل اندماج واستيعاب هذه الفئة في المجتمع التركي.

وإذا كانت الأمثلة الثلاثة السابقة قد أدت إلى تحسين واضح في الاقتصاد الوطني أو المحلي، فالمثال الرابع الذي يعطيه فان هير هو على عكس ذلك، حيث كان له نتائج سلبية للغاية في المجتمع الأصلي. وهو عودة ٨٠٠,٠٠٠ يمني من دول الخليج في نهاية عام ١٩٩٠ والذي أوقع اليمن لمدة طويلة في أزمة اقتصادية حادة، بسبب الانخفاض المفاجئ لعائدات هؤلاء المهاجرين.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة خريجي الجامعات العالية حتى في أبناء المخيمات، إضافة إلى أصحاب رؤوس الأموال الذين يطمحون في القدوم إلى فلسطين، يمكن أن نتوقع أن هؤلاء العائدين لا يمكن أن يشكلوا فقط عقبة أمام الاقتصاد أو أمام استيعاب سوق العمالة لهم. وكما سنجد لاحقا فإن مساهمة الشتات (على الرغم من صعوبة الزيارة واستحالة الإقامة للكثير منهم) هي من الأهمية بمكان. فهي أهم حجما من مساهمات الدول المانحة. وهذا أيضا دليل على نية هذا الشتات على أن يسهم في بناء هذا الكيان بوجوده الفيزيائي أو المادي.

مساهمة الشتات في مجال الاستثمار والمساعدات في الأراضي الفلسطينية

سأكتفي في هذه الفقرة بتلخيص دراسة سابقة لي والتي درست فيها تفصيليا حجم مساهمة الشتات في مجال الاستثمار والمساعدات في الأراضي الفلسطينية. وتقدر هذه المساهمات بـ ٤٠٨ ملايين دولار سنة ١٩٩٦ (منها ٧٤٪ استثمارات)، وإلى ٤١٠,٢ ملايين دولار سنة ١٩٩٧ (منها ٧٦٪ استثمارات) (انظر إلى الجدول رقم ١). وتشكل هذه المساهمات، من دون أدنى شك، أحد أهم المصادر الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني. وإذا قارناها بمساعدات الدول المانحة للأراضي الفلسطينية، نجد أنها تشكل ٧٤٪ من هذه المساعدات التي بلغت ٥٤٩ مليون دولار سنة ١٩٩٦ و٩٥٪ من هذه المساعدات التي بلغت ٤٣٢,٣ مليون دولار سنة ١٩٩٧(MOPIC, 1997) (انظر الجدول رقم١).

لكن لا بد من أن نذكر أن هذه المساهمات تبقى قليلة بالنسبة إلى حاجات دولة في طور التأسيس، بعد ثلاثين عاماً من اللاتنمية. وهذه المساعدات أقل كثيراً من قدرات الشعب الفلسطيني في الخارج[١٠].

وتطرح هذه التقديرات الأولية لمساهمة الشتات سنوياً تساؤلات كثيرة عن طبيعة العلاقات بين الشتات والمركز، حاضراً ومستقبلاً، والدور الذي يؤديه الشتات في عملية بناء الوطن. وسنلجأ هنا إلى بعض نتائج أبحاثنا الميدانية التي أجريت خارج فلسطين، وسنقدم باختصار بعض المبادئ الأساسية لفهم السلوك الاقتصادي الفلسطيني في الشتات.

جدول رقم ١

مجموع المساهمات المالية للشتات لما مي ١٩٩٦-١٩٩٧ مقارنة مع مساعدات الدول المانحة

نوع المساهمة	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات الكلية	٣٠٣,٨	٣١١,١
المساعدات العينية والتحولات الفردية	٩٦,٤	٩٠,٩
المساعدات الإنسانية لمؤسسة التعاون	٣,٨٠٦	٤,٢١١
المساعدات الإنسانية الأخرى	٤,٠	٤,٠
المساهمة الكلية للشتات	٤٠٨,٠٠٦	٤١٠,٢١١
مساعدات الدول المانحة	٥٤٩,٤١٤	٤٣٢,٢٥٩

(مليون دولار)
المصدر: مجموعة مصادر.

٥- بعض الاستنتاجات:

محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز

إن العلاقة بين الشتات والمركز ليست علاقة بديهية وثابتة، وإنما مبنية constructed عبر الزمان والمكان، وبالتالي فهي تتوطد وتتقلص بحسب تدخل أعضاء المركز والشتات على جميع المستويات العائلية، الاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذه العلاقة تتأثر بالجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في مجال ربط الخارج بالداخل. كذلك فإنها تعتمد على المواقع الجغرافية لجوالي الشتات، وعلى موقف الحكومات منهم، وعلى العلاقة بين هذه الحكومات والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن أجل تفسير الحجم المتواضع نسبياً لاستثمارات فلسطينيي الشتات في الأراضي الفلسطينية، فإن التفسيرات الكلاسيكية تتناول المناخ الاقتصادي والسياسي للاستثمار في هذه الأراضي. وهنا ينقسم رجال الأعمال إلى متشائمين ومتفائلين. لكن هناك من لديه موقفا وسطاً يمكن أن يكون أقرب إلى الواقع. عن هذا الموقف الأخير عبر محمد شتية، رئيس المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، قائلاً: "على الرغم من أننا ما زلنا بدون سيادة سياسية فلقد حققنا بعض قصص النجاح."[١١] من جهتنا نحن، نؤكد أن هناك، فعلاً، قصص نجاح في بعض المجالات، منها على سبيل المثال المؤسسات المالية الوسيطة، أي المصارف التي دخلت السوق الفلسطينية. وبحسب ما ذكر لينبلد وشنار (Linblad and Shunnar, 1998)، فقد فتح ٢٦ مصرفاً في الأراضي الفلسطينية يمثلها ٨٨ فرعاً. ومع أن هذه المصارف تتبع حتى الآن سياسة إقراض محافظة، فإنها بدأت القيام بدور مهم في نقل الأموال من المدخر إلى المستثمر. وتبين بعض المؤشرات الاقتصادية بوضوح أن الأراضي

الفلسطينية بدأت تتمتع، إلى حد ما، بأجواء "عادية" بشكل نستطيع معه مقارنة اقتصاداتها باقتصادات بعض البلاد المجاورة.

بعيدا عن العوامل الاقتصادية والسياسية المحفزة أو المثبطة فيما يتعلق بالاستثمار في الداخل والتي درست كثيرا من قبل الاقتصاديين، اود ان أقوم بفهم العلاقة بين الشتات والمركز من خلال دراسة السلوك الاقتصادي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، حيث نعتقد أن الأوضاع القانونية والتجارب الاقتصادية المتعددة للفلسطينيين في دول الشتات تقوم بدور حاسم في تحديد هذه العلاقة. وسنحاول فيما يلي بالتساؤل حول القطاعات التي من المرجح أن يعمل بها المستثمر الفلسطيني العلاقة بين هذا القطاع وقطاع الاستثمار؟ وما هي دوافع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية ؟ وهل رجل الأعمال الفلسطيني هو أقرب إلى الإنسان الاقتصادوي homo economicus أو الإنسان الوطني homo patriotus وهل نتوقع استثمار أم هبات؟ هذا ماسنحاول تناوله في هذا الخاتمة.

● البحث عن روتشيلد فلسطيني

في أكثر من مناسبة تساءل الرئيس ياسر عرفات، ياسر أين هو روتشيلد فلسطين؟ هذا التساؤل يخفي مفهوم السلطة الوطنية الفلسطينية القائل أن المستثمر الفلسطيني هو من الأثرياء الذين سيحضرون لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. لكن العلاقة الارتباطية بين رأس المال المتوفر والاستثمار ضعيفة، كما بينت الأبحاث الميدانية التي أجريناها. فأغلبية المستثمرين في الأراضي الفلسطينية من صغار ومتوسطي رجال الأعمال أو من فئة الموظفين الذين راكموا بعض المدخرات. ولعل نجاح الشركات القابضة، مثل باديكو أو الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار أو شركة السلام العالمية، هو إنها عبأت مثل هذه الفئات لشراء أسهم منها. وقد استفادت، بصورة خاصة، من لاجئي ١٩٤٨ الذين لا يستطيعون القدوم إلى فلسطين.

إضافة إلى ذلك، يجب أن نتذكر أن الاستثمارات استثمارات في فلسطين تزداد بحسب القرب الجغرافي للمستثمر من وطنه لا بحسب غناه، كما تبين لنا في الأبحاث الميدانية. لذا نجد أن استثمارات فلسطينيي الأردن أردن ومصر، على الرغم من ضعف قدراتهم المالية، أكثر من استثمارات أولئك القاطنين في الخليج، وأكثر كثيراً من استثمارات فلسطينيي الأمريكتين الشمالية والجنوبية.

● دوافع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية: المستثمر بين الاقتصادوية والوطنية

اذا كانت طبيعة البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الشتات لا تتوافق مع الاحتياجات الآنية للأراضي الفلسطينية، كما أن هناك ظروفاً آنية في فلسطين لا توحي على الاستثمار، في وضع سياسي واقتصادي هش ، فلماذا يستثمر رجل الأعمال من الشتات في الأراضي الفلسطينية؟

في الحقيقة كل العوامل المادية والاقتصادية هامة في فهم دوافع الاستثمار ولكن لابد أن نضيف إلى ذاك: ذاتية رجل الأعمال التي تلعب دوراً هاماً في ذلك. وفي هذا الصدد، يمكن القول أنه لا يمكن

من خلال نموذجي رجل الأعمال الاقتصادوي Homo economicus أو رجل الأعمال الوطني (والذي أسميه في اللغة الإنكليزية Homo patriotus أن نفهم دوافع الاستثمار عند رجل الأعمال الفلسطيني. فالوطن ليس أرضا مجردة، فهو مكان مشحون بالذاكرة ومكان للتآلف الاجتماعي sociability مع العائلة والأصدقاء. وهو مكان أيضاً يعرفه رجل الأعمال جيداً باعتباره سوقاً يمكن أن يحقق له مصالح اقتصادية ولكن أيضاً يحقق له اعتبار ومقام وهيبة اجتماعية. فيه يمكن لرجل الأعمال الذي كان مهشماً في دول الشتات كوافد أو كأجنبي أن يلعب لأول مرة دوراً سياسياً أو وطنياً وحتى يمكنه أن يتحول إلى مقاول سياسي political entrepreneur بالمعنى الذي تتحدث به العلوم السياسية حيث يتحول المال إلى سلطة. (انظر إلى الفصل الخامس "المال والسلطة" في حنفي، ١٩٩٦).

من هنا يمكن أن نستخدم هذا الإطار النظري لفهم الفعل الريادي للمستثمر الفلسطيني في وطنه. فسلوكه الاقتصادي لا يمكن أن يختزل إلى الحسابات الرياضية للربح والخسارة في الوضع الحاضر الصعب وإنما ينتظر مستقبل يعتبره الكثير منهم أنه أفضل.

ففي سؤالنا عن دوافع العودة أو/والاستثمار في فلسطين، ذكر بعض من قابلناهم أنهم واعون بأن الأراضي الفلسطينية لا تعتبر أحسن مكان للاستثمار وخاصة بالنسبة للصناعيين منهم، حيث أنها لا تستطيع منافسة الدول المجاورة كمصر والأردن (عمالة أرخص، كلفة الخدمات كالكهرباء والنقل أكثر غلاء، الخ) وإنما هم يأخذون بعين الاعتبار المستقبل عندما تنفصل الأراضي الفلسطينية عن إسرائيل. كما يأخذون بعين الاعتبار عوامل اجتماعية عندما يستثمرون في قرية الأصل. فرجل الأعمال يستفيد من مجموعة علاقاته ومن معرفته للبيئة المحلية، ولكنه ليس تاجراً يمارس نشاطاً مع زبائن وإنما هو عضو في شبكة اجتماعية. وهكذا يمكن اختزال ذلك بالقول بأن المستثمر الفلسطيني في وطنه لا يهدف وحسب إلى السعي المطلق وراء الربح maximize وإنما لإرضاء وضعه ضمن البيئة الاجتماعية. لتوضيح كل ذلك لنأخذ هذا المثال

ت. س هو رجل أعمال فلسطيني[١٢] بدأ حياته المهنية في الأردن ولكنه هاجر سريعاً إلى الخليج بداية الستينيات لتصبح مركز حياته، كما أن لديه مجموعة استثمارات في أوروبا وآسيا. في عام ١٩٩٣ بعد بدء عملية السلام، قرر العودة للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ لزيارة قريته التي ولد فيها بقرب نابلس. حتى الآن قام بخمس زيارات، حيث بقي هناك بحدود شهر كل مرة هادفاً بذلك إلى إعادة نسيج علاقاته مع الأقارب وأهل قريته، ولكن باحثاً أيضا عن فرص استثمارية. وكما أن لديه خبرة واسعة في تجارة المواد الصيدلانية، قرر فتح مصنع في هذا المجال. لكن كثيرين قد نصحوه بعدم القيام بذلك، وذلك لأن هناك ثلاثة مصانع في الضفة والتي تغطي الحاجات الأساسية من الأدوية. بنفس الوقت لم ينصح بأن يعمل في مجال التجارة، حيث يحتاج هذا القطاع إلى علاقات واسعة مع مجتمع الأعمال، إضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية تحتكر عن طريق شركاتها العامة أو شركات بعض المقربين منها استيراد بعض المواد. وعلى الرغم من هذا التردد في الاستثمار فقد بنى بيتاً على أرض ورثها من عائلته واشترى أراض للمستقبل. ويعتبر شراؤه للأراضي استثماراً

مكلفاً لأن الأراضي كانت موضوعاً للمضاربة وارتفاع الأسعار منذ بدء العملية السلمية. في عام ١٩٩٤ قرر بأن يستثمر في الصناعات الغذائية، ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت لأن هذه الصناعة تحتاج إلى استهلاك كبير للماء. وهكذا بعد نصف سنه قرر أن يتبرع بدلاً من أن يستثمر. لقد بنى مشفى صغير في قريته بمساعدة أحد المؤسسات الخيرية هناك. ومنذ ذاك الوقت فقد تلقى كثيراً من الطلبات من قبل أهل القرية للمساعدة وكذلك من قبل البلدية طالبين منه مساعدات للبنية التحتية من طرق وغيرها ولكن أيضاً لتوسيع الجامع. وقد أثار غضبه واستيائه في بعض الأحيان مثل هذه الطلبات والترجيات "أنا لم أجد أموالي في الطريق ولم أربحها عن طريق اليانصيب" ، قالها مرة لأحدهم. أخيراً لقد تبرع لبعض أقاربه وخاصة للعاطلين عن العمل. في عام ١٩٩٥ أسس مصنع حديث لصناعة البلاستيك وPVC (أحذية، صحون، .. الخ)، وقد عين إبنه الكبير كمدير وأعطاه نصيحة لاستخدام بعض أفراد العائلة الشباب العاطلين عن العمل. بعد سنة، بدأ هذا الابن يشتكي من أن الأقارب لا يحترمون مواعيد العمل ويطلبوا دائماً زيادات في الأجر. وهكذا أصبح المصنع كفندق للمساعدة Welfare hotel (حسب تعبير كيرتز، Geertz 19) وقد ساء وضعه المادي. ويوماً من الأيام غضب هذا الابن وطرد بعض العمال الأقارب، ولكن وضع المصنع استمر حرجاً. لقد أعطى ت.س. ابنه مهلة سنة لتحسين وضع المصنع، وإلا فإنه سوف يغلقه. في ذلك الوقت، كان له ابناً آخر قد أنهى دراسته في الاقتصاد في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد طلب منه أبوه المجئ للإقامة في الأراضي الفلسطينية لمساعدة أخيه وفي البحث عن استثمارات أخرى في الأراضي الفلسطينية. وهكذا فقد استثمر الابن في شركة الاتصالات الفلسطينية "بالتل" وفي شركات أخرى. خمس سنوات من بدء استثماره في الأراضي الفلسطينية، ذكر الأب أنه وصل إلى مباراة صفرية Zero sum game. ولكنه أعلن أنه راض وواثق من المستقبل. ومنذ بداية عام ١٩٩٨ بدأ يمضي نصف وقته في فلسطين ويعد نفسه ليكون أكثر انخراطاً في العمل العام وخاصة السياسي (وما يسميه العمل الوطني). وقال أنه ربما يرشح نفسه في الانتخابات البلدية.

يوضح لنا هذا المثال أن السلوك الاقتصادي لهذا الفاعل الإنساني إن كان ذلك استثماراً أو تبرعاً، يحدده مصفوفة معقدة من الدوافع التي تتراوح بين الآخرية altruism إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

● استثمار أم هبات؟

ولعل هناك سؤال يطرح نفسه عن طبيعة نموذج مساهمة فلسطينيي الشتات في بناء الوطن: هل هو أقرب إلى الاستثمار أم إلى الهبات؟ تعتبر تجربتا الشتاتين الصيني واليهودي نموذجين مهمين ومتناقضين فيما يخص طبيعة العلاقة الاقتصادية بالمركز (الصين وإسرائيل)، واللذين يمكن تسميتهما على التوالي: النموذج الاستثماري والنموذج الهباتي.

قام الشتات الصيني بالاستثمار كثيراً في اقتصاد الصين الشعبية منذ أمد بعيد، وخصوصاً منذ

الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في أواخر الثمانينيات. وبحسب تحليل ليفر- تريسي وإيب وتريسي، فإن ارتباط رأس مال الشتات، وخبرته في مجال الأعمال entrepreneurship، بالوطن الأم هما السبب الرئيسي في ازدهار اقتصادات الصين. ففي مناطق مثل فوجيان Fujian وكوانغدون Guangdon، فإن نسبة ٩٨٪-٩٩٪ من الاستثمارات الخارجية هي من أشخاص من أصول صينية Lever- Tracy, IP and Tracy,1996:171.

في المقابل، ساعد الشتات اليهودي إسرائيل مساعدة أساسية بواسطة الهبات. فبعد قيام دولة إسرائيل، يمكن تقسيم الشتات اليهودي إلى فئتين: واحدة منهكة بسبب الحرب العالمية، وأخرى تعيش حياتها الطبيعية، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ازدهارها الاقتصادي في ذلك الوقت. ويقدر الاقتصادي الإسرائيلي إفرايم كلايمن من خلال حسابات دقيقة، أن ٢٢,٥ مليار دولار هو مقدار ما جنته إسرائيل بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٨٤ من مصادر يهودية في الشتات، أي ما يعادل ٦١,٨ مليار دولار بأسعار سنة ١٩٩٢، سنة قيامه بهذه الدراسة، أو بمتوسط قدره ٥,١٢٥ مليارات دولار سنوياً (Kleiman, 1996,p.5). وتتألف هذه المبالغ من هبات نسبتها ٨٧٪ من مجمل مساهمة يهود الشتات (٥٣ مليار دولار)، بينما يشكل الاستثمار مبلغاً صغيراً نسبته ١٣٪ (٨ مليار دولار). وتعتبر سندات إسرائيل، التي طرحتها "منظمة سندات دولة إسرائيل" State of Israel Bonds Or-ganization، في السوق سنة ١٩٥١خلال عهد بن غوريون وضمنتها حكومته، إحدى أهم هذه المساهمات. وقد استخدمت هذه السندات لتقديم عون مالي للمهاجرين الجدد، ولتمويل مشاريع البنية التحتية. وحتى سنة ١٩٩٦، كان قد تم بيع سندات بقيمة ١٥ مليار دولار Mustafa, 1996:17 .

والسؤال الآن: ما هو النموذج الذي يتلاءم أكثر مع طبيعة المجتمع الفلسطيني وشتاته؟ هل هو النموذج الصيني أم النموذج اليهودي؟ أعتقد أن النموذج الصيني الاستثماري للعلاقة الاقتصادية ب ين الشتات والمركز قد تتلاءم مع الاقتصاد الصيني المتسم بالتنافسية العالية، وذي السوق الاستهلاكية الكبيرة، والمتسم أيضاً بعملية توافق عالية بين التنمية من تحت development-from-below والتنمية من فوق development-from-above (سياسات الإصلاح الاقتصادي). لكن في الحالة الفلسطينية، فإن الاقتصاد الهش لا يمكن أن يشجع كثيراً هذا النموذج. ويبقى أن دعم الشتات الفلسطيني هو أقرب إلى النموذج اليهودي/الإسرائيلي الذي وصفناه بالهباتي، والذي يتلاءم مع هشاشة الاقتصاد الإسرائيلي في المراحل الأولى من قيام الدولة وغياب الاستقرار السياسي فيها. وليس المقصود بالهبات والمساعدات التبرعات التي تقدم لإغاثة العائلات والمحتاجين فقط، بل أيضاً الهبات التي تستخدم لدفع عملية التنمية المحلية والوطنية. ولذا يمكن أن نتصور إقامة مشروع سندات التنمية الفلسطينية Palestinian Development Bonds التي يمكن أن تضمنها السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني أو مع بعض المصارف المركزية العربية أو التابعة للدول الصديقة، حيث يشتري فلسطينيو الشتات الأسهم لمصلحة هذا المشروع. وإذا اعتبرنا أن السند سيباع بمبلغ لا يتجاوز ١٠٠ دولار، فإن كل فرد من العدد الهائل من الشعب الفلسطيني في الخارج على

استعداد لشراء سند واحد على الأقل[١٣]. ونعتقد أن لمثل هذا المشروع، بالإضافة إلى أهميته المالية، أهمية اجتماعية سياسية في ربط الشتات، بكل فئاته الاجتماعية الاقتصادية بالمركز[١٤].

وتقدم الحالة اللبنانية بعض العبر. فالحكومة اللبنانية بدأت بتعبئة قدرات الشعب اللبناني في الداخل والخارج عن طريق مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروع شركة سوليدير. وهو ما أقنع المستثمرين الأجانب، فأقدموا على المساهمة في هذه الشركة. إذا فإن التعبئة الشتاتية والمحلية هي الخطوة الأولى في أي مشروع وطني يطمح إلى بناء اقتصاد ذي طاقة ذاتية، لا اقتصاد ريعي يقوم، بصورة أساسية، على مساعدات الدول المانحة.

الهوامش

١- نشير هنا إلى هذا الحل في مقابل الحل الليبرالي الذي يريد التعامل مع الفلسطينيين بصفتهم أفراداً. لقد أفرغت هذه الأيديولوجيا مشكلة اللاجئين من محتواها السياسي لتحويلها إلى اعتبارات إنسانية محضة. انظر إلى ايليا زريق Elia ZUREIK, 1994. ولكن لا بد من الاعتراف، بأن على الفلسطينيين أن يوفقوا بين الحل الجمعي مع حل فردي وذلك بدفع الفلسطينيين -ضحايا وأبناء الضحايا وذويهم- بتقديم طلب رسمي بفتح تحقيق قضائي بتهمة "الجريمة بحق الإنسانية" و/أو "جريمة حرب" ضد أشخاص معينين مسؤولين عن مجازر دير ياسين وصبرا وشاتيلا وغيرهم، كما يدعو له الباحث الفلسطيني محمد حافظ يعقوب. فالشخصنة هنا ضرورية لأن المسؤولية القضائية والجزائية، لا تكون إلا على مستوى الفرد. (يعقوب، ١٩٩٩: ١٤٧-١٤٨) .

٢- هذا لا يعني أن عليهم التخلي عن حقهم في العودة لها أو التعويض للخسارة التي لحقت بهم منذ ذلك الوقت.

٣- وتصر إسرائيل على إبداء سوء نية إلى آخر لحظة، فعلى الرغم من وجود مراسيم تشريعية عسكرية ومدنية إسرائيلية (وذلك حتى قبل مؤتمر مدريد في عام ١٩٩٠) وتنص على إمكانية إعطاء المستثمر الفلسطيني إقامة، فقد ظلت تؤجل البت في الطلبات المقدمة حتى نهاية عام ١٩٩٩، حيث أعطت فقط ٢٢ مستثمراً لم شمل كما أعلن ذلك جميل حرارة مدير عام الاستثمار والبرامج التنموية بوزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية (جريدة القدس٢٢-١١-١٩٩٩)

٤- تعني هذه الكلمة بالعبرية: الصعود والمقصود هنا الصعود إلى القدس.

٥- حكماً يجب وضع كلمة يهودي بين قوسين لأن التحريات الإسرائيلية أثبتت أن جزءاً منهم -قد يصل إلى الربع- هم ليسوا يهوداً وقد قدموا فقط لأسباب اقتصادية هرب من البؤس في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي. انظر على سبيل المثال (هارتس، ٢٠٠٠/١/١٢) .

٦- لقد أجريت هذه المقابلات بين عام ١٩٩٨ و٢٠٠٠ بين القدس وتل أبيب

٧- مقابلة مع ش.س في القدس، تشرين الثاني ١٩٩٩

٨- هذا الرقم الأخير من تقدير السلطات الإسرائيلية. جريدة القدس، ٦/٢٨/ ٢٠٠٠ .

٩- لقد أدت احتجاجات دائرة العائدين في منظمة التحرير الفلسطينية حول نتائج هذا التقرير إلى إقناع المجموعة الأوروبية بأن تطلب تقريراً مكملاً له fellow up. ولكن مثل أغلب التقارير شبه الشهرية التي تقوم بها المنظمات الدولية حول الأوضاع في فلسطين، فلن يكون هناك فريق عمل يكون فيه باحثون فلسطينيون (ولو كان برئاسة خبير أجنبي) وإنما بخبير أو اثنين يأتون لقضاء فترة محدودة لا تتجاوز الأسبوع، و ليقرروا بعد ذلك مصير شعب !!!

١٠- لقد حاول بعض الكتاب تقدير حجم القوة المالية للشتات الفلسطيني حيث تراوحت هذه التقديرات من ٧ إلى ١٠٠ مليار دولار. من جهتي ارفض المشاركة في هذه المحاولات التخمينية.

١١- مقابلة معه في آيار ١٩٩٨

١٢- مقابلة معه في صيف ١٩٩٩ .

١٣- فلو افترضنا أن عشر الشعب الفلسطيني في الخارج (نصف مليون) قد اشتروا بما متوسطة ١٠ اسهم، فيكون لدى السلطة الفلسطينية ٥٠٠ مليون دولار.

١٤- إن مقاربة النموذج الفلسطيني بالنموذج اليهودي لا يعني لا من قريب ولا من بعيد انه يمكن لفلسطين أن تعبئ مال بالقدر الذي استطاعت إسرائيل عمله. فعلى سبيل المثال، فحسب ستيفان إسحاق، جمع اليهود الأمريكان من أصل إسرائيلي خلال بضعة أيام أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ما معدله ١٠٠ مليون دولار، بينما لم تتمكن منظمة "انقذوا لبنان" Save Lebanon خلال حرب لبنان عام ١٩٨٢ من أن تجمع أكثر من ربع مليون دولار. وطبعا هناك أسباب كثيرة ولكن أهمها مؤسساتي حيث يقدر عدد العرب الأمريكيين الذي ينتمون إلى جمعيات سياسية شرق أوسطية بما لا يتجاوز ٥٥ ألف عضو وهو رقم جد قزم أمام عدد أعضاء منظمة يهودية هامة مثل Bnai Brith والتي يتجاوز عدد أعضائها ٥٠٠ ألف في الولايات المتحدة الأمريكية (Orfalea, 1989: 224) .

المراجع

أ- المراجع في اللغات الأجنبية

1- Anderson, Benedict, 1991, Imagined Communities London and New York, Verso Press.

2- Anteby, Lisa (2000) 'Terres rêv ées, reves brisés',Social Copass, 47(1), p. 93-99.

3- Endresen, Lena and Elia Zureik (1996) Studies of Palestinians. An Analytical Bibliography (draft). Presenteto the Refugee Working Group Meeting held in Geneva, 12-15 December 1995. Fafo.

4- ESCWA (1993) Return Migration. Profiles, Impact and Absorption, New York, United Nations, 127 p.

5- Ferrie, Joseph and Joel Mokyr (1994) "Immigration and entrepreneurship in the Nineteenth-Century U.S.", Economic Aspects of International Migration , Berlin and other cities: Egon-Sohmen Foundation.

6- Geertz, Clifford (1993) Peddlers and Princes , Chicago: University of Chicago Press.

7- Ghattas, Kim (1999), Expatriates on the move home, sweet home , (Report), www.tokten.com/employ.htm

8- Goldscheider, Caliv (1990) 'Israel', in J. William et al. (ed.) Handbook on International Migration, New York: Greemwood Press.

9- Granovetter, Marc (1990) Entrepreneurship, Development and the Emergence of Firms, (Discussion Paper FS I 90-2), Wissenschaftszentrum Berlin Fur Sozialforschung, 58 P.

10- Granovetter, Marc (1985) Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness, in American Journal of Sociology, Vol. 91, No 3, November, p. 481-510.

11- Granovetter, Marc (1982) 'The strengt of weak ties, a Network theory revisited in Marsden (P.V), Lin (N), Social Structure and Network Analysis , London, Sage Publications, , pp 105-130

12- Hanafi, Sari (1999a) Business Directory of Palestinian in the Diaspora , Jerusalem: Biladi, June 1998. (In English, French and Arabic)

13- Hanaf, Sari (1999b) "Investment by the Palestinian Diaspora in the manufacturing Sectors of the West Bank and Gaza Strip", in ESCWA (ed.), Proceedings of the Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors , Amman: USCWA, 1999, p. 201-26.

14- Hanafi, Sari (1998) "Contribution de la diaspora palestinienne à l'économie des Territoires : investissement et philanthropie", in Maghreb-Machrek , no 161 novembre.

15- Hanafi,Sari(1998) ' Palestinian Diaspora Contribution to Investment and Philanthropy in Palestine',in http://www.passia.org/conferences/main-conferences.htm" http://www.passia.org/conferences/main-conferences.htm.

16- Hanafi, Sari (1997) Entre Deux Mondes. Les hommes d'affaires palestiniens et la construction de l'entité palestinienne , Cairo: CEDEJ .

17- Hanafi, Sari and Olivier Sanmartin (1996) "Border Stories : Palestinians in Northern Sinai" in Sari Hanafi, Olivier Sanmartin & Abdel Qader Yassin (ed.) The Palestinians in Egypt and Northern Sinai , Ramallah: Shamel (Research Center for Refugees and Di aspora), 1996. (in Arabic) (In English: "The problems of border residents. The situation of Palestinians in North Sinai" in Web Site "http://www.shaml.org" www.shaml.org , 1998).

18- Kirzner, Israel M. (1989) Discovery, Capitalism, and Distributi ve Justice , Oxford, Basil BlackwellKirzner, Israel (1982) "Uncertainty, Discovery, and Human Action : A Study of the Entrepreneurial Profile in the Misesian System", in Kirzner, Israel ed., Method, Process, and Austrain Economics : Essays in Honor of Ludw ig Won Mises , Lexington Books, Lexington (Mass.), pp. 139-159.

19- Kleiman, Ephraim (1996) Jewish and Palestinian Diaspora Attitudes to Philanthropy and Investment: Lessons from Israel's Experience , Jerusalem, A Gitelson Peace Publication.

20- Kodmani, Bassma (199 (٧ La diaspora palestinienne , Paris, PUF, 264p.
21- Kodmani Bassma, (1994) "La question des réfugiés et l'émergence d'une diaspora palestiniennene" in Confluences, Paris, n ٩, ١Hiver, pp. 52-60.
22- Kotkin Joel, Tribes. How Race, Religion and Identity Determine Su ccess in the New Global Economy , New York, Random House, 1993, 281 p.
23- Lever-Tracy Constance;Ip David; Tracy Noel, (1996) The Chinese Diaspora and mainland China. An Emerging Economic Synergy , London, MacMillan Press Ltd., 343 pages.
24- Linblad, Anna and Hazem Shunnar (1998) 'Palestine. An Overview of the Economy', Pulse Ramallah March-April.
25- Mouradian, Claire De Staline à Gorbatchev. Histoire d'une République soviétique~: l'Arménie , Paris~: Ramsay.
26- Mustafa, Mohammed, The Palestinian Diaspora , Jerusalem: Arab Economists Association, June 1996.
27- Roy Sara (1995) The Gaza Strip: The Political Economy of De-development , Washington: Palestine Studies Institute.
28- Schumpeter, J. A. (1976) Capitalism, Socialism and Democracy , New York: T. Bottomore Ed.
29- Schumpeter, Joseph Alois (1991 (The Economics and Sociology of Capitalism , ed. Richard Swedberg, Princton Uni. Press.
30- Shami, Seteney (1996) Displaced categories: the Routenization of Anomaly. The Destabilization of Difference , paper presented at the American Anthropo logical Association Annual Meeting, San Fransisco.
31- Shami, Seteney (ed.) (1994) Population Displacement and Resettlement. Development and Conflit in the Middle East , New York, Center for Migration Studies, pp. 233-288.
32- Return', in Journal of Palestine Studi es , XXV(1), Autumn, p.96-102.
33- Shiblak, Abbas 1995' A Time of Hardship and Agony: Palestinian Refugees in Libya', Palestine-Israel Journal , Jerusalem, Vol II:4, Autumn.
34- Shiblak, Abbas (1997) (Preface), in N. Van Heer, Reintegration of the Palestinian Ret ournees , Monograph No 6, Ramallah: Shaml Publications.
35- Shiblak, Abbas (2000) Introduction , Workshop : Palestinian Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity, St. Anthony's College, University of Oxford, 5-6th May.
36- Simpson, John Hope, Sir (1939) The Refugee Problem. Report of a Survey , Oxford University Press.
37- Stevenson, T. (1993) "Yemeni workers come: reabsorbing one million migrants", in Middle East Report , Washington DC, April-May.
38- Tamari, Salim (1995) The Future of Palestini an Refugees in the Peace Negociations' Palestine-Israel Journal, Jerusalem, Vol II:4, Autumn.
39- Van Hear, Nicholas (1994) "L'impact des rapatriements forcés vers la Jordanie et le Yémen pendant la crise du Golfe", in Bocco, Ricardo (ed.) Moyen-Orient : Migrat ion, démocratisation, médiation , Paris, PUF,1994.
40- Van Hear, Nicholas (1997) New diasporas: the mass exodus, dispersal and regrouping of migrant comunities , London: University College London Press.
41- Van Hear, Nicholas (1997) Reintegration of the Palestinian Returnees , Monograph No 6, Ramallah: Shaml Publications.
42- Zureik, Elia (1994) "Les réfugiés palestiniens et la paix" in Revue d'étude palestinienne, Paris, l'été.
43- Zureik, Elia (1997)' The Trek Back Home: Palestinians Returning Home and their Problem of A daptation" in HOVDENAK Are and al. Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life , Jerusalem, Fafo, Institute for Applied Social Science.

ب- المراجع في اللغة العربية

١-حنفي، ساري، بين عالمين، رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات و بناء الكيان الفلسطيني، طبعتان : القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٦ ؛ رام الله، مركز مواطن، ١٩٩٧

٢-زريق ، إليا ، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (١٩٩٨) .

٣- نور، عامر ، العائدون إلى الضفة الغربية وغزة من الخليج بعد غزو العراق للكويت، دراسة مطبوعة (١٩٩٤).

٤- مؤسسة التعاون ، تواصل بلا حدود في دعم مسيرة التنمية والبناء الفلسطيني١٩٨٣-١٩٩٦، جنيف (١٩٩٧).

٥- يعقوب، محمد حافظ، اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام، بيان ضد الأبارتايد، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (١٩٩٩).

آفاق إعمال حق العودة

د. سلمان أبو ستة*

النكبة

في الفترة الواقعة بين ٤٧/١١/٢٩، الذي صدر فيه قرار تقسيم فلسطين، إلى ١٩٤٩/٧/٢٠، الذي وقعت فيه آخر اتفاقية هدنة مع سوريا، تحقق للصهيونية ما كانت تخطط له منذ سنوات طويلة. لقد نفذت بالقوة العسكرية عملية طرد الفلسطينيين من بلادهم تحت ستار الدفاع عن النفس. واصبح بذلك ٨٠٥ر٠٠٠ نسمة من سكان فلسطين لاجئين، وهم أهالي ٥٣١ قرية ومدينة وعددهم اليوم أكثر من ٥ ملايين لاجيء منهم ٣,٧ مليون مسجلون لدي الأمم المتحدة، ومساحة أراضيهم تمثل ٦ر٩٢٪ من إسرائيل. هذه الكارثة الكبرى، التي عرفت باسم النكبة هي في الواقع أكبر عملية تطهير عرقي فى التاريخ الحديث، إذ لم يحدث من قبل ان طردت أقلية أجنبية الأكثرية الوطنية من ديارها واحتلت أرضها ومحت آثارها الثقافية والعمرانية والتاريخية، بدعم مالي وسياسي وغطاء شرعي دولي من الدول الغربية، لا يزال مستمراً إلي اليوم.

ولتغطية آثار هذه الجريمة، أقنعت إسرائيل الغرب بأن هؤلاء اللاجئين مشكلة عربية، لأن العرب هم الذين اعتدوا على إسرائيل، وان اللاجئين خرجوا طوعا أو بأوامر عربية، وأن مسئولية إيوائهم وتوطينهم تقع على عاتق الدول العربية. وبعد أربعة عقود من النكبة، كشفت الملفات الاسرائيلية، التي أصبحت متداولة، كذب هذه الادعاءات. وظهر جيل من المؤرخين الإسرائيليين أمثال موريس، وبابى، وسيغيف، وفنكلشتين، يؤكد ما كان يقوله مئات الآلاف من اللاجئين طوال كل تلك السنوات، وشاء الغرب أن يصّم أذنيه عن سماعه. وقد تأكدت الرواية الفلسطينية مرة أخري بعد الكشف عن سجلات مراقبي الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي.

وبعد حرب ١٩٦٧، تغير الوضع وكبر حجم المشكلة. فقد زاد عدد اللاجئين، بعضهم كان لاجئا وهاجر للمرة الثانية، وبعضهم طرد من وطنه في الضفة وغزة فأصبح نازحا، وتضاعفت مساحة الأرض العربية المحتلة عدة مرات. وازداد شعور الإسرائيليين بالانتصار، وأمعنوا في سن القوانين التي تتحايل على استيلاء الدولة على أراضى اللاجئين في إسرائيل، وكانت إسرائيل قبل ذلك تتعامل مع هذه الأراضي بحذر، ترقبا لتسوية أو صلح أو حرب تحسم الأمور.

---

* خبير فلسطيني في شئون اللاجئين - الكويت.

وبينما أصبحت مشكلة اللاجئين مشكلة متفاقمة، ازداد إصرار إسرائيل على إيجاد حل لها على حساب العرب واللاجئين أنفسهم. وفى العقدين التاليين لعام ١٩٦٧ صدرت عشرات الدراسات لمؤلفين ومخططين يهود بجنسيات إسرائيلية وأمريكية وغيرها، وكلها تعتمد على العناصر الآتية زادت أو نقصت :

الفلسطينيون ليسوا شعبا، ولكنهم مجموعة من العرب يمكنهم العيش فى بلاد العرب الواسعة. ارض الفلسطينيين ليست "فلسطين"، فهذه "ارض إسرائيل". الفلسطينيون عرب رحل ليس لهم ارتباط بالأرض مثلنا نحن اليهود. وهم لا يحسنون تطويرها ولا حتى الدفاع عنها، فهم لا يستحقونها. ومن الأجدر أن تبقي في حوزة شعب حضاري مثل اليهود. لم نطرد الفلسطينيين من فلسطين، وإنما خرجوا بأوامر عربية، ولذلك تقع على العرب مسؤولية إيوائهم. قرارات الأمم المتحدة عن حق العودة غير ملزمة وغير ممكنة على أي حال لان البلاد معبأة باليهود، وقد زالت معالم القرى العربية. لن يستطيع أحد إجبارنا على تنفيذ هذه القرارات. نحن اليهود كشعب حضاري نؤيد مساعدة اللاجئين إنسانيا بتوفير الغطاء والغذاء لهم بدعم اقتصادي من البلاد العربية الغنية واوربا، وتوطينهم في أي مكان من العالم عدا وطنهم. ولا مانع أن يكون لبعضهم، داخل حدود إسرائيل الكبرى، نوع من الحكم الذاتي لتدبير شئونهم المدنية.

لقد كان هدف الصهيونية منذ مائة عام، ومازال، هو إنجاز عملية التطهير العرقي، أي بطرد أهل البلاد والاستحواذ على البلاد نفسها. ومشاريع التوطين ما هي إلا تطبيق مباشر لهذه الخطة الصهيونية.

دونا آرزت

نختزل هذه المشاريع ونركز على الطبعة الأخيرة منها. ذلك هو المشروع الذي قدمته المحامية اليهودية الأمريكية دونا آرزت وتبناه مجلس العلاقات الخارجية الأميركي. والأخير مؤسسة أميركية تعنى بالشؤون الخارجية من وجهة نظر أميركية، وأعضاؤه شخصيات مهمة في الاقتصاد والسياسة والحرب، و بعضهم كانت لهم مناصب رسمية. ويوجد عدد كبير من اليهود العاملين فيه.

عنوان كتابها مشوق ومثير: " من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي الإسرائيلي ". تتأسف آرزت على معاناة الفلسطينيين خلال نصف قرن، وتقدم الوصفة الناجعة لإنهاء آلام المريض با لقضاء عليه بطريقة إنسانية. فهي توزع الفلسطينيين على الدول العربية والعالم، بعد أن تستوعب الضفة أقل قدر ممكن حتى لا يسبب قربهم من إسرائيل ازعاجاً لها. وحتى لا يشعر الفلسطينيون بالغربة (في آلاسكا مثلا)، فإنها تقرر انهم جميعا يستحقون جوازا فلسطينيا بجانب أي جنسية اخرى يحملونها، وذلك كله بشرط أساسي وهو بيت القصيد. ذلك الشرط هو ان يتخلى الفلسطينيون نهائيا وتماما عن كل حقوقهم ومطالباتهم خلال فترة زمنية قصيرة، مقابل تعويضات يدفعها العرب والعالم لهم، ومقابل تعويضات اكبر منها تدفع لليهود الذين خرجوا من بلاد عربية

ليسكنوا في ديار اللاجئين. وبذلك تبقى الأرض الفلسطينية ملكا خالصا شرعيا لإسرائيل باعتراف صاحب الأرض. وتطير حمائم السلام سعيدة فوق إسرائيل والاسكا. لا تكتفي المؤلفة بعرض هذا المشروع النازي ببرود أعصاب، بل تلجأ إلى التزوير لتمرير خطتها الجهنمية. تقتبس المؤلفة (جدول ١/٤ صفحة ٨٨) ارقاما عن عدد الفلسطينيين في العالم من مكتب الاحصاءات الأميركي. وبالرجوع إلى هذا المصدر، يتضح ان العدد المذكور يغطي البلاد العربية فقط ولا يشمل العالم، وبذلك تقلل من حجم الكارثة وتزوّر الأرقام.

وبتحليل خطة آرزت (أنظر جدول رقم ١)، يتضح أنها خطة جديدة للتطهير العرقى الذى يعاقب عليه القانون الدولى. فهى تقترح نقل ٦٩٠,٠٠٠ لاجئ من غزة إلي الضفة الغربية، ونقل ١٤٠,٠٠٠ من الأردن إلي الضفة بحيث يصبح مجموع الوافدين إلي الضفة ٨٣٠,٠٠٠. ولا تذكر شيئاً عن ٨٠٠,٠٠٠ نازح في الأردن، كل ذنبهم أنهم تواجدوا في الضفة وقت الغزو الصهيونى الثالث عام ١٩٦٧. كما تقترح الخطة ترحيل ٤٠٠,٠٠٠ من لبنان، نصفهم إلي البلاد العربية والنصف الآخر إلي دول أجنبية، وأقترح أن توطن سوريا والأردن اللاجئين لديها. أما إسرائيل فتقبل رقماً رمزياً تحت اسم لم الشمل، وهو عشر ما وعدت به إسرائيل عند قبولها في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩.

وتتجاهل هذه الخطة أمرين: الأول أن اللاجئين ليسوا غنماً يساقون إلي الحظائر، فلا بد أن تسيل الدماء غزيرة لو حدث ذلك. والثاني أن وضع الخطة وتنفيذها بل والتحريض عليها أمور تعاقب عليها محكمة الجرائم الدولية، ولا أدرى كيف يجرؤ مسوقوها علي تجاهل ذلك.

جدول (١) خطة دونا آرزت للتطهير العرقي
تحليل ديموغرافي للخطة والمناطق المطلوب ترحيل اللاجئين منه وإليها

مكان اللجوء	تقدير آرزت ١٩٩٥	تقدير آرزت ٢٠٠٥	الترحيل من	ترحيل إلى الضفة الغربية	ترحيل إلى بلاد عربية	ترحيل إلى الخارج	توطين
إسرائيل	٨٤٠,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	١٤,٠٨٧	١٤,٠٨٧			١,٠٧٥,٠٠٠
قطاع غزة	٨٨٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٦٩٠,٩٤٨	٦٩٠,٩٤٨			٤٥٠,٠٠٠
الضفة الغربية	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠					١,٥٥٥,٨٣٨
الأردن	١,٨٣٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٢٤٦	١٣٩,١٢٧	١٤١,٦٧١	٩٤,٤٧٧	٢,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٢٧٢,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٤٠٧,٣١٠		٢١٥,٧٨٤	١٩١,٤٣٦	٧٥,٠٠٠
سوريا	٣٥٢,١٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٥٦,٥٠٩		٢٨,٢٥٤	٢٨,٢٥٤	٤٠٠,٠٠٠
دول عربية أخرى	٤٤٦,٦٠٠	٩٦٥,٠٠٠					٥٧٩,٠٣١
دول أجنبية	٤٥٢,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠					٥٨٦,٠٣٢
المجموع	٦,٢٧٤,٧٠٠	٨,٢٦٥,٠٠٠	١,٥٤٤,٠٩٩	٨٤٤,١٦٢	٣٨٥,٧٩٩	٣١٤,١٣٧	٦,٧٢٠,٩٠١
السكان المرحلون							٦,٧٢٠,٩٠١
السكان المفقودون❖							١,٥٤٤,٠٩٩
مجموع الفلسطينيين							١,١٢٩,٦١٠
							٩,٣٩٤,٦١٠

❖ "السكان المفقودون" هو رقم أسقطته آزرت من حساباتها

الدور الأميركي

الفارق بين الخطط الصهيونية والسياسة الأمريكية معدوم. الصهيونية تخطط و أمريكا تنفذ. ففي آذار ١٩٩٧ زار وفد من مجلس العلاقات الخارجية ومن مجلس النواب الأميركي عددا من البلاد العربية وخصوصا الخليج، واقترح الوفد على كل منها توطين ٣٥,٠٠٠ فلسطيني سنويا في كل دولة لمدة عشر سنوات، وهذا يبدو رقماً صغيراً لكن حاصل الضرب يصل إلى ما مجموعه ٢ مليون شخص يتم توطينهم هناك، أي ما يطابق خطة المؤلفة اليهودية.

وقد اصدر مجلس الجامعة العربية في ١٩٩٧/١٢/٣٠ (الدورة ١٠٧) قرارا برفض التوطين، وأصر على تطبيق حق العودة حسب القرار ١٩٤ وإحياء لجنة التوفيق في فلسطين التي لا تزال مكاتبها مفتوحة ومهمتها قاصرة عن الإنجاز. كما اصدر مجلس التعاون الخليجي في ١٩٩٧/٧/٦ قراراً برفض اقتراح مجلس النواب الأميركي بتوطين اللاجئين في بلاد هم. ورفض الفلسطينيين للتوطين يطابق رفض الدول العربية له. وهذا من مظاهر الوحدة العربية النادرة.

قرار ١٩٤

إن إصرار المجتمع الدولي، باستثناء إسرائيل، علي التأكيد علي هذا القرار دون توقف خلال خمسين عاما لأكثر من ١٠٠ مرة، إنما هو شهادة قاطعة بالإجماع الدولي على ذلك. واستمر هذا الإجماع حتى بعد أوسلو، مع الفارق أن أمريكا غيرت موقفها بين قبول ورفض وغياب. وفى القرار ٣٢٣٦ الصادر فى ١٩٧٤ أكدت الأمم المتحدة أن العودة "حق " من الحقوق "غير القابلة للتصرف"، بل وحثت الدول على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، بما فى ذلك السلاح، للحصول على هذه الحقوق.

قرار حق العودة نابع من صلب القانون الدولي وهو تطبيق له. وحق العودة أيضا مكفول بميثاق حقوق الإنسان، الذي تمت المصادقة عليه من قبل العدد الأكبر من الدول. وهو حق لا يسقط بالتقادم ولا يلغيه أي اتفاق أو معاهدة. ولا تجوز فيه النيابة أو التمثيل لأنه في الأصل حق فردي، وهو أيضا حق ينبع من حرمة الملكية الفردية التي لا تسقط بالتقادم أو إعلان السيادة أو فرض الاحتلال. وهو أيضا حق جماعي نابع من حق تقرير المصير. وهو حق لا يسقط بقبول القرار ٢٤٢ المختص بإزالة آثار احتلال عام ١٩٦٧. والدليل على ذلك أن قراراً صدر عن الجمعية العامة رقم ٥٠/٨٤ في ١٩٩٥/١٢/١٥ (أي بعد أوسلو) جاء فيه تأكيد القرار رقم ١٩٤.

لقد اقترفت إسرائيل عام ١٩٤٨ جريمتان لا جريمة واحدة. الأولي هي طرد اللاجئين من ديارهم. والثانية هي منع عودتهم، وهذا حق لهم مهما كان سبب خروجهم.

يقول دعاة إسرائيل ان معظم اللاجئين لا يرغب فى العودة، وانهم لو أعطوا تعويضا مناسبا، واعترافا بالمعاناة التي مروا بها، وجنسية او جوازا يتنقلون به، لتنازلوا عن حق العودة، واغلق هذا الملف إلى الأبد. والذى يقول ذلك ليست لديه أية معرفة بالشعب الفلسطيني وليس لديه احتر ام للحقوق المشروعة دولياً. لقد حافظ الشعب الفلسطيني على كيانه العضوي عبر عقود عديدة رغم التمزق

الجغرافي. ولا يزال حفيد اللاجيء يقول انه ينتمي إلى القرية التي نزح منها جده.

والشيء الذي يغيب عن هؤلاء المشككين هو أن العودة " حق "، وليس رخصة أو تأشيرة سياحية تفقد مفعولها بعد زمن. ويحق لكل لاجيء أن يمارس هذا الحق متى شاء ولا يسقط بالتقادم. ولا علاقة له برغبته في العودة او ممارستها في وقت ما. ولا نحسب أن الأتراك في ألمانيا، واللبنانيين فى الأميركيتين، واليونان فى كل بلاد العالم، يفقدون حقهم في العودة إلى بلادهم لو عاشوا في تلك البلاد سنوات طويلة ولو اخذوا جنسيتها.

التعويض

من الأخطاء الشائعة القول بأنه يحق للاجئين العودة أو التعويض وليس العودة والتعويض معا. وربما كان السبب في هذا الخطأ الشائع سلاسة الشعار: "العودة أو التعويض". والواقع انه يحق لكل اللاجئين العودة سواء مارسوها أم لا، دون اعتبار للتاريخ الذي يقررون فيه ممارسة العودة، وكذلك يحق التعويض لكل اللاجئين ولكن الفرق في قيمته يتوقف على مدي الخسارة والضرر، وهذه بالطبع تكون أكبر إذا تخلي بعضهم عن أملاكهم غير المنقولة، وقرر عدم العودة.

ومبدأ التعويض يقوم على القانون الدولي الذي يلزم الدولة التي تنتهك حقوق الملكية أو الحقوق الأخرى للأفراد بإرجاع الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب تلك الأعمال غير الشرعية. وعلى تلك الدولة أن تزيل كل الآثار الناتجة عن ذلك، واعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه. وإذا استحال ذلك فإن للمتضرر الحق في التعويض المادي عن ذلك بقيمة تساوي إصلاح الضرر أو إرجاع الحال كما كانت عليه.

ومبدأ إعادة الشيء إلى أصله هو الذي ذكر صراحة في القرار المشهور ١٩٤ بعبارة Should be made good "وذلك حسب القانون الدولي أو حسب مبادئ العدالة"، وهذا هو بعينه المبدأ الذي تسلم بموجبه اليهود وإسرائيل تعويضات لما تعرضوا له على يد ألمانيا النازية تحت نصوص الاتفاقية التي وقعت مع جمهورية ألمانيا الفدرالية في ١٩٥٢/٩/١٠ تحت اسم Wiedergutmachung وترجمتها "إعادة الشيء إلى أصله". وقد دفعت ألمانيا بموجب هذه الاتفاقية ١٠٢ بليون مارك ألماني، وكان لها الأثر الحاسم في إنقاذ إسرائيل من الإفلاس عندما تدفقت عليها جموع المهاجرين اليهود بعد احتلال إسرائيل للاراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨.

وقد قامت حملة يهودية بزعامة البليونير ادجار برونفمان رئيس الشركة العملاقة سيجرام للكحول والترفيه، لاسترجاع الأملاك اليهودية في البلدان الأوروبية الأخرى مثل سويسرا وفرنسا وهولندا والدول الاسكندنافية. وسخّر برونفمان لهذا الغرض الكونجرس الأمريكي والادارة الاميركية وحتى حلف الناتو، وذلك بالضغط على تلك الدول الاوروبية تحت تهديد المقاطعة الاقتصادية الأمريكية. ويلاحظ أن الحملة اليهودية لا تسعي إلى التعويض، وإنما إلى استرجاع Restitution الأملاك اليهودية بمعنى أن تعود إلى حيازة المالك الأصلي يتصرف بها كما يشاء بالإقامة فيها أو استغلالها أو كلاهما،

وهذا بالطبع أعلي قيمة من التعويض مهما كان سخيا. ويلاحظ ان هذه الحملة لا تستند في المطالبة على أي قرار دولي أو إجماع عالمي كما هو حال اللاجئين الفلسطينيين، وإنما على الضغط المباشر على الحكومات الأوروبية من خلال أجهزة الحكم الأمريكية.

كما سبق القول: التعويض يعني إرجاع الشيء إلى أصله. وهو التعويض عن الفرق في الحالة المعنوية والمادية للفرد والجماعة بين معيشتهم على أرض وطنهم، وبين اقتلاعهم منها وتشريدهم.

وهذا يشمل ٤ بنود رئيسية :

١- المنفعة المادية الشخصية، مثل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، ومزاولة الأعمال.

٢- المنفعة المادية العامة، مثل المؤسسات والخدمات والأملاك العامة ومصادر الثروة الطبيعية.

٣- المنفعة المعنوية الشخصية مثل الشعور بالأمان والعيش بين الأهل والشعور بالسعادة.

٤- المنفعة المعنوية العامة، مثل الهوية الوطنية والثقافة والتاريخ والمقدسات.

يضاف إلى هذه البنود الأربعة التعويض عن جرائم الحرب والجرائم ضد السلام والجرائم ضد الإنسانية. وقد اكتسب المجتمع الدولي خبرة عملية وقانونية في هذا الأمر منذ الحرب العالمية الثانية وحرب البوسنة والإبادة العنصرية في أفريقيا الوسطى. ونتيجة لهذه الخبرة فقد أشار القرار ١٩٤ في مذكرته التفسيرية إلى انطباق جرائم الحرب عليه، ولكنه ترك معالجة التعويض عنها والمحاكمات عن جرائمها إلى مؤتمر خاص يعقد لذلك أو إلى الاتفاق عليه في بنود اتفاقية السلام التى كان من المتوقع حدوثها بعد صدور القرار.

وقد أنشأت الأمم المتحدة حسب معاهدة روما عام ١٩٩٨ محكمة دولية لجرائم الحرب لا تستثني احداً من العقاب مهما كان مركزه.

والآن توجد لدي الأمم المتحدة منظومة قوانين متكاملة تعالج عديداً من الجرائم في مقدمتها:

١- الجرائم ضد السلام وتشمل: التخطيط والإعداد والتحريض على حرب عدوانية، الاشتراك في مؤامرة للقيام بتلك الحرب.

٢- جرائم الحرب وتشمل: القتل والتعذيب وقتل الأسري وسوء المعاملة، نهب الملكية العامة والخاصة، والتدمير المتعمد للقرى والمدن والمنشآت.

٣- الجرائم ضد الإنسانية وتشمل: القتل والاستعباد والترحيل، والتعذيب والتمييز وسوء المعاملة على أساس ديني وعرقي وسياسي.

وقد اقترفت إسرائيل كل هذه الجرائم.

ويمكننا تقدير مجموع التعويض (فقط للبنود التي يمكن تقديرها مادياً من المذكورة أعلاه) مبلغ ١٨٨ر١ مليون جنيه استرليني عام ١٩٤٨. وباعتبار الجنيه الاسترليني عام ٤٨ = ٤,٠٣ دولار، وباعتبار نمو سنوي ١٠٪، تكون قيمة التعويض عام ١٩٩٧ مبلغ ٥١١ بليون دولار، باستثناء البنود غير المقدرة.

ومن نافل القول ان الأوطان لا تباع. وان التعويض حق لتعويض الضرر عن الدمار وفقد الدخل من الممتلكات والمعاناة النفسية التي عاشها الشعب الفلسطيني. وبينما يستحق كل لاجيء هذا

التعويض، إلا انه لا يشمل ثمن الأرض، فهذه لا تباع وإنما تسترجع. وإذا رغبت قلة في التخلي عن أرضها في فلسطين، فإنها تُشتري، أو تصبح ملكا للشعب الفلسطيني عن طريق مؤسسة سيأتي وصفها. والتعويض في هذه الحالة يكون عن استغلال هذه الأرض طيلة نصف قرن، هذا عدا التعويض عن الاضرار والخسائر التي سبق ذكرها.

خدعة التعويض الإسرائيلية

يعتقد قلة من الناس الذ ين أنتابهم اليأس أن العودة مستحيلة، وأنه لا بأس من قبول تعويض مجز يفك الأزمة الاقتصادية ويفتح مجالاً للمعيشة الرغدة. كما تعتقد بعض الحكومات أن ضيافتها للاجئين فرصة للحصول على تعويض جيد، نيابة عنهم، تستعمل كما يقال في المشروعات الإنمائية اللازمة لتوطينهم.

كل هؤلاء واهمون حتى لو كانت أغراضهم انتهازية بحتة. فالمطلع على المخطط الإسرائيلي لا يخرج بغير هذه النتيجة. وفي مؤتمر دولى مغلق عقد في منتصف عام ١٩٩٩ لمناقشة آلية التعويض، اتضحت معالم الشروط الإسرائيلية لقبول التعويض على النحو التالي : أولها أن التعويض إذا حصل، فهو جزء من تسوية كاملة ونهائية لا رجعة عنها. وترجمة ذلك أن دولاراً واحداً لن يدفع قبل الاعتراف بحدود جديدة ووضع القدس والمستوطنات وطبيعة الدولة الفلسطينية، وفوق ذلك لن يسمح لأى لاجئ فلسطينى بالعودة إلي بيته على أى حال. هذا هو شرط إسرائيل، على رغم أن خبراء القانون أكدوا أن التعويض حق معترف به حسب القانون الدولى وحسب القرار الشهير ١٩٤، وهذا متطابق مع القانون الدولى. وطرح الخبراء ما لا يقل عن ٤٠ حالة دولية مماثلة، أستوجب فيها التعويض من دون شروط لأن التعويض حق قائم بذاته في حالة وقوع الضرر، وهو مبنى على مبدأ "إرجاع الشيء إلى أصله ". وثانى الشروط الإسرائيلية أن الدفع يتم على مراحل يرافقها تنفيذ الشروط الإسرائيلية. فلا يتم دفع مبلغ إلا وتصاحبه دلائل على قبول الحل الإسرائيلي الكامل. ولهم في اتفاق أوسلو، وحتى في اتفاق واى ريفر، أسوة حسنة. فقد كانت هذه الطريقة احسن وسيلة للتحكم في مجرى الأمور. وماهى المراحل التي تواكب دفع التعويض؟ هى إزالة المخيمات، حل منظمة الانروا، إلغاء صفة اللاجئ القانونية، ثم إلغاء القرار ١٩٤ وهكذا تفتقت العقلية الإسرائيلية عن فكرة دفع دولار مقابل هدم كل خيمة، وإلغاء كل اسم من سجلات اللاجئين. وثالثة الاثافي الإسرائيلية، أنها لا تستطيع دفع مبالغ التعويض، لأن عليها التزامات كبيرة لإ يواء وتشغيل مهاجرين روس وأثيوبيين جدد. لذلك فإنها تطلب من أميركا وأوروبا ودول البترول (هكذا) أن تدفع هذه المبالغ نيابة عنها. وتبقى في يدها حجة الملكية لأملاك الفلسطينيين كلها ملكاً خالصاً لإسرائيل بالمجان معترفاً به من المجتمع الدولى.

ورابع الشروط ان تكون إسرائيل عضواً مسيطراً في الهيئة الدولية التى تدفع التعويضات، ويكون لها حق قبول أو رفض أى طلب، مع أنها لم تدفع شيئاً يذكر.

وخامس الشروط أن لإسرائيل حق تحديد من هو اللاجئ، وان عليه أن يقدم وثائق الطلب الكاملة

التي تعترف بها إسرائيل حتى يدرج في قائمة المستفيدين.

وسادس الشروط ان تكون قيمة التعويض مبلغاً مقطوعاً ثابتاً (وهو حد أعلى قد ينخفض) ويدفع إلى جهة واحدة يتفق عليها، ولا يجوز للأفراد أن يتقدموا بطلباتهم إلا إلى تلك الجهة وذلك خلال فترة زمنية محددة، يقفل بعدها باب الطلبات.

وسابع الشروط أن على السلطة الفلسطينية واجب إلزام الفلسطينيين بقبول هذه الشروط وذلك على غرار القبول باتفاق أوسلو، ومن لا يقبل يتعرض للمساءلة القانونية كعدو للسلام. (وهنا نشأت مشكلة اللاجئين الذين يحملون جنسية أخرى مثل الجنسية الأردنية، هذا عدا أولئك الذين يعيشون في أمريكا وكندا الذين لا يخضعون للسلطة). وثامن الشروط ان عروض إسرائيل السابقة لاغية، ومنها عرض عودة ١٠٠ ألف لاجئ عام ١٩٥٠ (عددهم اليوم ٥٠٠,٠٠٠) والتعويض المعروض في ذلك العام بمبلغ مليون جنيه إسترليني. هذا، وغيره كثير، ما ينتظر أولئك الذين يعتقدون ان التعويض وسيلة مريحة وسريعة للتخلص من مشكلة اللاجئين واللجوء. وبالطبع فإن الطرح الإسرائيلي مناقض تماماً للقانون الدولى، وليس لديه ما يسنده إلا القوة الإسرائيلية والخضوع العربى. فقد بيّن خبراء القانون الدولى الحاضرون، ومنهم من يعمل في الأمم المتحدة، ان حق التعويض حق ثابت في القانون الدولى منذ زمن بعيد، وانه مبنى على " ان كل ضرر يقابله الالتزام بإصلاحه ". وأدرج هذا الحق في القانون الدولى لحقوق الإنسان الذى صادقت عليه مجموعات إقليمية مختلفة منها أوروبا وأميركا، كما انه ادرج في مؤتمر القانون الدولى الذى نظمته اللجنة الدولية للوضع القانوني للاجئين الذى عقد في القاهرة عام ١٩٩٢، وصدر فيه " إعلان مبادئ القانون الدولى لتعويض اللاجئين ". وخلاصة ذلك الإعلان انه إذا طردت دولة مواطنيها مباشرة او غير ذلك، فإن لهم حق العودة والتعويض كلاهما. واحتجاج إسرائيل بأن الفلسطينيين ليسوا مواطنين فيها غير مقبول، لأنهم كانوا مواطنين على الأرض التي بسطت عليها إسرائيل سيطرتها، وان الدولة التي تعلن السيادة على الأرض ملزمة بواجباتها تجاه من يعيشون على هذه الأرض، ومن هذه الواجبات منحهم حق المواطنة. ويترتب على ذلك أشياء كثيرة، منها استحقاق التعويض من الدولة عن سلب المواطن جنسيته، إلى جانب الحق في استرجاعها. وعكس ما تطالب به إسرائيل فإن حق اللاجئ في مقاضاة إسرائيل ومطالبتها بالتعويض لا يسقط بتوقيع اي اتفاق، فهو حق فردى مطلق ليس له حد زمنى. وسبّب هذا الرأى القانونى الدولى ازعاجاً لإسرائيل تحاول التخلص منه بإلقاء حمل المسؤولية علي ظهر السلطة الفلسطينية أو العربية التى توقع معها، لتحميها من مطالبات مواطنيها القانونية. ومنها أيضاً حق الدول المجاورة التي استقبلت اللاجئين على الدولة الطاردة. وهذا يهم الأردن وسوريا ولبنان خصوصاً. إذ ينص القانون الدولى على حق الدول المجاورة في طلب التعويض من إسرائيل، إذ أنها سلبت اللاجئين مواطنتهم و أضافت عبئاً جديداً على الدول المجاورة، الذى تحملته لأسباب إنسانية. وإسرائيل بذلك خرقت سيادة تلك الدول بإرغامها على قبول لاجئين غير مواطنين فيها. لذلك فان تلك الدول المجاورة تستحق تعويضاً منفصلاً من إسرائيل، وليس جزءاً من تعويضات اللاجئين، كما تعتقد بعض الدول العربية. كما ان الدول التي

منحت اللاجئين جنسيتها مسؤولة عنهم إعاشة وتعليماً وصحة بموجب عقد المواطنة المعقود بين الدولة والمواطن فيها، من دون ان يؤثر ذلك على حقوقهم الفردية تجاه إسرائيل. وليس لهذه الدول أن تسترجع من هؤلاء ثمن ايوائهم إلا في حدود القوانين المرعية المطبقة على جميع المواطنين.

ويقول خبير القانون الدولى البروفسور جون كويجلى ان عدم حيازة المواطنة (في إسرائيل) لا تحرم اللاجئ من التعويض والعودة إلى بيته. ويضرب مثلاً على ذلك ان أوكرانيا أعادت التتار الى موطنهم في جزيرة القرم التي بسطت عليها اوكرانيا سيادتها عام ١٩٥٣، على رغم أن التتار عندما طردوا من القرم كانوا يحملون جنسية الاتحاد الروسى، ولم يحملوا ابداً الجنسية الاوكرانية. فالمبدأ ان المواطن مرتبط بوطنه، بغض النظر عمن يبسط السيادة عليه. وإذا بسطت دولة سيادتها على أرض، فهى ملزمة بمنح سكانها المواطنة من دون استثناء، ولو خرجوا، لأى سبب كان، فإن لهم حق العودة والمواطنة.

ويضرب أيضاً أمثلة أخرى على تطبيق الأمم المتحدة لهذه المبادئ، منها : عودة الكمبوديين إلى ديارهم بعد انتهاء الصراع المدنى، ودعوة مجلس الأمن إلى عودة الجورجيين المطرودين من ابخازيا، وعودة الهوتو إلى رواندا بعد الحرب، وعودة المسلمين والكروات والصرب إلى ديارهم بعد اتفاق دايتون، وعودة أهالى كوسوفو إلى ديارهم، واسترجاع اليونان القبارصة أملاكهم في قبرص التركية. والمثال الأخير جدير بالاهتمام للغاية. فقد صدر حكم يعتبر سابقة مهمة للاجئين الفلسطينيين. إذ صدر حكم من المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في ٢٨/ ٧/ ١٩٩٨ في القضية التي رفعتها السيدة لويزيدو ضد تركيا، طالبة حقها في استرجاع ملك لها في قبرص التركية، وتعويضها عن عدم قدرتها على الانتفاع به طوال مدة السيطرة التركية. وحكمت لها المحكمة بالاسترجاع والتعويض، على رغم انه لم يكن المسكن الرئيسي لها. ويذكر ان قوانين حقوق الإنسان أصبحت مصدراً للتشريع في الدول الأوربية ولها أولوية في الغالب على القوانين المحلية.

العودة ممكنة عملياً

لقد رفض الخطاب السياسي العربي التوطين، وهذا حق، ورفض التعويض إذا كان يعني بيع الوطن فالوطن لا يباع. هذا الرفض يجب أن يتزامن مع إعداد خطة العودة. يجب على الخطاب العربي والفلسطيني أن يتقدم بخطة شجاعة للعودة، ويتحدى إسرائيل في المحافل الدولية على أن تقوم هي بالدفاع عن نفسها : لماذا تمنع حق العودة؟ فلنفند الطرح الإسرائيلي بنداً بنداً ونتحداه.

تقول إسرائيل إن القرى دُمّرت والحدود ضاعت والمعالم تغيرت، ولذلك فإنه من الصعب معرفة الحدود والأماكن. لدينا خرائط الانتداب المفصلة لكل فلسطين وتحتوى علي حوالى ١٠٠,٠٠٠ أسم. وعندما استولت إسرائيل على الأرض الفلسطينية ووزعتها بالإيجار على المستعمرات، احتفظت بسجل كامل لكل قطعة ارض ومصدرها وصاحبها الأصلي ومستأجرها الحالي. كما قامت بريطانيا في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦ بتصوير جوي كامل لكل فلسطين لا يزال موجودا. وتحتفظ الأمم المتحدة في ملفات لجنة التوفيق فى فلسطين بسجلات الأراضي للفلسطينيين الأفراد الذين تم تسجيلهم فى عهد

الانتداب. واعتقد جازما أن تحديد الأرض الفلسطينية والأرض الواقعة تحت حيازة اليهود عام ١٩٤٨ لا يمثل مشكلة فنية يصعب حلها. إذن فقصة ضياع الحدود قصة باطلة.

والادعاء بأن إسرائيل لا تسع اللاجئين إذا عادوا هو محض خرافة. فقد أثبتت الدراسات التي أجريناها أنه يمكن تقسيم إسرائيل إلي ثلاث مناطق (أنظر شكل رقم ١):

المنطقة (أ) مساحتها ١ر٦٨٣ ك م مربع وتساوي تقريباً مساحة الأراضي اليهودية عام ١٩٤٨ ويسكن بها ٦٨٪ من اليهود.

المنطقة (ب) مساحتها ١ر٣١٨ كم مربع ويسكنها ١٠٪ من اليهود و٢٠ ٪ من الفلسطينيين في إسرائيل.

المنطقة (ج) ومساحتها ١٧ر٣٢٥ كم مربع وهي الأرض الفلسطينية، وطن اللاجئين وإرثهم التاريخي و يسكنها ٢٢ ٪ من اليهود. لكن ١٩ ٪ منهم يسكنون في عدة مدن أصلها فلسطيني. ويبقي ٣ ٪ من اليهود، أي حوالي ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن يهودي في الريف يسيطرون على أرض حوالي ٥ مليون لاجيء، التي تبلغ ٨٥٪ من مساحة إسرائيل، بينما يبقي هؤلاء اللاجئون مكدسون في المخيمات.

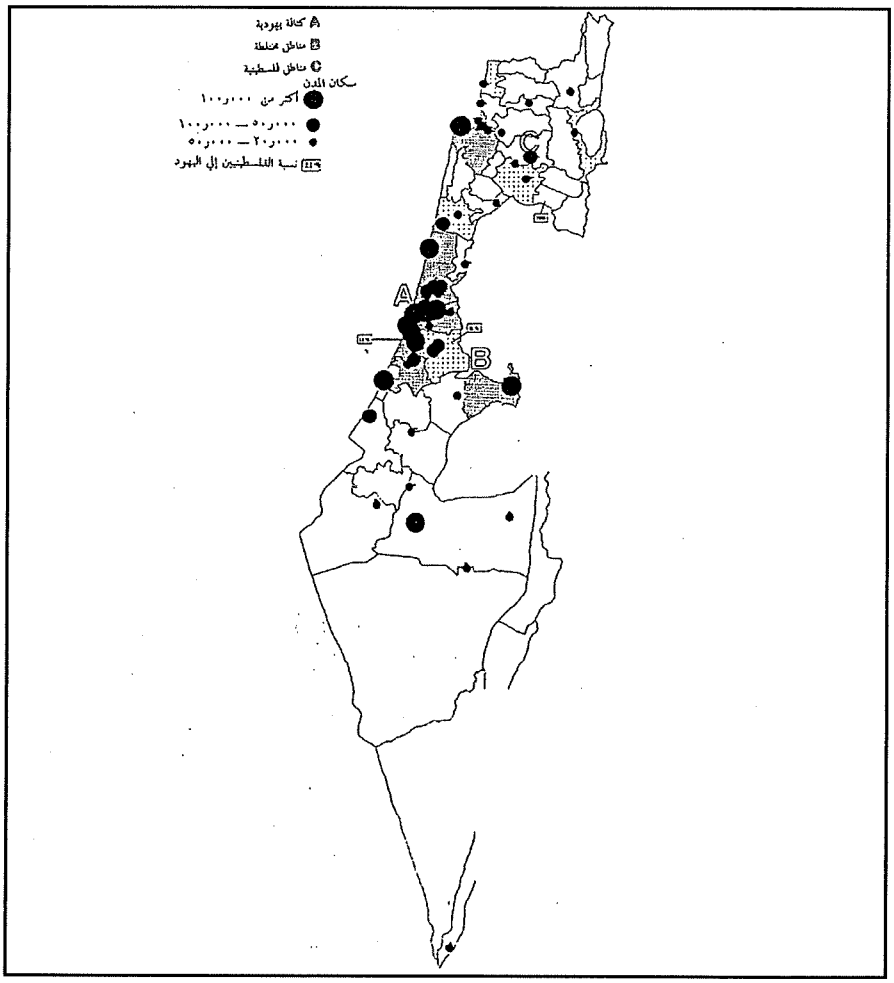

ماذا يعمل هؤلاء المستوطنون

يقولون أنهم يعملون في الزراعة. والواقع أن الكيبوتس قد أفلس أيديولوجيا واقتصادياً.

كيف؟ تستهلك الزراعة ٧٥ ٪ من كمية المياه المستعملة في إسرائيل وهى مياه ثلثاها مسروق من العرب. ويستغل مزارعو الكيبوتس (وقرى الموشاف التعاونية) كافة الأرا ضي الزراعية، وهى أراضى اللاجئين التي طردوا منها، لكن هذا الإنتاج الزراعى لا يساهم بأكثر من ١ر٨ ٪ من الناتج المحلى الإسرائيلي. هذا الإنتاج الضئيل باهظ الثمن. إذ تستهلك الزراعة في النقب ٥٠٠ مليون متر مكعب مياه في السنة، وهذه الكمية تساوى تقريباً كافة المياه الفلسطينية المسروقة من الضفة الغربية، وهى أيضاً تساوى مياه نهر الأردن شمال بحيرة طبرية التي استحوذت عليها إسرائيل وبسببها امتنعت عن إبرام اتفاقية سلام مع سوريا.

وبسقوط مبدأ الكيبوتس أيديولوجيا وفشلها الاقتصادى، دعا آريل شارون ورفائيل إيتان إلي سن قوانين تقضى بأن يبيع الكيبوتس جزءاً من أرضه المؤجرة (وهى ملك فلسطينى) بأسعار المدن لتبني عليها عمارات سكنية تباع لمن يشاء، حتى ليهود في الخارج لايحملون الجنسية الإسرائيلية.

ومقابل موافقة الكيبوتس علي ذلك، يأخذون " تعويضاً " علي ذلك مقداره ٢٥٪ من قيمة البيع، مما جعل هؤلاء المفلسين أثرياء بين يوم وليلة. وهذا أيضاً أثار جدلاً واسعاً ومقاومة من سكان المدن الذين يدفعون مبالغ باهظة للخدمات والضرائب ولا يتمتعون بأى مزايا أو هدايا.

هل يعقل أن يسرح ويمرح هؤلاء المستوطنون في أرض اللاجئين وهم مكدسون في المخيمات؟ إذ تبلغ كثافة السكان في قطاع غزة ٤٢٠٠ شخص/كم٢. ولو كنت لاجئاً ونظرت عبر السلك الشائك تري أرضك على بعد كيلو متر واحد شبه فارغة، إذ تبلغ كثافة المستوطنين ٦ أشخاص على الكيلو متر المربع، أي حوالي واحد من ألف من كثافة قطاع غزة.

بل أكثر من ذلك، لو عاد جميع لاجئي قطاع غزة إلى مواطنهم الأصلية في اللواء الجنوبي، لما تأثر بذلك غير ٧٨ر٠٠٠ مستوطن، يمكن نقلهم إلى مخيم واحد مثل مخيم جباليا.

ولو عاد جميع لاجئي لبنان إلى مواطنهم الأصلية في الجليل، لما تأثر بذلك غير ١٠٠ر٠٠٠ مستوطن، يمكن حصرهم في مخيمين صغيرين من مخيمات لبنان.

وفي كل الأحوال لا تتأثر كثافة اليهود في المنطقة الوسطي بأكثر من ١-٥٪ فقط.

بل إن مجموع اللاجئين في لبنان وغزة يساوي بالضبط عدد المهاجرين الروس الذين جلبتهم إسرائيل في التسعينات، ليسكنوا في ديار هؤلاء اللاجئين.

فالمسألة إذن ليست مسألة متسع من المكان، إنما هي في الو اقع أكبر عملية تطهير عرقي في التاريخ الحديث.

الطابع اليهودي لإسرائيل

يقولون لنا أن عودة اللاجئين ستفسد الطابع اليهودي لإسرائيل، أو تلوث النقاء العنصري لإسرائيل. وهذا طرح عجيب. فلست أعلم عن أي قانون إلهي أو دولي أو أخلاقي يقضي بأن يندثر شعب ليقوم على أنقاضه شعب آخر. ومع ذلك لنسأل وما هو المقصود بهذا الطابع؟ هل هو قانوني؟ أم ديموغرافي أم اجتماعي ام ديني؟

إذا كان قانونياً، فلنتذكر الاتي : انه حتى بعد إلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية نتيجة الهيمنة الأمريكية، تبقي الحقيقة ساطعة للعيان. قبل شهور قليلة أصدرت ٣ لجان تابعة للأمم المتحدة هي لجنة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري ولجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ولجنة الحقوق المدنية والسياسية تقاريرها الدورية عن التزام الدول بالقانون الدولي. قالت هذه اللجان عن إسرائيل، إن مخالفات إسرائيل للقانون الدولي نابعة من قوانينها المحلية، أو بمعني آخر العنصرية. فكيف يطلب منا أن نقبل بما رفضه المجتمع الدولي؟

وإذا كان ديموغرافياً، بمعني أن يبقي اليهود أغلبية عددية في إسرائيل فهذا سراب. يبلغ اليوم عدد الفلسطينيين في إسرائيل حوالي المليون أو ٢٥٪ من عدد اليهود. وبعد حوالي ٤ عقود من الزمان سيصبح عدد اليهود بفرض استمرار الهجرة ١٠ ملايين. وفي نفس الوقت سيصبح عدد الفلسطينيين أيضا عشرة ملايين. فماذا تفعل إسرائيل اذاً؟ هل تقوم بعملية تطهير عرقي أخرى مثل نكبة ١٩٤٨؟

لسنا نحتاج إلى الانتظار كل هذا الوقت. فلا يمكن استعباد أقلية إذ ا زادت نسبتها عن ١٥٪، وستشارك في البرلمان اذا وصلت إلى ٢٥٪ وستشارك في الحكومة إذا زادت عن ٣٥٪.

كيف أذن تستمر معاناة اللاجئين حتى تكتشف إسرائيل أن تفوقها العددي هو قصير الأجل ووهم على المدى الطويل. واليوم تبلغ نسبة الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بأقاليمهاالثلاثة ٤٧٪ من مجموع السكان واليهود ٥٣٪. وخلال ٤ سنوات يتساوى الطرفان. ولابد أن الحدود ستختلط بشكل ما، فكيف يتأتي لليهود حلم الأغلبية العددية؟

وإذا كان الطابع اليهودي اجتماعياً فيكفي أن نستشهد بالبروفسورة عتصيونى هاليفى المتخصصة في الهوية الوطنية اليهودية. تقول " لسنا شعباً واحداً، فاللغة مختلفة والمظهر مختلف، وأنماط السلوك مختلفة والهوية مختلفة ". صحيح أن إسرائيل نجحت في إقامة جيش قوي ينخرط فيه كل الشباب الذين يتكلمون العبرية، ولكن توجد في إسرائيل اليوم ٣٢ لغة مستعملة. فكيف يكون الفلسطينيون نشازاً في هذا المجتمع المختلط؟

وإذا كان المقصود بالطابع اليهودي ممارسة الديانة، فليس عندنا مشكلة في ذلك منذ مئات السنين. وتاريخنا في الأندلس لا ينكره اليهود أنفسهم.

وخلاصة القول أن هذه المقولات حول الطابع اليهودي فارغة ومزيفة وغير أخلاقية. ولا يجوز أن تمنع عودة اللاجئين.

المد الشعبي

ازدهرت آمال البعض عند توقيع اتفاقية أوسلو بأن الحقوق التي سلبت بالقوة ستعود بالسلام. لكن هذا الوهم تلاشى بسرعة وحل محله إحباط شديد. وفي هذا المناخ، نشطت جماعات أهلية قليلة تدافع عن هذه الحقوق، وأخرى تعيد تفسير هذه الحقوق في إطار من " ا لواقعية "، والمقصود بذلك القبول بالفتات. وانخرط بعض المثقفين فيما أصبح يسمي "بصناعة السلام " المربحة، حيث تجازى الدراسات التي تجمل " الواقعية " وتحسنها للقبول بمكافآت ودعم مالي للمؤسسة التي تقوم بها.

لكن تعثر عملية السلام هذه كشفت عن مضمونها الفا رغ. وكما يكتشف الجائع أن طبخ الحصى لا يفيد، تحول الإحباط إلي رغبة في التحرك والعمل. ونشأت تجمعات هنا وهناك تطالب بحق العودة. لكن مرور ذكرى خمسين سنة علي النكبة، أجج هذا الحماس. وخلال السنتين التاليتين عقدت عشرات المؤتمرات، أقلها في البلاد العربية كما ذكرنا، وأكثرها في بلاد أجنبية. وفي ٤مارس عام ٢٠٠٠ أصدرت اللجنة الراعية لإعلان حق العودة " ميثاق العودة " الذي نشر في جميع مراكز التجمعات الفلسطينية في العالم. وهذه اللجنة مكونة من ١٢ عضواً مقيمين في فلسطين بمناطقها الثلاث (فلسطين ١٩٤٨، الضفة، غزة)، الأردن، سوريا، لبنان، الخليج، أوروبا وأمريكا. وهؤلاء الأعضاء يتمتعون بوزن فكرى واجتماعي وسياسى، ولكنهم لا يشغلون مناصب سياسية. كما تكونت في أمريكا جماعة تعنى باسترجاع حقوق الملكية الفلسطينية وحق العودة، وانتشرت كثيراً بفضل الاتصال الإلكتروني. وفي ٨ إبريل ٢٠٠٠ نظم مركز الأبحاث العربية مؤتمراً هاماً عن حق العودة، حضره ألف شخص من البلاد العربية وأمريكا، لكن معظمهم شباب ولدوا في أمريكا أو يتعلمون فيها. وهذا دليل آخر علي أن جذوة حق العودة لن تنطفئ.

وفي ١٠/ ٦/ ٢٠٠٠ أصدرت اللجنة الراعية لحق العودة بياناً وزع في العواصم العربية تعلن فيه "عدم اعترافها بأي اتفاق وبأي جهة توقع أي اتفاق" يتنازل عن حق العودة بأي شكل وبأي إخراج. والجديد في هذا البيان أن الفصائل المعارضة وبعض عناصر فتح قد وقعت عليه، بالإضافة إلي الشخصيات المستقلة التي سبق أن وقعت ميثاق العودة.

وفي ١٦و١٧ سبتمبر سارت مسيرات في لندن وواشنطن ومخيم الدهيشة وبيروت وحيفا تطالب بحق العودة. وانتشرت في معظم بلاد العالم جمعيات ومؤسسات بحث وإعلام تنشر الوعي وتطالب بحق اللاجئين في عودتهم إلى ديارهم.

وبازدياد قوة التيار الشعبي، والاتجاه إلي تنظيمه وتفعيله، أصبح "حق العودة " مطلباً أساسياً وسياسياً أيضاً. ولايمكن تصور أن الجهة المفاوضة أو الدول العربية تستطيع أن تقبل بإسقاط هذا الحق، منعاً للفتنة وإثارة عدم الاستقرار. وقد صحب هذا المد الشعبي، تضاؤل في العاملين في "صناعة السلام "، ولم يعد يسمع لهم صوت.

ويمكن أن نتوقع قيام تحرك شعبي مدني في شكل منظم سيزداد تأثيره في مجرى الأحداث الفلسطينية. ويبدأ هذا بإنشاء مؤسسات تنظيمية وأطر تمثيلية للحقوق المادية للفلسطينيين مثل"هيئة أرض فلسطين " التي اقترحها الكاتب منذ عام ١٩٩٥. وأتوقع أنه خلال شهور قليلة سينشأ تجمع شعبي موحد للمطالبة بحق العودة في المحافل الدولية وأمام الجهات العربية والأجنبية. ويعني هذا

فشل ذريع للمشاريع الإسرائيلية الأمريكية التى تهدف إلى القضاء على الشعب الفلسطيني بتذويبه في الشتات.

يبقى سؤالان: هل يتخلى اللاجئون عن حقوقهم؟ وهل توافق إسرائيل على عودة اللاجئين؟

السؤال الأول سهل. فلا توجد أية دلالة، رغم أوسلو والمشككين والمتخاذلين، على أن الغالبية الساحقة للشعب الفلسطيني ستنسى وطنها أو تتخلى عنه. وقد أثبتت ذلك الأجيال المتعاقبة، وهي الآن مسلحة بالعلم والمعرفة. أما السؤال الثاني : موافقة إسرائيل على عودة اللاجئين، فغير وارد في الوقت الحالي. إسرائيل تريد الاحتفاظ بالمكاسب المادية الهائلة التي سلبتها من الفلسطينيين، وتريد الحفاظ على كيانها العنصري الذي يقوم على مبدأ النقاء اليهودي. وهي بذلك تكون آخر معقل في العالم للمبادئ العنصرية بعد سقوط ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وجنوب أفريقيا العنصرية. ان نظرة جدية لحال العالم اليوم وفي المستقبل القريب، تبين انه ليس هناك مستقبل لإسرائيل العنصرية، فالعالم يصغر كل يوم بالاتصالات، ويتبادل الأفكار والتجارة، ويجسد حقوق الإنسان ويهتم بكل اغتيال لها في اي مكان. ثم ان هناك العنصر الفلسطيني في إسرائيل الذي يتزايد ثقله السياسي. كل هذه العوامل تجعل مقاومة إسرائيل للديمقراطية والمساواة في الحقوق بغض النظر عن العرق والدين وتشبثها بفكرة الأغلبية العددية أو التفوق العرقى مقاومة يائسة مصيرها الانهيار، وبهذه المقاومة يشترون وقتاً ولا يشترو ن مصيراً. ولا نتوقع ان إسرائيل ستغير سياستها في المدى القصير، إلا لو حدثت لها كارثة تعيدها إلي الوعى.

لكن أكبر قوة لدي الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه هي إصراره على العودة، ذلك الإصرار الذي يتوارثه الأبناء عن الأباء، ليس عاطفة فقط بل علما ومعرفة وتنظيما. هذا الإصرار هو الثروة الحقيقية وهو وقود الطاقة التي لا تنضب على طريق العودة.

المحور الخامس

طبيعة دولة الاستيعاب للاجئين الفلسطينيين

دولة فلسطينية في حدود حزيران ١٩٦٧

د. وليد مصطفى*

أولا: لمحة تاريخية عن حدود الدولة الفلسطينية

منذ أن أقرت عصبة الأمم في صك الانتداب عام ١٩٢٢ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وقيام سلطات الانتداب البريطاني بتامين كافة الشروط لقيام هذا الوطن، أ صبح محتما إقامة هذا الوطن على حساب الشعب الفلسطيني . ومن ثم فإن الكلمات التي وردت في صك الانتداب والتي اشارت " على أن يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين"[1] لا تتجاوز كونها كلمات بغير محتوى ذلك أن هذا الوطن القومي قام على حساب الشعب الفلسطيني وليس بجواره.

وبعد أن تدفقت أمواج الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتمت إقامة البنية التحتية للدولة العبرية في فلسطين أصبح واضحا أن تقسيم فلسطين هو الحل الوحيد الممكن وهذا ما ركزت عليه معظم المشاريع الدولية في حقبة الانتداب وما بعد. أول وأهم هذه الأفكار تبنته الحكومة البريطانية عام ١٩٣٧ إثر اندلاع ثورة ١٩٣٦ الكبرى . وقد بررت لجنة بييل الحكومية البريطانية تقسيم فلسطين بالأحجام والمناطق المقترحة بأسباب ديموغرافية وواقع ملكية الأرض وا لمخططات المستقبلية لنمو الدولة اليهودية. وتبين الخريطة المرفقة رقم ١ أن الدولة العربية المقترحة كانت ستقوم على مساحة ٧٨٪ من فلسطين، وبالذات في مناطق فلسطين الوسطى الجبلية والسهل الساحلي الجنوبي والنقب . بينما ستقوم الدولة العبرية على ١٩٪ من مساحة فلسطين في الجليل والسهل الساحلي الشمالي و مرج بن عامر. ولما كان الجليل برمته عربي العمران والسكان فقد رأت اللجنة تهجير ٢٢٥ ألف فلسطيني منه لتفريغه من العرب . كما اقترح أن توضع منطقتا القدس وبيت لحم والممر الذي يصلهما بالساحل -والبالغة مساحتها ٣٪- تحت الانتداب البريطاني من أجل تأمين العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لأتباع الديانات الثلاث .

---

* أستاذ بجامعة بيت لحم

يجدر بالذكر أن عدد السكان الفلسطينيين كان عام ١٩٣٧ قد وصل إلى ٩٣٩,٩ ألف أما عدد السكان اليهود فقد وصل نتيجة الهجرات المتتالية إلى ٣٩٥,٨ ألف[٢].

أما مشروع التقسيم الهام الثاني فقد اقترحته اللجنة الخاصة بفلسطين التي شكلتها الأمم المتحدة بعد إعلان بريطانيا عن نيتها إنهاء انتدابها لفلسطين. وقد أقر هذا الاقتراح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩. وقد نص هذا القرار على تقسيم فلسطين ايضا إلى ثلاث كيانات سياسية مست قلة ولكن متداخلة اقتصاديا وبحدود مفتوحة وهذه الكيانات مبينة على الخريطة المرفقة رقم ٢ كما يلي:

١- الدولة العربية : قدرت مساحة هذه الدولة ب ١٢٣٦٩كم٢ (٤٥ ,٧٦٪ من مجمل مساحة فلسطين) ويقطن هذه الدولة قرابة ٧٢٥ ألف عربي وحوالي عشرة آلاف يهودي. وقد شغلت هذه الدولة الأجزاء الغربية من الجليل والمنطقة الجبلية الوسطى من فلسطين والأغوار الجنوبية والشط الشمالي الشرقي من البحر الميت وشريط من الساحل الفلسطيني الجنوبي والشريط الشمالي الغربي من النقب .

٢- الدولة اليهودية: قدرت مساحتها بـ ١٤٤٠٠كم٢ (٢٨,٥٣٪من مساحة فلسطين) ويقطنها ٤٩٨ ألف يهودي و٤٠٧ آلاف عربي. وقد ضمت هذه الدولة الجليل الشرقي والجزء الشمالي من الغور الأوسط ومرج بن عامر وسهل عكا والسهل الساحلي الأوسط وجزءاً كبيراً من السهل الساحلي الجنوبي والشط الجنوبي الغربي للبحر الميت والجزء الأكبر من النقب. نلاحظ هنا أن لجنة الأمم المتحدة في الوقت الذي رفضت مبدأ التهجير الذي كانت قد اقترحته لجنة بييل وأقرت بقاء ٤٥٪ من سكان الدولة اليهودية العرب في أراضيهم وقراهم ومدنهم، قد منحت الدولة اليهودية مساحة تعادل ثلاثة أضعاف المساحة التي منحتها إياها لجنة بييل.

٣- تدويل القدس: لقد أقرت اللجنة استحالة إعطاء طرف دون الآخر السيطرة على مدينة القدس لذلك رأت أن يكون هناك كيان منفصل خاص بالقدس يدار من قبل مجلس وصاية تابع للأمم المتحدة. وقد قدرت مساحة هذا الكيان المنفصل بـ ٢٥٨كم٢ (قرابة ١٪ من مساحة فلسطين) وقد شملت هذه المساحة حدود بلدية القدس عام ١٩٤٧ مضافا إليها مجموعة من القرى والبلدات المحيطة بحيث تكون أقصاها إلى الشرق أبوديس وإلى الجنوب بيت لحم وإلى الغرب قرية عين كارم وإلى الشمال شعفاط. وقد بلغ عدد السكان العرب في حدود القدس الدولية ١٠٥ آلاف واليهود ١٠٠ ألف[٣].

وقد قامت اللجنة بذ لك دون مبررات ديموغرافية أو قانونية اللهم إلا تأمين شروط أفضل للتطور المستقبلي للدولة اليهودية على حساب الدولة العربية. ذلك أن مساحة الدولة اليهودية كما رأينا تجاوزت ٥٣٪ من مساحة فلسطين بالرغم من أن عدد السكان اليهود عند تقديم المشروع لم يتجاوز ٣٣٪ من مجمل السكان في فلسطين ولم تتعد ملكيتهم للأرض في ذلك الوقت ١٦٢٤كم٢ (٦٪ من مجمل مساحة فلسطين). بل إن ٤٥٪ من سكان الدولة اليهودية المقترحة العرب ملكوا ٨٨٪ من الأراضي التي ستقوم عليها الدولة اليهودية.

كانت موازين القوى في ذلك الوقت تتطلب من القيادة الفلسطينية والقيادات العربية حنكة أكثر في التعامل مع هذا القرار الدولي، حيث تفوقت القوة العسكرية اليهودية ليس فقط على القوة العسكرية الفلسطينية بل وعلى مجموع القوى العسكرية في الدول العربية المحيطة، ومع ذلك رفضت القيادة الفلسطينية والقيادات العربية قرار التقسيم انطلاقا من مبدأ الحق لوحده. وبالنظر لأن مبدأ الحق هذا لم يكن مسنودا بتوازن للقوى يضمنه ، فقد كان نتيجة الحرب التي خاضتها العديد من الأنظمة العربية والقيادة الفلسطينية -بالرغم من البطولات التي سطرت على المستوى الفردي هنا أو هناك أو على مستوى بعض المعارك- الخسارة الحتمية وأعطت المبرر للقوى الإسرائيلية لرسم حدود جديدة تجاوزت الحدود المقررة لها في خطة التقسيم عام ١٩٤٧.

حدود الضفة الغربية وقطاع غزة

وقعت في عام ١٩٤٩ عدة اتفاقيات للهدنة بين إسرائيل،الدولة التي تشكلت حديثا،وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان، وقد تحولت خطوط وقف إطلاق النار مع مصر وسوريا مع الزمن إلى حدود ما اصطلح على تسميته بالضفة الغربية وقطاع غزة . وكان من نتائج عدم تطبيق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧:

١- أن وضعت إسرائيل يدها على ٧٨٪ من مساحة فلسطين بواقع يزيد ٢٥٪ عما كان مخصصا لها وفق قرار التقسيم، بحيث بسطت إسرائيل سيادتها على أكمل الجليل وعلى الجزء الشمالي الشرقي من النقب ومنطقة بئر السبع وأجزاء من السفوح الغربية للجبال الوسطى بما فيها ممر بعرض ٨-١٥كم وطول ٢٠كم يصل إلى القدس الغربية. وقامت بتهجير ٧٥٠ ألف فلسطيني من ديارهم ، بما في ذلك غالبية سكان مدن فلسطينية كبرى كيافا وحيفا واللد والرملة وصفد وطبريا وبيسان وبئرالسبع والقدس الغربية، وتدمير ٤٧٢ قرية كان قرار التقسيم ينص على بقائها بسكانها العرب[٤].

٢- تم عام ١٩٤٨ ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن وأصبحت جزءا من المملكة الأردنية وتم وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية حتى ١٩٦٧ عندما قامت إسرائيل بعدوان جديد على الدول العربية في ١٩٦٧/٦/٥ أسفر عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء.

مبادرة السلام الفلسطينية

١- أطلق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة المعقودة في الجزائر في١٩٨٨/١١/١٥ وبعد مرور عام تقريبا على الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي اندلعت في ١٩٨٧/١٢/٩، مبادرة السلام الفلسطينية القائمة على الاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢والقبول بمبدأ دولتين على أرض فلسطين التاريخية مع تأمين حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن.وبذلك كرست في

هذه المبادرة الضفة الغربية وقطاع غزة كأرض للدولة الفلسطينية المقبلة .

٢- نص إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ والذي يعرف باتفاق أوسلو على أن هدف التسوية التي يجب أن تتحقق على الجانب الفلسطيني الإسرائيلي هو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢. وهذا ما يستند إليه المفاوض الفلسطيني في رسم الحدود للدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة التي يجب أن تقوم على الأراضي الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرفض محاولات ضم أجزاء من هذه الأراضي إلى إسرائيل أو تجزأة هذه الأراضي بهدف عدم تأمين الامتداد الجغرافي لها أو الحيلولة دون الاتصال المفتوح بين هذه الأراضي والحدود المصرية والأردنية المجاورة .

ثانيا : الضفة الغربية وقطاع غزة: لمحة جغرافية

أ- الضفة الغربية

تبلغ مساحة الضفة الغربية قرابة٥٦٣٧ , ٥كم٢ ، وتتكون من ١١ محافظة هي محافظات القدس والخليل وبيت لحم ورام الله البيرة وأريحا ونابلس وسلفيت وقلقيلية وطولكرم وطوباس وجنين. يصل طول الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب قرابة ١٥٣ كم، أما أقصى عرض لها فتصله عند مدينة قلقيلية التي تبعد عن نهر الأردن مسافة ٥٧ كم هوائي ويتقلص هذا العرض عند مدينة القدس إلى ٣٠كم ليعود ويصل في الجنوب إلى ٥٠كم هوائي .

من الناحية الطبيعية نحن هنا في الضفة الغربية أمام ظاهرتين هما الجبال الوسطى وغور الأردن.

وفي ما يتعلق بالجبال الوسطى يمكن تمييز ثلاث مجموعات من الجبال المتصلة وهي جبال الخليل والتي تسجل أعلى ارتفاعاتها عند مدينة حلحول ١٠٢١ م وهذه القمة هي أعلى قمة في الجبال الوسطى. وجبال القدس التي ترتفع في أقصاها عند جبل النبي صمويل إلى ٨٨٥م، أما المجموعة الثالثة فهي جبال نابلس التي يصل أعلى ارتفاعاتها إلى ١٠١٦م عند تل العاصور. وتتميز سلسلة الجبال الثلاثة بأنها تمتد من الشمال إلى الجنوب بموازاة البحر المتوسط وأن انحدارها إلى الغرب انسيابي تدريجي باتجاه السهل الساحلي، بينما هي شديدة الانحدار إلى الشرق باتجاه الأغوار. وتمتاز السفوح الغربية لجبال فلسطين الوسطى بالرطوبة لمواجهتها المباشرة للرياح الغربية القادمة من البحر حاملة الأمطار في فصل الشتاء، ومن ثم فإن الحياة النباتية الطبيعية والزراعة هنا غنية. خصوصا وأن هذه الجبال غنية أيضا بالينابيع مما شكل العامل الرئيسي للا ستيطان البشري الأول في فلسطين . بمعنى أن السفوح الغربية لجبال فلسطين كانت من أهم وأول مراكز الاستيطان البشري في فلسطين لأنها غنية بينابيعها ولكونها المناطق الأكثر حماية بحكم تركيبتها الجبلية. وقد تميزت في هذه المناطق ومنذ الحضارة الكنعانية في العصر البرونزي (٣٢٠٠ق م ١٢٠٠ق م) عمليات الزراعة في المناطق الجبلية عبر ما يسمى بالمصاطب والتي تتم ببناء الجدران الحجرية على المنحدرات الجبلية

لحماية التربة ومنع الانجراف وزراعة هذه المصاطب بأشجار الزيتون والكرمة والحبوب.

أما السفوح الشرقية وبحكم انحدارها الشديد وعدم مواجهتها للأمطار القادمة من الغرب فهي صحراوية قاحلة تسمى في فلسطين بالبرية حيث لا تصلح إلا كمراعي للمواشي في فصل الشتاء ومن ثم فهي قليلة السكان بقدر ما تجنب الإنسان الاستيطان فيها قديما وحديثا .

أما الأغوار فتشكل ظاهرة طبيعية استثنائية من حيث المظاهر الطبيعية والمناخ. فهنا يقع البحر الميت اخفض بقعة على الأرض (-٤١٢م تحت سطح البحر) وهنا في الأغوار حيث العروض الطبيعية هي لمناطق معتدلة نجد أن المناخ والنبات شبه مداري .

الأغوار طبيعيا هي جزء من حفرة الانهدام الإفريقي السوري الممتد من بحيرة فكتوريا في إفريقيا الشرقية إلى جبال طوروس في تركيا على مسافة ٦ آلاف كم . هذا الانهدام الذي يشكل البقعة الفاصلة بين صفيحتين من الصفائح الستة عشرة التي تشكل القشرة الأرضية والتي تسبح فوق طبقة المانتل الهلامية، وهاتان الصفيحتان هما الصفيحة العربية في الشرق والصفيحة الإفريقية في الغرب.وإذا كان نصيب فلسطين من حفرة الانهدام يتكون من وادي عربة فالبحر الميت فغور نهر الأردن فبحيرة طبريا ثم سهل الحولة بطول يصل إلى ٣٨٨كم من طول حفرة الانهدام الكبرى فإن نصيب الضفة الغربية يتمثل في الجزء الشمالي الغربي من البحر الميت والجزء الأكبر من غور نهر الأردن على طول يصل إلى ١٠٠كم تقريبا . ويشكل نهر الأردن الذي يعبر الأغوار من منتصفها الحد الطبيعي بين الضفة الغربية والأردن .

ب - قطاع غزة

يشغل قطاع غزة الشريط الجنوبي الغربي من السهل الساحلي الفلسطيني الجنوبي وهو عبارة عن شريط ساحلي صغير ويمتد من نقطة معبر بيت حانون في أقصى الشمال شرق إلى معبر رفح في الجنوب الغربي على طول ٤١ كم فقط. وهو بالإضافة إلى ذلك شريط ضيق حيث يبلغ أقصى عرض له في جزئه الجنوبي الغربي ١٢ , ٣كم فقط وأما في أواسط القطاع فإن عرضه لا يتجاوز ٦ , ٥ كم ليعود ويتسع قليلا عند بيت حانون في الشمال فيبلغ ٩ , ٥كم .

هذا الشريط الساحلي لا يرتفع عن سطح البحر إلا بأمتار قليلة حيث أقصى ارتفاع نجده قرب بيت لاهيا في نقطة ترتفع ٨٣ مترا في مقام الشيخة أم النصر وفي أواسط القطاع ترتفع أعلى نقطة عند مقام الشيخ سليم شمال بني سهيلة إلى ٨٢م وأما في المناطق الجنوبية الغربية فيصل ارتفاع أعلى نقطة في تل البيوكي جنوبي خربة العدس بارتفاع ٨١م.

ثالثا: السكان والكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بين الإحصاء العام الأول الذي أجرته السلطة الفلسطينية أن عدد السكان الفلسطينيين قد بلغ عام ١٩٩٧ ثلاثة ملايين تقريبا يعيش من بينهم مليونان في الضفة الغربية والمليون الثالث يعيش في

قطاع غزة[٥]. ويبرز في جدول توزيع السكان حسب مكان السكن (جدول رقم ١) أن مجموع المواقع السكنية في الضفة والقطاع بين قرية ومدينة هو ٦٨٠ موقعا موزعة على ١٦ محافظة، ١١ منها في الضفة والخمسة البقية في قطاع غزة. وأن ٥٦٪ من الفلسطينيين يعيشون في المدن وحوالي ١٥٪ يعيشون في المخيمات الثمانية والعشرين المنتشرة في أرجاء الضفة والقطاع (١٥ مخيما في الضفة و١٣ مخيما في قطاع غزة) . أما سكان الريف فقد قاربت نسبتهم ٢٩٪ . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الغالبية الساحقة من المخيمات الفلسطينية قائمة في المدن الفلسطينية فإن هذا يعني أن أكثر من ٧٠٪ من سكان الضفة والقطاع هم سكان حضر .

تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة بمساحتهما المحدودة منطقتين كثيفتي السكان، حيث يعتبر قطاع غزة بكثافته السكانية التي وصلت عام ١٩٩٧ إلى ٢٧٦٤ نسمة/كم٢ من أعلى الكثافات السكانية في العالم. أما الكثافة السكانية في الضفة الغربية فقد وصلت في نفس العام إلى ٣٣٢ نسمة/كم٢ وهي من أعلى النسب في منطقة الشرق الأوسط وتفوق مثيلتها في إسرائيل التي تعادل ٢٨٦/كم٢ الواحد. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معدلات الزيادة السنوية للسكان في الضفة والقطاع والتي تصل إلى ٣,٥٪ هي من أعلى المعدلات في العالم ، فإن هذا سيعني أن سكان هذه البقاع إذا ما حافظت الزيادة على نفس معدلاتها ولا توجد دلائل أنها ستكون غير ذلك- سيتضاعفون في العام ٢٠١٧. و تبين هذه الأرقام مدى الازدحام السك اني في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي لا يحتمل المنافسة والمزاحمة من قبل السكان اليهود الذين استوطنوا هذه البقاع بعد عام ١٩٦٧، خصوصا إذا ما استقبلت هذه البقاع نصيبها من اللاجئين الفلسطينيين والنازحين .

رابعا: الوضع الراهن للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة

يبين الجدول رقم (٢) وضع العمران الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومزاحمة الاستيطان اليهودي له. حيث نلحظ أن الاستيطان اليهودي متواجد في كل محافظة بما في ذلك محافظات قطاع غزة صغيرة المساحة وكثيفة السكان. وقد تمت إقامة هذه المستوطنات وفق برامج ومخططات فرض الأمر الواقع وإعاقة الانسحاب الإسرائيلي المستقبلي. ففي الأغوار التي تمثل الحدود الشرقية للضفة أقيمت ١١ مستوطنة بهدف إغلاق الحدود مع الأردن وإبقائها تحت السيطرة الإسرائيلية. ومن هنا يأتي الطرح الإسرائيلي الحالي بعدم التخلي عن الأغوار -كما يطرح شارون- أو استئجار الأغوار لسنوات عديدة قادمة -كما يطرح باراك- . والصورة نفسها تتكرر في غزة فعلى الحدود مع مصر وعلى الشط الجنوبي الغربي أقيم التجمع الاستيطاني غوش قطيف الذي يضم ٦٠٪ من عدد مستوطنات القطاع (١١ مستوطنة) لوضع مخارج البحر والحدود مع مصر تحت السيطرة الإسرائيلية.

كما أقيمت قرابة ٤٧ مستوطنة ملاصقة لخط الهدنة في الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية والشرقية لحدود الضفة الغربية بهدف إلغاء خط الهدنة الذي كان يفصل الضفة عن إسرائيل

والحيلولة دون العودة إليه، كما تم في سبيل ذلك تدمير قرى عمواس ويالو و بيت نوبا العربية في منطقة اللطرون وتهجير سكانها في الأيام الأولى التي تلت عدوان الخامس من حزيران وإقامة غابة ومنتزه مكانها سميت بمنتزه كندا نسبة إلى المتبرعين اليهود الذين أقاموه . وبالتالي نجد الطروحات الإسرائيلية تنادي في كل الأحوال بضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل .

كما أقيمت تجمعات استيطانية في مواقع استراتيجية قرب التجمعات السكانية المدنية الرئيسية في الضفة بهدف أحكام السيطرة عليها. وهذا ما نراه بوضوح في محافظات نابلس ورام الله والخليل وبيت لحم . ومن ثم نرى الطرح الإسرائيلي اليوم - وبحجة المحافظة على هذه المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية - يسعى لتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات في الشمال والوسط والجنوب حيث تتغلغل المستوطنات الإسرائيلية فيما بينها وتحول دون وحدة أراضي الضفة ولا تضمن استمرارية امتداد الأراضي التي ستخضع للسيطرة الفلسطينية . كما أقيم البعض الآخر من هذه المستوطنات من أجل إحكام السيطرة على أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية. (انظر الجدول رقم ٣ حول حجم المستوطنات في الضفة الغربية، والخريطة رقم ٣ التي توضح العمران العربي والاستيطان اليهودي داخل الضفة).

أما مدينة القدس الشرقية فقد أقيم فيها وحولها ٢٥ مستوطنة يقطنها ٥٠٪ من عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ويشكلون الآن عقدة العقد في حل مستقبل القدس .

خامسا: وضع الأراضي الفلسطينية في ضوء الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية

نصت الاتفاقات الفلسطينية/الإسرائيلية على التوصل إلى الحل الدائم عبر مرحلة انتقالية تستمر خمس سنوات يتم خلالها إنجاز متطلبات تسوية دائمة وعادلة وإحلال الثقة والتعاون بين الطرفين مكان العداوة والشكوك . وبناء على ذلك تم في اتفاقية المرحلة الانتقالية الفلسطينية- الإسرائيلية المسماة أوسلو ٢ والموقعة بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨، تصنيف الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مراتب A,B,C بحيث تخضع الأراضي المصنفة ب A للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية، أما المنطقة B فتكون خاضعة في الأمور المدنية للسلطة الفلسطينية وتكون السيطرة الأمنية فيها تابعة للسلطة الإسرائيلية. أما المنطقة C فتخضع مدنيا وأمنيا للسلطة الإسرائيلية. وقد بدأ في تطبيق هذا الفهم في العام ١٩٩٥ على أمل أن يتم حتى العام ١٩٩٩ تسليم ما يزيد عن ٩٢٪ من أراضي الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية وإنجاز التفاوض على الأراضي الباقية -والتي تحوي المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية- مع تحقيق التسوية النهائية وإنهاء التفاوض حول المستوطنات والحدود والمياه واللاجئين والقدس . إلا أن الأمور لم تسر بالوجهة التي كان يعتقدها الطرف الفلسطيني، فقد أثبتت التطورات أن المؤسسة الإسرائيلية غير جاهزة بعد لتسوية تستند إلى الشرعية الدولية ومقبولة من الجانب الفلسطيني. فقد تلا اغتيال إسحق رابين استلام اليمين للسلطة في إسرائيل وما تلا ذلك من تل كؤ وتسويف وتأجيل في تطبيق ما تم الاتفاق والتوقيع عليه مع حكومة حزب العمل والليكود نفسه. فقد

كان نتنياهو يوقع الاتفاق ويرفض تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وكذلك فعل باراك من بعده بالرغم من انه جاء بدعوى إقرار السلام . وبالاطلاع على جدول تصنيف الأراضي في الضفة الغربية جدول رقم(٤) وخرائط تصنيف الأراضي أرقام ٤ ,٥ يتضح لدينا أن ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة و ٥٩٪ من مساحة الضفة الغربية لا زالت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وأن ٨٤٪ م ن مساحة الضفة والقطاع لا زالت خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية بالرغم من أن مساحة الأراضي التي تقوم عليها المستوطنات الـ ١٩١ في الضفة والقطاع لا تتجاوز ٥,١٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تبلغ هذه المساحة في الضفة الغربية ٨٥ ,١ كم٢ وفي قطاع غزة ٢,٦ كم[٦]. أما إذا قارنا نسبة السكان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة بالسكان الفلسطينيين فإن نسبتهم لا تتعدى ١٢ ,٥٪. بل ودلت أحداث الانتفاضة وخلال شهورها الأربعة الأولى- أن ظروف الشعب الفلسطيني بعد هذا التصنيف لم تتحسن حيث لا زال المحتل الإسرائيلي يطبق سياسة العقاب الجماعي ويقوم بإغلاق المناطق وفصل الأجزاء بعضها عن الآخر والحيلولة دون التنقل وحشر الناس في أقفاص الاحتلال . بل وشاهد الجميع أن المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية قد تعرضت ليس للحصار وحسب بل وللعدوان المسلح بالطائرات والدبابات ونيران الصواريخ .

سادسا : التصورات الإسرائيلية الأمريكية في مجال حدود الدولة

تبين الخريطة رقم (٦) التصور الإسرائيلي الذي عرض في مباحثات حزيران الماضي في كامب ديفيد والذي لا زال هو جوهر المعروض أمريكيا في مبادرة الرئيس الأمريكي السابق كلينتون. وأي تعديل حدث على الخريطة ما بعد كامب ديفيد جرى في الفروع ولم يحدث في الجوهر. فإذا رفعت نسبة الأراضي التي ستوضع تحت السيادة الفلسطينية فإن مبدأ تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة لا زال قائما. فإن اعترف الإسرائيليون بوجوب قيام دولة فلسطينية إلا انهم لا زالوا يصرون على تجز ئة وحدة أراضي هذه الدولة الجغرافية. فتحت حجة الحفاظ على المستوطنات الإسرائيلية، المخالفة أصلا للشرائع الدولية، يجري تمزيق الضفة إلى ثلاثة كانتونات شمالية ووسطى وجنوبية. وهذا يعني ببساطة حرمان هذه الدولة المستقبلية من الحد الأدنى لمقومات العيش وإبقائها خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية. وفي نفس المجال نجد الأمر نفسه فيما يتعلق بالممرات التي يجب أن تربط الضفة بقطاع غزة. فإذا كانت الاتفاقات الفلسطينية/ الإسرائيلية قد نصت على ثلاثة ممرات يربط الأول قطاع غزة بشمالي الضفة والثاني بوسط الضفة والثالث بجنوبها، فإن هذه الممرات تقلصت بالنسبة للإسرائيليين إلى ممر واحد جنوبي دون التسليم بالسيادة للفلسطينيين عليه .

أما فيما يتعلق بالحدود الفلسطينية مع الأردن ومصر -وهما الامتداد العربي الطبيعي للدولة الفلسطينية- فلا زالت إسرائيل تصر على التواجد على هذه الحدود بحجة الحفاظ على الأمن الإسرائيلي . مع أن هاتين الدولتين العربيتين تجمعهما مع إسرائيل معاهدات سلام وحسن جوار لسنوات عدة .

وواقع الحال أن أسباباً أخرى غير الأمن تكمن وراء هذا الإصرار الإسرائيلي على تقسيم الأراضي الفلسطينية والسيطرة على حدود الكيان الفلسطيني الوليد مع الجوار العربي ، ألا وهي الاستمرار في فرض التبعية الاقتصادية على هذا الكيان . حيث لا يخفى على أحد أنه وخلال السنوات الـ٣٤ الماضية تحول السوق الفلسطيني بملايينه الثلاثة إلى مستهلك رئيسي للإنتاج الزراعي والصناعي الإسرائيلي ، وغدا السوق الفلسطيني الشريك الاقتصادي الأهم للسوق الإسرائيلي ، بحيث تقدر قيمة ما يستورده الفلسطينيون من إسرائيل من بضائع سنويا بثلاثة مليارات دولار أمريكي. فكم من مزرعة ومصنع في إسرائيل ذات الملايين الستة تعمل لسد حاجة السوق الفلسطيني بملايينه الثلاثة. كل هذا يحدث مع أن دخل الفرد السنوي في إسرائيل يعادل ١٢ مرة دخل الفرد الفلسطيني. ومن ثم فإن مصلحة الاقتصاد الفلسطيني تتطلب الارتباط والتكامل مع الاقتصاد العربي الأقرب في المستوى المعيشي ناهيك عن الارتباطات القومية والثقافية والاجتماعية عبر القرون الماضية .

إن إحكام السيطرة الإسرائيلية على الحدود يحد من العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية ويزيد من الارتباط الفلسطيني الإسرائيلي، هذا الارتباط الذي يعرقل التطور والنمو الاقتصادي الفلسطيني مما يبقي أيضا الأيدي العاملة الفلسطينية بدون مخرج إلا التوجه للسوق الإسرائيلية،الذي استغل هذه الأيدي العاملة خلال السنوات الـ ٣٤ الماضية في سد حاجته للعاملين فيما يسمى بالعمل الأسود الذي يرفضه العامل الإسرائيلي لانخفاض الأجور فيه ولمشقته، كما هو الحال مع العمل في البناء وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات في المدن.

خاتمة : مبادئ موجهة

بتقديرنا، فإن الفهم الفلسطيني لقضايا الحدود المقترحة بين فلسطين وإسرائيل ينطلق من المباديء التالية:

١ - حل وسط تاريخي بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي يقوم وفق الأسس التالية :

أ- دولتان مستقلتان متجاورتان على ارض فلسطين الانتدابية .

ب- الحدود الفاصلة بين هاتين الدولتين هي حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧وهي نفسها خط وقف إطلاق النار المقرر عام ١٩٤٩ .

ج- الاستناد في تطبيق هذا الحل على قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار ١٨١ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ الذي أقر مبدأ وضرورة قيام دولتين للشعبين ، والقرار ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، والقرار ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ الذي ينص على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة وطالب إسرائيل بالانسحاب وهو المبدأ الذي اقره الطرفان في إعلان المباديء في أوسلو وكرراه في الاتفاقات الواردة بالإشارة إلى أن هدف التسوية بين الشعبين هو تنفيذ هذا القرار.

٢-حدود ثابتة ومستقرة تسهم في تحقيق تسوية مقبولة من قبل الشعبين ولأجيال مقبلة ترسخ

مبدأ السلام بين الشعبين وبالتالي بين الدول العربية وإسرائيل. لأن هذا السلام الثابت والعادل والمقبول هو اكبر ضمان للأمن وللحياة المشتركة في المستقبل على هذه الديار.

٣-حتى تكو ن هذه الحدود كذلك يجب ان تتوفر فيها مميزات الحدود للدول المستقلة بمعنى:

أ- ضمان وحدة واستمرارية الأراضي الفلسطينية الجغرافية. وكذلك تأمين الاتصال بين جزئي الوطن الفلسطيني الضفة وغزة بشكل يحفظ كرامة وسيادة الفلسطينيين عبر تنقلهم بين الطرفين .

ب- ضمان السيادة الفلسطينية على الحدود الفلسطينية مع الدول العربية المجاورة دون أي تواجد إسرائيلي على تلك الحدود مؤقت أو غيره. حيث ستشكل اتفاقيات السلام الموقعة بين مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل الضمانة الحقيقية للأمن في المنطقة وتكفل الأمان في المناطق الحدودية.

٤- الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة ، السيادة فيها فلسطينية ولا وجود لسيادة أخرى على تلك الأراضي. والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة غير شرعية لأنها أقيمت على أراض محتلة عام ١٩٦٧ وتمت مصادرتها بشكل غير شرعي. و لا يمكن أن تكون هناك مستوطنات يهودية في الضفة خاضعة لسيادة إسرائيل. و يمكن بعد إقرار هذا المبدأ تطبيق فكرة تبادل الأراضي، بحيث تضم بعض المستوطنات إلى إسرائيل على أن يتم استبدالها بأراض بنفس المواصفات والحجم من داخل الخط الأخضر(خط الهدنة).

٥- القدس الشرقية ومساحتها ٧٠ , ٤كم^{٢} هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في ٥حزيران ١٩٦٧، وهى عاصمة الدولة والتغيرات التي قامت بها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ غير شرعية وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، ولا يجوز في هذا المجال تطبيق سياسة الأمر الواقع التي تحاول إسرائيل فرضها. ويمكن انطلاقا من القيمة والأهمية المادية والروحية والسياسية للقدس بالنسبة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي تناول موضوع القدس الغربية والشرقية كوحدة واحدة بحيث لا تكون هناك ضرورة لإعادة تقسيمها من جديد. و يمكن في هذا الصدد الحفاظ على المدينة مفتوحة وان تكون عاصمة لدولتين متجاورتين تعيشان بسلام وبترتيبات بلدية خاصة .

٦- لا يمكن أن يكون هناك حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي دون إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين . والحل كما أشير سابقا يجب أن يستند إلى القرار ١٩٤ الذي يشير إلى حق العودة والتعويض. الطرف المسبب لمشكلة اللاجئين هو الطرف الإسرائيلي وعليه تحمل مسؤولياته في هذا الصدد. والعودة حق لكل لاجئ، وهو الذي يقرر كيف يمارسه ، والمهم هنا الاعتراف بحقوق اللاجئين ومن ثم الاتفاق على كيفية تطبيق هذه الحقوق... على كل الأحوال فالدولة الفلسطينية المعلنة هي دولة كل الفلسطينيين. هذا ما نصت عليه قرارات المجلس الوطني، خاصة قرار إعلان الدولة ومبادرة السلام الفلسطينية عام ١٩٨٨ .

٧- السيادة الفلسطينية على الأرض والماء والهواء غير المنازع فيها، ومن ثم فإن السيطرة

الفلسطينية على الموارد الطبيعية ضمن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة لا جدال فيها. ولما كان هناك تداخل في المصالح واشتراك في الموارد الطبيعية بين فلسطين وإسرائيل فلا بد من التنسيق والتعاون من اجل الحفاظ على المصالح المشتركة لكلا الدولتين المتجاورتين من حيث استخدام هذه الموارد والحفاظ على المخزون والبيئة ومنع التلوث .

٨- تتطلب طبيعة الاشتراك والتداخل بين الدولتين على مساحة من الأرض لا تزيد عن ٢٧ ألف كم^{٢} إلا قليلا ولا يزيد امتدادها من الشمال إلى الجنوب على ٣٨٠ كم ويراوح عرضها ما بين ٥٠-١١٠ كم، وما خلقته سنوات الاحتلال الأربع والثلاثين من ترابط وتداخل اقتصادي واجتماعي بما في ذلك إعادة إحياء الصلات بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، ألا يكون الفصل تاما بين الشعبين. بمعنى أن تكون الحدود مفتوحة حيث التنقل الحر للبضائع والسكان. لا يمكن تصور أن تقام وتغلق الحدود من جديد بين الشعبين فلذلك تعقيداته الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن تجاهل السنوات الأربع والثلاثين الماضية. إلا أن الأمر يتطلب تحقيق التوازن للعلاقات الاقتصادية بحيث تخدم المصالح المشتركة بين الشعبين وتتفق مع تطلعات السلام في الشرق الأوسط ككل.

٩- تتطلب الحدود المفتوحة وحرية تنقل السكان والبضائع إ جراءات أمنية مشتركة على الحدود تضع حدا لم ظاهر التجاوز والتهريب وتصدير المواد الفاسدة وغيرها من الأمور. بمعنى أنه لابد من التنسيق المشترك الأمني الذي يحافظ على إيجابيات الحدود المفتوحة ويحد من سلبياتها وينظم حركة الأيدي العاملة ويعطيها وجها يحفظ للعمال كرامتهم وحقوقهم ويضع حدا للعمالة غير المنظمة .

الهوامش

١- وثائق فلسطين . مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩ -١٩٨٧ دائرة الثقافة . منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ ص ٨٥ و١٠٥ .

2- Mac Carthy, Justin. The Population of Palestine, Population History and Statistics of the L atOttoman period and the Mandate. Columbia University Press, New York. 1990 p.

٣- د. وليد مصطفى. القدس سكان وعمران ١٨٥٠ -١٩٩٦ مركز القدس للإعلام والاتصال. القدس ١٩٩٧ ص٥١

٤- عبد الجواد صالح و د. وليد مصطفى. فلسطين . التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام ١٨٨٢-١٩٨٢ مركز القدس للدراسات الإنمائية لندن ..١٩٨٧ ص٣١

٥- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت١٩٩٧ النتائج النهائية. تقرير السكان الأراضي الفلسطينية. الجزء الأول - رام الله عام ١٩٩٩

6- PASSIA Diary 2001.Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs. Jerusalem.2001.P.258

خـــريطة رقم (١)

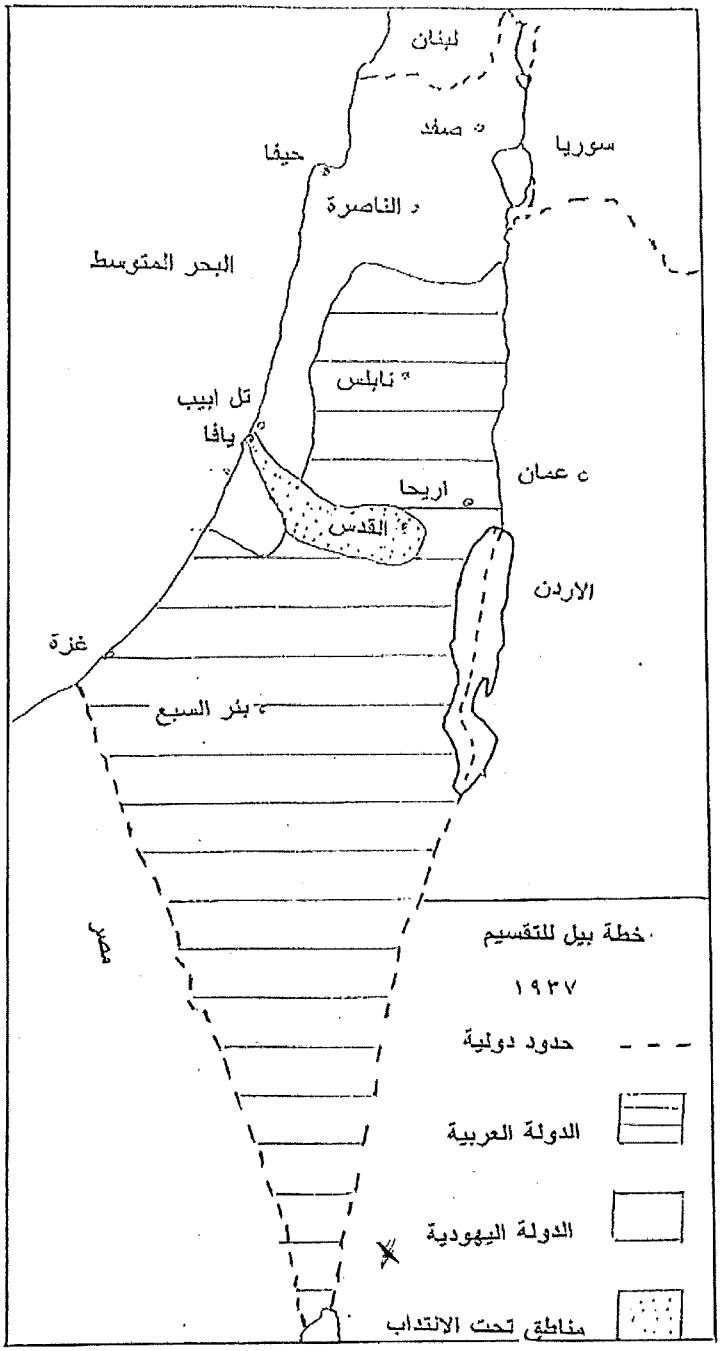

خـــريطة رقم (٢)

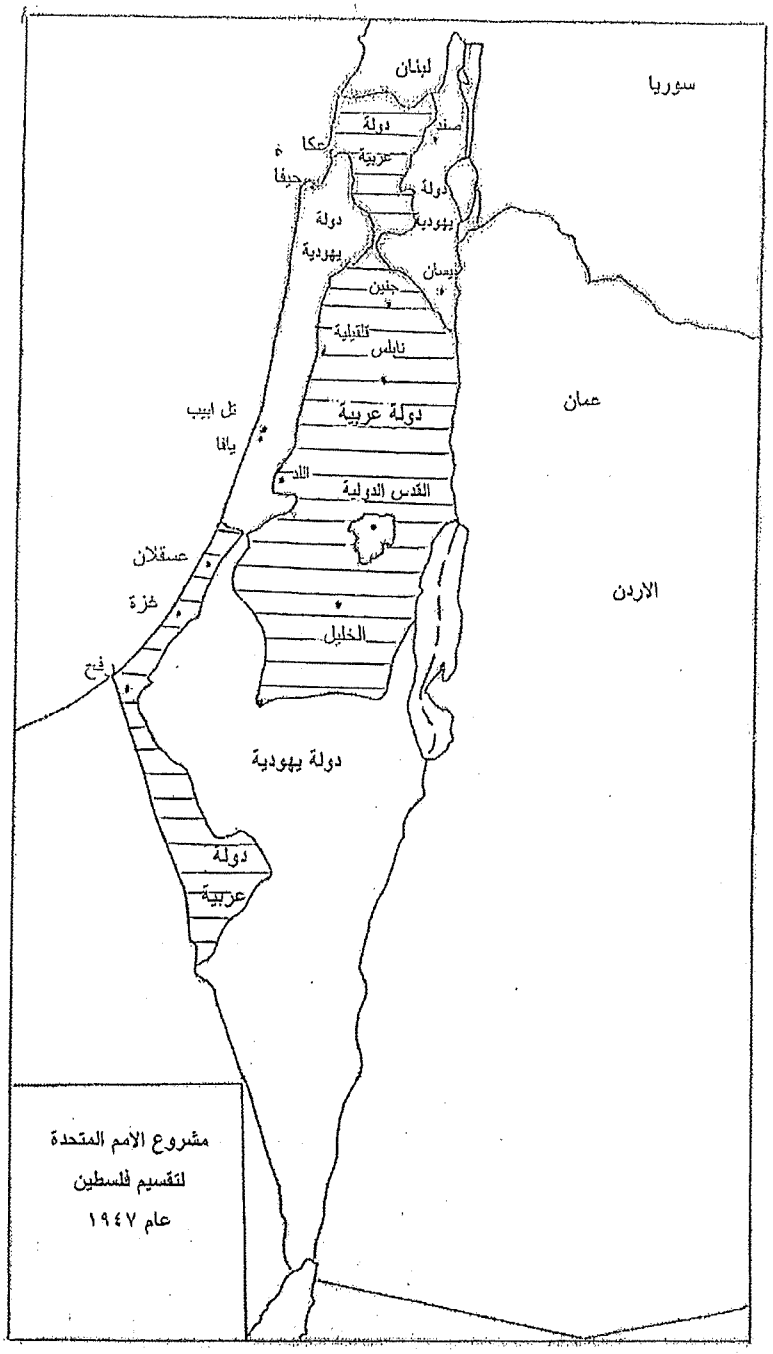

خـــريطة رقم (٣)

العمران العربي والاستيطان اليهودي في الضفة الغربية

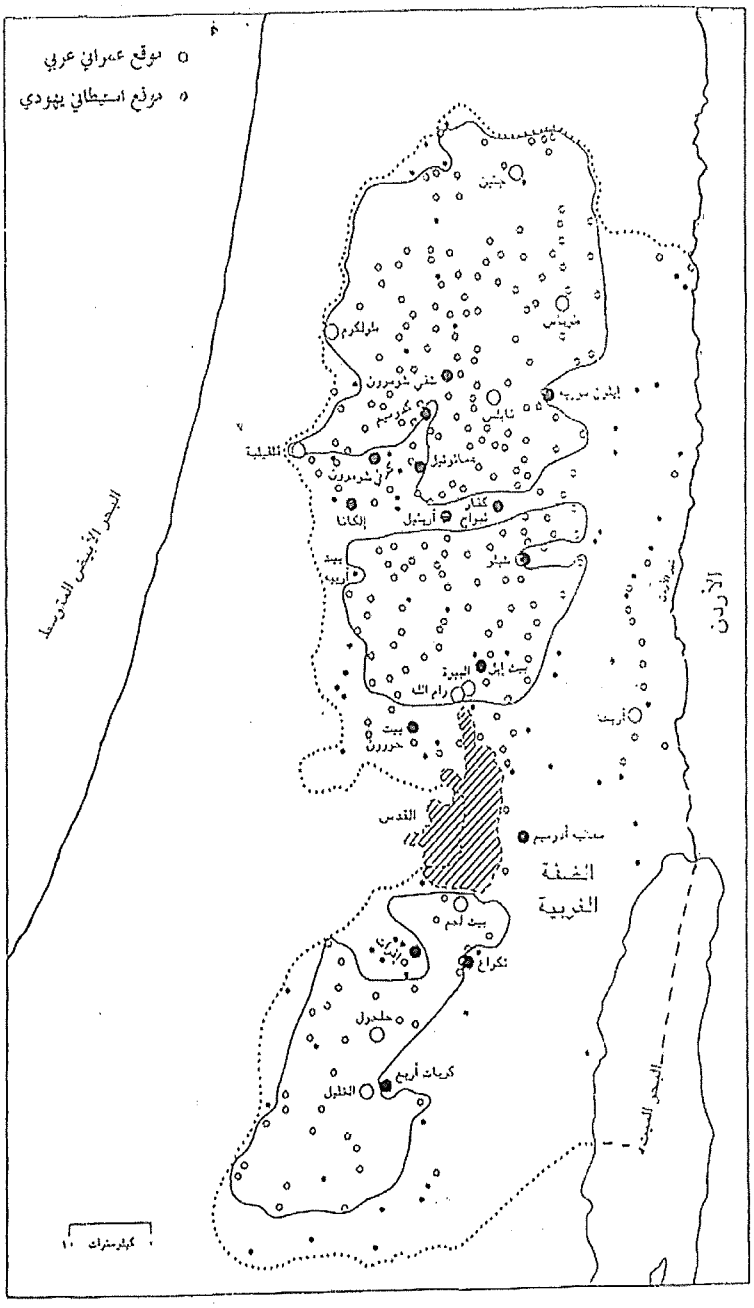

خـــريطة رقم (٤)

تصنيف اراضي الضفة الغربية وفق مقياس A,B,C في بداية عام ٢٠٠٠

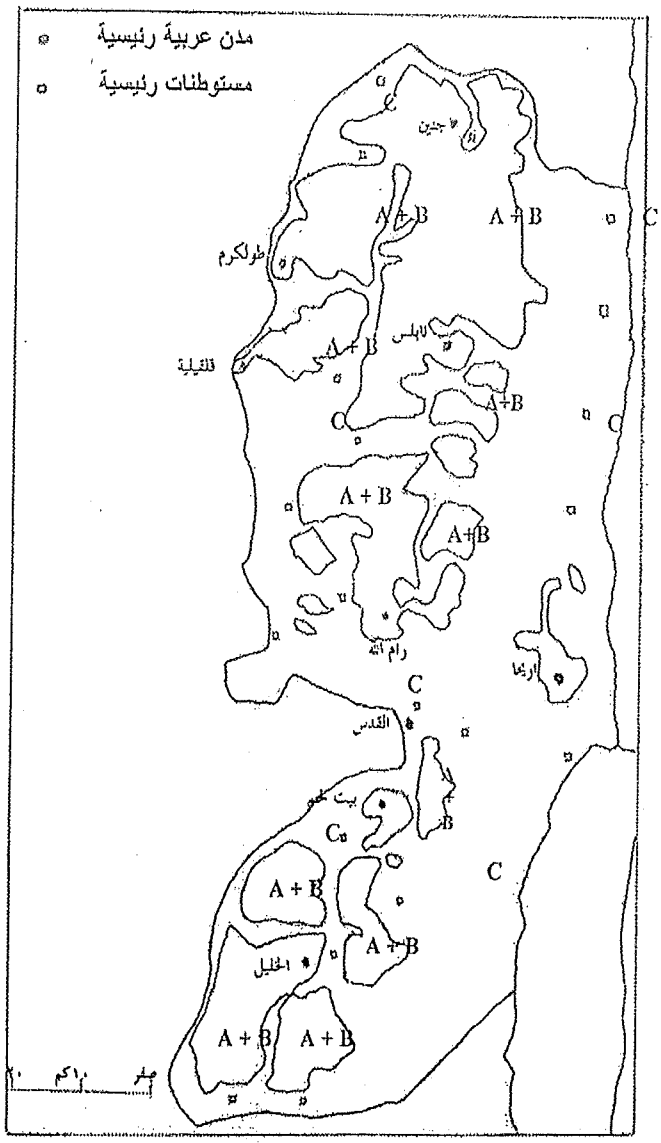

خـــريطة رقم (٥)

تصنيف الأراضي في قطاع غزة وفق مقياس A,B,C في بداية عام ٢٠٠٠

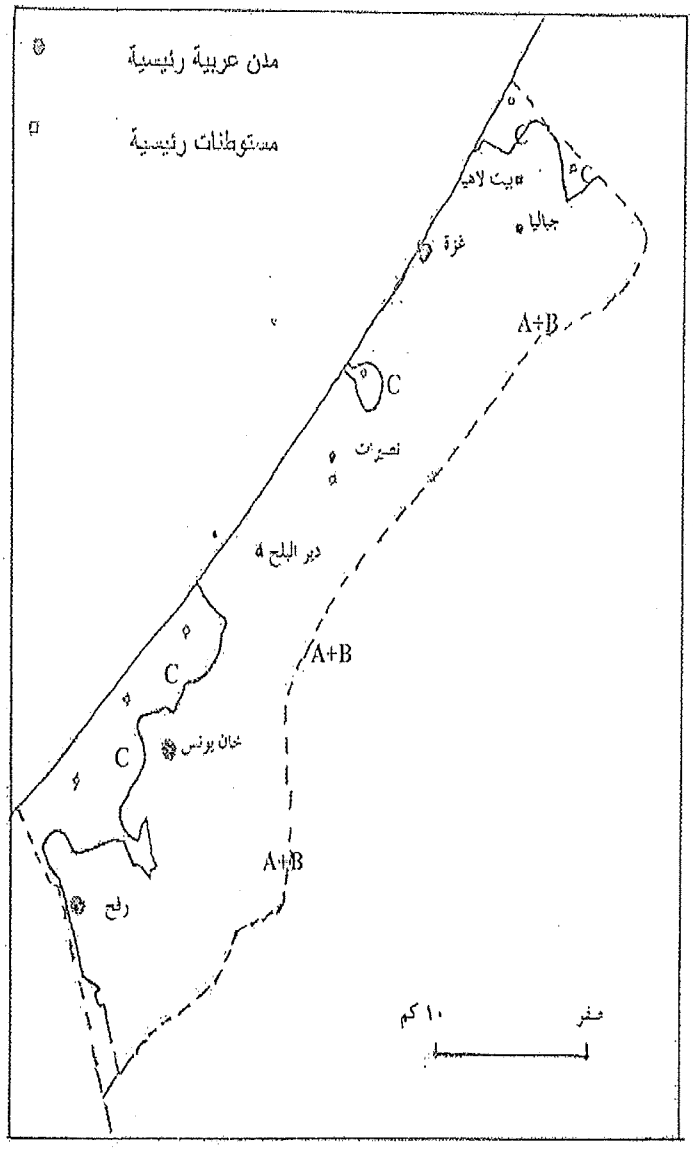

خـــريطة رقم (١)

الاقتراح الإسرائيلي للحدود النهائية للضفة الغربية
كامب ديفيد

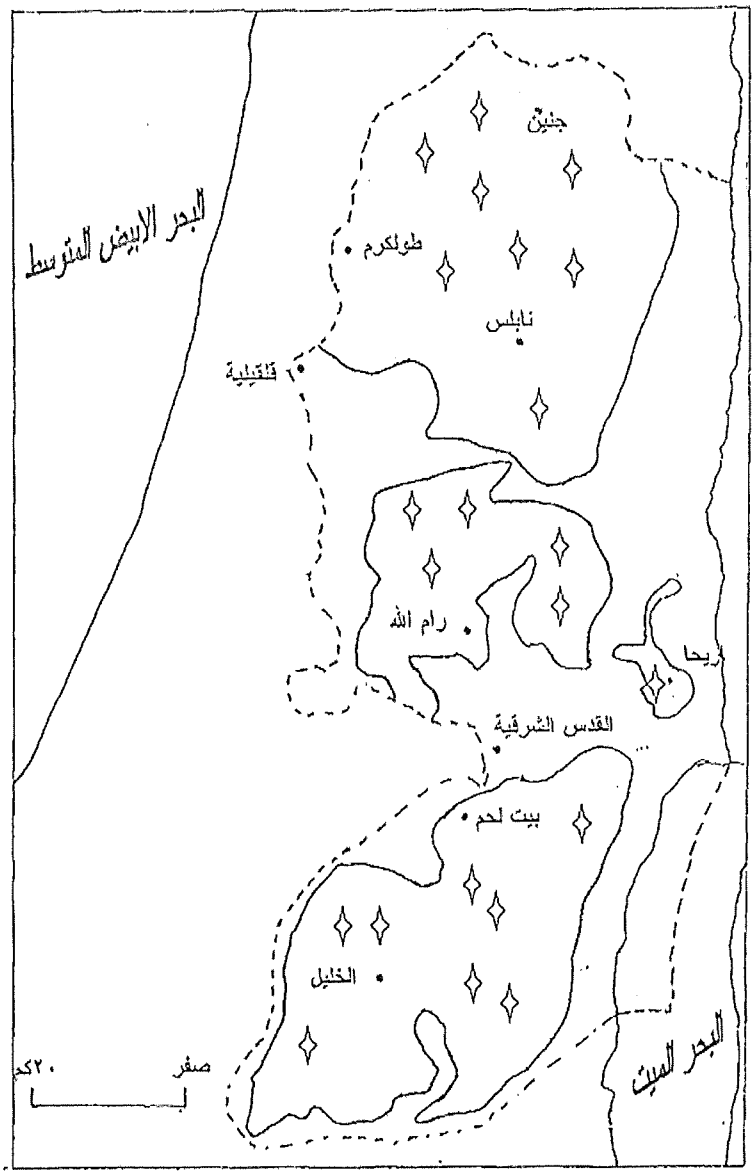

جدول رقم (١)

توزيع السكان حسب مكان السكن لعام ١٩٩٧

المحافظة	المساحة كم٢	عدد القرى والمدن	حضر بالالاف	ريف بالالاف	عدد المخيمات	مخيمات بالالاف
بيت لحم	٥٨٠,٥	٧١	٤٥,٤	٧٦	٣	١٠,٥
القدس	٣٣١,٦	٣١	٢٤٥,٥	٦١,٦	١	٦,٧
جنين	٥٨٥,٦	٩٦	٧٦,٧	١٠٩,٥	١	٩,١
طوباس	٤١٥	٢٣	١١,٧	١٩,٢	١	٤,٢
اريحا	٦٤٨,٧	١٣	١٤,٧	١٠,٧	٢	٦
طولكرم	٢٦٣	٤٢	٥٩,٧	٥٣,٤	٢	١٥,٩
نابلس	٥٦٨,٩	٧٢	١٠٤,٦	١٢٠,٤	٣	٢٦,٤
الخليل	٠٦٧,٧	١٥٣	٢٦١,٧	١٢٧,٧	٢	١٠,٨
قلقيلية	١	٣٥	٤٢	٢٧,٣	-----	----
سلفيت	١٥١,٣	٢٣	١٣,٢	٣٣,٥	----	----
رام الله	٢٠١,٣	٧٩	٧٠,٩	١٢٢,٢		١٣,٢
غزة	٨٢٣,٩	٥	٢٩١,٦	٦,٣	٥	٦٢
خانيونس	٣٦٩,٨	١٥	١٣٦,٩	٢٥,٢	١	٣٤,٥
رفح		٧	٤٩,٩	١١,٢	١	٥٩,٣
دير البلح		٨	٤٥,٣	٤,٥	١	٩٥,١
شمال غزة		٧	١١٢,٨	٦,٥	٤	٦٠,٤
المجموع	٦٠٠٧,٣	٦٨٠	١٥٨٢,٦	٨١٥,٢	١	٤١٤,١
				٪٥٦,٣	٢٨	٪١٤,٨

جدول رقم (٢)

العمران الفلسطيني والاستيطان اليهودي في الضفة وقطاع غزة ١٩٩٧ ١٩٩٨

المحافظة	عدد المدن والقرى	عـــدد السكان	المســـتـــوطنات	عـــدد السكان
		بالآلاف	اليهودية	بالآلاف
الخليل	١٥٣	٤٠٥,٦	٢٧	١٧,٣
بيت لحم	٧١	٣٧,٣ ١	٢٠	٤٧,٩
اريحا	١٣	٣٢,٧	١١	٢
رام الله'	٧٩	٢١٣,٦	٢٨	٢٠
نابلس وسلفيت	٩٥	٣٠٩,٨	٤٢	٥٧,٣
طولكرم وقلقيلية	٧٧	٢٠٦,١	١٢	٢٨
جنين وطوباس	١١٩	٢٣٩,٧	٨	٢
القدس	٣٢	٣٢٣,٨	٢٥	١٨٠
غزة	٤٢	١٠٢٢	١٨	٦,١
المجموع	٦٨٠	٢٨٩٠,٦	١٩١	٣٦٠,٦

جدول رقم (٣)

حجم المستوطنات في الضفة الغربية ١٩٩٩

عدد السكان	٪
اقل من ١٠٠	١٠,٢
١٠٠- ٥٠٠	٥٦,٤
٥٠٠ - ١٠٠٠	١٧
١٠٠٠- ٢٠٠٠	٨,٢
٢٠٠٠ واكثر	٨,٢

جدول رقم (٤)

السنة	A	B	C
١٩٩٥-١٩٩٦	٪٢	٪ ٢٦	٪ ٧٢
١٩٩٨ اتفاق واي ريفر	٪٩,١	٪ ٢٠,٩	٪ ٧٠
١٩٩٩ اتفاق شرم الشيخ	٪٩,١	٪ ٢٧,٩	٪ ٦٣
٢٠ / ١ / ٢٠٠٠	٪١٧,١	٪ ٢٣,٨	٪ ٥٩

اللاجئون والعودة في منظور الدولة الديمقراطية

د/عبد العليم محمد*

اللاجئون: الماضى والحاضر والمستقبل

ذهب الضجيج والصخب الإعلامى، الذى صاحب توقيع إعلان المبادىء فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣، وما تبعه من اتفاقيات، أدراج الرياح، وبانتهاء هذا العرض الإعلامى العالمى كشفت إسرائيل عن حقيقة فهمها لهذه الاتفاقيات وحدودها، وواجه الفلسطينيون والعرب تعنت المواقف الإسرائيلية، وبقيت القضايا الأساسية عالقة تتعارض بشأنها المواقف والسياسات، القدس، اللاجئون والعودة والدولة الفلسطينية والحدود والمستوطنات .

لم يكن بمقدور البريق الإعلامى، واللمسات التى حظت بصفة "التاريخية" "مثل مصافحة عرفات لرابين فى البيت الأبيض"، أن تخفى حقيقة الغموض الذى أحاط بحقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف، ولا حقيقة الأهداف الإسرائيلية من عملية السلام، والتى تتمثل فى تقزيم وتحجيم الحقوق الفلسطينية إلى ما دون الحد الأدنى بكثير، وإزاحة الشرعية الدولية، باستثناء ما تعلق منها بالقرار ٢٤٢، و٣٣٨، وحتى هذين القرارين، سمحت إسرائيل لنفسها -أو سمح لها- بالاحتفاظ بتفسير خاص لهما وفق الأهواء والمصالح الأمنية الإسرائيلية.

ولعل قضية اللاجئين والعودة، دونا عن بقية أو غالبية قضايا ما سمّى بالمرحلة الدائمة والنهائية، هى أهم هذه القضايا قاطبة، وعليها تتوقف العديد من التداعيات والتطورات فى صراع الشرق الأوسط ومستقبله، بل هى فى تقديرنا "مختبر" لفرز وغربلة وتقييم كافة الرؤى الفكرية والسياسية المتعارضة والمتصارعة بشأن مستقبل الصراع العربى -الإسرائيلى والصراع الفلسطينى- الإسرائيلى، كما أنها وبالقدر ذاته "مختبر" لإسرائيل ذاتها والتوجهات الكامنة والمعلنة فى العقل السياسى الإسرائيلى، حول وجود إسرائيل فى المنطقة وشكل وأسلوب هذا الوجود، وطبيعته السلمية والعدائية وإمكانية إدماجه فى المنطقة، أو الاستعلاء والهيمنة عليها بقوة الردع والتفوق.

وتستمد قضية اللاجئين والعودة أهميتها البالغة فى مسار ومصير الصراع العربى -الإسرائيلى،

---

* مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

والصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، من حيث أنها تمثل هذا الصراع فى ماضيه عبر ما يفوق نصف القرن، فهى الحلقات الأكثر سوادا والأكثر تجسيدا للمظالم التى تعرض لها الشعب الفلسطينى، والأكثر انتهاكا للقانون الدولى والانسانى، فى أكثر صوره تبسيطا، أى الحق فى وطن وجنسية وحياة لائقة وعودة للموطن. كما أنها فضلا عن ذلك عكست الآلية البربرية الصهيونية فى المذابح الجماعية والطرد والتشريد عبر الإرهاب والعدوان.

لنا أن نتصور أن ما يفوق ثلثى الشعب الفلسطينى يعيش تحت مسمى "اللاجىء" سواء فى البلدان العربية المجاورة، الأردن وسوريا ولبنان على نحو خاص، أو فى الضفة الغربية وغزة، أو فى إسرائيل ذاتها فى حدود ما قبل ١٩٦٧ أو في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

وأيا كانت تقديرات عدد اللاجئين ٤ ملايين أو خمسة، أو ما دون ذلك من تقديرات; فإن قسمة هذا الرقم على مدار الخمسين عاما الماضية تكشف لنا أن إسرائيل قامت بتشريد وطرد ما يقرب من ٨٠ ألف فلسطينى كل عام فى حالة الرقم الأول، وما يقرب من المائة ألف فلسطينى كل عام فى حالة الرقم الثانى. وفى الحالتين تكون إسرائيل قد حمّلت على اللجوء قسرا وكرها ما يقرب من ٢٥٠ أو ٣٠٠ فلسطيني كل يوم، طوال نصف القرن الماضى، وهى جريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، ووصمة عار فى جبين القرن العشرين، لن تمحى إلا بالعودة والتعويض وإصلاح الضرر المادى والمعنوى الذى لحق بالفلسطينيين.

بيد أن قضية اللاجئين والعودة تكتسب بعدا آخر، إذا ما نظرنا إليها من زاوية المستقبل، أى مستقبل إسرائيل/ فلسطين، ونحينا جانبا ذلك الجانب الكارثى والمأساوى المتعلق بتاريخ وماضى اللاجئين وإسرائيل، وإذا ما صوبنا النظر نحو المستقبل .

والمفارقة أن هذا الجانب المأساوى واللا إنسانى فى قضية اللاجئين، قد كشف عن جانب خلا ق ومثابر فى الشخصية العربية الفلسطينية. فما أن اتضحت معالم الحل المرسوم فى أوسلو، حتى استشعر اللاجئون أنهم منسيون وأن هذا الحل لم يعرهم انتباها باستثناء ما ورد فى المفاوضات المتعددة والنهائية، وكان عليهم التذكير مجددا بمأساتهم، واقتحام الضمير العالمى والحقوقى المعاصر. واكتشف العالم حينئذ أن المنفى واللجوء، لم يتغلب على أشواق العودة للوطن، والأمكنة التى شهدت مولد ذاكرة الآباء والأجداد، وأنه من الصعب شراء الفلسطينيين للعدول عن العودة "ببضعة دولارات" وأن الغالبية منهم لم تقبل بغير الوطن بديلا، حتى لو حالت الأشواك والأسوار دون الوصول إليه.

منح نهوض اللاجئين بعثا جديدا للقضية الفلسطينية فى أكثر تجلياتها تعقيدا، وفتح دربا جديدا للأمل; سلميا ومدنيا وحقوقيا لإحداث ثغرة فى جدار اليأس، واختراق حاجز الصمت الذى غلف قضيتهم منذ سنين طويلة .

على أن قضية اللاجئين والعودة منظورا إليها من زاوية المستقبل، لا تقتصر فحسب على إبراز حيوية الشعب الفلسطينى فى المنفى واللجوء والشتات، وتعلقه بالعودة والوطن، بل يمكن أن تتجلى فى جانب آخر يتعلق هذه المرة بمستقبل الصراع العربى -الإسرائيلى، والإسرائيلى- الفلسطينى؛ وعلى

نحو آخر بمستقبل إسرائيل ذاتها وطبيعة دولة إسرائيل وذلك بتقليص طابعها الصهيونى واليهو دى والعنصرى وفتح الطريق لتطور ذ ي منحى مختلف ديموقراطى حقا وأخلاقى وإنسانى أيضا إذا ما قبلت إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها عن مآساتهم وقبلت بعودتهم.

فلنا أن نتصور أن إسرائيل قد أقرت بمسؤوليتها القانونية والسياسية، عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وأخذت بعين الاعتبار نتيجة الأبحاث والدراسات التى قام بها من يطلق عليهم فى إسرائيل "المؤرخون الجد د" حول حرب عام ١٩٤٨، والنتائج التى أفضت اليها، ومسؤولية إسرائيل فى مأساة اللاجئين; وذلك بعد الإفراج عن الوثائق الإسرائيلية المتعلقة بهذه الفترة بعد مضى المدة القانونية. ففى هذه الحالة، أى حالة الإقرار بالمسؤولية، سيترتب عليها قبول إسرائيل من زاوية المبدأ حق العودة للاجئى ١٩٤٨ ولاجئى أو نازحى ١٩٦٧ .

العودة من منظور الدولة الديموقراطية

ولاشك أن الإقرار بهذه المسؤولية من جانب إسرائيل، وقبول حق العودة والتعويض، سيفضى حتما إلى نتائج هامة، إذ سيفتح ذلك الطريق لسلام دائم حقا ومصالحة حقيقية، كما أنه سيعنى مقرطة ه ياكل ومؤسسات الدولة العبرية؛ ذلك أن هؤلاء العائدين سيحملون إما الجنسية الإسرائيلية أو الجنسية الفلسطينية، وفقا لأماكن العودة والأنظمة القانونية المطبقة فيها. وفى الحالين، فالنتائج تصب فى اتجاه المقرطة والمساواة القانونية والمدنية فى الحقوق، إذا ما كان اختيار هؤلاء العائدين حمل الجنسية الإسرائيلية، وزيادة عدد غير اليهود فى الدولة العبرية، وذلك سوف يكون واقعا لا يمكن لدولة أن تتجاهله، ومن شأنه أن يقلص مقولة "دولة اليهود" الانتقائية العنصرية الدينية، لصالح دولة ديموقراطية غير دينية، تخلق مشروعية جديدة للانتماء، مشروعية حديثة تتأسس على المباد ئ الحديثة فى المساواة والمواطنة وعودة الانتماء الدينى للمجال الخاص.

أما فى حالة حصول هؤلاء العائدين على الجنسية الفلسطينية، فالأمر سيفضى إلى تفوق ديموجرافى للسكان العرب الفلسطينيين فى مواجهة الديموجرافيا اليهودية على أرض فلسطين التاريخية تحت الانتداب، أى إسرائيل فى حدود ١٩٤٨ والأراضى الفلسطينية المحتلة; الضفة الغربية وقطاع غزة.

وسيعزز ذلك من فشل مشروع الدولة اليهودية أو دولة اليهود، كنتيجة للنمو الديموجرافي غير اليهودي ، ودحض شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وهو الشعار الذى رفعته الصهيونية منذ البداية حيث أنكرت وجود الشعب العربى الفلسطينى منذ البدء.

وتشير المعطيات الديموجرافية إلى أنه بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، أى فى فلسطين زمن الانتداب، يعيش اليهود والفلسطينيون متداخلين فى مساحة تبلغ ٢٤ ألف كم^{2}، سواء فى إسرائيل، الجليل أو فى النقب، وفى الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة يعيش ٣,٨٦٥,٠٠٠ فلسطينى، ويشمل ذلك الرقم الفلسطينيين داخل إسرائيل، فى مقابل ٤,٧٦٠,٠٠٠ يهودى ويشمل هذا

الرقم المستوطنين فى الضفة الغربية وعددهم ١٥٠ ألف مستوطن، وفى القدس الشرقية وعددهم ١٧٠ ألف مستوطن، وقطاع غزة وعددهم ٦٠٠ ألف مستوطن، ونسبة الفلسطينيين تقدر بـ ٤٥٪ واليهود بـ٥٥٪ ، وهذه الأرقام تشير إلى تعادل ديموجرافى تقريبا فى اللحظة الراهنة.

غير أن هذا التعادل فى الوقت الراهن، مرشح وفقا للخصائص الثقافية والاجتماعية للسكان وغيرها. للت ير لصالح العرب الفلسطينيين فى المستقبل المتوسط والبعيد، كما تشير إلى ذلك غالبية التقديرات والتوقعات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية، التى تهتم بشأن التوازن والخلل الديموجرافيين فى هذه المنطقة.

تحفظات ممكنة

وهذا التصور من الممكن أن يؤخذ عليه أولا أنه ميكانيكى مبسط يربط عودة اللاجئين بمقرطة هياكل ومؤسسات الدولة العبرية كارتباط السبب بالنتيجة. وقد يبدو الأمر ظاهريا كذلك، إذا لم نفهم هذه العملية -أى السلام والعودة للاجئين- فى إطار ديناميكياتها وآلياتها ومشكلاتها وتفاعلاتها على الصعيد السياسى والاجتماعى والثقافى فى إسرائيل وفلسطين، وكذلك المشكلات والإ شكاليات التى تطرحها هذه العملية. ذلك أنها فى تصورى عملية تاريخية تراكمية تبدأ بخطوة واحدة كبيرة، ولكنها ستفضى إلى تغير نوعى فى المستقبل. وفى هذا السياق فإن تأمل وضعية عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل - الذين بقوا فى فلسطين بعد إعلان قيام الدولة العبرية- ينطوى على قيمة ودرس بالغ الأهمية . حيث عاش هؤلاء فى ظل حالة الطوارىء حتى مطلع الستينيات، ولم يكن يبلغ عددهم لحظة إعلان قيام إسرائيل أكثر من ١٦٩ ألف فلسطينى، أما الآن فإن عدد هؤلاء يقرب من المليون فلسطينى ويمثلون ما يقرب من ١٧٪ من سكان إسرائيل، كما أن أوضاعهم الاجتماعية والسياسية شهدت تحسنا مطردا من حيث مستوى التمثيل السياسى فى الأحزاب والكنيست ومستوى التعليم والمعيشة والمساواة المدنية والسياسية فى الحقوق.

من ناحية أخرى فإن هذا التصور يرد عليه تحفظ آخر، يتعلق هذه المرة بكونه غير واقعى أو أنه أقرب إلى الأمنيات، منه إلى الواقع. وهذا التحفظ مردود عليه بأن عدم تلاؤم الواقع مع الفكرة، أو عدم تلاؤم الفكرة مع الواقع لا يعنى فى جميع الأحوال أو أغلبها عدم صوابية وصحة هذه الفكرة، أو فسادها منطقيا أو أخلاقيا أو انسانيا. بل ربما يعنى، على النقيض من ذلك، فساد الواقع ذاته وانحطاطه وتخلفه وتناقضه مع مبادىء المنطق والأخلاق والمعايير الانسانية العامة التى يقبلها الناس فى كل الأمكنة والأزمنة بصرف النظر عن ثقافاتهم وأطرهم الرمزية والنفسية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاكتفاء بحدود الواقع وآفاقه الراهنة لتشخيص المشكلات واقتراح الحلول لا يقدم أية رؤية أو أفقا مستقبليا لمعالجة هذه المشكلات، بل قد يعنى ذلك السقوط فى "فخ الواقعية" الفجة، التى تدعو للتلاؤم مع الواقع القائم رغم مظاهر الفساد والانحطاط الظاهرة. كما أن ذلك لا يعنى بدوره تجاهل هذا الواقع كلية والقفز فوقه، بل تفهم هذا الواقع ومعطياته وبلورة معرفة موضوعية بخلفياته وبنياته النفسية والرمزية وطرح أفكار جديدة ومثل وقيم مستهدفة; لتفكيك هذا

الواقع، وإعادة بنائه، وهى عملية مركبة ومعقدة ولكن دونها يستحيل التطور والارتقاء والتغيير والتقدم.

اللاجئون فى التسوية الراهنة

أدرجت قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن قضايا المرحلة النهائية فى التسوية الراهنة فى إطار المفاوضات الثنائية بين الجانب الإسرائيلى والفلسطينى عن طريق لجنة رباعية تشمل مصر وإسرائيل وفلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك ضمن المفاوضات متعددة الأطراف على الصعيد الإقليمى لمعالجة قضايا الأمن وضبط التسلح والبيئة والمياه والتعاون الاقتصادى الإقليمى واللاجئين.

وحددت مجموعة العمل الخاصة باللاجئين فى إطار هذه المفاوضات، عدة أهداف تتعلق بهذه القضية وبعمل اللجنة، هى على التوالى، بناء قاعدة معلومات "النرويج"، تنمية الموارد البشرية، وإيجاد فرص العمل والتدريب المهنى "الولايات المتحدة"، وجمع شمل الأسر "فرنسا". والصحة العامة "إيطاليا"، والعناية بالطفل "السويد" والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية "الاتحاد الأوروبى".

وقد عقدت هذه المجموعة عدة اجتماعات، وتركز عملها حول الجوانب الإنسانية لقضية اللاجئين كما هو واضح من الأهداف التى تحددت منذ البداية، غير أن مجموعة التوجيه المتعددة حددت رؤية مجموعة العمل الخاصة باللاجئين الفلسطينيين على أنها قضية مركزية فى إيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربى الإسرائيلى. وللتوصل إلى مثل هذا الحل فإن الفرقاء مدعوون صراحة لمناقشة خيارات اللاجئين والمتطلبات العادلة للحقوق الشرعية للفلسطينيين، وحق العودة والتعويض والتوطين مع حقوق مدنية واقتصادية كاملة.

غير أن طبيعة عمل هذه المجموعة لا تخولها الدخول فى صلب قضية اللاجئين، كما أن النوايا الحسنة المعلنة هى مجرد دعوة للأطراف والفرقاء، وعلى نحو خاص إسرائيل، لإيجاد مثل هذا الحل السياسى لقضية اللاجئين باعتبارها الركيزة الأساسية للاستقرار الإقليمى .

الموقف الإسرائيلى ازاء اللاجئين

وتصطدم هذه النوايا الحسنة بالمواقف السياسية والعملية للولايات المتحدة وإسرائيل، فهما يعلنان تصريحا وتلميحا التوطين كحل لقضية اللاجئين، خاصة فى لبنان وغيرها من الدول العربية، ويسعيان لحل القضية عبر "صفقة مالية وسياسية" مع الدول المضيفة للاجئين والتى يمكنها أن تستضيف اللاجئين، ومع اللاجئين أنفسهم للعدول عن حق العودة .

وخلال الاجتماعات التى عقدتها هذه المجموعة فى مونتريال وموسكو وغيرها من العواصم، كشفت المباحثات عن حقيقة الموقف الإسرائيلى الذى يتمثل فى رفض الاعتراف بالمسؤولية، عن كارثة اللاجئين، ورفض حق العودة إلا فى إطار جمع شمل العائلات من لاجئى عام ١٩٦٧، أما التعويض فإن المبالغ المقترحة تراوحت بين ١٠ آلاف و٢٠ ألف دولار لكل أسرة، فى حين أن إسرائيل دفعت ما يوازى

٢٥٠ ألف دولار لكل مستوطن فى مستوطنة ياميت الإسرائيلية فى سيناء والتى تم إزالتها وفقا لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

هذا الموقف الإسرائيلى الرافض للاعتراف بالمسؤولية عن خلق مأساة اللاجئين والاعتراف بحقهم فى العودة; باستثناء بعض الفئات تحت بند "جمع شمل العائلات"، يستلهم فى الواقع موقف بن جوريون مؤسس الدولة الذى كان قد أبدى استعداده لقبول عودة ٥٠ ألف لاجىء، ولايزال هذا الموقف هو الموجه للسياسة الإسرائيلية ازاء اللاجئين; حيث اقترح باراك مؤخرا فى قمة كامب دافيد عودة ما بين ٥٠ ألف أو ١٠٠ ألف لاجىء عبر عشر سنوات، وفى بعض الروايات ١٧٠ ألف لاجىء.

وهذا الموقف الإسرائيلى يتناقض ليس فقط مع القرارات الدولية الخاصة باللاجئين والتعويض والعودة خاصة القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ والقرار ٢٣٧ لعام ١٩٦٧. وإنما أيضا مع بعض الرؤى والمواقف التى تتبلور داخل إسرائيل ذاتها من قبل المؤرخين الجدد الذين أفضت أبحاثهم إلى مسؤولية إسرائيل عن حرب ١٩٤٨، ومأساة اللاجئين. ويؤكد شلومو جازيت على سبيل المثال "أن تسوية إسرائيلية فلسطينية دائمة لا تحل مشكلة اللاجئين من الأساس، لا يمكن أن تكون حلا فعليا للنزاع وقابلا للبقاء".

تناقضات ظاهرة ومضمرة

والحال أن الموقف الإسرائيلى الرسمى والمعلن من قضية اللاجئين والعودة، قد يدعو إلى اليأس، وهو الموقف الذى تعبر عنه المؤسسة السياسية فى إسرائيل: الحكومة والأحزاب والكنيست، غير أن هذا الموقف المعلن يعانى من تناقض حاد بين توجه إسرائيل للتسوية والسلام وبين رفضها الاعتراف بالمسؤولية السياسية والقانونية عن مأساة الشعب الفلسطينى والذى يمثل اللاجئون منه ما يفوق الثلثين، ويعيش الباقى فى ظل الاحتلال، أو فى إسرائيل أو فى مناطق الحكم الذاتى المحدود حتى الآن بالسيادة الإسرائيلية والأمن الإسرائيلى. هذا التناقض يعكس بدوره تناقضا فرعيا آخر بين طموح إسرائيل لتحسين صورتها الدولية وبين عزوفها عن إصلاح الضرر الذى ألحقته بالفلسطينيين ماديا ومعنويا، وهذا التناقض بطبيعته يستحيل معالجته وحله دون إقدام النخبة الإسرائيلية والرأى العام على الانخراط فى عملية نقد ذاتى تدفع نحو المصالحة مع الذات ومع الآخر الفلسطينى العربى، ودون ذلك يستحيل الحديث عن السلام الحقيقى والدائم.

ويفاقم من هذا التناقض فى العقل السياسى الإسرائيلى إقرار إسرائيل، بحق كل يهودى أيا كان موطنه وجنسيته فى الهجرة إلى إسرائيل والعيش فيها، طبقا لقانون العودة الذى سنته السلطات الإسرائيلية عقب نشأة الدولة. فأصحاب الأرض الشرعيين ليس بمقدورهم العودة إلى ديارهم، بينما يملك اليهودى الروسى أو الروسى غير اليهودى -كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات حول هجرة اليهود السوفييت- هذا الحق أوتوماتيكيا ويلقى بمجرد وصوله إلى مطار بن جوريون رعاية متكاملة. غير أن لهذا التناقض وجه آخر، أى أنه لا يقتصر على النطاق الداخلى والمجال الخاص بالتفكير

الإسـرائيلى، بل يمتـد ليـضع إسـرائيل فى تناقض مع كـافـة المبـادىء القـانونيـة الدوليـة والمواثيق والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الانسان والقانون الدولي الانسانى ويضع إسرائيل فى عداد الدول المارقة الخارجة عن الشرعية.

وإذا كان هذا التناقض الظاهر والبادى للعيان، هو الأقرب إلى الرؤية فإنه إذا ما دققنا النظر فى خلفية هذا الموقف الإسرائيلى، سنجد تناقضا آخر يصعب على الإسرائيلى الخلاص منه، والذى يتمثل فى انقلاب صورة اليهودى الضحية إلى صورة اليهودى الجلاد، عندما يجد نفسه وجها لوجه مع اللاجىء الفلسطينى: الضحية الجديدة لمن كانوا يعدون أنفسهم بالأمس وحتى اليوم ضحايا التاريخ. إن صورة الفلسطينى اللاجىء الذى يقاوم النسيان والمنفى، تذكر إسرائيل مجددا بما أقدمت عليه، وبزيف الشعارات التى دفعت بها شعبا بأكمله خارج الأمكنة والأزمنة التى عاش فيها.

كما يعزز من هذا التناقض وتداعياته فى إسرائيل، سواء على الصعيد الرسمى أو غير الرسمى أو الفردى والجماعى، تلك المقاومة النادرة للنسيان والمنفى، التى يبديها مجتمع اللجوء الفلسطينى، وقدرتها على اختراق الضمير العالمى المعاصر، الذى يتمحور حول حقوق الانسان، حيث كان من الممكن أن تتعايش إسرائيل مع هذا التناقض السالف الاشارة إليه، لو تخلى الفلسطينيون عن حق العودة واستجابوا لاغراءات الدول المانحة للقبول بالتوطين.

تآكل الحجج الإسرائيلية وفقدان المصداقية

هذا الموقف الإسرائيلى من قضية اللاجئين والتناقضات التى تكتنفه بدأت تجلياته تظهر تدريجيا فى المجتمع الإسرائيلى ذاته، حيث ظهرت جماعة المؤرخين الجدد التى تنتقد الدولة وتحملها مسؤولية حرب عام ١٩٤٨ ومأساة اللاجئين. ويدور بشأن هذه الأطروحات جدل كبير فى إسرائيل بين دعاة الصهيونية التقليدية وما بعد الصهيونية. كما أن العديد من الباحثين والكتاب فى إسرائيل ينتقدون موقف الدولة من هذه المسألة. وعلى سبيل المثال ينادي يورى افنيرى بإلغاء حق العودة لليهود، وسبق أن أشرنا إلى موقف شلومو جازيت -وهو باحث فى مركز جافى- والذى يرى أن تسوية فلسطينية إسرائيلية لا تعالج قضية اللاجئين لا يمكن أن تكون فاعلة ودائمة وقابلة للحياة والاستمرار. وهذه المؤشرات حتى لو كانت نتائجها محدودة التأثير حتى الآن، فإنها تنبىء بضعف مصداقية الموقف الإسرائيلى الرسمى، وتقليص سطوته الايديولوجية فى بعض الأوساط الأكاديمية والثقافية، وهذه العوامل مرشحة للتطور فى المستقبل بشرط الابقاء على جذور هذه القضية مشتعلة من جانب مؤسسات المجتمع المدنى والأهلى على الصعيد الإقليمى والعالمى.

ويعزز من ضعف مصداقية الموقف الإسرائيلى الرسمى ازاء قضية اللاجئين، تآكل الحجج التى يستند إليها، حيث كان يستند فى رفضه عودة اللاجئين أو تعويضهم أو الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن الكارثة، إلى حالة الحرب المعلنة مع الدول العربية، وقد أخذت هذه الحجة فى التراجع منذ قبلت مصر فى عام ١٩٧٨ معاهدة كامب دافيد وإبرام معاهدة السلام المصرية

الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وعقد اتفاق إعلان المبادىء فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية واتفاق وادى عربة مع الأردن عام ١٩٩٤ والاعتراف بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية معها، ودخول المنطقة فى اطار المفاوضات متعددة الأطراف فى مرحلة التعاون الإقليمى، وهى المرحلة التى أفضت السياسات والمواقف الإسرائيلية إلى جمودها.

من ناحية أخرى فإن القضية الفلسطينية لم تعد بالنسبة لإسرائيل، ومنذ اتفاقات أوسلو، قضية خارج إسرائيل أو بعيدة عنها وبمنأى عن مضاعفاتها، حيث أن أحد أهم إنجازات أوسلو فى تقديرى أنها أقحمت مشكلة الشعب الفلسطينى داخل إسرائيل وداخل السياسات الإسرائيلية والعقل السياسى الإسرائيلى والرأى العام، كذلك، فلم يعد الفلسطينيون أولئك الإرهابيون القادمون من حيث لا يدرى أحد، بل هم قريبون مجاورون للإسرائيليين متداخلون اقتصاديا وديموجرافيا ينشدون الجوار والعيش المشترك والكرامة الانسانية.

وهذا الانجاز سوف يكون له نتائجه وتأثيراته على العقل الجمعى الإسرائيلى والنفسية الإسرائيلية فى المدى المنظور والمتوسط، ومن شأنه أن يحفز تفكيرا متميزا نوعيا يعيد النظر فى المسلمات والبديهيات التى حاولت المؤسسة الإسرائيلية تحقيق سطوتها الايديولوجية والتعبوية من خلالها، عبر نصف القرن الماضى فى اتجاه تفكيك القومية اليهودية التقليدية التى ترتكز على الدين والصهيونية .

على أن هذه النتائج المحتملة لن تؤتى ثمارها تلقائيا وميكانيكيا، دون إرادة الفاعلين أو دون وعيهم بها، بل من الضرورى بلورة وعى جديد بأفق هذه الظواهر ومسالك تأثيرها، وإرادة سياسية تتمكن من توجيه هذه التجليات نحو الغاية المنشودة والهدف المأمول .

وإذا كانت الحجج التى يستند إليها الموقف الإسرائيلى تجد طريقها واحدة بعد الأخرى إلى التآكل وفقدان المصداقية، خاصة الاحتجاج بحالة الحرب، فإن بعض مرتكزات الموقف الإسرائيلى بدورها تفقد بريقها وجاذبيتها، فالاستناد مثلا إلى عدم قدرة إسرائيل على استيعاب اللاجئين لأنها بلد صغير المساحة، أمر أصبح مغلوطا وغير صحيح، ذلك أن الدراسات تثبت أن نسبة كبيرة من السكان اليهود تبلغ ٧٠٪ قد فضلت السكن فى المراكز الحضرية والساحلية فى تل أبيب وغيرها، وهى تشغل مساحة صغيرة من إسرائيل، كما أن هذه الدراسات تشير من ناحية أخرى إلى عزوف اليهود عن السكن فى الريف الفلسطينى والقرى الفلسطينية، باستثناء قاطنو "الكيبوتسات" وهم يمثلون نسبة صغيرة جدا من سكان إسرائيل، والحال أنه يمكن لو سمحت النوايا استيعاب هؤلاء فى مدنهم وقراهم، أو قريبا منها وفقا للظروف والتغيرات التى طرأت على هذه الأمكنة.

حق العودة .. المرجعية والمشكلات

تنطوى قضية اللاجئين والعودة فضلا عن الموقف الرسمى الإسرائيلى، على تعقيدات أخرى ذات طبيعة وكيفية مختلفة، مفهومية وحقوقية وسياسية ناجمة عن تشعب قضية اللاجئين وتوزعهم الجغرافى، فى بلدان ودول مجاورة وغير مجاورة، وخضوعهم لنظم قانونية مختلفة ومؤسسات دولية

وذلك فضلا عن انقسامهم والقيود التى تفرضها الدول المضيفة.

فمن ناحية، إذا كانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين قد حاولت أن تحافظ على حياة المعدمين وأن تكفل لهم قدرا من التعليم، فإنها فى الوقت ذاته قد بلورت تصنيفات وتعريفات ذات قوة معنوية تؤثر فى وضع اللاجئين والمؤسسات التى يمكن أن تتعامل معهم، تلك التى تستند إلى خرافة الوضع الشاذ للاجىء مقارنة بالوضع الطبيعى والسوى للأمة الدولة.

فهى -أى وكالة غوث اللاجئين- مسؤولة عن مصطلحات "مسجل" و"غير مسجل" و"النازحون"، وهذه المصطلحات أدت إلى تقليص عدد اللاجئين لأنها تستثنى من لم يبادر إلى التسجيل الطوعى لدى الوكالة وكذلك أولئك الذين يقعون خارج مجالات عملها .

ونتيجة لأوضاع المنفى والبلدان المضيفة الجغرافية والسياسية والقانونية التى يتوزع عليها اللاجئون، فإنهم يعانون من سوء تمثيل فى المحافل والمؤتمرات الدولية، ولم تفسح الدراسات والبحوث حول قضية اللاجئين مكانا لدور وصوت اللاجئين أنفسهم، إلا مع الذكرى الخمسين للنكبة وقيام إسرائيل. ولصوت اللاجئين أهمية بالغة فى إلقاء الضوء على معاناة اللاجئين وتوضيح خياراتهم ومطالبهم فى التعويض والعودة، وتحول صورة اللاجىء أمام ذاته وأمام الآخرين من مجرد موضوع لتأملات وبحوث المختصين، إلى فاعل أساسى فى المشهد السياسى الراهن إقليميا وعالميا، إلى قوة فاعلة وممثلة فى تقرير مصيره ومستقبله، بعيدا عن التوصيات ذات الطابع البيروقراطى غير القادرة على تجاوز التراكمات السلبية والممارسات التى حكمت مصير اللاجئين طوال هذه العقود.

على صعيد آخر فإن مرجعية حل قضية اللاجئين والعودة القانونية تثير بذاتها أسئلة معقدة حول طبيعة حق العودة والأراضى والأمكنة التى يمارس فيها، وخصوصية حق العودة فى الحالة الفلسطينية، وكذلك حول أصحاب هذا الحق .

فمن ناحية يتميز حق العودة بأنه فردى وجماعى فى آن، إذ تكفله المواثيق والقرارات الدولية لكل فرد تعرض بسبب الحروب أوالكوارث أو ما دون ذلك من الظروف القاهرة فى العودة لموطنه، والتعويض عما أصابه من ضرر من جراء ذلك، وهذا الحق جماعى عندما يتعلق الأمر بجماعة بشرية يعيش أكثر من ثلثيها فى اللجوء والمنفى، وهى الحالة الفلسطينية.

وفى هذا الاطار فإن حق العودة حق مدنى لأنه يقضى بإعادة الأملاك أو التعويض عنها، ولكنه فى الوقت ذاته ذو طبيعة سياسية لأنه يعنى استعادة اللاجىء لصفة المواطن وحقوق المواطنة فى الأراضى التى سيعود إليها. وتلك الأراضى فى الحالة الفلسطينية هى فلسطين تحت الانتداب، وهذه الأراضى تنقسم حاليا لأراضى خاضعة للسيادة الإسرائيلية، وأخرى تخص الدولة العربية الفلسطينية التى نص عليها قرار التقسيم، وهى الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وهناك أيضا منطقة القدس التى خصها قرار التقسيم ككيان منفصل .

أما أصحاب هذا الحق فهم الفلسطينيون الذين يعيشون فى ظل نظم قانونية مختلفة والذين عانوا مرارة اللجوء عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وأيا كانت أوضاعهم القانونية فى أماكن ودول اللجوء فإن ذلك ليس له أى تأثير على تمتعهم بحق العودة إلى ديارهم والتعويض عما أصابهم من ضرر .

أما النصوص والقواعد القانونية التى تؤكد حق العودة فهى كثيرة: الإعلان العالمى لحقوق الانسان

عام ١٩٤٨ واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصرى عام ١٩٦٥، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين فى زمن الحرب وكذلك الاتفاقيات الاقليمية الأوروبية والأمريكية والإفريقية. ولكن من بين هذه النصوص جميعا يبرز قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٦٧، فهذين القرارين يمثلان أساسا قانونيا لحل عادل لعودة اللاجئين لأنهما يتعلقان بالموجات الأساسية للجوء الفلسطينى عام ٤٨، و٦٧ وأقر اولهما بالأغلبية فى الجمعية العامة وأقر ثانيها بالإجماع فى مجلس الأمن.

ولاشك أن توافر المرجعية القانونية للحل، الممثلة بالقرارين سالفى الذكر، وتأكيد تمثيلية اللاجئين أو من يفوضونه لتقرير مصيرهم ومطالبهم فى العودة والتعويض، وتحولهم من مجرد موضوع لتأملات الدارسين والباحثين إلى فاعلين فى بلورة مطالبهم، وتعزيز دور المنظمات المدنية والأهلية الوطنية والإقليمية والعالمية فى تأكيد مطالب اللاجئين العادلة والمشروعة، ومطالبة إسرائيل بتنفيذها وإصلاح الضرر الذى لحق بما يفوق ثلثى الشعب الفلسطينى، ومناشدة القوى الفاعلة فى عالم اليوم وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان والصين وروسيا لحمل إسرائيل على تحقيق هذه المطالب; لكفيل فى تقديرنا بتحقيق أمل الفلسطينيين فى العودة والسلام والكرامة الانسانية والهوية الوطنية، بعد عقود من الاهمال والتجاهل والمعاناة تواطأ فيها العالم الغربى مع إسرائيل وتعطل فيها الضمير العالمى العام تحت ضغوط الابتزاز والاتهام باللا سامية والتعاطف التلقائى مع الممارسات الإسرائيلية.

أما فيما يتعلق بإسرائيل فإن إدراكها للحقائق الديموجرافية المتنامية فى أرض فلسطين التاريخية يجعلها تهرب إلى الأمام، حيث أن هاجس الفصل العنصرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، هو الذى يقف وراء التفكير فى السماح بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السيادة محدودة الصلاحيات.

قد تستطيع إسرائيل أن تعطل مؤقتا الربط بين الحقائق الديموجرافية و الحقائق السياسية، ولكن السؤال هو إلى متى تستطيع ذلك؟ لأن الخبرة التاريخية فى مناطق كثيرة من العالم تؤكد أن الترابط بين الديموجرافية والسياسة سيجد طريقه إلى عالم الواقع إن عاجلا أم آجلا وأن الهروب إلى الأمام وتكريس الحل العنصرى لن يفعل ولم يفعل إلا أن يفاقم من مضاعفات التوتر وعدم الاستقرار، وافتقاد الأمن، وأن الطريق إلى التعايش المتكافىء المؤسس على المساواة والندية، يمر عبر الاعتراف بحقوق الآخرين فى الوطن والأرض والكرامة، ولن يكون بمقدور إسرائيل أن تنظر لذاتها فى المرآة بعين الرضى والطمأنينة، طالما بقيت صورة اللاجىء قابعة فى أعماق الوعى واللاوعى الفردى والجماعى للإسرائيليين، بل ولن يكون بوسع الإسرائيلى أن يفخر بإنجازاته، طالما يراوده دائما الشعور بأن ما تحقق منها، كان على حساب هوية وكرامة شعب فشل فى اقتلاعه من الواقع فحاول اقتلاعه من الوعى، وفى الحالين أصبح ا لفشل مؤكدا فلا هو استطاع اقتلاعه فى الواقع ولا هو تمكن من طمس صورته فى وعيه، وأصبح سلام الأول -أى الإسرائيلى- مرهونا بسلام الثانى والآخر -أى الفلسطينى-، وبالمثل أصبح أمن الإسرائيلى مرتبطا بأمن الفلسطينى، وما لم ينظر إلى الأمر على هذا النحو ستدخل هذه المنطقة فى دورات من العنف وعدم الاستقرار، وستتعلق إسرائيل بأوهام الهروب إلى الأمام وأساطير النقاء الدينى والعرقى وبئس المصير!

ملحق وثائقي

إعـــــــــلان الـربـاط

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مؤتمرا حول " مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية السياسية الراهنة"/ المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان فى العالم العربي، في مدينة الرباط بالمغرب في ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠١، وذلك با لتنسيق مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وبمشاركة عدد من ممثلي المنظمات العربية والدولية لحقوق الإنسان، والخبراء في الموضوع، وبتسهيلات كريمة من الحكومة المغربية لعقد المؤتمر.

وبعد الرجوع إلى العهود والاتفاقيات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإعلان الدار البيضاء الصادر عن المؤتمر الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، وبعد مناقشة الأوراق المقدمة للمؤتمر، ومراجعة الأوضاع المأساوية والظروف اللا إنسانية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في الوطن والشتات خلال أكثر من ٥٢ عاما، وتعنت إسرائيل ورفضها الانصياع لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحق اللاجئين في العودة والتعويض، واستمرارها في ممارسة أعمال الطرد والتهجير وانتهاكات حقوق الإنسان، والتجاء بعض الأطراف الدولية إلى الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية، بطرح التوطين والتعويض كبديل عن إلزام إسرائيل بالخضوع لإرادة المجتمع الدولي؛ قرر المشاركون إصدارالإعلان التالي:

يؤكد المؤتمر:

أولا:

أن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وذلك بقيامها بعمليات الطرد المنظم، المباشر وغير المباشر، من خلال ارتكاب المجازر وأعمال القتل والترويع والتهديد -وهي الأعمال التي تؤكدها أيضا الوثائق الإسرائيلية وشهادات واعترافات بعض المسئولين و المؤرخين الإسرائيليين- وكذلك من خلال رفضها المستمر السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة.

ثانيا:

أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم هو حق شخصي للفرد وجماعي لمجموع اللاجئين وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ولا يمكن تفويض أي جهة بإبرام أي اتفاق يحرم اللاجئ كفرد، أو اللاجئين كمجموع من الحق في العودة. كما أن إنشاء الدولة الفلسطينية، أو تجنس اللاجئ بجنسية ثانية، لا يسقط حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم الأصلية.

ثالثا:

أن التعويض عن الممتلكات المنهوبة والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الهائلة لأكثر من ٥٢ عاما، ليس بديلا عن إعمال حق العودة، بل -كما يشير قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨- هو مطلب يجب الوفاء به جنبا إلى جنب العودة.

رابعا:

أن أية تسوية سياسية لا تضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لن تؤدي إلى سلام دائم وشامل في المنطقة. كما يؤكد المؤتمر أن المجتمع الدولي يتحمل المسئولية الأساسية عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها مؤسساته بخصوص ضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره بنفسه، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، فضلا عن توفير الحماية الدولية لهم إلى حين عودتهم.

خامسا:

أنه إلى حين إعمال حق ا للاجئين الفلسطينيين في العودة ، فإنهم يجب أن يتمتعوا في الدول العربية المضيفة (مؤقتا) بحقوقهم الإنسانية الكاملة، أي الحقوق المدنية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . كما يؤكد المؤتمر على أن كفالة هذه الحقوق للاجئين الفلسطينيين، ليس مرادفا للتوطين -المرفوض فلسطينيا وعربيا- ولا يعني التخلي عن حق العودة، بل هو بالأحرى يساعد في دعم مقاومتهم لمخططات إهدار هذا الحق.

سادسا:

أن الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين مسئولة عن تنفيذ القرارات والاتفاقيات والتوصيات ذات الصلة التي صدرت عن جامعة الدول العربية. ويدعو المؤتمر إلى وقف الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق للالتزامات الدولية والإقليمية بشأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في عدد من الدول العربية المضيفة. ومن واجب المنظمات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان أن تمنح عناية أكبر في عملها لهذه الوضعية.

سابعا:

يحث المؤتمر وكالات التنمية الدولية والإقليمية والدول المانحة على تقديم الدعم المادي اللازم إلى:

١- الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، من أجل الوفاء بكافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

٢- مؤسسات المجتمع المدني في تجمعات اللاجئين الفلسطينيين ، للقيام بأعبائها تجاه النهوض بأوضاعهم.

٣- السلطة الفلسطينية، لتمكينها من استيعاب الفلسطينيين النازحين بسبب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس، ولقطاع غزة في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

٤- وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، لتعزيز دورها في القيام بأعبائها تجاههم .

ثامنا:

على حق المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل في العودة إلى قراهم الأصلية ومدنهم، واستعادة أملاكهم، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، ودعم مؤسساتهم العاملة على إحقاق هذه الحقوق.

تاسعا:

أن استمرار إسرائيل في رفض تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ عام ١٩٤٨ -والذي كان أحد شروط قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بمقتضى قرار جمعيتها العامة رقم ٢٧٣ في ١١/ ٥/ ١٩٤٩- يؤدي عمليا إلى إلغاء قرار العضوية، مما يلزم الأمم المتحدة بطردها، وفرض العقوبات عليها إلى حين الانصياع الكامل لقراراتها.

بناء على ذلك، يدعو المؤتمر جامعة الدول العربية إلى الشروع فورا في اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة الكفيلة بوضع هذه التوصية موضع التنفيذ.

عاشرا:

أن عمليات التهجير القسري لملايين الفلسطينيين والتي نشأت عن عمليات التطهير العرقي التي قامت بها إسرائيل، بما اشتملت عليها من مجازر جماعية وأعمال إرهاب وحشي، هي جرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، ويجب أن تقوم مؤسسات المجتمع الدولي ذات الصلة ، والمنظمات الدولية والعربية لحقوق الإنسان بواجبها في العمل على تقديم المسئولين عنها إلى العدالة الدولية ، بما في ذلك العمل على إنشاء محكمة جنائية خاصة لهذا الغرض.

حادي عشر:

على تقديره العميق للمنظمات والشبكات الدولية التي اتخذت موقفا مبدئيا في دعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ، ويحثها على تعزيز جهودها في هذا المجال، كما يدعو المؤتمر المنظمات الدولية والعربية لحقوق الإنسان إلى تنسيق أعمالها في هذا الميدان مع الشبكات القائمة على الحملة الدولية من أجل إعمال حق الفلسطينيين في العودة والتعويض .

منظمات حقوق الإنسان تطالب بطرد إسرائيل من الأمم المتحدة

بيان صحفي

طالب المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي جامعة الدول العربية باتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة، بسبب إخلالها بأحد شروط قرار قبول عضويتها عام ١٩٤٩، وهو عدم تنفيذها لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الذي يلزمها بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية وتعويضهم.

جاء ذلك ضمن التوصيات التي اشتمل عليها إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين الصادر عن المؤتمر الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الرباط في ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠١، بالتنسيق مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان .

افتتح المؤتمر أعماله بكلمات محمد أوجار وزير حقوق الإنسان بالمغرب ومسئولي الأطراف المنظمة، وترأس جلسة الافتتاح خالد الناصري رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، وشارك في أعمال المؤتمر منظمات حقوق الإنسان في ٧ دول عربية وفلسطين ٤٨، وخبراء عرب أكاديميون وقانونيون وحكوميون، وأجانب، وممثلو منظمات دولية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة، وأعضاء في السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي.

ناقش المؤتمر ١٣ ورقة موزعة على خمسة محاور، كما استمع إلى بيانات ممثلي أربعة منظمات دولية كبرى لحقوق الإنسان ، حول موقفها من قضية اللاجئين الفلسطينيين، هذه المنظمات هى: منظمة العفو الدولية، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المنظمة الدولية لمراقبة حقوق الإنسان.

وناقش المؤتمر في جلسته الختامية إعلان الرباط، الذي اشتمل على التوصيات الرئيسية، كما اتخذ ثلاث توصيات عملية هى:

١- تكليف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتقديم توصيات المؤتمر المتضمنة في الإعلان إلى كل من: الأمين العام لجامعة الدول العربية لعرضها على القمة العربية القادمة في شهر مارس

بعمان، الأمين العام للأمم المتحدة، المفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، دولة السويد بوصفها رئيسا للاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة، المنظمات الدولية لحقوق الإنسان .

٢- دعوة المنظمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين ٤٨ بالتنسيق مع الشبكات العربية المعنية بحق العودة والعاملة في أوروبا وأمريكا، على متابعة توصيات المؤتمر.

٣- دعوة المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنين واللاجئين (بديل) بالقدس، بالعمل على استكمال توثيق كل المعلومات والوثائق الخاصة باللاجئين، وذلك بالتنسيق مع المنظمات والشبكات المعنية.

شهادة حية في قالب حكائي

سلمان ناطور*

ولدت ومازلت أعيش في قرية وادعة تستلقي على قمم جبال الكرمل. دالية الكرمل، القريبة من حيفا لم يهاجر اهلها في عام النكبة، ولكنها في ذلك العام الأسود احتضنت مئات العائلات التي شردت من القرى الشقيقة، من عين غزال وعين حوض وجمع وجزم والطيرة والريحانية وأم الزينات.

كانت محطة لمعظم هذه العائلات إلى أن تفرقت بين القرى الاخرى، الفريديس وأم الفحم وإلى حيفا وطبرة وعادت عائلة واحدة إلى أراضيها المطلة على بيوتها وقريتها المهجرة التي استولى عليها مستوطنون فنانون قدموا من أوروبا وأمريكا. عادت العائلة إلى عين حوض بعد أن لجأت إلى بيت جاي، سبع مدن حيث وضعت مع أطفالها حليب الأمومة وعرفت منذ نعومة أظافري، وعلى أظافري الناعمة، أن من يقاسم رغيف اللبنة والزعتر وحكايات جدتي هو طفل بلا بيت ولا أرض ولا وطن في الوطن الذي هو وطني ووطنه، وصار فناء الدار هو وطننا المشترك.

عائلة أخرى ظلت تسكن في قريتنا الواقعة على جبل الكرمل، عائلة الفحماوي التي شردت من أم الزينات والتي لا تبعد أكثر من ثلاثة كيلومترات عن قريتنا، ولو ظلت على قيد الحياة لكانت التحمت بشقيقتها لحمة سيامية، لكن كل ما بقى منها هو أشجار الزيتون وحجارة الجامع والصبار والقبور المتناثرة وكثير من الذكريات.

أم الزينات واحدة من عشرات القرى المهجرة في فلسطين العربية، ستبقي معنا هنا نموذجا وتجسيدا لقضية ملتهبة لم يرد ذكرها في ما يسمى المساعي السلمية ومشاريع التسوية من مدريد إلى البيت الأبيض ومن أوسلو إلى شرم الشيخ، وهلمجرا، أنها حسرة المهجرين في وطنهم مثل عائلة الفحماوي التي احتضنها بلدنا منذ ثلاثة وخمسين عاما بكثير من الحب لكن بأمل كبير في أن تعود إلى قريتها وأراضيها وعمرها من جديد. في عام النكبة شرد أكثر من ٦٥٠ ألف فلسطيني من بين حوالي ٨٠٠ ألف عاشوا في ٤٨٠ قرية ومدينة عربية فلسطينية. الباقون في وطنهم، وكان عددهم حوالي ١٥٦ ألفا، كان بينهم حوالي ٤٦ ألفا تحولوا إلى لاجئين في وطنهم بعد أن شردوا من قراهم

* كاتب وأديب فلسطيني ٤٨ .

ومدنهم التي هدمت أو استوطنت ولم يسمح لهم بالعودة حتى هذا اليوم.

مثلما احتضنت دالية الكرمل عائلات من أم الزينات، احتضنت الناصرة عائلات من المجيدل ومعلول وصفورية واحتضنت الجديدة عائلات من البروة وميعار واحتضنت الفريديس عائلات من الطنطورة وعين غزال وكفر ياسيف احتضنت عائلات من عمقا والكريكات والدابسية والى حيفا لجأت عائلات من قيساريا والطيرة وإلى عكا عشرات العائلات من صفد والشاغور ويبلغ عدد هؤلاء اللاجئين اليوم حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ، يسكنون على بعد "ضربة حجر" عن بيوتهم المهدمة وقراهمم المدمرة ولا يسمح لهم بفلاحة أراضيهم ولا بترميم مساجدهم وكنائسهم التي أن ظلت قائمة فقدحولت إلى متاحف ومطاعم وبارات، مثل جامع بئر السبع/ المتحف وجامع عين حوض/ البار وجامع القابسية/ مأوى بقر المستوطنين اليهود ومتعاطي المخدرات.

قبل عشرين عاما بدأت رحلة البحث عن اللجوء والموت وتقفي طريق الآلام، بدأت بأقرب المقربين إلينا، الشيخ المشقق الوجه من أم الزينات، أبو على الفحماوي.

قال لي الشيخ المشقق الوجه الذي نتحدث عنه لشفوا المي، كانت حفنة من مية بير الناطف تطول العمر عشر سنين، خفا الله راح البير.

هل يأتي يوم ويشرب الماء ثانية من بير الناطف؟

كم كانت هذه الأمنية فاتحة لحديث طويل معه ينتهي بأكثر من حفنة ماء، وحفنة دموع وأكثر من بئر بأكثر من كرم زيتون، خصوصا وأن حكايا هذا البئر ترتبط بالزير ابن المهلهل، أكثر بكثير مما يرتبط بها يهود مستوطنة "عين عيمق" الذين يحرثون أرض ام الزينات ويفلحونها كمن يفلح أرضه "أبا عن جد" دون خجل أو حياء.قلب الشيخ المشقق الوجه حبات المسبحة بأنامله التي أصابتها رجفة خفيفة اشتدت كلما أحمر وجهه وقطب جبينه وكأنه يحاول أن يفجر قذيفة من الغضب، لكنه عدل وانفرجت اساريره وواصل حديثة بهدوء وروية.

في ذكرى النكبة من كل عام يقوم المهجرون مع أبنائهم وأحفادهم بزيارة قراهم المهدومة منها والمأهولة بالغرباء ليستعيدوا الذكريات وليجددوا ولاءهم للأرض وإصرارهم على العودة وليعرفوا الاجيال القادمة على الجذور المرتبطة بالأرض ارتباطا وثيقا، وقد أقاموا في عام ١٩٩٢ لجنة للدفاع عن حقوقهم بعد أن خامرهم شك بأن قضيتهم سوف "تضيع في الدوكة" . كما نقول في لغتنا اليومية أي أن اللقاء على مستوى الحكومات سيكرس للقضايا المعلقة بين الحكومات والدول، إسرائيل من جهة والدول العربية من جهة أخرى، وفي الاجتماع التأسيسي الذي عقدوه في الناصرة يوم ٢٤ / ٩ / ١٩٩٢ أصدروا بيانا جاء فيه:

"المهجرون كجزء من الشعب الفلسطيني وجزء من النكبة ذاتها وامتدادا للشعوب العربية في هذه البقعة من الأرض، يشعرون بإحباط عميق ومرارة شديدة لتغييب قضيتهم كليا في مباحثات السلام في مدريد وعدم ذكرهم بكلمة واحدة لا من قبل ممثلي الدول العربية المشاركة ولا من قبل الوفد الفلسطيني المشارك في المفاوضات. ويصر المهجرون على تطبيق الشرعية الدولية بعدالة ونزاهة

لتشمل كل الشعوب التي هضمت حقوقها الوطنية والإنسانية، بحيث لا يخدم تطبيقها فقط مصالح خاصة لبعض الدول الكبرى أو لدول مرتبطة معها. كذلك يناشد المهجرون ممثلي الدول في الأمم المتحدة العمل على تطبيق القرارات الصادرة لصالح الشعب العربي الفلسطيني وأهمها القرارات التي تدعم حق العودة".

"كاننا كنا نستعد للرحيل".

قال الشيخ المشقق الوجه، أبو على الفحماوي. "أم الزينات كانت كل عمرها مهددة بالتشريد من أيام تركيا ومن أيام الأنجليز وحتى تلك الأيام السوداء، إذ وصلت فرقة مجهزة بكامل عتادها وحاصرت البلد على ثلاث جبهات تركوا الجهة الشمالية للهجيج ويلشوا سلخ رصاص على اللي رياح وعلى الي جاي، عن جنب وطرف كنت نشوف رصاصهم يزخ علينا مثل المطر. بعد يومين دخلوا القرية وأقاموا مقر للقيادة على البيادر، ودارت مجموعة في شوارع القرية تنادي يا عالم ياناس كل واحد يسلم ويطلع على البيادر". لم يستطع الشيخ الذي نتحدث عنه مواصلة حديثه دون أن يتوقف هنيهة، كأنه يحاول أن يتذكر كل كبيرة وصغيرة.

- كنا نسمع عن اليهود أنهم يقتلون الأطفال ويبعجوا المرأة الحبلى بالسكين.. ما بقى في رأسنا عقل لما شفنا أول واحد منهم حامل بارودته وبيقطع شوراع بلدنا.. ما بقى في رأسنا عقل، صدقنا وما صدقنا.. كنا نقول بنعرفهم في حيفا، من كنعان، يوم يوم عايشين معهم، ما صدقناش لحتى شفنا في عينينا.. كان مختار البلد، يوسف العيسي، جالسا في بيته. دخل عليه جدي وطلب منه أن يمثل أمام القائد ليسلم القرية. وفعلا أخرجه من بيته وهو يحمل الشرشوح، ملحفة بيضة على عراط طويل" ويعطع الطريق إلى البيادر، ليقابل حضرة الضابط يهودا من يكنعام التي يبعد عن القرية أربعة كيلومترات. ولم يشفع له أنه يعرفه من قبل وأن حق الجيرة على الأقل يتطلب من يهودا أن يحترم جاره في هذه الظروف الصعبة التي "أصبح فيها رأس مال الزلمة فشكة مصدية".

قال له: أنا بصفتي مختار البلد، مسؤول عنها.

فسأله الضابط يهودا: وين أهل البلد؟

فأجاب: أنا أهل البلد شو بدك مني؟

فقال الضابط: بدي أياهم يجوا على البيادر، روح صيح يطلعوا على البيادر.

فمشى المختار وإلى جانبه ثلاثة من الجنود هو يصيح:

- ياأهل البلد أطلعوا سلموا على البيادر.

ولم يصدق الضابط أن أكثر الأهالي الذين اكتشفوا "باب الجهة الشمالية المفتوح" قد حملوا أمتعتهم وغادروا القرية. فسأل المختار:

- البلد كبيرة وين الباقي؟

وكشف له أن "الناس خافت من القواس فهربت في انصاص الليالي" وطلب من الضابط، بحق الجيرة والمعرفة القديمة، والخبز والملح أن يبقيه هو ومن بقى في القرية لكن "الضابط ملعون، بده

يزيح الناس"، ووضع أمام المختار الخيار إلى أين يتجه واختار يوسف العيسي... خربة أم الدرجة وخرج المختار.

" بعد دقائق سمعنا طلقات رصاص، عن مسافة كليومتر.. ثم دخلت فرقة، وين ما شافوا واحد، قوسوه، قتلوا أربعة، واحد أجوا عليه وهو نايم في الفرشة واللحاف قوسوه.. متزوج وعنده أولاد.. اسمه محمد السليم الحردان.. ".

- اسماعيل العرف "كان ألمه جهام، وكان يملك دارين، واحدة في أم الزينات وواحدة خارجها، هدموا بيته الأول وهدموا بيته الثاني، ولم تتركه قوات الأحتلال بدون مأوى، بدون بيت ثالث. فبينما كان في طريقه إلى "العزبة"، أوقفته مجموعة من الجنود، " على مسافة اكم متر من القرية، كان شاب مهزوم من البلد ومتخبي في جب سريس. سمعهم بيسألوه: وين رايح؟ قال لهم: إلى عربة ورايح أطل عليها قوسوه، وقتلوه،جثته مدفونة في السلسلة".

والحاج عبد الغني كان أغني رجل في أم الزينات. وكان يبلغ الثمانين من عمره، وبينما جلس في بيته وحيدا دخلوا عليه، فاستقبلهم كما تعود أن يستقبل الضيوف.

. تفضلوا تفضلوا أشربوا قهوة.

تفضلوا وشربوا القهوة.. وقوسوه وقتلوه. وخرجوا من بيته، ودخلوا دار الشيخ يوسف، وكان في البيت شاب "شو شاب" زلمه قديش بابنا عالي، ما كانش يفوت من هالباب، كان يشتغل في الاي. بي. سي فتشوه فوجدوا معه دفتر تسجيل فأخرجوه من البيت وأخذوه إلى الزيتون. وهناك قتلوه. والقول أنهم ذبحوه بالسكين".

قبل أن تسقط أم الزينات، خرج خمسة رجال مع زوجاتهم إلى أم الفحم وعاره هربا من الموت، حملوا جملا بالطحين وما استطاعوا أن يحتملوا من عفش البيت وعبروا عن "مربط خبيزة"، على الطريق انضم اليهم شابان هربا من الطبيرة، لم يعرفوا أن هناك من ينتظرهم، كانوا" ماشين وعندهم الله واحد، فطوقوهم، وصاحوا بهم:

. وقفوا سلموا:

فهجم عليهم حوالي عشرة جنود، وأخذوا يفتشونهم. كانت بنت المختار تلبس شالا من الحرير، ولما مد الجندي يده إلى زنارها سقطت أوراق فلسطينية قالوا للبنت: هاتي المصاري اللي معك.

نفضت الزنار: فسقطت" المصاري" أكثر من ألف ورقة فلسطينية.

سألوا البنات: لوين رايحين؟

وفتشوا الجمل. فوجدوا شوال طحين و"قرطومة" فشك أنجليزي وسلاح "بيك".

أمروا النساء أن يتابعن طريقهن إلى أم الفحم، وأمروا الرجال بأن يقفوا صفا واحدا. كانوا سبعة شبان: يوسف أبو مهارج، عادل الحسين الدبور، حسين رجا فحماوي، حافظ عبدالله فحماوي، صبري كيوان فحماوي وأثنان من الطبيرة لم يعرف اسمهما الشيخ الذي نتحدث عنه.

كان واحد من بلدنا من دار بشير.. خرج من أم الزينات مشى على طريق خبيزة.. على البيادر

شاف جثث الشباب ملقحه على الأرض، عرفهم واحد واحد.. صبري وعادل وحافظ.. رجع إلى البلدة يصيح:

- الأولاد مقتلين في خبيزة .. الأولاد مقتلين في خبيزة..

عندما يقول المهجرون أنهم جزء من النكبة فأنهم يريدون التأكيد على أن أي أعتراف بالنكبة وأي أعتذار أسرائيلي عنها يجب أن يشملهم، ويريدون أن يقولوا أيضا أن أي أعتراف بحق العودة يجب أن يشمل الأعتراف بحقهم في العودة إلى أراضيهم وقراهم الماثلة أكثر من خمسين عاما أما عيونهم دون أن يقدروا على أعادتها أو العودة اليها وعندما يقولون أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية فإنهم يريدو أن يضعوا مأساتهم في ذمة هذه الأمة ليكونوا جزءا من الحل مثلما هم جزء من المشكلة.

لقد قطعوا طريق الآلام التي قطعها كل لاجئ فلسطيني، وأن تعددت المواقع لكن الجرح واحد. وليس هناك ما يضمن خلاصهم من مأساتهم إلا إذا شملتهم التسويات العادلة لقضية كل اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من خصوصية موقعهم ووضعهم السياسي والمدني، إلا أنهم لا يمكن أن يتركوا لحكومات إسرائيل كي تتابع أمرهم، فهي ترفض رفضا قاطعا مجرد الاعتراف بهم كلاجئين في وطنهم، حتى إ نها ترفض ليس فقط تطبيق القرارات الدولية والشرعية والتوصيات بحقوقهم على أملاكهم، بل أنها ترفض تطبيق قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا، مثل قرار المحمكة بإعادة أهالي قرية كفر برغم، والاقسى من ذلك هو أنها وضعت قوانين وأنظمة منذ قيامها بهدف تثبيت حالة اللجوء لهذه المجموعة الفلسطينية تقوم على أساس سلب الارض بعد هدم القرى ومنها أنظمة الطوارئ، التي تخول وزير الزراعة وضع اليد لمدة ٣٥ شهرا على الأراضي غير المفتلحة وهي ما عرفت بأنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٨ - (استعمال الاراضي البور)، وفي عام ١٩٤٩ لجأت حكومة أسرائيل إلى أنظمة أخرى هي أنظمة الطوارئ- (مناطق الأمن) حيث صادرت مئات ألوف الدومات من الأرض العربية التابعة للقوى المهجرة وشملت قرى الجليل، القابسية والمجيدل ومعلول والدامون وميعار وأقرت وكفر برعم. وفي هذا الوقت أعدت القوانين التي تستبدل أنظمة الطوارئ لتكريس عمليات نهب الأرض وكان أولها قانون الغي بين لعام ١٩٥٠ حيث وضعت بموجبها أراضي ٣٥٠ قرية مهجرة تحت تصرف القيم على أملاك الغالبين وقد بلغت مساحة هذه الأرض ثلاثة ملايين ومائتين وخمس ين ألف دونم وفي عام ١٩٥٣ سنت قانون استملاك الأراضي ثم توالت القوانين التي تجيز للحكومة مصادرة الأرض مثل قانون الأراضي عام ١٩٦٠، الأراضي العربية التي صودرت بموجب هذه القوانين ضمت إلى القرى والكيبوتسات اليهودية أو حولت إلى مناطق عسكرية مغلقة وفي جميع الحالات لا يسمح لأصحابها الشرعين فلاحتها أو البناء عليها.

زيتون أم الزينات مازال منتصبا حتى اليوم ويعطي ولا تسمح السلطات لأهل أم الزينات الباقين في وطنهمأن يقطفوا ثمر زيتونهم ولا تسمح لهم حتى بأن يضمنوا هذا الزيتون، بل ان الحكومة تضمنه لآخرين لكي لا يأكل أصحاب الأرض من شجرهم ولكي لا يرتبطوا بالأرض ومشاعرهم وانتمائهم.

اللاجئون في وطنهم كغيرهم من اللاجئين الفلسطينيين لا يحملون فقط كواشين الأرض ومفاتيح البيوت وذكريات الماض والرحيل، بل يحملون أيضا أسماء قراهم؛ الصفدي والصفوري والميعاري والمجدلاوي، كل منهم ينتسب أو ينسب إلى القرية التي هجر منها، وهم يشكلون حالة مميزة في قرانا الفلسطينة التي لجأوا إليها، فلا يملكون سوى الأرض التي أقاموا عليها بيوتهم والتي اشتروها بأموالهم، وهي ترتفع إلى أعلى ليسكن الأولاد في الطوابق العليا وهم يرتبطون ببعضهم البعض بصلة قربى تتجاوز الحمو لة والدم، أنها قربى الغربة في الوطن، أعوامهم حتى اليوم كما كانت قبل الرحيل، ويندرجون برضاهم ويغير رضاهم تحت تعريفات اللاجئ وأبن البلد، ولكنهم في كل الحالات لم يتخلوا عن الحلم في العودة إلى قراهم ولا عن النضال في ممارسة حق لا يثنيهم عنه أحد.

في غمرة أحداث اليوم تغيب عن الذاكرة تلك الصور التي يتحدث عنها الشيخ وابن الشيخ وزوجته وحتى أحفاده، نقول كانت هناك قرية اسمها كذا، وكانت هناك بلدة صغيرة وأسمها كذا، نقولها عندما يقطع الباص الذي يحمل أطفالنا في رحلة ربيعية للتعرف على معالم الوطن وآثار القرى المسوحة.

وفي غمرة أحداث اليوم تختفي تلك القرى التي كانت مئذنتها تعانق السحب ورؤوس كنائسها تشمخ وعلى تراب الزقاق العتيق يلهو أطفال صغار ولدوا في افرث مثلا أو في جبع وترعرعوا لاجئين في براكيه خشب وأن ابتسم لهم الحظ كبروا في غرفة صغيرة في وادي الناس وفي قلوبهم شوق يشدهم للعودة إلى الأزقة الترابية التي كانت تلطخ ثيابهم، نتذكر أو لا نتذكر، نحلم أو لا نحلم سنعود أو لا نعود. فعلى لسان الشيخ، وفي كتب التاريخ في الذاكرة الأكبر، تظل عشرات القرى تنتظر عودة أبنائها وستظل الذاكرة تحمل صورة حية عن عرس الست وردية، وعن زفة جمال الصالح، وعن طوشة البيادر، وعن الجنازة اللي حضروها أهل الشرق والغرب وعن.. وعن..

قلنا: ياشيخ، بعد عمر طويل شو راح تترك لنا؟

ولا شئ، يمكن حكاية بلد

بتظل قرية عامرة في القلب.

قرية مزهزهة برجالها ونسوانها وأطفالها

بعمرانها وأشجارها

بتضحك لقرص الشمس

وما بتتنسا

قبل عامين توفى الشيخ أبو على الفحماوي من أم الزينات، وهو الشيخ المشقق الوجه الذي نتحدث عنه، كان في التسعين من عمره وقد كانت وصيته الوحيدة أن يدفن في مقبرة أم الزينات.

حمل أهله النعش وتحرك موكب الجنازة المهيبة من بيته في دالية الكرمل إلى مقبرة أم الزينات، هناك كان ينتظره القبر المفتوح ولكن كان في انتظارهم قوات مدججة بالسلاح سدت الطريق بينهم وبين المقبرة وأمرتهم بالعودة من حيث أتوا، وحملوا النعش وعادوا يبحثون عن مقبرة تحتضن جسد شيخ في التسعين من عمره.

دفن في ساحة الدار، ولما ركن المسلحون أنه لن يعود إلى قر يته، تفرقوا وعادوا إلى قواعدهم غانمين.

الفهرس

تقديم

عصام الدين محمد حسن ٥

كلمات افتتاحية ١١

كلمة الوزير المكلف بحقوق الإنسان في المغرب ١٣

كلمة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ١٥

كلمة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ١٦

كلمة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٩

اللاجئون الفلسطينيون بين أسر الواقع وغموض المستقبل

أحمد حجاجي ٢٣

المحور الأول

اللاجئون الفلسطينيون بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين ٤٩

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية..... شوقي العيسة ٥١

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة..... عصام يونس ٥٧

المهجرون... اللاجئون في وطنهم..... واكيم واكيم ٦٤

اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الأردن..... هاني الحوراني/ إبراهيم مهنا ٨٦

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان..... ناجي صفا ١١١

تعقيب..... د/ خليل الشتيوي ١١٨

تعقيب..... محمد أبو حارثية ١٢١

المحور الثاني

موقف المنظمات الدولية من حقوق اللاجئين الفلسطينيين ١٢٣

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن ولبنان..... ماريا ديدوناتو- محمد طاهري ١٢٥

موقف منظمة العفو الدولية..... إليزابيث هودجكن ١٥٥

موقف منظمة مراقبة حقوق الإنسان..... هاني مجلي ١٥٨

موقف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان..... إدريس اليازمي ١٦٠

المحور الثالث

المسار التفاوضي وقضية اللاجئين ١٦١

قضية اللاجئين في العملية السياسية..... د/ أسعد عبد الرحمن ١٦٣

إشكاليات عملية التفاوض حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.. السيناريوهات

الإسرائيلية..... عماد جاد ١٧٨

المحور الرابع

آفاق إعمال حق العودة ١٩١

حق العودة: خيار الشعب الفلسطيني..... غسان عبد الله ١٩٣

استيعاب اللاجئين في فلسطين: قراءة نقدية للدراسات ذات النزعة الاقتصادية

..... د/ ساري حنفي ٢٠٣

آفاق إعمال حق العودة..... د/ سلمان أبو ستة ٢٢١

المحور الخامس

طبيعة دولة الاستيعاب للاجئين الفلسطينيين ٢٣٥

دولة فلسطينية في حدود حزيران ١٩٦٧ ..... د/ وليد مصطفى ٢٣٧

اللاجئون والعودة في منظور الدولة والديمقراطية..... د/عبد العليم محمد ٢٥٧

ملحق وثائقي

إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين..... ٢٦٩

بيان صحفي ٢٧٣

شهادة حية في قالب وثائقي ..... سلمان ناطور ٢٧٥

قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: مناظرات حقوق الإنسان:

١-**ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني:** منال لطفي، خضر شقيرات، راجى الصورانى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢-**الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان:** محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.
٣-**الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤:** علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤-**ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة:** محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-**التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس:** جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-**حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي:** عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
٧-**حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين:** الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
٨-**الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية:** غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.

ثانياً: مبادرات فكرية:

١- **الطائفية وحقوق الإنسان:** فيوليت داغر (لبنان).
٢- **الضحية والجلاد:** هيثم مناع (سوريا).
٣- **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية:** فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- **حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية:** هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- **حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار:** د. أحمد عبد الله.
٦- **حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة:** منصف المرزوقى (تونس).
٧- **تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان.** تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- **نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد:** أحمد عبد الحفيظ.
٩- **الأطفال والحرب- حالة اليمن:** علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- **المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي:** د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- **اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد:** د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- **التكفير بين الدين والسياسة:** محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- **الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان:** د. هيثم مناع.
١٤- **أزمة نقابة المحامين:** عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.

١٥- **مزاعم دولة القانون في تونس!**: د. هيثم مناع.
١٦- **الإسلاميون التقدميون**. صلاح الدين الجورشي.
١٧- **حقوق المرأة في الإسلام**. د. هيثم مناع.
١٨- **دستور في صندوق القمامة**. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.
١٩- **فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري**: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل
٢٠- **انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول**: د.أحمد يوسف القرعي.
٢١- **ثمن الحرية – على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث**: محمود الورداني.

ثالثاً: كراسات ابن رشد:

١- **حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان**. تقديم: محمد السيد سعيد – تحرير: بهي الدين حسن.
٢- **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي**. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- **التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان**. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- **أزمة حقوق الإنسان في الجزائر**: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- **أزمة "الكشح" – بين حرمة الوطن وكرامة المواطن**. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- **يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني**. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

١- **كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون –تحت إشراف المركز– في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- **أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان**: محمد السيد سعيد.
٤- **اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان**: محمد أمين الميداني.

خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- **رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر**: د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).
٢- **التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر**: د.هويدا عدلي.

سادسا: مبادرات نسائية:

١- **موقف الأطباء من ختان الإناث**: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث**: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).

٣- **جريمة شرف العائلة:** جنان عبده (فلسطين ٤٨).

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

١- **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير:** أحمد المسلماني.
٢- **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية:** أحمد تهامي.
٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط:** أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
٤- **حكمة المصريين.** أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥- **أحوال الأمن في مصر المعاصرة:** عبد الوهاب بكر.
٦- **موسوعة تشريعات الصحافة العربية:** عبد الله خليل.
٧- **نحو إصلاح علوم الدين: التعليم الأزهري نموذجا:** علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- **رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الإنسان:** د. محمد السيد سعيد.
٩- **عن الإمامة والسياسة: والخطاب التاريخي في علم العقائد:** علي مبروك.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- **القمع في الخطاب الروائي العربي:** عبد الرحمن أبو عوف.
٢- **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان:** حلمي سالم.
٣- **فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان):** عز الدين نجيب
٤- **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان:** نورا أمين.
٥- **السينما وحقوق الناس:** هاشم النحاس وآخرون.
٦- **الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان:** سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
٧- **أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش:** سحر سامي.
٨- **المقدس والجميل- الاختلاف والتماثل بين الدين والفن:** د. حسن طلب.

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

١- "**سواسية**": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٤٤ عددا]
٢- "**رواق عربي**": دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٢٦ عددا]
٣- "**رؤى مغايرة**": مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ أعداد]
٤- "**قضايا الصحة الإنجابية**": مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

١- **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج.** تقديم وتحرير: بهي الدين حسن. (باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية).
٢- **تمكين المستضعف.** إعداد: مجدي النعيم.

٣- **إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان.** صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ – ٢٥ أبريل ١٩٩٩.

٤- **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان.** صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.

٥- **إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.** صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.

٦- **الكيل بمكيالين مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني.** مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).

٧- **اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون:** إعداد: محمد السيد.

٨- **إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية** (باللغتين العربية والإنجليزية).

٩- **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب: مع مقارنة بمصر والمغرب.** أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:

١- **التشويه الجنسي للإناث (الختان) – أوهام وحقائق:** د. سهام عبد السلام.

٢- **ختان الإناث:** آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

- **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

- **من أجل تحرير المجتمع المدني:** مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

د) بالتعاون مع اليونسكو

- **دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي** (نسخة تمهيدية).

هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

- **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية.** خميس شماري، وكارولين ستايني

و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة

- **عندما يحل السلام –موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان.** تحرير: يوانس أجاوين وأليكس دوفال

* * *

(تحت الإعداد)

١. إشكالية الفكر القومي العربي وحقوق الإنسان.
٢. مدخل إلى القانون الدولي الإنساني.
٣. ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.
٤. حدائق النساء.
٥. مؤتمر تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
٦. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

سنرجع يوماً إلى حيّنا

ونغرقُ في دافئات المُنى

سنرجع مهما يمر الزمانُ

وتنأى المسافات ما بيننا

سنرجع، خبّرني العندليبُ

غداةَ التقينا على منحنى

بأن البلابل لّما تزل

هناك تعيش بأشعارنا

ومازال بين تلال الحنينِ

وناسِ الحنين مكانٌ لنا

الأخوان رحباني